

التخلف الاقتصادي والاجتماعي
في

اليمن

أبعاد الثورة اليمنية

أشرفت دار الطليعة للطباعة والنشر
على طباعة هذا الكتاب

الطبعة الأولى
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

محمد سعيد الخطار

التخلف الاقتصادي والاجتماعي
في

اليمن

أبعاد الثورة اليمنية

٩٢٨، ٩

ط. ٥

حقوق النشر محفوظة
للمطبوعات الوطنية الجزائرية

الإهداء

إلى الثورة اليمنية ؛
التي يجب أن تحقق أهدافها ؛ حق
تعيش اليمن في القرن العشرين ، لا في
القرون الوسطى ، كما كانت في عهد
الإمام .

الدكتور محمد سعيد العطار

مقدمة الطبعة العربية

صدر هذا الكتاب باللغة الإفرنسية ، أواخر سنة ١٩٦٣ ، في مدينة الجزائر ، وضمن مجموعة « العالم الثالث » التي تصدرها « المطبوعات الوطنية الجزائرية » . وتحاول هذه السلسلة أن تثبت بأن مثقفي « العالم الثالث » يستطيعون أن يقدموا التحليلات والدراسات العلمية للمشاكل التي تواجه مجتمعاتهم .

ولقد مضت ثلاث سنوات ونصف تقريباً منذ نشر هذا الكتاب بالإفرنسية ، تدخلت خلالها عدة عوامل وظروف في « أزمة اليمن » أو على الأصح « حرب اليمن » ، هذه المأساة التي يعيشها شعب اليمن منذ اندلاع ثورة أيلول سنة ١٩٦٢ . وعلى الرغم من كل ذلك فما زلت اعتقد أن ثورة اليمن لا بد من أن تتابع المسير ، بعد أن تتحرر من الجو الخائق المفروض عليها وتظهر شخصيتها الأصلية ، لكي تكون قادرة على تحقيق أهدافها . وهي لن تستطيع ذلك إلا بخطوة في الميدان السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

ولقد أبقى الكتاب كما هو دون تغيير ، مع أنه من الممكن إضافة عدة مواضيع ونظريات وانتقادات ، وذلك للأسباب التالية :
أولاً : إنني ما زلت اعتقد بما كتبت ، لا سيما وأنه لم يطرأ ما يوجب تغييراً في الأفكار التي يطرحها .

ثانياً : إذا كان لا بُدّ من تعليق على الحوادث الأخيرة ، والأوضاع الحالية في اليمن ، بما فيه الاتفاقية المعقودة بين الجمهورية العربية المتحدة ، والمملكة

العربية السعودية، و المفاوضات التي ستجري بين اليمنيين، من جميع « الأطراف المعنية »، فإنني أرى أن الوقت لم يحن لهذا بعد، إذ يجب أن يمر بعض الوقت ليستطيع الكتاب أن يستجلي حقيقة الموقف، فيحدد موقفاً علمياً، دون أن ينفعل أو يتسرع؛ فهدفنا ليس محاولة دعاوية بل محاولة علمية للمساهمة في تحليل « التخلف اليمني ».

ثالثاً: إن البرنامج الذي أسميناه « التجريبية الموجهة » ما يزال في رأينا وارداً. وإننا لنعتقد بأن اليمن ليس لديها حالياً أية إمكانية لتقبل برنامج أكثر ثورية، أو أقل ثورية. ذلك أن واقع اليمن يفرض علينا حدوداً لا نستطيع تجاوزها.

وليقبل عنا، اليمن أو اليسار، أو من يدعون هذه الألقاب، ما يريدون أن يقولوا، فإننا نؤمن بأن تخلف اليمن يتطلب التعمق والإخلاص، وقبل كل شيء الاستعداد لاستيعاب « الواقع اليمني » وتحمل مسؤولية تغييره.

بيروت، ٣٠ سبتمبر ١٩٦٥

د. محمد سعيد الفطار

مقدمة الطبعة الافرنسية

إن الأبحاث الضرورية لإنجاز هذه الدراسة ، تطلبت عدة سنوات من العمل ، بسبب تبعثر الوثائق وانعدام الإحصائيات . ولم تكن هذه الأبحاث ممكنة لولا التشجيعات والنصائح والملاحظات والمساعدات ، التي تلقاها المؤلف من عدة أساتذة ، ومن مسئولين يمينيين ، ومن أصدقاء وأقارب .

وليس باستطاعتي أن أشكر شخصياً كل واحد من هؤلاء الأصدقاء . ولكنني أتوجه بالشكر بالدرجة الأولى الى الأساتذة في جامعة السربون ، G. Berque , Pierre George , Maurice Lombord الذين أولوني ثقتهم وتفضلوا عليّ بملاحظاتهم وتوجيهاتهم ، وخاصة أستاذي وصديقي Charles Bettelheim ، الذي أشرف علي ما قمت به من أبحاث ، وأثار سبيلي بملاحظاته ، والذي كنت أجد لديه أحسن استقبال ، والذي لم يتردد أبداً في أن يخصصني بالعديد من ساعات وقته .

وأعبر عن شكري لأعضاء الحكومة الجمهورية اليمنية ، وكل الأصدقاء اليمنيين ، الذين أولوني ثقتهم المطلقة ، ووضعوا تحت تصرفي كل الوثائق الرسمية والمذكرات الشخصية .

ومن أهم المصادر التي استقيمت منها الوثائق والملاحظات الضرورية ، الشعب اليمني نفسه ، الذي مكنتني من استيعاب واقع البلاد .

وهذه الدراسات لم يكن من الممكن تحقيقها بدون العون المعنوي ، الذي ربما بالغت فيه ، من شقيقي عبد القادر وإبراهيم وزوجتي جوزيان سعيد العطار ،

فإليهم أوجه شكري واعترافي بالجميل .
وأوجه كذلك بشكري الى أصدقائي الجزائريين ، وفي مقدمتهم صديقي
محمد حربي والأخ عيسى مسعودي الذين أتاحوا لهذا الكتاب طريق النشر ،
خاصة ضمن هذه المجموعة المخصصة « العالم الثالث » .
ختاماً أوجه شكري الى الأصدقاء ، وكل من ساهم مساهمة غير مباشرة في
إنجاز هذا الكتاب من أطباء في اليمن وفننيين ودبلوماسيين ومسؤولين .

مقدمة

تعد اليمن من البلاد النادرة التي لم تحظ باهتمام علماء الاقتصاد والاجتماع. وعلى علمنا ، فإن أية دراسة اقتصادية أو اجتماعية لم تخصص لهذا البلد . ومن البديهي ، أن تشبذ عزائم الباحثين ، بسبب انعدام الملفات والوثائق ، الى جانب صعوبات مادية أخرى . والواقع أنه ، حتى قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢ ، لم يكن من اليسير القيام بدراسات معمقة في اليمن ولا التجوال فيها بحرية (والأجانب الذين سمح لهم بالدخول قليلون جداً) ، ومنظمة التغذية والزراعة التي أوفدت بعثة إلى اليمن سنة ١٩٥٥ ، لم تنشر تقريرها حول الزراعة اليمنية إلا في سنة ١٩٦٠ بعد عدة صعوبات أثارها الإمام .

* * *

ومع ذلك فقد اخترنا هذا الموضوع لأسباب عدة .

١ - فاليمن بلاد فجر التاريخ «العربية السعيدة» ، هذه ، أو «اليمن الخضراء» كما أسماها المؤرخون العرب ، تقدم لنا فرصة لإبراز عدم كفاية تعاريف التخلف وعدم شمولها . إننا هنا أمام بلد كان قد بلغ شأناً عالياً من التطور (فنياً واقتصادياً واجتماعياً) ، وأصبح يعيش منذ قرون عديدة في تخلف مطلق ، ودون أن يخضع بشكل مباشر الى السيطرة الأجنبية (باستثناء ذلك الجزء من ترابه ، الذي وضع « تحت الحماية ») أو مراقبة « القوى الاقتصادية المسيطرة » .

٢ - هكذا ظلت اليمن في عزلة عدة قرون ، كما ظل اقتصادها يمثل اكتفاء ذاتياً حتى عهد قريب ، غير أنه أصبح عاجزاً عن تأدية هذا الدور .
٣ - فالبلد على ذلك يمثل حالة خاصة ، لا يمكن أن تلائمها تفسيرات التخلف لأن البنيات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية ، كانت هي الأسباب الرئيسية لحالة اليمن الجردية .

٤ - تعرض هذا القطر خلال تاريخه المعاصر لثورات وانهيارات فشلت جميعاً ، بسبب المساعدة التي تقدمها الملكيات الإقطاعية في الجزيرة العربية ، فقد كان اليمن يمثل بالنسبة لتلك الملكيات نموذجاً للمقارنة ، تلجأ إلى التذرع به ، تجاه مطالبة سكانها بالمؤسسات الديمقراطية ، وبناء اقتصاد حديث .

٥ - وأخيراً هناك واجب شخصي لا بد من تأديته . لقد كان علينا - كمواطن يمني - أن نحاول تقديم مؤلف عام من شأنه أن يساعد على فهم تخلف اليمن ويبيح لنا ، إلى حد ما ، تهيئة برنامج شامل .

وإذا كان المؤلف قد أصر على القيام بهذه المهمة ، رغماً عن الصعوبات المذكورة ، ورغماً عن التعثرات والترقيعات (أي المحاولات التي يقدر لها الفشل أو المؤدية إلى معطيات ناقصة) ، فذلك ، على الأقل ، راجع إلى حصوله على إمكانيات أفضل مما قد يتوفر لدى الأجانب عن اليمن .

وهو لا يدعي أنه استنفد كل المواضيع المطلوب طرحها ، كما لا يدعي القدرة على استيعاب المواد المرتبطة بمعارف أخرى ، لأن معلوماته عنها محدودة .

إن دراسة اليمن (تاريخها وجغرافيتها واقتصادها ووفائتها الاجتماعية والبيسيكولوجية والثقافية) تعتبر في الواقع عملاً ضخماً . أكان من الأفضل إذن الاكتفاء بعرض عن الاقتصاد اليمني ، وبدراسة اجتماعية للبلاد ، مع ترك بقية الأبواب المطلوب طرحها ، إلى آخرين أعلى كفاءة وأوسع اطلاعاً ؟ .

قد يكون هذا ، لو حصل ، حلاً مناسباً ومنطقياً دون ريب ؛ ولكن ، علينا أن نطرح بدورنا سؤالاً : أمن الممكن دراسة البنيات الاقتصادية ، دون التعرض للمشاكل الأساسية ؟ إن التفكير في تناول المشاكل الاقتصادية

والاجتماعية باليمن، سيكون غير معقول، إن لم يقدم له بفكرة عامة عن البلاد، وإن لم تقم محاولة لوضع رسالة علمية خاصة. وإن اليمن، ونكرر ذلك، لم يحظ بأية دراسة من هذا النوع. وكل الدراسات التي وضعت بهذا الصدد، لم تعد أن تكون مجرد انطباعات رحلات ذات طابع خارجي، أكثر مما هي تحليل معمق لمادة معينة.

إننا لا نجد من بين الكتابات الموضوعية حول اليمن سوى أربعة أو خمسة مؤلفات يمكن اعتبارها وثائق أساسية^(١)، وهي على ما فيها من جودة، لم تكن تستهدف مطلقاً تحليل مشاكل تخلف اليمن، ولا تقديم دراسة شاملة عن هذا القطر.

فنحن مضطرون إذن، قبل أن نقوم بتحليل البنيات الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم خلاصاتها، القيام بدراسة مونوغرافية نسبية التفصيل، ومن هنا جاء مخطط هذا الكتاب.

ولا يسعنا إلا أن نعتذر عما قد يعتور عملنا هذا من ثغرات، لا سيما في المواد الخارجة عن اختصاصنا، وأملنا أن يقوم اختصاصيون في تلك المواد باستكمال ما بدا من نقص.

* * *

يتألف مخطط الكتاب من جزأين متميزين، فالجزء الأول الذي يضم ثلاثة أبواب هو، من الناحية العلمية، دراسة مونوغرافية للبلاد. والباب الأول منه يقدم وصفاً لتاريخ اليمن وجغرافيتها ومونوغرافيتها، كما يهتم على الخصوص

١ - نذكر منها على الخصوص :

- هاي سكوت « في اليمن العليا » لندن ١٩٤٧ ط. موري.
- منظمة التغذية والزراعة - تقرير بعثة المنظمة الى اليمن - روما - ١٩٦٠ (رونيوتيب).
- كلودي فايان - « كنت طيبية في اليمن » باريس ١٩٥٥ - ط. جوليار وقد صدر مترجماً عن دار الطليعة في بيروت.
- ج. ج. بيربي - جزيرة العرب ط. (Payot) باريس ١٩٥٨.
- M. Farouhy « التعريف باليمن » نيويورك ١٩٤٧.

بالدراسات الاجتماعية لسكانه . أما الباب الثاني فموضوعه البنية الاقتصادية والتقنية .

وكل من الباب الأول والثاني من الجزء الأول ، يسلطان الضوء على وضع الإمامة اليمنية ويقدمان نظرة شاملة لأنظمتها ، كما يفسران الانحطاط الذي أصاب قطر أعرف ، في إحدى فترات تاريخه ، حالة من الرخاء والازدهار ، وتقدماً عالياً في المضمار التقني ، انتزع به إعجاب المؤرخين العرب .

أما الباب الثالث من الجزء الأول ، فهو محاولة لتفسير التخلف الاقتصادي والاجتماعي وإبراز لنوعيتها .

كذلك يتألف الجزء الثاني من ثلاثة أبواب ، أولها تحليل للثورة وأسبابها ومفعولاتها ، وكذا الصعوبات التي واجهتها .

والباب الثاني هو عبارة عن برنامج أولي ، أعدناه رغبة في إرشاد البلاد الى سبيل للنمو الاقتصادي ، آخذين بعين الاعتبار الشروط الواقعية والخاصة باليمن .

وإذا خلا هذا البرنامج ، المعتمد على « التجريبية الموجهة » من الأرقام ، فإن ذلك راجع الى اعتقادنا بأنه لا دلالة للأرقام في الإطار الراهن للبلاد . بيد أنه من بين العناصر الأساسية في هذا البرنامج ، إنشاء هيئة للبحوث الإحصائية والاقتصادية ، مهمتها القيام بالدراسات الأساسية ، من أجل إنجاز برنامج اقتصادي شامل .

ويشكل الباب الثاني الخلاصات التي انتهينا إليها ، وكذا الشروط الأولية التي هي ، على ما يبدو ، ضرورية في محاولة تناول مشاكل التخلف من الزاويتين النظرية والعملية .

وليس في نيتنا الزعم بأن « التجريبية الموجهة » هي غاية في حد ذاتها ؛ فهي لا تعدو كونها سياسة لمرحلة انتقالية : إنها تبدو أكثر ملاءمة للتكيف مع الشروط الموضوعية ليمن اليوم .

وأخيراً الباب الثالث أو « الخلاصة » الذي يقدم ، في الواقع ، الإطار

المرتبط بهذا البرنامج، وما يحتمل أن ينجم عنه من أخطار اجتماعية واقتصادية. ولا بد أن نشير هنا ، الى أن الروح التي وجهت المخطط الذي طبقناه على هذه الدراسة ، كانت الرغبة في إنجاز عمل فيه خدمة لليمن ، في انتظار إنجاز دراسات معمقة في كل ميادين الحياة الاجتماعية للبلاد .

* * *

يتعين علينا أن نفسر الطريقة التي عملنا بها في ميدان الإحصاءات . انه لم ينشر في اليمن ، رسمياً ، أي إحصاء . ولا توجد أية هيئة مسئولة لتلقي الإحصاءات وإعدادها . وأمام هذا النقص ، وضعنا كل أملنا في اللجوء الى مصلحة الضرائب والجبايات ، التي تملك وحدها أرقاماً حول الضرائب وحقوق الجمارك . غير أن أملنا ، وبالأأسف قد خاب ، عندما حصلنا على سجلات مصلحة الضرائب ، لم نستخرج منها سوى بعض الإشارات المبهمة . أما الحولية الإحصائية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة ، فإنها لم تتعرض لليمن سوى مرتين ، وهي لم تذكر اليمن ، الا لتعطي أرقاماً تقريبية عن عدد السكان ، اذ بالرغم من الوسائل التي تتوافر للمنظمة الدولية ، فإنها لم تحصل على معلومات أدق وأوسع ، حتى من المصادر الرسمية . وتجدر الإشارة الى أن مكتبها في الوضع نفسه ، فيما يرجع لمشاكل التعليم والثقافة ، بينما اختار المكتب الدولي للشغل ، والهيئات الدولية الأخرى طريق الصمت في هذا الموضوع . أما منظمة التغذية والزراعة التي خصصت دراسة لليمن ، فقد ظلت بدورها خرساء في موضوع الاحصاءات .

إن اليمن هو البلد الوحيد في العالم ، الذي لا تستحق فيه الأرقام أي اهتمام (باستثناء ما يتعلق منها بالضرائب) . وليس من قبيل الصدفة أن تدعى اليمن « تيبب الشرق الأوسط » ، والمقصود بطبيعة الحال هو التيبب قبل أن تصبح جزءاً من الصين الشعبية .

لقد وجدنا أنفسنا أمام اختيار حاسم تجاه هذا النقص : فإما اللجوء إلى

الأرقام القديمة على علاقتها ، والمأخوذة عن مصادر ومن سنوات مختلفة ، وإما أن
نضرب صفحاً .

وإذا كانت المنظمات الدولية قد اختارت الحل الثاني ، فقد اخترنا نحن الحل
الأول ، بعد طول ترو ، وبناء على أبحاث متعددة .

ولقد أتاحت لنا إحصائيات عدد (المضبوطة ضبطاً محكماً) وتقارير
السفارات الأجنبية ، والوثائق الخاصة ، والمعلومات الشخصية ، أن نقدم
إحصائيات إن لم تكن مدققة ، فهي ذات صبغة عامة . ولم يخالفنا تردد في
استعمال هذه الأدوات الجاهزة ، لترقيم بعض المعطيات . وإلى جانب ذلك ،
فضلنا الصمت حينما افتقدنا الأرقام ، أو حصلنا على الناقصة منها .

* * *

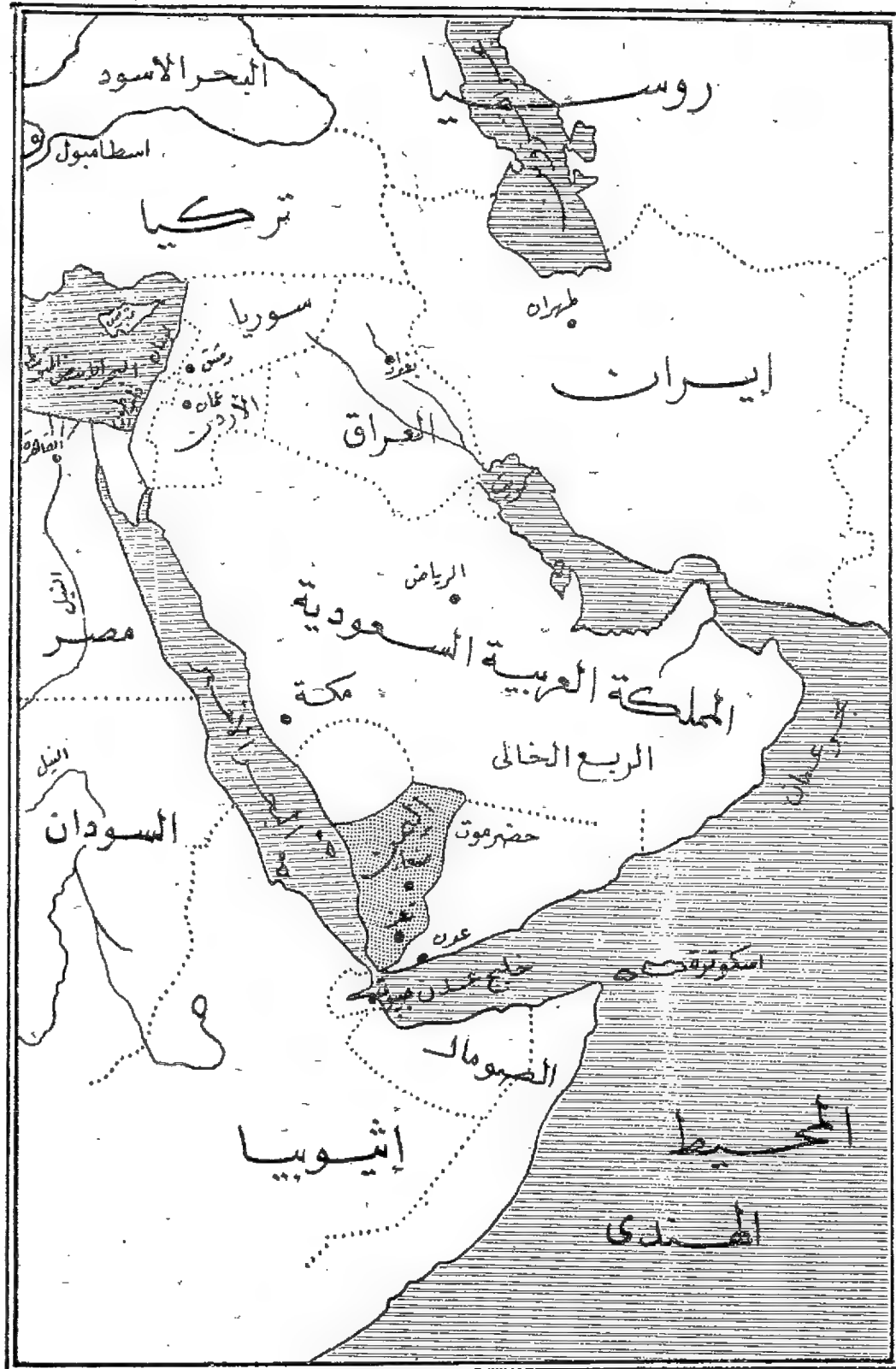
إن عملنا هذا، لا يعدو مجرد مساهمة متواضعة، في دراسة التخلف الاقتصادي
والاجتماعي باليمن . وهو ككل دراسة موضوعها بنية قديمة كاليمن ، يلجأ
أحياناً إلى العبور السريع ، فوق بعض المواد التي تستلزم التعمق في الدرس .

القيم الأول تخلف اليمن

لم يبق للعربية السعيدة - اليمن - ،
في كل ما كانت تملكه في القدم ، إلا
الاسم . (برنار لويس في كتابه « العرب
في التاريخ ») .

الباب الأول

مباري تاريخية وجغرافية وديموغرافية



الفصل الأول

مبادئ تاريخية عامة

هناك مسألتان توجّهان اهتمامنا في هذا الفصل :

- ١ - التذكير الموجز بالأحداث التاريخية الهامة .
- ٢ - إبراز الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفترة المدروسة ، في الحدود الممكنة .

وليس في نيتنا أن نكتب تاريخاً شاملاً لليمن ، بالرغم مما قد يتضمنه هذا التاريخ من عناصر تشويق ، ثم الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع ليست نادرة تماماً^(١) .

وقد جاءت أعمال التنقيب عن الآثار القليلة العدد ، والتي جرت بالجزيرة العربية تأكيداً للأوصاف والروايات ، التي خلفها الجغرافيون والمؤرخون اليونانيون ، من أمثال جودر الصقلي وطرابون وبطليموس . وتوجد في جميع

-
- ١ - برنارد لويس - العرب في التاريخ - صدر سنة ١٩٥٨ .
 - حمزة لقمان ، تاريخ عدن والجنوب العربي - دار مصر - القاهرة ١٩٦٠ .
 - دائرة المعارف الاسلامية - الجزء الرابع طبعة لندن ١٩٣٤ .
 - وندل فيلبس - قطبان وسبأ - مطبوعات جوليارد - باريس ١٩٥٦ .
 - فيليب حتي موجز - تاريخ العرب - طبعة (Payot) باريس ١٩٥٠ .
 - جان جاك ييربي - جزيرة العرب طبعة (Payot) باريس ١٩٥٨ .

أقاليم اليمن خرائب ترجع إلى العهود السبئية والحميرية ، ومن المنتظر ان تكشف لنا تلك الخرائب عن مظاهر أخرى من تاريخ هاتين المملكتين .
أما فيما يخص العهود الجاهلية والاسلامية ، فإننا نجد معلومات قيمة عنها لدى الهمداني^(١) ، وابن خلدون^(٢) ، وابن الجاوي^(٣) ، وابن بطوطة^(٤) ، والحكي^(٥) .

أولاً - القرون الغابرة

لم يضبط بعد تاريخ حوادث العربية الجنوبية بشكل مدقق . ويميز المؤرخون بين أربع ممالك قوية ، كانت تسيطر على مناطق تضيق وتمتد ،

١ - الهمداني ، يدعى ابن الحائك ، من علماء اليمن المشهورين ، ولد بصنعاء باليمن حوالي سنة ٩٤٥ الى ٩٤٦ . وهو مؤلف كتاب الاكليل المحتوي على عشرة مجلدات مخصصة كلها للتاريخ اليمني منذ القدم الى الفترة التي عاش فيها . وكتاب صفات جزيرة العرب . ولم ينشر حتى الآن من مؤلفاته سوى الجزأين الثامن والعاشر من كتاب الاكليل ، اما الاجزاء الثمانية الأخرى فلا زالت بشكل مخطوطات بالمكتبة الملكية في صنعاء . وتشير هنا الى أن الهمداني هو من المؤرخين العرب القلائل ، الذين اهتموا بدراسة العهود الغابرة ، على عكس تقاليد عصره ، التي كانت تقضي بإغفال عصر الجاهلية . الاكليل :

- الكتاب الثامن ترجمه وقدم له الدكتور أمين فارس .

= الكتاب العاشر - طبعة القاهرة ١٩٤٨ .

٢ - عبدالرحمن بن خلدون ، رجل الدولة والمؤرخ وعالم الاجتماع المغربي الشهير ، ولد في تونس سنة ١٣٣٢ ، وتوفي بالقاهرة سنة ١٤٠٦ . وعائلته من أصل يمني (كندة بضم ميموت) هجرت مواطنها في القرن التاسع . وقد خصص فصلاً لليمن في كتابه الذائع الصيت كتاب العبر . راجع في هذا الباب (طريق اليمن) الذي أشرف على نشره بمدينة لندن سنة ١٨٩٢ البروفيسير كاي (M. H. C. Kay) .

٣ - عالم جغرافي عاش بالقرن الرابع عشر ، وخلف كتاب (صفات بلاد اليمن) نشر سنة ١٩٥١ بمدينة ليندن بإشراف الاستاذ اوسكار لوفغرن (M. Oscar Lofgren) .

٤ - جغرافي وزحالة عربي ، ولد بمدينة طنجة سنة ١٣٠٤ ، وتوفي بالمغرب سنة ١٣٧٧ . راجع كتابه (رحلات افريقيا وآسيا) المنشور في باريس سنة ١٨٥٤ .

٥ - حسن الحكي اليمني ، ولد باليمن سنة ١١٢٣ ، وتوفي بالقاهرة سنة ١١٧٥ ، وهو مؤلف كتاب (طريق اليمن) المشار اليه في الرقم (٢) من هذه الحاشية .

وذلك من القرن ١٥ ق.م الى القرن الثاني قبل الميلاد . وهذه الممالك هي :

- مملكة المعينيين في الشمال .
- مملكة سبأ وكانت عاصمتها مأرب وشبوة في الوسط .
- المملكة القطبانية (في أقصى الجنوب الغربي) .
- مملكة حضرموت .

وقد تعايشت هذه الممالك جميعها ، أو كانت كذلك على الأقل خلال الازمنة الأولى ، ولربما كانت هناك فترة تحققت فيها السيادة الكاملة لمملكة سبأ على غيرها . ويبدو أن رقعة هذه المملكة قد اتسعت لتضم منطقة عمان الحالية في الخليج العربي ، كما يحتمل أن تكون قد « استولت على مستعمرات شاسعة في افريقيا حيث أسست مملكة الحبشة ، التي يرجع الاصل في تسميتها الى حبشات وهو اسم لقبيلة عربية كانت تقطن جنوب غرب الجزيرة »^(١) .

ومملكة سبأ هي أشهر هذه الممالك وأبعدها صيتاً ، وهذا راجع الى شهرة سد مأرب الذي بني على عهدها ، والذي سنعود الى الحديث عنه فيما بعد ، كما أن شهرة سبأ ، راجعة الى الاشارة الواردة في التوراة والقرآن ، عن الزيارة التي قامت بها بلقيس ملكة سبأ الى الملك سليمان .

فهل تعني الاشارة ملكة سبأ بالذات أم امرأة أخرى لها نفس الاسم ؟ ذلك موضوع لم يبت فيه حتى الآن .

فما هي الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، التي كانت توجد عليها هذه الممالك ؟ ان كل المؤرخين يجمعون على وجود حضارة راقية ، وزراعة متطورة ، وتجارة مزدهرة (وبالأخص تجارة البخور والطيب وبضاعة الهند والصين) .

أ - الزراعة .

كانت الأرض تفلح فـلاحة قوية ، وبطرق علمية ، وبواسطة تقنية الري

١ - برنارد لويس ، المصدر الآنف الذكر .

الحكمة والمعجمة . وفي القرن الثامن قبل المسيح ، قام أحد ملوك سبأ بتشديد سد مأرب الشهير ، الذي لعب دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي للبلاد . وتكفي مشاهدة خرائب هذا السد ، التي ما زالت ماثلة الى اليوم ، للاقتناع بأنه كانت بناء تقنياً رائعاً ، ونقدم هنا شهادتين قريبتين العهد في موضوعه .

١ - شهادة و . فيلبس :

« أشهر آثار مأرب هو السد الذي كان يعتبر في العصور الغابرة ، إحدى روائع العالم . وهو مؤلف من سلسلة من السدود ، ما زالت بعض أجزائها قائمة الى اليوم ، وبعد مرور عدة قرون على هذه الآثار ، فإن المشهد ما زال يتجاوز كل خيال (...) وما زلنا نعثر على الاماكن التي قدّمت منها الصخور تبعاً لامتداد السد ، بقصد تكوين مصبات للمياه موجهة لري الحقول المجاورة . لقد كان دور السد ، هو ضبط كميات الماء المنحدر من جبال اليمن ، وتنظيم توزيعها على الأرض ، فتحولها بذلك الى مساحات شاسعة من الحقول الخضرة »^(١) .

٢ - شهادة الدكتورة كلودي فايان :

« كان أحد السدين اللذين زرناهما يمتد على مساحة كيلومتر بين هضبتين صخريتين تشكلان هضبتين واد جاف وقتئذ (...) وقد قمنا أولاً بزيارة مجموعة الضفة اليسرى ، التي ينطبق تصميمها تماماً على التصميم الذي وضعه أرنو^(٢) (...) ، وفي الحوض القديم يمتد رصيف على شكل مستو مائل . وهناك قناة تقود الماء نحو مخرجين متباعدين ، تفصل بينهما سارية بشكل حاجز مائي امتداداً لها . ولم يكن لهذين المخرجين من أوصاد ، بل كان اغلاقها يتم بواسطة الواح ضخمة من الخشب ، ينطبق بعضها على البعض الآخر حسب سوية الماء (...) . ولا زالت الصخور الرائعة النحت متماكساً بعضها مع البعض الآخر ، ولا زال الاسمنت الذي طليت به الأرصفة كأنه لم يمسن . انما المرء لا يملك غير الاعجاب دون تحفظ ، تجاه هذا الاتقان في العمل ، الذي يعود عهده الى قرابة ثلاثة آلاف

١ - وندل فيلبس المصدر الآنف الذكر ص ٢٤٦ .

٢ - أرنو أرنو : رحالة فرنسي ، وهو أول أوروبي تمكن من زيارة مأرب سنة ١٨٤٣ .

عام ، وبالرغم من بعد المدة المفرق في القدم ، فإن مهندسي زماننا جديرون بأن
يفخروا بتشديد مماثل له ^(١) .

بعد هذه الأوصاف المفصلة ، لم يعد هناك داعٍ للإضافة ، فهذا السد ، وسدود
أخرى دونه من حيث الأهمية (توجد حواجز أخرى للمياه في أماكن متعددة
من اليمن) هو عامل ازدهار الزراعة الكثيفة والشاسعة المساحة في نفس الوقت ،
وهو ضامن الوفرة الزراعية .

وقد جاء في القرآن : « لقد كان لسبأ في مساكنهم آية ، جنتان عن يمين
وشمال » .

ب - تجارة البخور والطيب .

لقد كانت كثرة استهلاك العالم اليوناني لبخور العربية الجنوبية وإفريقياسا
الشرقية (الصومال الحالي) سبباً جعل من تجارة هذه البضاعة تجارة عالية
المردود ، الأمر الذي جعل منها المصدر الثاني لثروات ممالك اليمن .

ج - طرق القوافل .

وأخيراً فإن احتكار تجارة التوابل ، وبضائع الهند والصين ، بواسطة طريق
القوافل ، كان المصدر الثالث لثروة اليمن . وكانت هذه الطريق تبدأ من شاطئ
اليمن (عدن) مارة بالمريط ونجا وشبوة ومأرب ، ثم مكة ويثرب ، لتنتهي
إلى البحر الأبيض المتوسط . ولقد أصبح هذا الاحتكار واقعاً ملموساً ، بفضل
الحرص في المحافظة على نظام المواسم .

ولقد أدت العوامل الثلاثة الآتية الذكر ، إلى قيام حضارة مزدهرة لها
نقدها المسكوك ، وفنسا المعماري المتطور (المدعو بالبابل) ولقنتها المكتوبة
وفنونها التشكيلية ، الخ ...

إن هذه الحضارة ، ورد ذكرها في وثائق الآشوريين ، عند مقارنتهم لها

١ - كلودي فايان : المصدر السابق الذكر ص ٢٨٧ .

بـ « الاعارب » ، وهم أقوام من البدو يترددون في ترحالهم عبر مناطق الصحراء العربية السورية .
أما بخصوص النظام السياسي ، فإن نظام الحكم باليمن كان ملكياً ، غير أن الملك لم يكن يعتبر كائناً مقدساً ، كما هو الحال في بقية بلاد الشرق ، وكان الى جانبه مجلس للاعيان .

* * *

عندما أصاب التدهور مملكة سبأ ، استولت عائلة حاكمة على السلطة سنة ١١٥ قبل الميلاد ، وكونت الامبراطورية الحميرية . وكان ملوك هذه الاسرة ، يحكمون في بداية عهدها ، باسم مملكة سبأ . وقد اتخذوا من مأرب مركزاً لهم حتى سنة ٣٤٠ بعد الميلاد .

وخلال الفترة الأولى هذه ، شن الحميريون عدة حروب ضد الممالك المجاورة ، بغية الاستئثار بمراقبة طرق القوافل ، وتمكنوا من ادماج مملكتي قطبان وحضرموت ، واصبحوا بذلك سادة لكل الجنوب العربي ، كما قاموا بغزوات متكررة الى الحبشة « بقصد ارساء أسس الامبراطورية الحبشية »^(١) . وقد استمر حكم الحميريين حتى القرن الخامس بعد الميلاد ، مع نقل العاصمة الى ظفار . ويذكر الهمداني^(٢) في كتابه (صفات جزيرة العرب) أسماء ثلاثة وعشرين تبعا^(٣) من تبابعة حمير ، كان آخرهم ذو النؤاس .

وأثناء حكم حمير ، تمكن القائد الروماني الشهير أليوس غالوس في سنة ٢٤ ق.م من التوغل في الجزيرة العربية . غير أن هذه المحاولة ، باءت كغيرها من المحاولات بالفشل .

اما اقتصاد البلاد في هذه الفترة ، فقد عرف مرحلتين متميزتين . ففي بداية

١ - جان جاك بيربي - المصدر الآنف الذكر ص - ١١٣ - .

٢ - الهمداني ص - ٢١ - .

٣ - لفظ حميري يمكن ترجمته بامبراطور أو رئيس .

عهد الامبراطورية ، خلال قرنين من الزمان ، عرّف اقتصاد اليمن نمواً مطرداً ، وانتشرت الحواجز المائية (ذات أهمية أدنى بكثير من أهمية مأرب) لتشمل لحج وشيبار ، كما شيدت مخازن الماء في عدن . ولقد حافظت اليمن على هذا الازدهار ، وهذا ما يفسر مطامع الرومانيين ، ومحاولات الغزو المتكررة التي قاموا بها .

وكانت المرحلة الثانية مرحلة الانحطاط الذي جاء نتيجة لعدة عوامل :

١ - بعد اكتشاف نظام المواسم ، فقد الحميريون احتكار تجارة التوابل وبضائع الهند والصين ، وقد أخذت السفن الرومانية تمخر عباب المحيط الهندي منافسة بذلك طرق القوافل . وقد أدت هذه المنافسة الى انهيار الطرق انهاراً كاملاً ، الامر الذي أضاع على الامبراطورية مداخيل مهمة .

٢ - يرجع عهد الانهيار الاول الذي أصاب سد مأرب الى سنة ١٢٠ ، وقد دفعت هذه الكارثة الى « هجرة هامة اما بدافع الخوف الديني أو لكون البلاد ، بعد ان فقدت وسائل الري ، أصبحت عاجزة عن اعاشة السكان »^(١) . وقد أعيد ترميم السد ، وظل قائماً بعد ترميمه طيلة أربعة قرون حتى عهد الاحتلال الحبشي .

ولأول مرة في التاريخ ، يهاجر اليمنيون عن بلادهم هجرة واسعة ، توجهوا اثرها للاستقرار في بلاد ما بين النهرين وسورية حيث أقاموا مملكتي الحيرة وغسان .

ثانياً — الفترات اليهودية والمسيحية والساسانية

دخلت الديانتان المسيحية واليهودية الى اليمن أثناء المرحلة الثانية من العهد الحميري في القرن الرابع . وقد تعايشت هاتان الديانتان مع الوثنية . وفي القرن الخامس فقط ، أصبحت اليهودية دين الدولة . وقد قام ذو نؤاس ، وهو آخر

١ - ج ل . بريموند ، اليمن والسعودية . باريس ١٩٥٧ .

تباينة الحميريين ، بفرض هذا الدين على السكان المسيحيين ، فثارت من أجل ذلك حرب أهلية ، استنجد فيها المسيحيون بإخوانهم المجاورين بالحبشة . وقد سنحت لهؤلاء بذلك فرصة للسيطرة على البلاد ، ودام احتلالهم لها من سنة ٥٢٥ الى سنة ٥٧٥ ، وقد حاول الاحباش خلال سيطرتهم على اليمن مد سلطتهم الى مكة (١) .

يؤكد المؤرخون بالاجماع أن السيطرة الحبشية اتسمت بالضراوة والقسوة ، وخاصة حكم « أبرهة » ، الذي سام السكان اليهود والوثنيين صنوف الارهاب والتنكيل . وتؤكد بعض المصادر العربية ، أن ثلث الرجال باليمن قد لقوا حتفهم على عهده ، وأن ثلث النساء قد سبين كإماء الى الحبشة (٢) . ولنا أن نشك في هذه الارقام البادية المبالغة ، غير أنها تعطينا فكرة عن اتساع نطاق الاضطهاد .

وفي سنة ٥٧٤ تمكن التبّع سيف بن ذي يزن ، من أن يصل الى بلاد فارس ، وأن يطلب نجدة ملك ساسان ، بغية تحرير اليمن من سيطرة الاحباش . وفي سنة ٥٧٥ وصلت الجيوش الساسانية الى عدن ، وطردت الاحباش منها ، واقتسم الملك الساساني السلطة مع التبّع لفترة قصيرة ، ثم انقلب عليه وحكم البلاد حكماً مباشراً . وهكذا أصبحت البلاد ومن ضمنها حضرموت أقلية ساسانية ، وحلت عبادة النار محل المسيحية . وقد دامت هذه الوضعية حتى سنة ٦٢٨ ، وهو العام الذي اعتنق فيه باذان ، الحاكم الساساني لليمن ، الدين الاسلامي .

ومن البديهي أن الحروب الاهلية والغزو الاستعماري الحبشي ، والتحرير ثم السيطرة الساسانية ، لم يكن من شأنها الا أن تزيد في تفاقم الوضعية الاقتصادية للبلاد . وهي وضعية أصبحت متدهورة ، لم تعد تستطيع الاستجابة لحاجات السكان . وعلى عهد السيطرة الحبشية ، انهار سد مأرب ، وخلف انهياره خسائر

١ - سورة الفيل في القرآن الكريم .

٢ - حمزة لقمان ، المصدر السابق الذكر ص - ٢٤ -

لم يكن من الممكن تعويضها ، وقد وصف القرآن هذه الحادثة في الآية :
« فأعرضوا فأرسلنا عليهم سيل العرم وبدلناهم بجنتيهم جنتين ذواتي أكل خمط
وأثل وشيء من سدر قليل »

وسواء أكانت هذه الكارثة نتيجة لفيضان أو هزة أو ظواهر طبيعية
أخرى ، أم أنها كانت نتيجة لانعدام صيانة السد (ويحتمل أن تكون نتيجة
للعاملين المذكورين) ، فإن انهيار السد كانت له عواقب اقتصادية واجتماعية ،
قلبت أوضاع اليمن رأساً على عقب .

وقد كان من بين هذه العواقب ، الهجرة الجماعية الى شمال الجزيرة العربية ،
والى أفريقيا الشرقية . إن انقطاع التوازن الزراعي جعل البلاد تواجه المشاكل
الغذائية ، ومن ثم كانت هذه الهجرة التاريخية . وقد لعبت هذه الهجرة دوراً
اساسياً على تعاقب التاريخ بالنسبة لديموغرافية اليمن ، ومنذ حدوثها أصبحت
اليمن بلاد هجرة . وهناك واقعة تجدر الإشارة اليها ، وهي أنه لم يشيد حتى
أيامنا هذه سد مائي على غرار سد مأرب .

ثالثاً — المرحلة الإسلامية وما قبل السيطرة العثمانية الثانية

كان عدد اليمنيين كثيراً بين الانصار ، ولقد ساهموا بفعالية في غزوات
الاسلام ، ودخلت البلاد هذا الدين بعد مرور ست سنوات على الهجرة .
وكانت اليمن في عهد الرسول مقسمة الى خمسة أقاليم ، على رأس كل منها
حاكم تعينه مكة ، ويخضع في حكمه لها . وبانتهاء عرش اليمن ، وانتهاء دور
العاصمة ، الذي كانت تلعبه صنعاء ، وبعد فتح سورية وما بين النهرين ومصر ،
فقدت اليمن تلك الاهمية السياسية والاقتصادية ، التي كانت لها في الماضي .
ونتجت عن ذلك هجرة جماعية ثالثة نحو هذه البلاد ، ونحو أقطار العالم الاسلامي
الاخرى فيما بعد . وليس من النادر أن نجد حالياً في البلاد العربية العديد من
العائلات التي يرجع أصلها الى اليمن .

وأثناء الصراع حول الخلافة ، انحازت اليمن الى جانب علي ضد معاوية .

وقد أرسل خلفاء دمشق ، ومن بعدهم خلفاء بغداد ممثلين عنهم الى أقاليم اليمن ، كانوا يحكمون باسمهم . وقد قامت عـدة اضطرابات وحركات تمرد ، وأحيانا انتفاضات حقيقية ، ضد هؤلاء الحكام ، وضد السياسة التي كانوا ينتهجونها ، وقد جوبهت جميع هذه الحركات بالقمع الشديد .

وفي عام ٨٩٣ قامت مملكة زيدية (طائفة شيعية يمنية) ، جعلت من مدينة صعدة بشمال البلاد عاصمة لها ، غير أن سلطة هذه المملكة لم تتجاوز حدود عاصمتها . وقد أوردنا هذه الحادثة لسببين أساسيين :

أ - الدور الذي لعبته هذه المملكة فيما بعد .

ب - كانت هذه الحادثة رد فعل في شكل مطالب دينية ، كما كانت رفضاً لسلطة الخارج ، وبعبارة أخرى ، حسب الاصطلاح الحديث ، كانت « حركة وطنية » .

وقد كان لتفكك الخلافة الاسلامية في القرن العاشر ، في اليمن ، نفس العواقب التي انعكست على بقية العالم الاسلامي .

وتفككت وحدة اليمن ، لتفتح الباب لقيام امارات صغيرة ظل أمراؤها في تطاحن ديني ، وفي معارك اقتصادية ، كانت تدور بالأخص حول مراقبة ميناءي عدن ونحاً . ولم تتوقف هذه المعارك إلا بدخول جيوش صلاح الدين الايوبي سنة ١١٧٣ . وقد تمكن صلاح الدين من ان يعيد للبلاد نوعاً من الوحدة ، استمرت تسعاً وخمسين سنة باستثناء الشمال ، الذي ظل الزيدون يسيطرون على مقاليد الأمور فيه .

وامتدب الامر لدولة (بني الرسول) من سنة ١٢٣٢ ، الى سنة ١٤٥٤ ، التي امتد نفوذها على طول الشاطئ ، وعلى الانهر المتوسطة وحضر موت ، بينما كانت المملكة الزيدية ، تسيطر على أعالي البلاد .

وقامت مصر المملوكية من جهتها بغزو اليمن سنة ١٥١٥ . وفي سنة ١٥٢٣ استقر في الحكم أول باشا تركي بعد حرب دامت أربعين سنة ضد الانصار الوطنيين . وأثناء هذا الاحتلال التركي قامت الطائفة الزيدية بانتخاب المنصور

بإله القاسم ، مؤسس الحكم الملكي المنهار ، كإمام لها ، وقد دشن هذا الأخير حكمه بتنظيم الانتفاضة ضد الاتراك .

وقد توصل اليمنيون وهم على حالة من شقّة الخلاف ، الى نوع من الاتحاد ضد المحتلين الاجانب . ولكن ، ما إن غادر الاتراك البلاد سنة ١٦٢٨ ، حتى عاد التمزق الى الظهور ، وقامت معه إمارات وممالك صغرى وسلطنات ، ومشيخات ، واستؤنفت الصراعات الداخلية ، ووجدت اليمن نفسها مجزأة إلى عدة دول متنافسة . استمرت هذه الحالة طيلة قرنين ، الى أن جاءت مرحلة الاحتلال التركي الثاني سنة ١٨٤٠ ، وحتى ظهرت قوة استعمارية جديدة على المسرح ، هي بريطانيا العظمى .

لقد سبق لنا أن رأينا أن اقتصاد البلاد في القرن السادس لم يعد يفي بحاجات سكانها ، مما سبب الهجرة التي تحدثنا عنها . وكانت الاسلام يشجع على هذا الاتجاه نحو الهجرة ، فنجم عن ذلك ازدهار نسبي ، على الأقل في عهد الخلافتين الاموية والعباسية . ولما كان الفائض السكاني يغادر البلاد الى البلاد المفتوحة حديثاً ، فقد تم التغلب على الازمة الزراعية . ومن ناحية أخرى كانت اليمن مرتبطة بمجموعة من المناطق الغنية البالغ اقتصادها مرحلة التوسع ، ولقد استفادت البلاد من وضعيتها تلك استفادة مباشرة (عن طريق التجارة البحرية على الخصوص) أو غير مباشرة عن طريق ما كان المهاجرون يمدون به موطنهم الاصلي من أموال . وهناك عدة وثائق تدل على المساعدة التي كانت تتلقاها مئات العائلات من أفرادها المقيمين في البلدان الاسلامية الأخرى . فالفترة كانت فترة ازدهار ، إذا ما اعتمدنا على المصادر التي خلفها المؤرخون والجغرافيون العرب الذين كتبوا عنها .

ولنضرب لذلك مثلاً بالمقدار التالي : فقد بلغت مداخيل العباسيين من جبايات اليمن (فترة زمنية غير محدودة) نحواً من ٦٠٠ ألف دينار ، وقد بلغت جبايات العباسيين من مناطق عربية أخرى بالنسبة لنفس الفترة المبالغ التالية :

من نجد والاحساء ٥١٠.٠٠٠ دينار

من الحجاز ١٠٠,٠٠٠ دينار

من عمان ٣٠٠,٠٠٠ دينار^(١)

وقد كانت تجارة الرقيق المستورد من أفريقيا الشرقية مزدهرة في منطقة تهامة ، ولا زالت إحدى مدن اليمن الصغيرة محتفظة باسمها الأصلي « بيت العبيد » .

وفي عدن ومخا نشطت التجارة البحرية ، وكانت السفن القادمة من الهند والصين ترسو بهذه الموانئ ، كما كانت بعض الدور التجارية تملك فروعا لها في كثير من البلدان الأخرى ، وتدر عليها تجارتها ثروات طائلة . وكمثال عن هذه الدور نورد اسم بلال الحمدي الذي ذكره الخزرجي . وقد كان الحمدي هذا يملك داراً تجارية تحمل اسمه ، وقد خلف لورثته من بعده المبالغ التالية :

٥٦٠,٠٠٠ دينار من العملة المحلية .

٣٠,٠٠٠ دينار من العملة المصرية .

من ٦٠٠ الى ١٠٠٠ رطل (يعني من ٣٥٦ الى ٥٧٨ كيلوغرام من سبائك الذهب والفضة) .

هذا بالإضافة الى مجوهرات وتحف فنية من الهند والصين والمغرب ومصر الخ . وحتى اذا افترضنا أن هذه الثروة مبالغ فيها ، فإن هذا الافتراض لا ينفي كون التجارة قد بلغت مرتبة عالية من الازدهار في ذلك الوقت .

كذلك ، كانت الحياة الثقافية في أوج ازدهارها ، وكانت حركة التعليم تحظى بالتشجيع ، فقد كانت (زبيد) وهي إحدى مدن تهامة تملك جامعة ذائعة الصيت بما كان يلقي فيها من دروس في علم الرياضيات وخاصة مادة الجبر . وكانت الدراسات والأبحاث الفقهية والفنية متقدمة وواسعة الانتشار في صنعاء وتعز وبيت الفقيه وعدن وشييام وسايون بحضرموت . وقد دخلت على الفن المعماري التقليدي المدعو بالبابلي إضافات وتأثيرات متعددة ، خلقت منه هندسة

١ - الحولية الإسلامية ، ل. ماسينيون . طبعة باريس ١٩٥٤ - دائرة المعارف الإسلامية :

طبعة ليدن ١٩٣٤ .

معمارية رائعة ، ما زال بإمكان الزائر لصنعاء وشييام أن يرى معالمها وسمو ذوقها .

ان كثيراً من الكتاب المعاصرين يأخذون على المسلمين فقدانهم « روح العمل والابتكار » . ويربطون التخلف الاقتصادي والاجتماعي بالاسلام ، وهذه الفترة المزدهرة من حياة اليمن التي استمرت عدة قرون ، تفنّد افتراساتهم ، وتكذب تأكيداتهم (ونعتقد أن أولئك المؤرخين قد ألقوها على عجل ودون أن يأخذوا الحقائق التاريخية بعين الاعتبار) ، على أن هؤلاء الكتاب قد صبّوا حكمهم هذا على شعوب أخرى ليست اسلامية الدين (الحبشة والهند والصين الخ) . وليس في نيتنا هنا أن نفتح نقاشاً مع أولئك المؤلفين ، غير أننا لا نستطيع تجاهل هذا المشكل ، فأسباب الانحطاط الاقتصادي ، في رأينا ينبغي البحث عنها في التحولات والتغيرات الطارئة على التيارات الاقتصادية الدولية في البنيات الاجتماعية ، وفي شكل التملك وفي جمود وتوقف البحوث التقنية (العلمية) . إن كل حضارة مزدهرة ، عندما تتوقف عن السير الى الامام ، تتدهور أولاً ، ثم تنحل في النهاية . وما من شك في أن الفتن والاضطرابات والغزوات الخارجية ، كانت عاملاً مشجعاً على هذا التوقف والجمود . وما من شك في أن احتلال الجيوش الاجنبية كان كارثة على اليمن ، غير أنه وحده ، لا يفسر الانحطاط الذي أصابها ، اذ البنيات الاجتماعية والاقتصادية - ونكرر ذلك - كانت هي العوامل الحاسمة لهذا الانحطاط .

لقد فقدت اليمن قوتها الاقتصادية منذ القرن السابع عشر ، وقد تحولت موانئها من أسواق دولية الى مجرد مراسي اجبارية ، تقترب منها السفن بحذر ، وأصبحت القرصنة في مياها أمراً عادياً . وقد انخفض سكان عدن الى ٦٠٠ شخص في سنة ١٨٣٩ حسب تقرير أول حاكم انجليزي لهذه المنطقة ، ولا ريب في ان تكون مخا والحديدة قد انحدرتا الى مستوى مماثل .

إن اكتشاف البن في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر ، لم يدفع بالاقتصاد الوطني في الطريق السليم . والواقع ان حركة تصدير البن الى

أوروبا ، بلغت حد الازدهار ، غير انها لم تكن كافية للنهوض بمجموع الاقتصاد الوطني .

رابعاً : الفترة الثانية للسيطرة العثمانية والتغلغل الانجليزي

لم تؤد الصراعات المتواصلة بين الامامة والامارات القائمة داخل البلاد ، إلا الى فتح الباب لعودة الاتراك ، كما انها شجعت في نفس الوقت مجيء قوة استعمارية هي بريطانيا العظمى ، التي وجدت في اليمن مستودعاً لفحماً على ضفاف البحر الأحمر .

وفي سنة ١٨٣٦ استقلت الحكومة البريطانية حادثة النهب ، التي تعرضت لها باخرة هندية تعطلت بالقرب من عدن ، فقامت تطالب اماراً لحج ، التي كانت عدن تابعة لها ، بدفع تعويضات ، وبإزالة العقوبات على مرتكبي حادثة النهب . واسام رفض الطلب البريطاني قام القبطان س . ب . هينس الضابط في قيادة القوات البحرية البريطانية ، بإزالة جيشه على الشاطئ اليمني واحتلال عدن في شهر يناير من سنة ١٨٣٩ ، بدعوى حماية البحار وحريّة استعمالها . والحقيقة أن الانجليز كانوا يطمعون في احتلال عدن منذ سنة ١٨٢٨ ، وكان الميجور جينيرال باجنولد ممثل بريطانيا باليمن قد وضع للقيادة البحرية البريطانية أهمية ميناء عدن ، وأوصى تلك القيادة باحتلاله . ولما لم تثمر الاتصالات مع سلطان لحج ، ظل البريطانيون يتحينون الفرصة التي مكنتهم منها حادثة الباخرة الهندية .

وقد وقع اتفاق بين الطرفين سنة ١٨٣٩ أعطى صبغة شرعية لذلك الأمر الواقع ، أي الاحتلال ، مقابل مبلغ سنوي من المال يدفع للسلطان (٦٥٠٠ جنيه ماري - قيريز) . وهكذا أصبحت عدن ملحقة بحكومة الهند .

عند هذا الحد ، أظهرت الحكومة البريطانية اكتفاءها بعدن ، دونما اهتمام

بما وراء هذه المنطقة ، ولكن فهمها ظل في الواقع يقظاً .
أما الأتراك ، فقد عادوا من جانبهم الى اليمن ، ليحلوا محل الجيوش
المصرية ، التي دخلت البلاد فيما بين ١٨٣٦ الى ١٨٣٧ بعد المحاولة الوهابية بالحجاز .
وقد جاءت سنة ١٨٤٠ لتجد الأتراك مرة أخرى في صنعاء ، غير أنهم لم
يتمكنوا من البقاء فيها طويلاً ، وسيكتفون بملازمة السواحل حتى سنة ١٩١٨ ،
(وحتى هنا لم تترك جيوشهم يوماً الى راحة بسبب الانتفاضات المتوالية) .
وقبل هذا التاريخ ، وفي سنة ١٨٧٢ كانوا قد احتلوا صنعاء « لمدة ما » وأقاموا
بها حكماً عسكرياً ، غير أن الامام يحيى طردهم منها في سنة ١٩٠٥ ، بعد أن
الحق بجيوشهم هزيمة لا تنسى .

خامساً : انفصال اليمن الكبرى

١ - محمية عدن

عندما تمكن البريطانيون من فرض حمايتهم بالقوة على عدن ، دخلوا في
علاقات مع الامارات المتمردة على الامامة ، وشجعوا على قيام امارات جديدة ،
مستعملين سياسة الرشوة والهدايا ، وتقديم المبالغ السنوية وتوزيع البنادق
والذخيرة الى غير ذلك . ولقد آتت سياسة « فرق تسد » هذه أكلها . وباشتعال
نار الحرب العالمية الأولى ، كانت بريطانيا مرتبطة عن طريق العهود والمواثيق
الثنائية للحماية ، مع ٢٩ سلطاناً وأميراً وشيخاً لهم سلطة نظرية على أقاليم
تبلغ مساحتها في المجموع ١٨٠٠٠٠ كلم^٢ ، يقطنها عدد من السكان متراوح بين
٨٠٠٠٠٠ الى مليون نفس . والواقع أن بريطانيا اعتمدت في مد سيطرتها على
نشاط مواطنيها القليلي العدد ، الكثيري الفعالية ، الذين كانوا يقومون بدور
« مستشارين » ، تاركة لصنعائها من الامراء والسلاطين مجرد الشؤون الداخلية^(١) .
ولقد قام الانجليز بتوزيع هذه الاقاليم الى ثلاثة أجزاء :

١ - قام أحد أصدقائنا ، محمد عمر الحبشي الحضرمي الاصل ، بوضع دراسة لهذه الناحية
من الجنوب العربي « التطور الاقتصادي والاجتماعي لعدن ومحيتها » .

— مستعمرة التاج — عدن ، (تضم ميناء عدن وضاحيته المباشرة ، ٢٠٠.٠٠٠ من السكان ، وهو أقوى موانئ البحر الأحمر تجهيزاً) .
— محمية عدن الغربية .

— محمية حضرموت الشرقية .
ولم تعترف حكومة اليمن قانونياً قط بهذه الحمايات ، ولم تفتأ متمسكة بموقفها هذا الى اليوم . وعلى العكس من ذلك ، فان الأتراك لم يكتفوا ، قبل جلائهم النهائي عن اليمن سنة ١٩١٨ ، بالاعتراف واقعياً بهذه الحمايات ، بل شاركوا في أشغال لجنة بريطانية — تركية لتخطيط الحدود . ويولي اليمنيون أهمية قصوى ، وهم على صواب في ذلك ، لمشكلة الحمايات ، التي سنعود الى الحديث عنها فيما بعد .

٢ — اليمن تصبح مستقلة في سنة ١٩١٨

أ — الامام يحيى .

في سنة ١٩٠٤ وقع انتخاب امام جديد في شخص يحيى بن محمد حميد الدين ، الذي وحد القبائل ، وقاد المعارك ضد المحتلين ، ورفع راية الجهاد ضد الأتراك .

وقد وقع الجلاء عن مدينة صنعاء ، بعد حصار طويل ، فتك أثناءه الجوع ومختلف الأوبئة بألاف الضحايا . وجاء انهزام الأتراك هذا تعزيزاً لسلطة العاهل الجديد . وفي سنة ١٩١١ دخلت حكومة اسطنبول في مفاوضات مع الامام ، انتهت بالتوقيع على معاهدة «دهان» التي اعترفت فيها تركيا بسيادة الامام على اليمن ، وبسلطته الكاملة والمطلقة على السكان الزيديين المقيمين بالنجود العليا ، بينما اعترف الامام من جهته بسيادة تركيا ، وادارتها للساحل وسكانه الشافعيين (الشوافع) .

وطيلة الحرب العالمية الأولى ، ظل الامام وفياً للاتفاقات المبرمة ، وانتهر

الانجليز الفرصة لضرب ميناء الحديد ، لما كان لها من امكانية لمنافسة ميناء عدن . ولأنها أنشط مدن اليمن (١٠٠ ألف من السكان) ، ولكونها الميناء اليمني الوحيد ، الذي يتمتع بموقع تجاري من الرتبة الأولى ، وكان في حساب الانجليز أن ضرب الحديد سيجعل الميدان حراً أمام عدن . ويبدو واضحاً وجلياً أن نفس ميناء الحديد ، لم تكن له بواعث وأسباب عسكرية واستراتيجية محض ، بل كانت بالأخص أسباباً اقتصادية . وبضرب الحديد أصبح تحتماً ولجبارياً على تجارة اليمن ، أن تمر من ميناء عدن . إن هذا الحدث يتطلب منا كل تأكيد في إبراز اسبابه ودوافعه ، نظراً لما لقيته دوماً من اغفال .

ولقد استمر الاحتلال البريطاني لميناء الحديد وجزيرة قمران ثلاث سنوات بعد هدنة ١٩١٩ ، ثم سلموا الحديد الى إمارة الادريسي التي كانت حليفة لهم في منطقة عسير ، وقد كان الادارة يحكمون اقليماً شمالياً منفصلاً عن البلاد . أما جزيرة قمران فقد ظلت قاعدة جوية - بحرية تابعة للأسطول البريطاني . وفي سنة ١٩٢٥ قام الامام يحيى بطرد الادارة من الحديد ، وحاول استرجاع اقليم عسير ونجران ، فاستنجد الادارة بابن سعود ، الذي شن حرباً انتهت سنة ١٩٣٤ بإلحاق أراضي عسير ونجران ومساحتها ٨٠ ألف كم^٢ ، يقطنها من ٨٠٠ الف الى ١٢٠٠ و٠٠٠ من السكان ، بالسعودية .

وانتهز الانجليز الفرصة مرة أخرى للاستفادة من هذه الصعوبات ، ومن تمرد الزرانيق والقبائل الشافعية الأخرى على السواحل ، للضغط على الامام ، واكراهه على توقيع المعاهدة اليمنية - البريطانية سنة ١٩٣٤ . وقد نجح السير بيرنارد رايلي Bernard Rellly ، حاكم عدن ، نجاحاً جزئياً في ما كان يصبو اليه ، لأن الامام قبل إبقاء الوضع على ما هو عليه مدة ٤٠ سنة ، مقابل اعتراف إنجلترا بالسلطة الروحية للامام على المحمية الغربية^(١) .

وهكذا استطاع الامام يحيى أن ينظم ادارة المملكة ، ولا شك أن سلطته كانت فظيعة وضارية ، وأنها شملت كل البلاد ، وتحققت أثناءها وحدة عملية

١ - برنارد رايلي ، عدن واليمن - لندن ١٩٦٠ .

لم تعرفها البلاد منذ الفترة العباسية . ولا ريب في أن قوة شخصية الامام كانت احد العوامل الحاسمة في تحقيق استقلال اليمن . ولقد تمكن من اقامة وضعية اجتماعية معينة ، مستفيداً من الاختراعات الحديثة (كالتلغراف مثلاً) لتحقيق سلطة فعلية ، ولمراقبة تصرفات حكام الاقاليم ، وحركات القبائل . ولقد تمكن على الخصوص من أن ينظم حوله طبقة من ذوي الامتيازات (مؤلفة من السادة الزيديين) ، وهكذا وجدت نفسها بهذا الشكل حتى الوحدة اليمنية .

أما في الميدان الدولي ، فقد نهج الامام يحيى سياسة توازن مع البلدان الغربية ، وأقام علاقات مع الاتحاد السوفيتي ، وحصن نفسه ضد التوسع الايطالي ، الذي كانت له أطماع استعمارية في اليمن ، محافظاً في كل ذلك على الحياد أثناء الحرب العالمية الثانية ، بالرغم من العروض المغرية التي تقدمت بها ايطاليا الفاشية واليابان ، والبلاد التي أطلق عليها اسم الحلفاء .

فاليمن ظلت بهذه السياسة ، البلد العربي الوحيد المستقل سياسياً واقتصادياً ، والذي لم يقدم أي امتياز لرأسمال خارجي . وبهذا الصدد ، صرح الإمام يحيى في أكثر من مناسبة بقوله : « اننا نفضل ان نعيش في ظل الفقر مكتفين بأكل العشب ، على أن نرى ثروة بلادنا تحت قدم الأجنبي » . فالنظرية السياسية للامام ، كانت تتلخص في عزلة اليمن التامة عن العالم الخارجي . وقد كان الإمام يحيى هو روح هذه السياسة ، بينما لم يكن دور خلفه أحمد (الذي ظل في الحكم حتى عهد قريب) سوى مواصلة هذه السياسة ، مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة ، التي لم تمس جوهرها . لقد ظل الحذر من كل ما هو أجنبي (من أفكار وعلوم وثقافات ورسمائل) قاعدة ايديولوجية لحكام اليمن ، والأجنبي لا يقتصر في نظرهم على الأوروبي ، بل يشمل حتى العربي « المذبذب » أي المتأثر بأوروبا . وعلى عهد الإمام يحيى ، انخرطت اليمن في الجامعة العربية سنة ١٩٤٥ ، وأصبحت عضواً في هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ . وقام الامام كذلك بإدخال تجديد على المؤسسات الزيدية ، حيث عين ابنه وريثاً للعرش ، فتحولت الإمامة بذلك الى ملكية وراثية ، بدلاً من ملكية منتخبة (ليس من

طرف الشعب بطبيعة الحال ، بل من طرف النبلاء الزيديين) .

ترانا في حاجة الى القول بأن الاقتصاد الوطني ، لم يتطور قط في عهد الإمام يحيى ؟ لقد كانت الجمود هو الطابع الأول لهذا الاقتصاد ، الذي ظل اقتصاد كفاف تقليدي وللاستهلاك الذاتي ، ولم يكن من نصيب المبادلات مع العالم الخارجي ، سوى النزر اليسير . اما المهاجرون ، فقد استمر عددهم في الارتفاع المتواصل ، بسبب البطالة والاستغلال الفاحش الفظيع من طرف الطبقة الحاكمة ، واتساع حركة الاضطهاد السياسي .

وفي ١٧ فبراير ١٩٤٨ اغتيل الإمام يحيى ، بعد ٤٤ سنة من الحكم الروحي والمباشر المطلق . فمن تكون الفئة ، أو الفئات الاجتماعية ، التي دبرت الاغتيال ؟ لقد ذهب بعض الصحافيين الى القول بوجود يد انجليزية ، كانت تحرك المهاجرين اليمنيين بعدن ، والذين كان لهم تنظيم سياسي علني ، وكان على رأسه ابن الإمام نفسه الأمير ابراهيم . ولا ريب في ان هذه الحركة ، كانت تطالب بإصلاحات إدارية ودستورية - دونما تعرض او مطالبة بإلغاء الملكية .

وقليل هم أولئك الذين حاولوا أن يربطوا قضية التنافس بين مختلف الفئات الحاكمة وبين الاستياء الداخلي . ونحن ، وان كنا لا ننكر الدور الذي لعبته جماعة الاحرار اليمنيين في عدن ، وفقط بعد حادثة الاغتيال ، فاننا نميل الى الاعتقاد بأن سببها الاساسي كان ، من جهة ، في الصراع من أجل السلطة بين مختلف الفئات الحاكمة ، ثم من جهة ثانية ، في انتفاضة الضباط والمثقفين الشباب ، الذين حتم عليهم العمل أمام تدهور الأوضاع نتيجة لسياسة الإمام يحيى .

ومنذ عدة سنوات ، قامت معارضة في صفوف النبلاء ، تجسدت في معارضة الفئة القوية ، التي كان يتزعمها عبدالله الوزير . وكان هذا الاخير يرى في تعيين ولي للعهد هضماً لحقوقه ، نظراً لما يقضي به ميثاق الزيديين وتقاليدهم من حصر دائرة انتخاب الامام في طبقة السادة ، لا في عائلة معينة من هذه الطبقة .

ان الامامة ، كما سنرى فيما بعد ، ليست مجرد سلطة سياسية ودينية ، بل

تتعدى ذلك الى السلطة الاقتصادية أيضاً . فالامام يراقب شخصياً مالية البلاد ، وأملك الدولة تدخل دوماً في اطار املاكه الخاصة . فلم يكن من الغريب ، والحالة هذه ، أن يؤدي حرمان أحدهم من السلطة ، الى قيام تنظيم معارض في صفوف الطبقة الحاكمة نفسها . ولقد كانت في اعلان عبدالله الوزير ، وهو زعيم عشيرة ، اماماً للمملكة ، والقيام بتقتيل وسجن أفراد عائلة يحى من الذكور ، خير دليل على ذلك .

ونجد من بين الشباب الضباط والمثقفين الذين شاركوا في حركة ١٩٤٨ الثورية ، عبدالله السلال الذي أصبح قائداً لثورة ١٩٦٢ ، كما نجد النعمان والزييري والماروني الخ .. ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا ، ولو اشارة عابرة الى أن حركة ١٩٤٨ ، كانت هي الأولى من نوعها في تاريخ الشرق الاوسط . وكان موقف العائلات الحاكمة بالمنطقة ، أن تحالفت وجمدت مطالبها المتبادلة ، وما كانت تشيخه هذه المطالب من صراع ، وهبت لنجدة ولي العهد أحمد وإعانتته على استعادة العرش اليمني .

ب - الانقلاب وحكم الامام احمد .

ولم ينجح عبدالله الوزير في محاولته الانقلابية . فقد هيا ولي العهد الأمير أحمد جيشاً في شمال البلاد بمساعدة العربية السعودية وقاده نجو صنعاء ، التي سقطت بأيدي أنصار العائلة المالكة القديمة ، بعد حصار دام حولها ثلاثة أسابيع . وقد استباح المهاجمون حرمة المدينة ونهبوا بيوتها ، وقطعت رؤوس متزعمي الانقلاب في الساحة العمومية ، وكان نصيب المعارضين للنظام ، وحتى الذين لم يشاركوا منهم في الانقلاب بشكل أو بآخر ، أن أعدموا أو سيقوا الى المعتقلات مغللين بالأصفاد . وتم سحق المعارضة بصفة نهائية ، وتوفي الأمير ابراهيم زعيم حزب اليمنيين الأحرار بعدن ، في سجنه ، وسبق عبدالله السلال ليظل هو ورفاقه مدة سبع سنوات في سجن قلعة حجة (الشهير بزانزه ووسائل تعذيبه ، التي هي نفس وسائل القرون الوسطى) . أما أحمد فقد أعلن نفسه

اماماً لليمن ، ولقب بالناصر لدين الله ، ونقل العاصمة الى تعز ، التي كان يمارس فيها سلطته كولي للعهد ، بينما بقيت صنعاء عاصمة إدارية ، ومقرّاً للنائب الملك الأمير الحسن ، الذي كان هو الشخصية السياسية الثانية للنظام . ولقيت تصريحات الإمام الأولى ووعوده بادخال الاساليب العصرية الى البلاد ارتياحاً كبيراً لدى السكان في الداخل ، ولدى المهاجرين اليمنيين . وأحاط الإمام نفسه بمجموعة من المستشارين اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين والمصريين ترضية للجامعة العربية ، التي كانت قد دعمت كفاحه من أجل الاستيلاء على العرش ، كما أقام علاقات دبلوماسية مع الخارج ، غير ان سياسته الحقيقية ظلت في جوهرها نفس سياسة أبيه الإمام يحيى . وإذا كان قد أتيح لبعض الأمراء أن يقوموا بأسفار وجولات عبر العالم فإن طابع سياسة اليمن ظل هو العزلة ، ولم يجر أي تعديل أو تغيير على شكل استغلال جماهير الفلاحين ، بالرغم مما بذل من وعود في مناسبات عدة . ولم يكن من الممكن حدوث مثل هذا التعديل ، لأن الانظمة الاجتماعية والاقتصادية ، لم تحذ قط عن الحالة التي كانت عليها . لقد ظل اليمن في الواقع ، بعيداً عن التيارات الاقتصادية الدولية ، كما ظلت وسائل الانتاج الزراعي على ما كانت عليه منذ القدم . أما فيما يرجع للبنىات الاجتماعية بالبلاد فقد ظلت متمسكة بشكلها على عهد الإمام يحيى . ولم تقم من معارضة سياسية واجتماعية ، الا في أوساط المهاجرين كما سنرى فيما بعد . وفي مقابل ذلك فإن المعارضة في صفوف النبلاء ، لم تظهر الا بعد تسمية سيف الاسلام البدر ولياً للعهد . فقد رأى عدة إخوة للإمام في هذه التسمية غيباً لهم ، فقاموا بتدبير انقلاب جديد يوم ٣٠ مارس ١٩٥٥ . وقد كان الذي قاد عملياً هذا الانقلاب ، هو سيف الاسلام عبدالله (وزير الشؤون الخارجية) وبمعيته الأمير عباس (وزير الصحة) ، ولم يتمكن الإمام أحمد ، المحاصر وقتئذ في قصره بتعز ، من مناهضة اعلان الأمير عبدالله إماماً لليمن .

لم يكتب للحكم الجديد أن يدوم أكثر من ثلاثة أيام . فقد تمكن الأمير البدر ، الذي كان يحظى على استمرار بتأييد ملك العربية السعودية (وهذا

الأخير بدوره أصبح يخشى من ان يقتدي اخوته بما حدث في اليمن) ، من أن يعيد ما صنعه أبوه منذ سبع سنوات ، فألف جيشاً قوامه رجال مخلصون لحكم والده في قبائل الشمال وقاده نحو تعز . غير أنه لم يكن في حاجة الى ضرب الحصار على المدينة ، فقد فشل الانقلاب من ذاته بسبب ما أصاب القائمين به من رجّة وإرتباك . وقد قطعت رؤوس متزعمي الحركة أمام الملاء ، ووضع الأمراء الذين اتخذوا موقفاً محايداً نوعاً ما ، تحت المراقبة ، أو وقع الاكتفاء بجرمان بعضهم بما لهم من سلطة سياسية أو دينية . أما موقف الشعب من الانقلاب فإنه كان موقفاً سلبياً ، لأن الأمر بالنسبة اليه لم يكن يعدو مجرد صراع بين الأمراء . وتجدر الإشارة الى أن الأمير عبدالله ، الذي قضى عدة شهور في أوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط ، كان يعتبر اصلاحياً ، وكان له أنصاره المسماة بـ « التقدمية » .

فأثناء مقامه بنيويورك كمندوب لبلاده لدى هيئة الأمم المتحدة ، أجرى عدة اتصالات مع الكتل البترولية الأمريكية ، التي كانت تقدم عروضاً مغرية للتنقيب عن البترول واستغلاله في اليمن . كذلك كانت له « علاقات ودية » مع بريطانيا .

باختصار يمكننا ان نتساءل عما اذا كان الأمير عبدالله على وفاق مع رأسمالية معينة فقدت أملها في الامام أحمد . ولو أن انقلاب الأمير عبدالله نجح ، لكانت له نتائج هامة على اقتصاد البلاد واستقلالها .

إن للإمام أحمد مزية على الأقل تتمثل في محافظته على وحدة البلاد ، وصيانة الثروات الكامنة فيها ، ورفضه حتى وقت ليس ببعيد ، كل التنازلات الاقتصادية للشركات الرأسمالية الدولية الكبرى .

لم يستقر القضاء على الأمير عبدالله عن تصفية معارضة النبلاء . فقد أخذت هذه المعارضة تعمل بحذر متحينة فرصاً أخرى . لقد ظلت الجماهير الفلاحية غير منظمة ، وكان الاستياء حقيقة يعم البلاد ، لأن أحمد استمر بعد انتصاره ، كما كان في الماضي يطبق سياسة العزلة ، ويحكم البلاد بصورة ثيوقراطية مطلقة .

وفي عام ١٩٥٩ ، انتهز البدر ، ولي العهد ساعتئذ ، سفر والده إلى إيطاليا لأسباب صحية ، فقام بمساعدة الضباط والشباب والمثقفين ، بتحقيق بعض الإصلاحات . وقرر الامام أحمد العودة إلى اليمن ، بمجرد سماعه الخبر ، واتخذ القرار بالغاء كل الإصلاحات التي أدخلها ابنه ، ثم أنزل عقاباً صارماً على الذين أوحوا بهذه الإصلاحات .

مع ذلك حدثت محاولة اغتيال دبرها ضباط صغار عام ١٩٦١ في الحديدة ، أصيب فيها الامام أحمد بجروح بليغة ، ولم يشف منها . وقد مات في شهر سبتمبر ١٩٦٢ .

الفصل الثاني

المظاهر الجغرافية والديموغرافية

أولاً : الحدود

١ - الحدود القديمة .

تشمل اليمن، كما رأينا من قبل، بالإضافة الى حدودها الراهنة المناطق التالية :

- مستعمرة عدن .
 - محمية عدن الغربية .
 - جزيرتي قمران والبريم .
 - محمية حضرموت الشرقية (وكلها تحت السلطة البريطانية) .
 - عسير
 - نجران
 - حيزان
- التي تكونان جزءاً من العربية السعودية .

وهذه المناطق المفصولة عن اليمن التاريخي ، تمثل مساحة قدرها حوالي

٢٦.٠٠٠ كم^٢ ، مع عدد متراوح من السكان من ٨٠٠.٠٠٠ إلى ٢.٠٠٠.٠٠٠ .

٢ - الحدود الراهنة

الحدود الراهنة ليست دقيقة تمام الدقة خاصة مع محميات عدن ، وكثيراً ما تقع حوادث الحدود مع بريطانيا في الجنوب الشرقي من المحمية .
بعد هذا التحفظ نستطيع القول بأن اليمن تحدها العربية السعودية من الشمال ، ومحميات عدن من الجنوب . أما الحدود الباقية فيشكلها الساحل الغربي للبحر الأحمر ، والربع الخالي .
ولا يمكن إعطاء مساحة البلاد بدقة . فالتقديرات مختلفة باختلاف المصادر (بعض البريطانيين يتحدثون عن رقم ١٢٠.٠٠٠ كم^٢^(١) ، بينما تذكر الأمم المتحدة رقم ١٩٥.٠٠٠ كم^٢) .
وغني عن البيان ، أننا عندما نستعمل كلمة اليمن في الصفحات التالية ، فأنما نقصد الحدود الراهنة .

٣ - المطالب الإقليمية

عند دراسة اليمن لا يمكن السكوت عن مشكلة الحدود والمطالب الخاصة بتحقيق اليمن الكبرى .
فمنذ ١٩١٨ كانت حوادث الحدود متواترة مع بريطانيا ، وكانت تشير معارك مسلحة من هذا الجانب أو ذاك ، وتتلوها غارات جوية ، يقوم بها سلاح الجو الملكي البريطاني .
وبعد توقيع معاهدة ١٩٣٤ ، في عهد الامام يحيى ، اعترفت إنجلترا بالسيادة الدينية للامام علي محميات عدن ، فتباعدت بذلك حوادث الحدود .
الا أن الإمام احمد شدد بوضوح منذ بداية عهده على مطالب اليمن ، وخاصة في موضوع محمية عدن الغربية ، مما أدى الى تجدد حوادث الحدود مع بريطانيا ، وتحولها الى معارك حقيقة .

١ - دائرة المعارف البريطانية . لندن ، المعهد الملكي للشؤون العالمية ، « الشرق الأوسط » لندن ، (١٩٥٠ - ١٩٥٤ - ١٩٥٨) .

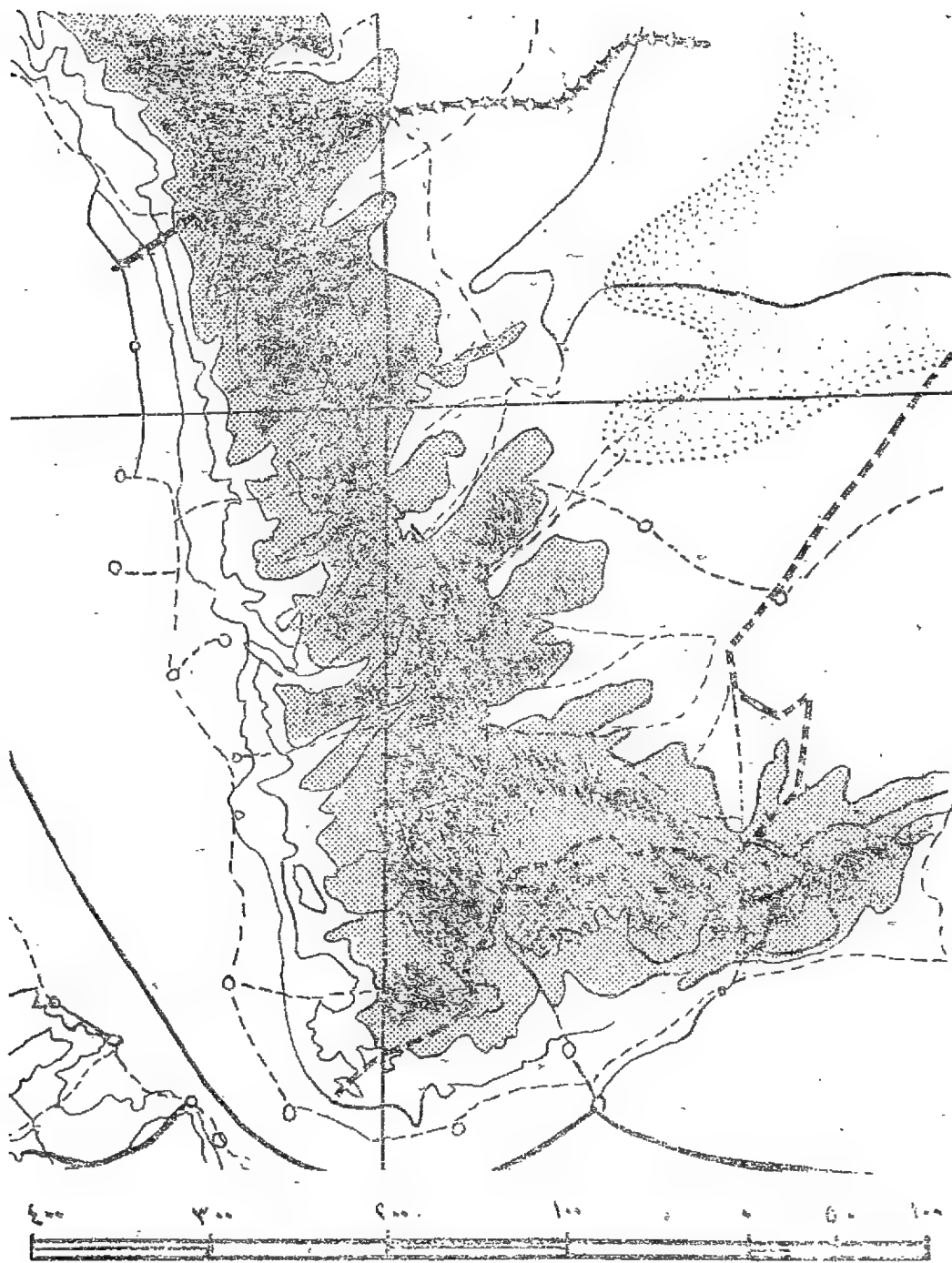
قدمت المسألة أول الامر الى الجامعة العربية ، وفيما بعد الى الامم المتحدة ، حيث بقيت حتى الآن في جدول اعمال الجمعية العامة لهذه الهيئة الدولية . والوطن العربي يساند مطالب اليمن . وأغلبية سكان المحمية الغربية تزداد يوماً عن يوم حساسية بالنسبة لفكرة الوحدة اليمنية . وقد تكونت في عدن نفسها سنة ١٩٥٠ رابطة لائتلاف الجنوب العربي ، تطالب بوحدة اليمن الكبرى ، أي ليس وحدة اليمن الحالية مع المحمية الغربية فحسب ، وإنما مع المحمية الشرقية أيضاً (١) .

ونحن نؤيد بدون تردد هذه الوحدة ، التي تبررها وتؤيدها الاسباب التاريخية والاقتصادية والاجتماعية . أما سكان محميات عدن فلهم جذور واحدة ودين واحد ولهم نفس الخصائص الاجتماعية . وأنموذجاً اقتصادياً يستند إلى مجموع الاقاليم ، يمكن إن يعطي نتائج بالغة الأهمية . ولنلاحظ ان المحميات الجرداء والناقصة الري ، ستكون على الاقل في البداية أعباء ثقيلة على اليمن . وبالعكس من ذلك ، فان ميناء عدن ، سيزود المجموعة بقاعدة أساسية مرفئية ذات قيمة .

وستلعب الاطارات العدنية (التعليم الثانوي والعالي متطور في مستعمرة عدن) والصناع الحضارمة ، والمهاجرون اليمنيون دوراً حاسماً في يقظة اليمن . أن الامبريالية البريطانية ، تحاول ان تحتفظ بمراقبتها المباشرة باتباع سياسية التقسيم ، وبالاكتفاء على السلاطين والأمراء والشيخوخ ، الذين سيفقدون كل شيء اذا ما تم توحيد اليمن وتجميعها . وقد قامت محاولة بريطانية جديدة للاحتفاظ بالسيطرة على هذا الجزء من اليمن ، بتكوين الاتحاد الجديد لمحمية عدن الغربية ، بما فيها مستعمرة عدن . وهي تريد بذلك أن توهم الرأي العام الدولي باقامة دولة اتحادية . وهذه المكيفيلية السياسية لا يمكنها ان تنجح . وقد دل على هذا الرفض ، في الواقع ، قيام مظاهرات واضرابات عديدة عند تقديم المشروع الى الجمعية الاستشارية لعدن في سبتمبر ١٩٦٢ .

١ - راجع كتاب « حقائق عن الجنوب العربي » تأليف محمد علي الجفري ، طبعة

عدن ١٩٥٦ .



ومع ذلك فقد تمت المصادقة على المشروع من طرف جمعية ، رفض المنتخبون فيها من قبل السكان المشاركة في التصويت . وقد بدأ تطبيق هذا المشروع منذ شهر مارس ١٩٦٣ . ومع ذلك فإن المعارضة التي تمثل بدون شك أغلبية السكان تقاطع الهيئة لاتحادية ، وتطالب باستفتاء تراقبه وتنظمه الأمم المتحدة ، والبلدان المحايدة ، حول عودة محمية عدن الغربية الى حظيرة الجمهورية العربية اليمنية .

وبالنسبة للحكومة الجمهورية فإن المحميتين الغربية والشرقية ، تشكلان جزءاً لا يتجزأ من التراب اليمني .

* * *

ثانياً — البلاد

تقع اليمن جغرافياً بين خطي العرض ١٨ و ١٢ شمالاً ، وتنقسم الى مناطق متميزة :

- تهامة بمحاذاة ساحل البحر الاحمر .
- النجود المتوسطة .
- النجود العليا في وسط البلاد .
- النجود الشرقية .

وقبل ان نتطرق الى دراسة هذه المناطق بالتفصيل ، نود أن نوجه انتباه القارئ الى تضاريس المجموعة اليمنية ، والى شبكتها المائية الطبيعية . فاليمن ليست بلداً جافاً ، على خلاف المعتقدات السائدة ، وذلك في جزء كبير منها على الأقل . وبالنسبة لعدد كبير من الناس تشكل هذه البلاد ، التي هي جزء من الجزيرة العربية منطقة جرداء خالية من كل امكانية زراعية ، وتعظم مفاجأتهم ، عندما يعرفون أن اليمن عكس ذلك ، وأنها بلاد زراعية غزيرة الري .

أما من حيث التكوين الجيولوجي للأرض اليمنية ، فإن أصلها البركاني يعطي

سطحها مظهرًا متنوعًا لا رقابة فيه . فمجموعتها الجبلية تتخللها أودية ضيقة كثيرة التعرج والالتواء . أما التضاريس فهي عبارة عن هضبة شاسعة قوامها مقذوفات البراكين ، وتنتصب فوقها صخور بركانية كذلك ، مكونة في الغالب من البازالت ، كما تظهر منها براكين حديثة العهد الجيولوجي ، إلى جانب صخور بلورية . إنها عبارة عن جدار صخري حقيقي ، يتخلله الهدم ، فيعطي بذلك أشكالاً في غاية الروعة ، من قمم تطول وتستدق ، إلى أغوار بعيدة العمق . وكل ذلك يشير إلى ما في باطن الأرض من كثافة مائية شديدة الفعالية .

وتهب على اليمن الرياح الموسمية الغينية ، ورياح المحيط الهندي ، ومن نتائجها سقوط أمطار استوائية على البلاد . وللمطر فصلان باليمن : أهمها هو الفترة المتراوحة بين شهري يونيو (جوان) وسبتمبر من السنة ، التي تشهد تهطل أمطار غزيرة ، خاصة عند منتهى النهار وبداية الليل . ثم الفصل الثاني ، وهو دور الأول أهمية ، ويمتد خلال شهري مارس وأبريل من السنة . وكلما يقل مقدار تهطل الأمطار عن ٥٠٠ مم في السنة ، غير أنه يصل إلى ١٠٠٠ وأحياناً إلى ١٢٠٠ مم في المناطق البالغ ارتفاعها من ١٢٠٠ إلى ٢٥٠٠ عن سطح البحر (١) . وحسب ملاحظات السيد طوفلون خبير التغذية والزراعة الذي قام بدراسة أحوال الطقس باليمن ، فإن المعدل السنوي لسقوط الأمطار هو ٦١٠ مم في تعز ، ١٠٠٠ مم في أب ، ٣٠٠ مم في صنعاء ، من ١٠٠ إلى ٢٠٠ مم في تهامة .

أما المناخ في مجموع البلاد فهو معتدل لطيف (باستثناء منطقة تهامة) :

١ - ج دريخ و ب ، بيوروت ، البحر الأبيض المتوسط . المنشورات الجامعية الفرنسية ، ص ٢٥ - طوفلون . ملحق « تقرير بعثة منظمة الاغذية والزراعة إلى اليمن » . روما ، ١٩٦٠ .

الحد الاعلى سنوياً لدرجة الحرارة	صنعا	تغز
٢٧ و ٧ درجة مئوية	٣١ و ٨ درجة مئوية	
الحد الادنى سنوياً لدرجة الحرارة	٨ درجة مئوية تحت الصفر	١٤ و ٨ درجة مئوية

لا توجد باليمن أنهار حقيقية ، غير أنه بإمكاننا أن نعتبر الأودية أنهاراً فصلية ، وخاصة بالنسبة للأودية - الأنهار الرئيسية البالغ عددها خمسة والتي تنحدر من أعالي الجبال ، لتصب في البحر الأحمر . وهذه أسماء تلك الأودية - الأنهار : مور - سرودود - سهام - زبيد - ووارازان . وتقوم مياهها من ستة إلى تسعة أشهر (تدوم مياه سرودود أكثر من ٩ أشهر) وتوجد مجاري وجداول أخرى أكثر عدداً من هذه تنحدر نحو البحر الأحمر (مثل الوادي ، والميطان ، وجرجة ، وعزير ، وأهزور ، الحريد ، ونشيل ، والريان) . وترتفع مياه بعض المجاري والجداول إلى ما يقارب الثلاثة أمتار ، وتستمر مياهها مدة طويلة على هذا المستوى محدثة أحياناً فيضانات كل سنة . أما بالنسبة للمياه الباطنية فإن الآبار الكالكرية تتم عن وقرة المنابع المائية وعن وجود أحواض مياه مضغوطة في الأعماق . نذكر من بينها الحوض المتدفق من النجود نحو الشرق والشمال ، وحوضاً آخر تتجه مياهه إلى الجنوب من الأول . وهناك أحواض أخرى تتجه في تدفقها نحو تهامة : وقد دلت أبحاث المهندسين التشيكيين والألمان^(١) على أن مخزون باطن الأرض اليمنية من مياه الأحواض ، يكفي لسد حاجتها مدة ٢٠٠ سنة . وسنعود إلى هذا الموضوع عند دراستنا لنظام الري .

تهامة :

ان كلمة تهامة السامية الأصل معناها الأرض المنخفضة ، في مقابل كلمة

النجود .

ومنطقة تهامة عبارة عن ارض رملية ، تمتد بمحاذاة شاطئ البحر الأحمر في تعاقب للخصوبة والجذب ، ويتراوح اتساعها من ٣٠ الى ٤٠ كلم . وعلى بعد ٤٠ كلم عن الساحل ، يبلغ مستوى الارتفاع عن سطح البحر ٢٠٠ م . وفي تهامة تنعدم السيول والمجاري المنحدرة من الجبال . ولا تخلو المنطقة من أحواض باطنية للمياه ، ويوجد بعض منها على بضع كيلومترات من الشاطئ في أعماق لا تتعدى ١٥ الى ٢٠ متراً . وتوجد بها مزارعات سنوية كالخضراوات والحبوب والقطن والتبغ والزيتون وغيرها .

والمنطقة حارة الطقس (معدل درجة حرارة الصيف ٣٢ درجة والشتاء ٢٤ درجة) رطوبة طيلة فصول السنة (نسبة الرطوبة من ٦٠ الى ٨٠ ٪) . أما نباتاتها الطبيعية ، فيغلب عليها الطلح والآراك والخوخ البري والأثل والدوم النخ (١) .

وليس نادراً أن نجد في بعض الأحيان غابات حقيقية من الطلح أو النخيل ، على طول تخوم الأودية كما هو الحال مثلاً في - أجابانة - الواقعة (على بعد ١٢ كم من حيث تمتد غابة برية رائعة من النخيل والدوم) . وتعتبر تهامة أهم منطقة زراعية ، وخاصة بعض مناطقها المشهورة بمزارعها الصناعية كالقطن والتبغ والزيتون .

أما تربة الناحية فهي على أربعة أنماط :
- تخوم الوديان : أراضيها من الرمل الدقيق الناعم ، تحتوي على نسبة عالية من الطين .

- السهول المحاذية : أراضيها غليظة وطينية .
- المرتفعات : أراضيها من الكالكير الممزوج بالطين .
- وأخيراً الأراضي الرملية الواقعة على التلال (أراضي قاحلة بصفة عامة ولكننا نجد فيها بعض واحات النخيل) .

١ - تقرير بعثة منظمة التغذية والزراعة الى اليمن - روما - ١٩٦٠ :

وتقل في تهامة المدن ، وأهم مدنها ميناء اليمن الاول الحديدية ، ويليه ميناء
مخا ، ثم ميناء السليف . أما في الداخل فاننا نجد زبيد وبيت الفقيه .

النجود المتوسطة :

يقوم الجبل من قلب تهامة موازياً للشاطئ ، وبين تهامة والجبل نجد الهضاب
المتوسطة (من ارتفاع ٦٠٠ الى ١٥٠٠ م عن سطح البحر) وناحية تعز (١٣٧٥
م) تعتبر مثلاً لهذه النجود .

أما من حيث درجة الحرارة والرطوبة ، فيمكن مقارنة هذه الناحية بالمناطق
القريبة من الاستوائية . والأمطار بها غزيرة (المعدل السنوي ٦١٠ م) . وفي
تعز مثلاً ، لا تمثل معدلات الحرارة فارقاً كبيراً بين درجتي الحرارة العليا والدنيا
فهي لا تتعدى ٩٠،٢ درجة مئوية في المتوسط ، وغالباً ما تظل هذه التحولات
بين ٢ الى ٣ درجات مئوية . وهذا مغسل درجة حرارة الصيف والشتاء : ٢٧
درجة مئوية ٩٦ و ١٨ درجة مئوية . فقطسها معتدل لطيف دقيق الانتظام .
وبقدر ما ترتفع عن سطح البحر ، نجد تنوعاً متزايداً للنباتات كالطلح والبيتون
البالغ غلوه من ٤ الى ٥ م ثم الخرنوب والتين والموز والمنجى والنخيل والبرتقال
النخ . . وتبدو طلائع القهوة وشجيرات القات ، ابتداءً من حوالي ارتفاع ٨٠٠ م ،
حيث تبدأ زراعة المدرجات .

وتربة هذه الناحية بالغة الخصوبة .

وأهم مدن النجود الوسطى هي تعز (العاصمة الثانية) والهوجارية والمدينة
والعبيد وحجة النخ . .

النجود العليا المركزية :

النجود العليا في وسط البلاد منطقتها الثالثة ، وهي عبارة عن جبال يتراوح
ارتفاعها من ١٥٠٠ الى ٣٥٠٠ م ، وأعلى قممها جبل - الحادور - (٣٧٧٠ م)
وأعلى قمة لها في الجزيرة العربية وحدها بل في الشرق الأوسط على وجه العموم .

ومنطقة النجود الوسطى هي أشهر المناطق برودة في اليمن (درجة حرارة صنعاء خلال شهري يناير وفبراير (- ٥) في الفجر) وهناك ميزة أخرى تميز درجة حرارة النجود المركزية ، وهي الفارق بين درجتي حرارة الليل والنهار ، فليس من النادر ان يسجل ميزان الحرارة فارقاً يتعدى ٣٠ درجة . وتتلقى أراضي المنطقة أمطاراً هامة (في صنعاء ٣٠٠ مم ، وفي إب ١٠٠٠ مم) .

أما نباتات المنطقة فهي غزيرة : وينمو فيها على الخصوص العثر والحماض ونجور مريم والسنت والبيتوع والاولكاليتوس والذفرة العربية ، التي يطلقون عليها في اليمن أم رميل ، وكذا الدردار الخ ... وتوجد بالمنطقة عدة مدن كبيرة : صنعاء « العاصمة » (ارتفاعها عن سطح البحر ٢٣٥٠ م) ، إب ، يديم ، ذمار ، صعدة ، مونكة الخ .. النجود الشرقية .

تشمل هذه الناحية شرق البلاد ، وهي تمتد بشكل مواز لمنطقة تهامة . وتبتدأ بعد صنعاء بحوالي ١٠ كلم ، وعلى ارتفاع عن سطح البحر يبلغ ٢٠٠٠ م ، ثم تنحدر فجأة الى ارتفاع ١١٠٠ م بالقرب من مأرب . ومن هناك تحافظ على هذا المستوى من الارتفاع حتى صحراء الربع الخالي ، على بعد حوالي ١٥٠ كلم نحو الشرق .

أما مناخ المنطقة ، فانه متوسط الاعتدال ، وتقل المياه كلما توغلنا نحو الشرق . وكذا النباتات التي تقل مع ندرة المياه ، كي تنعدم نهائياً على حواشي صحراء الربع الخالي .

ومنطقة النجود الشرقية هذه ، هي التي كان قد أقيم فيها سد مأرب ، ولا زالت إمكانية استرجاع أراضي قابلة للزراعة قائمة فيها .

ثالثاً — المدن والبادي

من الخصائص المميزة للبلاد وجود العديد من المدن ، فالخواصر في اليمن

تأوي من ٧ الى ١٠ ٪ من مجموع السكان . وهذه الظاهرة هي من أشكال المدنية التي يعود عهدها الى فجر التاريخ ، فمدن صنعاء وزبيد وتعز وإب وبيت الفقيه ، ظهرت جميعها للوجود منذ عدة قرون ، ولم تكن ضرورة قيامها هي الصناعة الحديثة كما هو الحال في بعض البلاد المتخلفة .

ان الحواضر في اليمن عبارة عن مدن حقيقية ، يعني مراكز تجمع ، تنشأ وتنمو فيها التجارة والصناعة التقليدية (الحرف) الخ ... وتأوي كتلا هامة من السكان غير المنتجين ، من سادة وخدم ووسطاء وعاطلين من كل نوع الخ .. وبطبيعة الحال فان مدن اليمن ليست كمدن الهند أو الصين ، التي يقطن الواحدة منها ملايين من السكان ، الا أنها تلعب ك هذه نفس الدور الاقتصادي والاجتماعي .

ففي صنعاء العاصمة القديمة ، التي أطلق عليها الشعراء « جوهرة الجزيرة العربية » ، والتي تعد أجمل مدن اليمن ، يعيش من ١٢٠ الى ١٥٠ ألف شخص . تقول كلودي فايان : « أن صنعاء مدينة عامرة ، أحسن اختيار بقعتها ، ولها كل سمات العاصمة وسلطانها ، والمنازل فيها عالية ، متعددة ، ملتصقة بعضها ببعضها الآخر ، مفتوحة مزدانة ، وتنبثق منها مساجد عديدة . ومظهر المفارقات فيها أخاذ ، إن مجعاً معمارياً يتمتع بنفس الثروة ل هو انتاج السحرة وفي اطار يكاد يكون معدنياً ، تلك هي الاصلة العميقة لمدينة صنعاء » (١) .

وفي صنعاء لا نجد المنازل الفاخرة وحدها ، بل الى جانبها تقوم الاكواخ بشكل أو بآخر ، وهي بحق أجمل مدن اليمن ، وفيها من المساجد الجامعة ٤٥ من مختلف النماذج والهندسات المعمارية (تقليدية متأثرة بالنماذج التركية) . وأشهر هذه المساجد الجامع الكبير ، الذي يرجع تاريخ بنائه الى أيام الرسول محمد على ما يقال .

وتوجد المدن الكبرى ، باستثناء ثلاث منها ، في النجود المتوسطة والعليا ، ويبلغ عددها خمس عشرة ، سنكتفي بسرد أهمها :

١ - كلودي فايان . المصدر الآنف الذكر صفحة (٨٩ - ٩١) .

إب : ٦٠ مسجداً .

تعز : العاصمة ومدينة الامام أحمد المفضلة ، وهي على بضع كيلومترات من حدود بحية عدن الغربية ، يتراوح عدد سكانها من ٥٠ الى ٦٠ الف .
ذمار .

صعدة : مهد العائلة الزيدية .

زبيد : مدينة تهامة الداخلية ، موطن علم الجبر ، وتوجد بها جامعة تقليدية .
بيت الفقيه : توجد أيضاً في تهامة .

الحديدة : من ٤٠ الى ٥٠ الف نسمة ، وهي ميناء ناحية صنعاء .

أما القرى فأنها موجودة بكثرة ، وتضم الواحدة من ١٥ الى ٢٠ مسكناً .
وتبنى البيوت على المرتفعات اما بالحجارة ، أو الآجر . وهي غالباً ما تكون عالية البناء (من ٣ الى ٥ طبقات) ، ونجد بعض البيوت بشكل قلاع ، ويبدو أن الاسباب الدفاعية هي التي أملت هذه القاعدة المعمارية . ويصفها السير روبر بأنها « أعشاش للنسور » ، ويضيف « أنها دور لا يمكن أن يتسلق جدرانها الا اليمينيون أو القردة » : وفي قرى تهامة تبنى البيوت أو على الاصح الاكواخ ، من اللبن وبالأعشاب اليابسة أو التبن .

وفي اليمن تنمو الروح الجماعية لدى سكان القرى ، حيث نجد في كل قرية هيئة مكونة من مختلف البيئات أو القرابات أو من القبائل . واجتماعات هذه الهيئة منتظمة ، ويرأسها شخص يدعونه العاقل ، يتمتع بالاحترام العام . وهذه الهيئة هي التي تبت في الشئون المتعلقة بالاشغال الزراعية المشتركة ، والتعاون ، وأحياناً تسعى الهيئة الى الصلح عند حدوث نزاع .

رابعاً : البنيات

أن البنيات في اليمن لا زالت بدائية ، والمواصلات قديمة ، ولن نكون مغالين اذا قلنا أن جميع طرق اليمن تعود ، باستثناء القليل منها ، الى القرن السادس عشر .

١ - الموانئ

أن كل المرافئ القديمة التي لعبت دوراً اقتصادياً حاسماً في ازدهار البلاد ، لا تتسع أحواضها لاستقبال السفن (باستثناء الحديدية التي يوجد بها مرفأ أنهي الفنيون الروسون بناءه في سنة ١٩٦١) . فاليمن ببلاد البحارة ، والتي كانت قد أنشأت سفناً ، وخاضت قوافلها البحرية مياه البحر الأحمر والمحيط الهندي ، ليست بقادرة اليوم على استعمال موانئها ، كما أن حركتها التجارية معتمدة في معظمها على عدن . والميناء الوحيد الذي ظل محافظاً على بعض الاهمية قبل بناء مرفئه الحديث هو الحديدية . أما الموانئ الأخرى (مخا أو السليف والميدة الخ ..) فإنه لا يوجد فيها أي رصيف فوق المياه ذات الاعماق الضرورية لارساء السفن ، ولا ترسو هذه السفن الأخيرة الا على بعد بضعة أميال ، ومن ثم تقوم القوارب بدور الوساطة الضرورية في إفراغ الحمولات وشحنها . والعملية لا تنتهي عند هذا الحد ، اذ ليس بإمكان القوارب نفسها أن ترسو بمحاذاة الرصيف ، وبالتالي تنقل البضائع على الرؤوس . أن مثل هذه الشروط في إفراغ السفن وشحنها باهظة التكاليف ، وإلى جانبها تشتد ضرورة الالتجاء الى مصالح عدن (المستعمرة الانجليزية) . وبالرغم من عملية الاصلاح التي قامت بها شركة باتينول الفرنسية في ميناء مخا ، فإن طاقته ظلت قاصرة على إبحار القوارب ، وحتى زمن ليس ببعيد ، لم يكن ميناء الحديدية ، الذي يعد أهم موانئ اليمن يشكل استثناء بالنسبة للقاعدة .

وقد سبق لنا ان ذكرنا ان الانجليز ، رغبة منهم في ان تظل مراكز مرور البضائع في اليمن مقصورة على عدن ، قاموا بتدمير هذا الميناء سنة ١٩١٨ بقصد شل نشاطه . ونضيف الى ذلك ان الحكومة اليمنية ، لم تقم بأي عملية اصلاح بالرغم من التصريحات المتعددة . وهكذا ظل ميناء عدن يحتكر من ٧٠ الى ٨٠٪ من حركة البضائع حتى مارس ١٩٦١ .

وفي سنة ١٩٥٦ عقد الاتحاد السوفياتي اتفاقية مع حكومة اليمن ، بقصد انشاء ميناء حديث ، على بعد أربعة كيلومترات من الحديدية . وقد ابتدأت أعمال الانشاء

في سنة ١٩٥٨ ، ومنذ مارس ١٩٦١ كانت القطاعات الأساسية بالميناء جاهزة للاستعمال . وبالإضافة الى قناة للرسو يبلغ طولها ٩٥٥ كلم ويبلغ عمقها ٩ م ، تم انشاء حوض تتعدى مساحته ١٨ هكتاراً يتيح لسفينة طولها ١٥٠ م ، أن تتحرك فيه بحرية . كما تم إنجاز رصيفين لاستقبال السفن الكبرى البالغ طولها ٣٠٠ متر . وعند نهاية ١٩٦١ ، كانت أشغال الميناء الجديد قد تمت من طرف الفنيين السوفياتيين ، غير أن الميناء سيظل بالنسبة لشركات الملاحة التي تعبر بواخرها طريق البحر الأحمر ، غير قابل للاستعمال لأسباب متعددة أهمها ذو صبغة فنية واقتصادية .

ولنبداً بالاسباب الفنية .

(١) لم تكن إدارة القناة خاضعة للأنظمة الدولية الخاصة بالموانئ (فلم يكن الامام يرغب في بذل تكاليف اضافية وبدون جدوى ، وحجته في ذلك : « ما هي حاجة السفن في الدخول الى الميناء ليلاً » .

(٢) ليست هناك أية إمكانية لافراغ البضائع أو شحنها ليلاً نظراً لمنع الشغل بعد السادسة مساء ، ومعلوم أن تعطيل باخرة يكلف مبالغ باهظة (مبلغ أدنى قدره ٣٠٠ جنيه استرليني بالنسبة لباخرة تبلغ حمولتها ١٠٠٠٠ طن) .

(٣) ليست هناك أية إمكانية للتزود بالمواد الغذائية أو الماء العذب .

أما الاسباب ذات الصبغة الاقتصادية فهي واضحة ، ونشير اليها هنا بقصد التذكير :

(١) ان ضآلة حجم الواردات ، وخامة حجم الصادرات ، لا يتيح لأية شركة للملاحة تنظيم وقوف منتظم لبواخرها بالميناء .

(٢) ارتفاع تكاليف الرسو بالنسبة لأهمية الميناء .

ولهذا كانت القرارات الاولى التي اتخذتها الجمهورية الفتية ، تقضي بانهاء الاشغال المتعلقة بالميناء (ائارة الخ . .) والتخفيض من تكاليف الرسو ورسوم الميناء ، حتى تصبح الحديدية مفتوحة لاستقبال عابرات البحر الأحمر . وفي شهر يناير ١٩٦٣ ، وجهت مصالح الميناء نشرات الى جميع شركات الملاحة ، تحيطها علماً

بما أنجز من اعمال .

وهكذا أصبح لليمن مينائها الحديث ، وأصبح بإمكانها ان تتحرر من مراقبة عدن الاقتصادية . وهذا الحدث يشكل عاملاً قوياً ومضاعفاً للاقتصاد الوطني ، وسيلحق خسارة لا يستهان بها بميناء عدن .

وقد لعب ميناء الحديد دوراً حاسماً في ثورة سبتمبر ١٩٦٢ ، كما سئرى ذلك فيما بعد .

وهناك ميناء آخر يتوفر على امكانيات هائلة للاسهام في النهوض بالاقتصاد الوطني ، هو ميناء سليف الصالح لتصريف الاملاح البلورية الموجودة بوفرة في المنطقة . وقد وضعت مؤسسة فرنسية تقديراً بمبلغ ١٢٠٠ مليون فرنك قديم كتكاليف لإنشاء رصيفين بالمياه ذات الاعماق اللازمة ، في كل من مخا وسليف ، أفلا يكون لازماً في هذه الحالة اللجوء الى مخططات تعتمد على استغلال واسع لليد العاملة في بلد تعيث فيه البطالة كاليمن ؟ وحينئذ فان المبالغ المقدرة ستتنخفض لا محالة .

اما فيما يرجع للملاحة التجارية ، فان الحكومة تملك بالاضافة الى القوارب الناقلة ، وبواسطة الدار التجارية « الجبلي » ناقلتين « صنعاء » و « مأرب » ، تبلغ حمولتهما ٣٠٠ طن و ٩٠٠ طن . وتقوم هاتان الناقلتان بالربط بين الحديد ودجيبوتي وعدن وبقية مرافئ البحر الاحمر ، كما تملك الدار التجارية « العربية » ناقلتين أخريين من نفس الحمولة تقريباً .

٢ (الطرق والنقل البري :

لقد ظلت الطرق في اليمن كما كانت عليه زمن الاحتلال العثماني طرقاً استراتيجية رديئة ومحفوفة بالمخاطر . ويبلغ طول الشبكة الطرقية ١٥٠٠ كلم وأهم خطوطها :

حوالي ٢٢٧ كلم .

طريق صنعاء - الحديد

حوالي ٣٠٠ كلم .

طريق صنعاء - تعز - إب

طريق الحديد - تعز - عدن حوالي ٤٨٠ كلم .

طريق نخا - تعز حوالي ١٢٠ كلم .

ويتطلب استعمال هذه الطرق تكاليف باهظة ، الأمر الذي يشكل دونما شك عائقاً أساسياً في وجه تنمية تصدير البضائع اليمنية . والبضاعتان اللتان تتحملان تكاليف نقلهما هما فقط القهوة والقات . وعليه فمن اللازم اتخاذ تدابير عاجلة ، والقيام بمجهودات هائلة في هذا المجال . ولسنا ننتظر ، وهذا لاسباب مالية بالدرجة الأولى ، تحويل هذه الشبكة من الطرق البدائية الى طرق حديثة معبدة ، بل تحسينها وذلك بمزج التراب بالرمل والاحجار الصلبة والكثيرة الاستعمال منها بالاسمنت . ولا توجد باليمن طريق معبدة بالاسفلت ما عدا الطريق المؤدية من صنعاء الى الحديد (٢٢٧ كلم) ، والتي أنهى الصينيون الشيوعيون أشغالها حديثاً . وقد قام هؤلاء الفنيون بعمل جبار ، لا من حيث التقنية (فميدان عملهم كان طريقاً صاعدة الى ارتفاع (٣٥٠٠ م) تتخللها قلال ومنعرجات خطيرة) ، ولا من حيث سرعة الانجاز (لم تتعد مدة الاشغال في مجموعها سنتين) وخاصة من حيث التكاليف . وقد يعاب على هذه الطريق اتساعها ، غير أن ذلك راجع الى ما تشكله طبيعة المنطقة من عراقيل . أما طريق نخا - تعز التي أنشئت بمساعدة الامريكان ، فهي غير معبدة ، وقد انتهت أشغالها كذلك في سنة ١٩٦٢ ، ويقوم الامريكان حالياً ببناء الطريق التي تربط تعز وإب وصنعاء .

ان أكبر جزء من الشبكة الطرقية باليمن ، عبارة عن مسالك لقوافل الابل اتسعت بسبب مرور عربات الشحن منها ، هذه العربات التي أخذت تحتل شيئاً فشيئاً مكان الجمال والبغال . وليست حركة المرور بالكثيفة ، فنلنا عدد عربات الشحن المستعملة باليمن في ملك الحكومة ، يعني ملك الامام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة الدور التجارية .

٣ - المطارات والنقل الجوي .

كانت اليمن ، على عهد الحكم الامامي ، تملك بعض الطائرات التجارية (٤

أو هـ) . وكانت جميعها تحت إمرة الامام المباشرة ، يعني أن استعمالها كان مقصوراً على العائلة الملكية وكبار الموظفين والمحظوظين الآخرين .

وفي ميزانية الدولة ، كانت طائرات « الشركة اليمنية للملاحة الجوية » تثقل كاهل الخزينة ، وفي بداية سنة ١٩٦٢ قام الامام ببيع طائرات الشركة الى شركة خاصة حاولت استغلال الخط الجوي بين اليمن وعدن ، غير أن الأمر لم يتعد مجرد ربط اعتيادي .

والى جانب هذا ، كان هناك ربط جوي أسبوعي بين أديس أبابا ودجيبوتي وتعز وعدن ، تنظمه الشركة الحبشية للملاحة الجوية ، التي هي فرع لشركة الملاحة الجوية الامريكية .

وكذا الربط الاسبوعي بين جدة ونجران والحديدة وعدن ، الذي تقوم به الشركة العربية السعودية للملاحة الجوية . ومنذ قيام الثورة أخذت الشركة اليمنية على عاتقها الربط اليومي بين عدن وتعز وصنعاء والحديدة . وهناك مفاوضات جارية بقصد فتح خط يربط بين اليمن والقاهرة . وقد كانت هذه الطائرات جميعها تستعمل مطارات غير متوفرة على حقول متينة لضمان سلامة الطيران . وفي هذا المجال قررت الحكومة الثورية بناء مطارات ، تتوفر فيها حقول قادرة على استقبال الطائرات النفاثة بناحية صنعاء (الرحبة) والحديدة وتعز . وقد تم بالفعل إنجاز المطارين الاولين بفضل المساعدات الفنية التي قدمتها الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي .

٤ - السكك الحديدية

لا توجد باليمن أية سكة حديدية ، ومنذ زمن بعيد ، توقفت أشغال مشروع السكة الحديدية ، الذي وضع قبل الحرب العالمية الاولى ، لربط الحديدة بصنعاء . وقد قبر هذا المشروع نهائياً ، وهو بالفعل مشروع غير ذي جدوى بالنسبة للمرحلة الحاضرة على الأقل .

٥ - مصالح البرق والبريد والهاتف

وهنا أيضاً ، ظلت المنشآت التركية قائمة حتى زمن قريب ، ولا زالت قائمة حتى الآن في بعض المراكز . وفي سنة ١٩٥٧ أدخل تحسين على الشبكة ، بإصلاح محطة للراديو بصنعاء تربط العاصمة القديمة ببيروت ، ومحطة أخرى في تعز تربط بينها وبين صنعاء وعدن .

ومن جهة أخرى تقوم ١٧ محطة للراديو للربط داخل البلاد ، فالتلغراف يلعب دوراً فعالاً في الحياة السياسية والإدارية . أما شبكة التليفون فقد ابتدأت سنة ١٩٥٧ في تعز ، ومؤخراً في الحديدة . وتقوم محطة اذاعية في صنعاء ببث برامجها اليومية .

٦ - الكهرباء ومصالح عمومية أخرى

يجري انتاج الطاقة الكهربائية بواسطة مولدات ديزل . والمدن الوحيدة المتوفرة فيها مراكز التوليد ، هي صنعاء وتعز والحديدة - لم يصبح لهذه الأخيرة مركز للتوليد ، الا منذ زمن قريب - الا أن هذه المراكز الثلاثة ضعيفة الطاقة ، ونادراً ما تتيح استهلاك الكهرباء بعد منتصف الليل . وإلى جانب هذا يملك بعض النبلاء وكبار التجار مولداتهم الخاصة .

وفي إبريل ١٩٦٠ عقدت الحكومة اتفاقاً مع شركة إيطالية ، تمنح به هذه الأخيرة امتياز بناء محطة للتوليد الكهربائي في صنعاء ، تتركب من محولين سعة كل منهما ٣٠٠ كيلواط ساعي ، بحيث تكون المحطة قادرة على تزويد المصالح العمومية بالكهرباء ، وكذا المشاريع الصناعية المستقبلية .

وسيقوم مولد كهربائي ديزل ذو طاقة تبلغ ١٢٠٠ كيلواط ساعي ، بتزويد الميناء الجديد بالكهرباء . وفي المدن الأخرى والقرى والبوادي ، يعتمد السكان في الإضاءة على المصابيح البترولية ، أو على مجرد الشمع .

وليست بقية المصالح العمومية الأخرى بأحسن حالاً ، بحيث لا توجد شبكة للمياه العذبة الا في المدن الرئيسية الثلاث . فالبنايات التحتية كما رأينا فيما سبق

لا زالت في طور التمني، وما هو قائم منها هو في حالة بدائية . وهذا ما يقتضي
ضرورة القيام بمجهودات جبارة في هذا المضمار .

* * *

خامساً — الحياة البشرية

١ — السكان .

تقسم التقاليد العربية شعوب الجزيرة العربية الى فرعين رئيسيين :
— أبناء اسماعيل ، في وسط الجزيرة وشمالها .
— أبناء قحطان ، في اليمن والجنوب العربي .
وهذا التقسيم متناسب مع نمطين متميزين للحياة : العرب الرحل وأهل
الحضر .

والتقسيم على هذا الأساس هو حقيقة واقعة ، فاليمينيون كانوا ولا زالوا أهل
حضر ، باستثناء بعض القبائل البدوية المتراوحة بين الترحل والاقامة .
فما هي السمات الانتروبولوجية التي تميز سكان اليمن ؟ يرى بعض المؤلفين ان
العنصر الحامي هو الغالب على تكوينهم ، كما هو الحال بالنسبة لعرب شمال
افريقيا ، كما يجد لهم البعض الآخر جذوراً سامية ، متميزة باستطالة حجم
جمجمة الرأس أو قصرها ، وجذوراً أخرى زنجية . أما الحقيقة التي لا مرأى فيها
فهي أن شعب اليمن خليط هائل من مختلف الاجناس والاعراق ، وتابع في
نسبه الى تبدل المناطق الجغرافية .

فسكان النجود العليا يغلب على تكوينهم الجنس السامي الابيض المتجانس ،
مع أن أغلبيته في التكوين هذه لم تمنع وجود بعض النماذج البشرية الفارسية
والتركية والحبشية المتدرجة الوان بشرتها من السنعة (اللون النحاسي الخفيف)
الى البشرة الصافية اللون لدى السادة . وباستثناء المدن الكبيرة في تهامة ، نجد

سكانها هجينا يدخل في تركيبه الصوماليون والدنقليون^(١) والاحباش . وهناك أيضاً فئة الاخدام وهى أشبه ما تكون بطائفة المنبوذين في الهند ، وهم منحدرون من العبيد السودانيين أو من عبيد الغالة .
غير أنه ليس بإمكاننا أن نجد حدوداً فاصلة بين مختلف هذه النماذج ، وعمليات التزاوج بينها متكررة ما عدا بين الاخدام والسادة . وأكثرية العراقيين آتية من الدين والطائفية على وجه التحديد .

أ - القرويون والفلاحون

أن اهتمام السكان متجه الى الزراعة وتربية الماشية ، واليمن حضارة زراعية عريقة ، ولم ينقطع أهلها عن هذا الاهتمام عبر الزمن وتعاقب اطوار التاريخ . والفلاح اليمني شديد التعلق بـ « أرضه » كما يعبر هو نفسه عن هذا التعلق ، حتى ولو كانت هذه الارض خارجة عن ملكه ؛ ولا تعود خدمتها عليه الا بأهظ التكاليف ، وبضروب الاتعاب والآلام . وأمام هذا التعلق لا يكون من الميسور على الفلاح أن يغادر أرضه ، كما أن تحليله عنها ، لا يتم الا في الظروف القصوى .

ويمثل مجموع الفلاحين باليمن من ٨٠ الى ٨٥ ٪ من مجموع السكان ، أي ما بين ٤,٣٠٠,٠٠٠ الى ٤,٦٠٠,٠٠٠ .

ب - سكان الحواضر

ونعني بهم الحرفيين والتجار وطبقة النبلاء وعمال المدن وكذا العاطلين «عطالة مقنعة» والعاطلين عن العمل . ويمثل هؤلاء في مجموعهم من ١٠ الى ١٥ ٪ ، أي من ٥٤٠,٠٠٠ الى ٨١٠,٠٠٠ شخص تقريباً .

وقد كانت البلاد تأوي حوالي ٥٠,٠٠٠ يهودي يعني يمتحنون الحرف ، وقد غادرت غالبيتهم العظمى بلاد اليمن الى اسرائيل ، ولم يبقَ منهم منذ سنة

١ - نسبة الى دنقلة إحدى مناطق السودان العربي .

١٩٥٠ سوى بضع عشرات .

ج - الرحّل وشبه الرحّل

يعيش البدو الرحل وشبه الرحل في شمال البلاد وشرقها ، وهذه الفئة من السكان لا تشكل ما تعنيه بالحرف كلمة رحّل ، التي تطلق عادة على طوائف اجتماعية محدودة المعالم ، تقوم برحلات منتظمة طويلة المدى ، وتعيش على تربية الماشية . ويوجد من هؤلاء في المنطقة المجاورة للعربية السعودية ، وفي بعض مناطق محميات عدن ، غير أنهم لا يمثلون الا أقلية ضئيلة باليمن .

أما شبه الرحّل فأنهم يمثلون جزءاً كبيراً من الـ ٥ ٪ الباقية من مجموع السكان ، وهم على اتصال مستمر بالحوضر ، ويقصدون المدن والقرى بقصد العمل خلال بعض الفصول ، ومنهم فئة تجمع العمل بالحقول الى تربية الماشية .

٣ - كثافة السكان والتزايد الديموغرافي

قدرت الاحصائيات السنوية ، التي أنجزتها هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٩ ، مجموع سكان اليمن بـ ٤,٥٠٠,٠٠٠ . وقد اعتمدت هذه الاحصائيات على السجلات الحكومية للضرائب ، التي تعد المنبع الاحصائي الوحيد الموجود باليمن ، غير أن الحكومة اليمنية تصل في تقديرها الى ٩,٠٠٠,٠٠٠ ، وسنكتفي نحن هنا بالاعتداد على تقديرات هيئة الأمم المتحدة ، مع إدخال بعض التعديلات الضرورية والمناسبة .

إن تقديرات الهيئة ترجع الى سنة ١٩٤٩ ، ولقد مر على هذا التاريخ ، ما يربو على العشر سنوات ، ومع ذلك فإنها لا زالت تعتمد على نفس التقديرات . ولهذا فأننا نرى من الضروري أن نطبق على هذا الرقم قاعدة التزايد الخام ، التي تمكننا من تقدير معدله بـ ١,٨٥ في الالف ، وهكذا نصل الى مجموع السكان يبلغ ٤,٠٠,٠٠٠ مضافاً اليه مليون الى ١,٢٠٠,٠٠٠ من المهاجرين اليمنيين ، الذين لم يقطعوا الصلة ببلدهم الاصلي .

أ - كثافة السكان

تقل كثافة السكان الأصليين إلى ٢٨ نسمة في الكيلومتر المربع ، وبطبيعة الحال فإن جميع المناطق لا تأوي أعداداً من السكان على نفس السوية ، فهم موزعون بشكل غير منتظم على تلك المناطق . فكثافة السكان في منطقة النجود العليا وفي الوسطى تمثل ٥٠ في الكلم المربع ، وهما منطقتان أهلتان نسبياً . وفي منطقة المروج وسهوب النجود الشرقية ينخفض الرقم إلى ما دون المتوسط بكثير .

ب - التزايد (الديموغرافي) السكاني

كنا قد ذكرنا في المدخل إلى هذا الكتاب أن الحكومة لم تدع أية إحصائية ، كما قلنا كذلك ، أننا سنحاول التغلب على الصعوبات باللف من حولها ، وهذه هي الطريقة التي لجأنا إليها أمام إحدى تلك الصعوبات . ففي النشرة الحولية الديموغرافية التي تصدرها هيئة الأمم المتحدة (١) ، وفي نشرات أخرى (٢) ، نجد إحصاءات لسكان عدن أنجزتها الإدارة الاستعمارية لهذه المنطقة . وغني عن البيان كون عدن أهلة في معظمها بأغلبية من السكان الذين ليس لهم فقط نفس السمات الفيزيولوجية والعرقية والدينية لسكان اليمن ، بل لهم أيضاً نفس التقاليد ونفس العادات في المأكل ، بل أكثر من ذلك فإن المهاجرين الجدد يمثلون ٣٥٪ من مجموع السكان .

ومن جهة أخرى فقد اعتمدنا على طريقة « الترقيع » للمعطيات الجزئية ، ومقارنتها مع البلاد العربية الأخرى .

وبإمكاننا أن نبدي الملاحظات التالية :

أن المستشفيات والمصالح الصحية في المدن مستخدمة نسبياً ، بينما لا زالت هذه المصالح معذومة في اليمن ، فنسبة الوفيات ستكون مرتفعة اذن في اليمن

١ - منظمة الأمم المتحدة .

٢ - مستعمرة عدن ، التقرير الإحصائي ١٩٥٥ ، عدن ١٩٥٦ .

عما هي عليه في عدن .

— إن مستوى معيشة العدني هي دون شك أعلى من مستوى معيشة اليمني ،
فالعدني بالتالي أحسن تغذية وسكنى وعلاجاً ، وأكثر مقاومة لبعض الأمراض
التي تؤدي بيسر الى الوفاة .

إن هذين الاعتراضين لهما ما يبررهما . غير أنه بالامكان تفاديها جزئياً بالنظر
الى الظواهر المناخية . فاليمن أو على الأقل نجدده العليا ، يتوفر على شروط
مناخية سليمة ومقوية بالنسبة لطقس عدن التي قال عنها الشاعر الفرنسي أرثور
رامبو بحق « أنها سعيير الجحيم » .

وسنحاول التغلب بقدر الامكان على النقص الاحصائي بالتجائنا الى المصادر
الآنفة الذكر . وسيكون هدفنا هو تحديد هذه الظاهرة الديموغرافية ، وهو ،
لم يكن تحديدأ يشمل الابعاد المضبوطة والمرقمة ، فإنه سيعطينا القياسات
ذات الصبغة التعميمية .

ج - تركيب السكان من حيث الجنس والاعمار .

اننا لا نملك امكانية وضع هرم لترتيب السكان حسب الاعمار والجنس ، غير
أننا ندرك للوهلة الأولى أن عدد النساء ، يفوق كثير عدد الرجال للأسباب
التالية :

— هناك قانون بيولوجي يقرر ان البنات أشد مقاومة من الاولاد للأمراض
المؤدية لوفاة الصغار . وفي اليمن حيث تعيش هذه الأمراض لن تخرج النساء
عن هذه القاعدة .

— والمهاجرون اليمنيون ، الوافرو العدد كما سنرى ذلك مفصلاً ، يخلفون
زوجاتهم وبناتهم في البلد .

أما فيما يرجع للتركيب من حيث الاعمار ، فليس هناك من شك في أن أغلبية
السكان في سن الشباب ، وتلك من مميزات البلاد المتخلفة وليس من الصفات
الخاصة باليمن .

د - نسبة المواليد .

تقول بعض التقديرات على أن نسبة المواليد في اليمن تبلغ من ٤٥ الى ٥٠ وأحياناً ٦٠ في الألف . وإذا ما صدقنا هذه التقديرات ، فإن هذه النسبة ستكون أعلى نسبة في العالم . وأمام استحالة التحقق من مدى صحة هذه النسبة ، التي لا تخلو من أن تكون قد قيلت جزافاً ، نقدم الجدول التالي ، مع العلم أن ما يتضمنه من أرقام ، قد يكون على بعد من الحقيقة .

جدول رقم ١

بمجموع المواليد (بالنسبة الى ١٠٠٠ وليد حي)

نسبة المواليد	السنة
٢٣,٩ في الألف	١٩٥٤ - ١٩٥٠
٢٩,١ في الألف	١٩٥٥
٣١,٩ في الألف	١٩٥٦
٣٣,٣ في الألف	١٩٥٧
٣٦,٧ في الألف	١٩٥٨

ولا بد لنا من إبداء ملاحظة أولى ، بخصوص مصادر الاحصائيات التي اعتمدنا عليها في حسابات هذا الجدول :

إنه من المحتمل جداً ، أن تكون معطيات الفترة الأولى ١٩٥٤ - ١٩٥٠ غير كافية . فهي على ما يبدو متضمنة بعض التفريط . وعلى مر السنين تحسنت الاحصائيات ، ومن هنا جاء الفارق الكبير بين المرحلتين . فأخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار ضروري لتحديد هذا الجدول ، الذي يوضح لنا أن نسبة المواليد مرتفعة ، وأنها على نفس المعدل المقبول عموماً بالنسبة للبلاد المتخلفة ، والأسباب التي تمكننا أن نفسرها هذا الارتفاع راجعة الى عدة أسباب أهمها :

- ليس هناك مطلق تحديد إرادي للنسل : ما من مراقبة للنسل وما من

زهد فيه .

والعادات تحت على التناسل ، ومن مظاهر الفخر أن ينجب المرء أكثر ما يمكن من الذرية ، أما العقم فهو جزاء المغضوب عليهم .. والزوجة العاقر تظل دائماً تحت رحمة سخرية الحماة وشراستها .

— تعدد الزوجات وانتشاره خاصة لدى الطبقات الميسورة .

— حث الاسلام على الاكثار من النسل ، فمن الشائع سماع الجملة التالية عند ميلاد كل طفل « ان الله هو الذي خلقه وهو كفيل برزقه » .

— الاجهاض محظور مبدأ ، وهو ممنوع بتاتا من حيث القانون والديانة وعادات البلاد .

— اعتياد أهل البلاد تزويج أبنائهم في سن مبكرة ، وكذا ظاهرة البلوغ في سن مبكرة .

— إن انجاب الأطفال هو بالإضافة إلى كونه عامل سعادة للعائلة ، فإنه ضمان للمساعدة في المستقبل ، ولتحمل قسط من الاشغال الزراعية ، وخصوصاً لضمان إسعاف محتمل . فعندما تلحق الشيخوخة بالوالدين ، يقوم أبنائهما غالباً بمساعدتهما ، وعندما يهاجر الأبناء فإنهم يوجهون بانتظام نصيباً مما اكتسبوه إلى عائلاتهم .

وهذه العوامل توضح لنا مكانة النسل ، لدى أهل اليمن وميلهم إلى الاكثار منه .

هـ — نسبة الوفيات .

إن الفارق يشد هنا أكثر مما هو عليه في نسبة المواليد ، وذلك حسب مختلف التقديرات (٣٠ الى ٣٥ بل الى ٤٠ في الألف بالنسبة الى مجموع الوفيات . و ١٥٠ الى ٢٠٠ في الألف بالنسبة الى وفيات الاطفال) . وقد رأينا من الضروري أن نقوم بنفس الحسابات ، التي طبقناها آنفاً .

الجدول رقم ٢

الوفيات (بالنسبة الى ١٠٠٠ من السكان)

السنة	مجموع عدد الوفيات	وفيات الاطفال الذين تقل سنهم عن سنة وبالنسبة إلى ألف من الاطفال الذين تكتب لهم الحياة .
١٩٥٠	١٦,٤	١٥٨,٢
١٩٥١	١٥,١	١٥٧
١٩٥٢	١٠,٩	١٣٩,٨
١٩٥٥	١٢,٧	١٥٩,١
١٩٥٦	١٣,٤	١٥١
١٩٥٧	١٤	١٤٠,٣
١٩٥٨	١٢,٤	١٣٧,٧

— إن هذا الجدول يتطلب نوعين من الملاحظات ، يتعلق بعضها بنسبة الوفيات ، والبعض الآخر يتعلق بنسبة وفيات الاطفال .
وفما يلي الملاحظات الاساسية حول النسبة العامة للوفيات .

— نجد هذه النسبة مرتفعة بالرغم من هبوط الوفيات المستمر ، فقد انخفض من ١٦,٤٪ الى ١٢,٤٪ فالتقدم الطبي ليس بغريب عن هذا الانخفاض بالرغم من بطئه ، فهناك تحسن مستمر في وسائل محاربة الأوبئة والأمراض المعدية . غير أن هذا الميدان ، لا زال يتطلب الجهد الكثير .

— إن هذه الوضعية يمكن الرجوع بأسبابها الى الشروط الاقتصادية والصحية والتربوية التي سنتطرق اليها فيما بعد .

وليس ثمة شك في أن النسبة العامة للوفيات كانت قبل عشر سنين ، أعلى بكثير من النسب التي يتضمنها هذا الجدول ، فاليمين لم تعرف البنسلين وبقية المعقّمات الأخرى بشكل نسبي التعميم الا ابتداءً من سنة ١٩٥٠ ، وقبل ذلك لم يكن العلاج بهذه الأدوية ممكناً إلا بالنسبة لذوي الامتيازات .

وأحياناً ترتفع نسبة الوفيات ارتفاعاً فجائياً ، وذلك في سنوات الجذب ،
اذ أن الدخّل معتمد اعتماداً كلياً على خصوبة السنة أو جديدها ، وتختلف الوفيات
تبعاً لتحوّلات المحصول .

و - نسبة وفيات الأطفال .

أما الملاحظات المتعلقة بنسبة وفيات الأطفال فهي :

- في الحقيقة ، أن نسبة وفيات الأطفال ، ستكون أعلى مما هي عليه في
الجدول رقم (٢) ، وسيكون من الصعب تحديد النسبة المئوية للوفيات . غير
أن وجود مقابر خاصة بالأطفال في بعض المدن كتعز مثلاً ، لا يبدو كافياً للبرهان
على ارتفاع نسبة وفيات الأطفال . وتري الدكتورة كلودي فايان^(١) أن
نسبة وفيات الأطفال في سنتهم الأولى يرتفع إلى ٤٠ في المائة وإلى ٥٠ في المائة
حتى سن العاشرة .

- وهناك عامل آخر جدير باهتمامنا : هو عدم تسجيل الوفيات ، وتسري
هذه الملاحظة كذلك على نسبة الوفيات عامة ، غير أنها بالنسبة لوفيات الصغار
أكثر دلالة في اليمن ، التي لا يصرح فيها ذور الطفل بوفاته ابنهم للسلطات ، ومن
هنا ينتج التفريط في التقدير .

- وإلى جانب هذه التحفظات فإن نسبة ١٣٧,٧ في الألف تظل عالية
جداً ، والشروط والملاحظات التي بينها بالنسبة للوفيات بشكل عام ، تأخذ
منها دلالة خاصة . فلا جدوى إذن من أن تعوق هذه النقطة عملنا ، فهي ليست
قاصرة على اليمن بل تشمل كل البلاد المتخلفة .

ز - الأعمار .

إننا نحصل هنا كذلك على إحصائيات تتيح لنا معرفة حدود الأعمار . والنسبة
في اليمن تتجاوز حسباً نرى ، نفس النسبة في مصر وفي بقية البلاد العربية ،

١ - كلودي فايان ، كنت طبية في اليمن ، ص ٢٧٤ .

يعني متوسط ٣٥,٦ بالنسبة للذكور و ٤١,٤ للإناث .
وفي اليمن تحول نسبة الوفيات المرتفعة دون امتداد حياة الأفراد ، فهي تبدو نزفاً للثروات البشرية الطبيعية حيث أن جزءاً هاماً من السكان يموتون قبل أن يتمكنوا من المساهمة في الانتاج .

ح - نسبة تزايد السكان .

يمكننا أن نستخلص من الجدولين السابقين جدولاً ثالثاً لنسبة التزايد الطبيعي للسكان . وكان أولى بنا أن نحصل على نسبة المواليد الصافية ، ولكننا ، بسبب انعدام الاحصائيات المدققة ، سنكتفي بالنسبة العامة .

الجدول رقم ٣ -

التزايد الطبيعي للسكان (بالنسبة الى ١٠٠٠ من السكان)

السنة	نسبة المواليد	النسبة العامة للوفيات	نسبة التزايد الطبيعي
١٩٥٠	٢٣,٩	١٦,٤	٧,٥
١٩٥٥	٢٩,١	١٣,٧	١٦,٤
١٩٥٦	٣١,٩	١٣,٤	١٨,٥
١٩٥٧	٣٣,٣	١٤	١٩,٣
١٩٥٨	٣٦,٧	١٢,٤	٢٤,٣

من هذا الجدول نستخلص الملاحظات الثلاث التالية :

- لقد بلغت النسبة ٢٤,٣ في المائة سنة ١٩٥٨ ، وهي نسبة لا تعدو الحقيقة في رأينا ، لأنها قابلة للمقارنة مع نفس النسبة في مصر وتونس أو الجزائر .
- إن هذه النسبة تدل على أن سكان اليمن يتزايدون بمقدار ١١٠,٠٠٠ نفس كل سنة (مستثنين من ذلك اليمنيين المهاجرين) ، وهذا يدل على أن عدد سكان اليمن يتضاعف في أقل من ٢٦ سنة .
- إن اليمن تحتل بسبب ما تقدم ، مكانتها بين الجماعات البشرية ذات القدرة

الطبيعية على التزايد . فإذا افترضنا أن الطب والشروط الصحية سيتقدمان بخطوات واسعة ، وهذا أمر ممكن بالنظر الى انخفاض المستوى الطبي والصحي ، فإن مستوى التزايد لن يحافظ فقط على هذا المستوى ، بل سيرتفع باستمرار ، ولمدة ما على الأقل .

إن هذه الوضعية الديموغرافية أو على الأصح « هذا التفجر الديموغرافي » ، أن صح لنا تسميته هكذا ، سيزيد من تدهور مستوى معيشة اليمنيين البالغ الانخفاض في الوقت الراهن .

فهل تعتبر اليمن إذن بلداً فوق الآهلة بالسكان ؟ يجب البعض على هذا السؤال بالإيجاب ، ويضعون علاجاً لذلك بتطبيق سياسة « مراقبة النسل » ، بينما يجب آخرون بالنفي معززين موقفهم بكون اليمن بلداً ضخمة الامكانيات . وفي رأينا ان الجواب عن هذا السؤال ، يجب ان يكون آخذاً بعيني الاعتبار حقيقة المعطيات في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية الراهنة . لا نجد من شك في أن الكثافة النسبية للسكان هي بشكل لا يتيح للبلد تمكين سكانه من وسائل العيش ، وسيستفحل المشكل فيما لو عاد المهاجرون إلى أرض الوطن ، وهذا أمر أخذت بوادره تلوح منذ الآن .

وفي مقابل ذلك نرى من الممكن ، استرجاع مساحات شاسعة خاصة في ناحيتي النجود الشرقية وتهامة . ومن الممكن ان تكون دراسات قد أنجزت في هذا الصدد . ومن الضروري إذن القيام بأشغال الري وإدخال الوسائل التقنية في الزراعة الحديثة .

على أن هناك نسباً ديموغرافية أخرى ، كنسبة الاخصاب مثلاً والبلوغ ونسبة السكان العاملين الخ .. ستكون بالغة الأهمية لو أتاحت لنا وسائل البحث ذلك ، غير ان انعدام تلك الوسائل تجعلنا نوقف تقدير اتنا آملين توفرها في مستقبل قريب .

وإنه لهام في الواقع ان نتعرف بالضبط على طرق تركيب سكان اليمن ، وعلى كيفية تطور مجموع السكان .

٣ - الهجرة

لقد كانت الهجرة إحدى المميزات الديموغرافية لسكان اليمن من القديم. ولنشر باختصار إلى أن الهجرة الكبرى الأولى ، ترجع إلى الهدم الذي أصاب سد مأرب . وتعود الثانية إلى انهيار هذا السد نهائياً في القرن السابع للميلاد . أما الهجرة الكثيفة الثالثة فقد حصلت قبيل وأثناء ظهور الإسلام ، وخاصة طيلة أيام فتوحاته . ولقد تمكنت اليمن من مواجهة الوضعية البائسة ، التي كانت تسودها ، بفضل هذه الهجرات ذات الأسباب الاقتصادية . وهكذا ضمت جيوش الفتح الإسلامي العديد من المهاجرين اليمنيين ، الذين وجدوا في ذلك فرصة لمغادرة بلادهم الرابحة تحت الصعوبات الاقتصادية . ولقد كانت ظاهرة الهجرة هذه التي ظلت متواصلة ، مكسباً ديموغرافياً حقيقياً .

فالهجرة إذن هي من السمات الأساسية لهذا البلد . ولقد صدق من قال : « إن اليمن هي مظهر الخراب في القرن العشرين ، وإذا كان هناك من مهاجرين حقيقة ، فهم اليمنيون »^(١) . ويعد اليمنيون من أكثر الشعوب انتشاراً في أصقاع المعمورة ، إذ تجددهم في نيويورك وبوسطن وكرديف ، كما تجددهم في مرسيليا والهافر وأنفرس وروتيردام ، وفي موانئ أخرى . غير أن أكثر عدد من هؤلاء المهاجرين يوجدون في إفريقيا الشرقية (الحبشة ، الصومال ، كينيا ، وتنجانيقا ، وزنجبار) وفي مدغشقر والبلاد العربية (السودان ، عدن ، السعودية ، مصر) ويقدر عدد المهاجرين بليون إلى ١٢٠٠.٠٠٠ مهاجر ، أي ما يمثل من ٢٠ إلى ٢٥ في المائة من مجموع السكان المقيمين بأرض الوطن ، وأغلب المهاجرين من الشباب ، وجميعهم ذكور ، ويعود الذين تدر كهم الشيخوخة ، لانتظار أجلهم في مساقط رؤوسهم .

وتعود أسباب الهجرة إلى الرغبة في الشغل ، وإلى بؤس الوضعية المحلية ، واستبداد الحاكمين ، وروح الاستغلال الفاحش ، لدى أرباب الأراضي الزراعية ،

١ - الفضول ، ٢٦ ديسمبر ١٩٥٢ ، عدن .

وبعضهم يهاجر لأسباب سياسية .

والمهاجرون اليمنيون لا يقطعون الصلة ببلدهم الأصلي ، فهم يخلفون أزواجهم وأطفالهم وذويهم الأقربين ، ويمدونهم بنصيب مما يكسبونه فيما وراء البحار ، مكتفين هم ، أي المهاجرون بالحد الأدنى للعيش . إذ المثل الأعلى للمهاجر اليمني يظل دائماً هو تحقيق العودة الى وطنه ، والعيش بين أهله ، ولهذا فهو يقتصد قسطاً من المال للقيام بزيارة دورية للوطن (كل ثلاث أو أربع سنوات) زيارة تدوم بضعة أشهر ، وبعد هذه الزيارة تبتدىء الدورة الى اليوم الذي يتمكن فيه من العودة للاستقرار نهائياً . ويختار بعضهم أحياناً إطالة الفترة الفاصلة بين زيارتين للبلد ، وفي هذه الحالة فإن هؤلاء يستقدمون عائلاتهم للإقامة معهم حيث يوجدون .

وهناك صنفان من المهاجرين : مهاجرون لأمد طويل ، وآخرون لأمد قصير .

أ - المهاجرون لأمد طويل .

نعني بهذا الصنف المهاجرين الذين غادروا البلد منذ أمد طويل نسبياً ، كما نعني بهم المهاجرين منذ عدة أجيال ، والمستقرين كتجار وأصحاب دكاكين في البلدان المتاخمة لليمن . إن هؤلاء اليمنيين الذين يستقدمون عائلاتهم لتشاطرهم الحياة في المهجر ، يتصفون بما أصبحنا نسميه عادة « روح المبادرة والابتكار » . وأوضاعهم المالية هي في الغالب أجود من حال المهاجرين حديثاً . ويشكل هذا الصنف في بعض البلدان أقليات قوية ونشطة (في شواطئ الصومال الفرنسي ، وعدن ، والحبشة ، والسعودية ، ومصر الخ . . .) ويختار المهاجرون من هذا الصنف التأقلم ضمن القوانين التشريعية للبلد الذي يأويهم ، وهم لا يتخلون عن التمسك بشعورهم الوطني ، وباليمن الذي يحافظون فيه على قطعة من أرض ، وعلى ما لهم به من وشائج قرى . وفي صفوف هذه الفئة من المهاجرين الميسورين والمتمتعين بنوع من النفوذ ، يتركز نشاط منظمة « اليمنيين الأحرار » ، وهي

حزب المهاجرين الى عدن ، الذي يطالب بادخال الوسائل العصرية للبلاد ، وتصنيع الاقتصاد الوطني ، وتغيير نظام الحكم . ونجد من بين هؤلاء المهاجرين أيضاً اللاجئين السياسيين ، والمسؤولين عن الحركة المعارضة لنظام الامام ، وقد لعب هؤلاء دوراً لا يستهان به في دعم وتهيئة الانتفاضة ضد نظام الملك .

ب - المهاجرون لأمد قصير .

هم اليمنيون الذين يهاجرون بقصد الشغل كبحارة أو عمال ميناء ، أو كمجرد يد عاملة غير مختصة . ويشكل هؤلاء غالبية المهاجرين اليمنيين ، وشروط عيشهم هي شروط سيئة بائسة ، ويراهم المسافر الملاحظ مفترشين أكياساً من التبغ على أروضة طرق عدن ودجيبوتي الخ . ان الذين يشتغلون كعمال ميناء من هذه الفئة ، يرزحون تحت نير استغلال مزدوج : استغلال رب العمل الاجنبي ثم استغلال (الصارانج) الذي هو يعني مثلهم ، ودوره هو من جهة ، الوساطة بين العمال ورب العمل ، ومن جهة أخرى ما يتمتع به من سلطة قبلية أو مجرد نفوذ روحي . ويستنزف هذا الصارانج من ١٠ الى ٢٥ في المائة من أجور العمال ، أضف الى ذلك البقشيش الذي يتلقاه مقابل خدمات الترجمة ، أو تسهيل ارسال المبالغ التي يبعثها العمال الى عائلاتهم عن طريق البريد ، أو مقابل المراسلات العادية بسبب انتشار الأمية في صفوف هؤلاء المهاجرين . وخلال السنوات الأخيرة وبمساعدة حزب «اليمنيين الاحرار» تمكن هؤلاء العمال من تكوين نقابة في عدن للدفاع عن مطالبهم . وتستعمل حكومة « صاحبة الجلالة البريطانية » جميع وسائل القمع لعرقلة نشاط هذه النقابة . أما في البلاد الأخرى ، فلم تقم حتى الآن أية منظمة عمالية لليمنيين المهاجرين . وقد كان لحزب « اليمنيين الاحرار » تنظيم في عدن ، يعتمد بصفة خاصة على الطبقة العاملة ، غير ان السلطات الاستعمارية منعت هذا التنظيم بشكل رسمي ، الشيء الذي لم يحل بينه وبين استمرار النشاط في السرية ، وبشكل بالغ الفعالية .

ج - عودة المهاجرين .

منذ عدة سنوات أصبحنا نلاحظ ظاهرة معاكسة لتلك التي عرفتھا اليمن منذ آلاف السنين ، فاليمينيون الذين ساءت وضعيتهم في الحبشة بسبب تصرفات حكومتها ازاءهم ، ولما أصبحت فيه وضعيتهم من ضيق ، أخذوا يغادرون مهجرهم هذا ، إما إلى موطنهم أو إلى عدن ، ونفس هذه الظاهرة تتكرر في دجيبوتي وفي مدغشقر الخ .. ان هذه الوضعية الجديدة جاءت لمصلحة اليمن ، من بعض الوجوه ، لأنها خلقت للامام مشاكل اقتصادية واجتماعية ، وجد نفسه عاجزاً عن إيجاد حلول لها ، دون ان تثير تلك الحلول قلقاً لنظامه العائد الى القرون الوسطى .

الفصل الثالث

البنيات السياسية والثقافية والاجتماعية

أولاً — البنيات والحياة السياسية والإدارية والدستورية .

١ — شكل الحكومة وتنظيم الدولة

حتى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، كانت اليمن خاضعة للملكية مطلقة تدعى الإمامة ، وهي كلمة مشتقة من الامام ، التي تعني الشخص الذي يؤم الناس في الصلاة . وقد كانت الكلمة الحميرية «تبّع» تعني نفس المعنى . وهذه العبارة تحدد وتصور بالتام الملكية اليمنية .

وفي بلاد يسود فيها الدين على كل المشاغل الأخرى يتمتع الامام ، باعتباره المصدر الأعلى للقوانين والمفسر المعصوم للقرآن ، بسلطة مطلقة لا حدها ، ويحكم مباشرة بدون أية معارضة نظرية . فقد كانت سلطته زمنية وروحية في نفس الوقت .

والحق أن هذا الشكل في الحكم لم يكن إطلاقاً متوقفاً على اليمن ، ولا خاصاً بها . وقد كان موجوداً حتى عهد قريب في بلدان أخرى مثل التبت واليابان والحبشة الخ ... وبينما شاهدت هذه البلاد الأخيرة ، إما تحولاً عميقاً (اليابان) ،

واما تغييرات تتفاوت أهميتها ، في البنية الدستورية (التبت والحبشة) ، فقد بقيت اليمن تطبق هذا النظام بحزم ، على الشكل الذي نشأ به في عهد الملوك الزيديين الأولين في القرن التاسع .

وينص الميثاق الزيدي على أن الامام يجب أن يختار من بين السادة الزيود ، الذين يشكلون عملياً طبقة النبلاء ، وذلك تبعاً للشروط التالية :

- ١ - أن يكون من أهل البيت .
- ٢ - أن يتوفر على المعرفة الضرورية (وتؤكد المجلدات الضخمة المخطوطة التي تركها الأئمة السابقون ان هذا الشرط كان موضع اهتمام واحترام) .
- ٣ - أن يكون طاهر البدن والروح .
- ٤ - أن لا يكون في منشئه ما يدعو الى التشكك في أصله الحلال .
- ٥ - أن تكون له موهبة ممارسة السلطة .
- ٦ - أن يكون أريحياً كريماً وتقياً .

وينتخب الامام من طرف جمعية محدودة مكونة فقط من السادة المنتمين الى الطائفة الزيدية ، الذين يقومون بمبايعته . ويمكن أن تتعرض العائلة الحاكمة ، وقد حدث هذا أكثر من مرة في تاريخ البلاد ، للحرمان من حق الامامة بعد موت العاهل ، لتحل محلها عائلة أخرى .

والامام يحبس الذي كان يخشى الفوضى في الطبقة النبيلة بعد موته ، عيّن وهو ما زال على قيد الحياة ، ابنه ولياً للعهد . وتمكن من الحصول على البيعة له . وقد رأينا أن هذا التعديل الرئيسي ، أثار استياءات كثيرة بين النبلاء ، وانتهى الى اغتيال الامام . وقد كان ذلك بدون شك أحد العوامل الحاسمة في انقلاب الامير عبدالله .

وبالإضافة الى البيعة ، كان الامام يختار رهائنه من بين العائلات النبيلة ، والقبائل المحاربة . وذلك من أجل ترسيخ سلطته ، والتوفر على وسيلة فعالة للضغط ، يواجه بها الحركات التمردية . وهؤلاء الرهائن سواء كانوا من الشباب أو من الشيوخ ، يجمعون في العاصمة ويوضعون تحت مراقبة صارمة . وعندما

تتمرد عائلاتهم أو قبائلهم يسجنون أو يوضعون تحت الأصفاد ، وأحياناً ينفذ فيهم حكم الاعدام ، عندما يصبح التفاهم مستحيلاً مع ذويهم . وقد قدر عدد هؤلاء الرهائن سنة ١٩٥٨ بألفي شخص .

وكانت هذه السياسة تشكل حجر الزاوية للنظام . ونريد أن نقدم مثالا على ذلك . فعندما سافر الامام أحمد الى إيطاليا سنة ١٩٥٩ لأسباب صحية ، أخذ معه حاشيته الكبيرة العدد . ولم تجد الصحافة الغربية ، والصحافة العالمية بصورة عامة في ذلك سوى الناحية المثيرة : الحريم . وهكذا شاهدنا نشر سلسلة من المقالات حول هذا العاهل الاقطاعي الذي ترافقه ثلاثون أو أربعون امرأة الخ ... وكان يكفي النظر عن كثب الى الحاشية لملاحظة أن الرهائن السياسيين يكونون قسماً هاماً من المرافقين . والواقع أن الامام الذي كان يخشى قيام حركة تمردية أثناء غيابه (وقد أوشكت هذه الحركة أن تقوم بالرغم من كل الاحتياطات) ، أخذ معه مجموعة من الرهائن السياسية اللامعة .

كان الامام يدير البلاد مباشرة ، ويهتم شخصياً بكل القضايا على اختلاف أهميتها . وكان دخول شخص أو شيء ما ، يحتاج إلى إذن مكتوب ، أو إلى برقية منه .

وكانت البرقية تلعب دوراً هاماً جداً في الحياة السياسية والادارية . فبهذه الطريقة كان الامام يصدر الأوامر الضرورية ، ويتلقى تظلمات الناس وتشكياتهم .

ومن الخصائص الدستورية للامامة ، هذه الامكانية المادية للتوجه مباشرة الى الامام . وهكذا فان كل يمني ، مهما كان وضعياً ، يستطيع أن يبرق الى الامام على شرط أن يتحمل نفقات الجواب المحتمل ، وبهذه الطريقة كان على علم برأي الناس في أساليب حكومته ، وممثليه المحليين .

كان الامام يقرأ كل البرقيات التي يتلقاها من مجلس الوزراء ، ويقدم الأجوبة ، ويكتب أحياناً بخطه التعليمات الضرورية للاجابة على البرقيات أو الرسائل . وقد كتب أمين الريجاني صفحات لا تنسى عن سير العمل في الجلسات أثناء عهد

الامام يحیی^(١) . وكان الإمام أحمد يعمل بنفس الطريقة باستثناء استعمال القات ،
(يقال أن الإمام أحمد لم يكن يضع هذا المخدر) .

وكان الإمام يدير ميزانية الدولة بصورة مباشرة ، حتى انها اختلطت ، عملياً
بأعماله الشخصية . ولا يمكن أن تقرر نخصات من الميزانية ، بل ولا يمكن
التفكير في ذلك دون موافقة شخصية منه . فهو يتصرف كما يحلو له ، سوبدون
أدنى مراقبة ، في مالية البلاد . باختصار كان البلد كله ملكاً خاصاً له ، وكان
هو بنفسه ينظر اليه على هذا الأساس .

لم يكن في استطاعة الوزراء وكبار الموظفين والمستشارين . الخصوصيين
الآخرين أن يتعدوا في مبادرتهم إظهار شديد الضيق ، ولم يكن لهم إلا سلطة
محدودة جداً ، فالامام وحده يتخذ كل القرارات . وإذا ما اعتراه مرض أو
عائق شخصي ، تظل البلاد « معلقة » في انتظار شفائه . ولنصف الى ذلك
- وهذا بديهي - ان مزاج جلالته أيضاً كانت له أهميته الخاصة .

فالامام يملك ويحكم في نفس الوقت . وهو يمسك بيديه مصير المملكة .
والحكومة هي ، قبل كل شيء ، الامام نفسه .

كان الامام أحمد بن حميد الدين ، الملقب « بالجن » لا بسبب المواهب التي
يتوهمها فيه الشعب فقط ، ولكن أيضاً بفضل أخوف الناس عن فظاعته ،
قد بلغ السبعين ، وبالإضافة الى حالته الصحية السيئة ، فقد كان مصاباً
بالتهاب حاد في المفاصل ، ويجروح بالغة منذ سنة ١٩٥٨ ، ولكنه احتفظ بكل
طاقته الذهنية : لقد كان معروفاً بالدهاء ، ومشهوراً بالذكاء .

وقد كتبت الدكتوراة كلودي فايان تقول : « إن الإمام ، بالنسبة لأطبائه ،
غريب الأطوار اي مصاب بما ندعوه في علم الأمراض بالآزمات الصوفية
الدورية ، وهو يغيب فيها أحياناً عن العالم ويستغرق في الصوم والصلاة . وأثناء
هذه الفترة التي قد تدوم أسبوعاً أو أسبوعين ، لا يمكن أن تنتظر أي شيء منه

١ - أمين الريحاني - ملوك العرب - مطبوعات دار الريحاني بيروت ، ١٩٢٩ .

مها حدث ، لأنه مقطوع كلياً عن العالم ^(١) » .

وهذه الحالة المرضية يكون مصدرها قلقه الديني . فقد كان يعتقد ، بدون شك بينه وبين نفسه ، أنه مسئول أمام الله عن إبقاء شعبه على طريق السنة القويمة ، وكان يخاف أن يندس هذا الشعب من طرف الأجانب والفنون العصرية . ومن هنا نشأت نوباته الدورية وتقلباته السياسية والاقتصادية . فهو يوافق اليوم على إدخال فن جديد من الفنون ، ويرفض في الغد رفضاً مطلقاً مناقشة هذا الموضوع نفسه .

ومن الخطر التقليل من أهمية هذا المظهر الديني للمشكلة بدعوى أنه لا عقلي . وزيادة على ذلك ، فقد لوحظ أن الإمام أحمد يستعمل المورفين أكثر فأكثر . وهذا الاستعمال الذي لم يكن في البداية سوى وسيلة لتخفيف آلامه الجسمية ، أصبح تدريجياً عادة ، وحاجة ضرورية .

وكاتب هذه السطور ، الذي كان أحد المسؤولين عن الممتلكات المحجوزة للعائلة الملكية السابقة ، كان شاهداً على اكتشاف كميات كبيرة من المورفين في كل القصور الملكية (تقدر قيمة المخدر الموجود في تعز بنصف مليون جنيه استرليني) . والواقع أن الإمام أحمد لم يكن يستعمل هذا المخدر فحسب ، وإنما كان يجتهد في حمل ندمائه وأعضاء عائلته على استعماله . وقد وجدت صناديق كثيرة من المورفين في الأجنحة الخاصة بنساء العائلة الملكية . وفي قصر تعز الذي سجل ما فيه بالتفصيل ، دهش أعضاء اللجنة أمام الغرفة الخاصة ، التي كان يستعمل فيها الإمام هذا المخدر . فهي مضاءة بالنيون الأخضر وفيها كميات ضخمة من أدوات اللعب . إن هذا الرجل الذي بل والعبقري (وإلا كيف نفسر حكمه الذي دام أربع عشرة سنة) ، كان يعود إلى الطفولة ويفرق أحياناً في الجنون . ومن ناحية أخرى فقد كان كوميدياً ممتازاً ، ومشعوذاً . وكانت صفة « الجن » التي ألصقها به الشعب تناسبه تماماً . إن أحمد يمثل حالة

١ - ك . فايان . المصدر الآنف الذكر ص - ٤٥ - .

نفسية غريبة وجديرة بالدراسة .

فهذا الحاكم الأوتوقراطي كان يتوفر في نفس الوقت على إرادة ضاربة للمحافظة على الاستقلال الاقتصادي والسياسي لبلاده إزاء الأمم الأخرى . وفيما يلي أحد التصريحات المشابهة في كل النقط لتصريحات والده ، وكان يجب أن يكرر أحياناً : « يجب الاختيار بين الحرية في الفقر والتبعية في الرفاهية . وأنا أختار الاستقلال » .

وعلىنا أن نعترف له بهذه النظرة الصائبة فيما يرجع للعلاقات الاقتصادية مع الشركات الكبرى . فقد يحدث له أن يوقع اتفاقات اقتصادية ، ولكن هذه الاتفاقات لا تلبث أن تلغى أو توضع موضع شك . والاتفاقات الثنائية بين الحكومات هي وحدها التي كانت تتحقق .

إن هذا الاستقلال كان يفيد ويعزيز سلطته ، ولذلك كان يدافع عنه بقوة ، هذا صحيح بدون شك ، على أننا يجب أن نعترف أيضاً بأنه لو قبل توقيع اتفاقات مع الشركات الدولية الكبيرة لاستغلال خيرات باطن الأرض ، لتمكن من زيادة ثروته ، ومن الحصول على وسائل مالية ، تتيح له حياة سهلة مترفة ، ولتمكن من ضمانات عسكرية وسياسية كبقية جيرانه مثل سعود ملك العربية السعودية والنجاشي هيلاسلاسي إمبراطور الحبشة . وبالعكس من ذلك فقد كان يعيش حياة متواضعة بالنسبة للملك والامبراطور المذكورين ، اللذين يعيشان في قصور مترفة باذخة . على أن قصوره كانت تشكل مساكن مترفة أمام رؤس السكان اليمنيين ، وتكون عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة .

تنظيم الدولة

لا فائدة في التساؤل ، بعد الذي سبق سرده ، عما إذا كان يوجد في اليمن دستور أو فصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية . مع ذلك فإن الامام أحمد في بداية عهده كوّن حكومة مركبة نظرياً من عدة وزارات يتولاها إخوانه الكثيرون والعدد وابنة البدر . ومن ناحية أخرى

فقد عين أخاه الحسن نائباً للملك في صنعاء ، وهذا الأخير يمثل العناصر الأكثر رجعية في النظام .

وقد زعزع انقلاب الأمير عبدالله الفاشل هذه الحالة . ولم يحتفظ الامام بعد ذلك الا بعدد قليل من إخوانه في مناصب الوزراء . أما ابنه البدر فقد أضاف الى منصبه كوزير للدفاع وزارة الشؤون الخارجية . وقد أبعد الأمير حسن عن كل مسؤولية .

وهناك أصدقاء نادرون قريبون جداً منه ، ومن بينهم الجبلي المستشار الاقتصادي والمالي . وقد كان الامام شريكاً لهذا الأخير في المؤسسات التجارية التي كونها .

ب - الادارة والهيكل القضائية

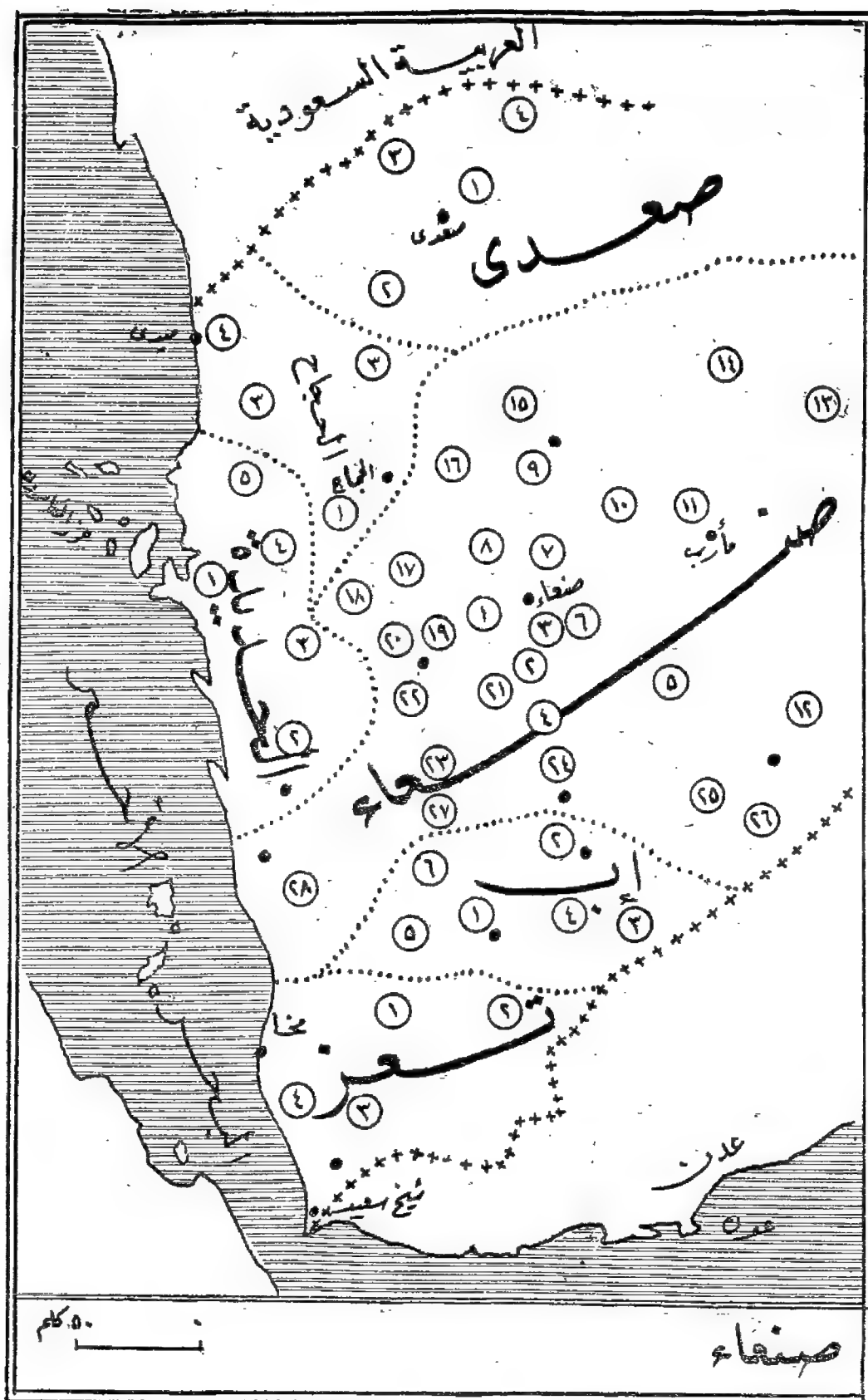
نظم الامام يحيى بمساعدة مستشاره التركي اللامع القاضي رجب بك^(١) البنية الادارية لليمن . وقد بقيت هذه التنظيمات سائرة بالرغم من الاضافات التي طرأت في بعض المناطق .

قسمت البلاد الى :

١ - ستة أقاليم أو ألوية هي : صنعاء ، إب ، تعز ، الحديدة ، الحجة ، صعدة .

٢ - مقاطعات أو أقضية لها أحياناً دوائر ونواح وأقسام .. الخ .
ومن المستحيل أن نعرف حالياً المساحة والعدد الحقيقي لسكان هذه الاقاليم ، ولكن لاعطاء فكرة عامة عن اتساع وأهلية هذه المقاطعات الادارية ، فقد وضعنا فيما يلي جدولاً لدوائر كل إقليم ، ووضعنا معها العدد المطابق لها في الخريطة . والجداول التالية سنعتمد عليها عندما نتناول المشاكل الاقتصادية الخاصة .

١ - راجع في ذلك Année XXVII Oriente Moderno in Nello Lombardi Roma 1947 Jul 1 Sept n : 7-9



الجدول رقم ٤

إقليم أو لواء صنعاء

اسم الدائرة	الرقم المطابق على الخريطة ج	اسم الدائرة	العدد المطابق على الخريطة ج
بلاد البستان	١	عمران	١٥
بلاد بني بهلول	٢	ثلا	١٦
بلاد سنحان	٣	الطويلة	١٧
زيراجة	٤	الحويت	١٨
خولان الطيال	٥	الحيمتين	١٩
بني حشيش	٦	حراز	٢٠
بني الحارث	٧	بلاد آانس	٢١
همدان	٨	ريمة	٢٢
بلاد أرحب	٩	عتمة	٢٣
بلاد نهم	١٠	ذمار	٢٤
مأرب	١١	ريدة	٢٥
حريب	١٢	البيضاء	٢٦
بلاد الجوف	١٣	رازح	٢٧
بلاد برط	١٤	زبيد	٢٨

وهذا الإقليم هو بدون شك أغنى الأقاليم وأكثرها سكاناً . فهو يشمل أجزاء من المناطق الجغرافية الثلاث . وسجلات ضرائب الحكومة اليمنية لعام ١٩٤٠ تقدّر سكانه بنحو من مليون و ٤٠٠ ألف نسمة .

الجدول رقم ٥

لواء إب

الرقم المطابق على الخريطة (ج)	اسم الدائرة (أو القضاء)
١	إب
٢	يريم
٣	قعطبة
٤	بلاد الجماعي
٥	ذي سفال
٦	العدين

وهذا إقليم يقع كله في النجود المتوسطة ، وهو غني جداً من الناحية الاقتصادية، وكثير السكان بالنسبة لمساحته . ونفس المصدر الذي ذكرناه سابقاً يقدر سكانه بأربعمائة وثلاثة وعشرين ألف (٤٢٣,٠٠٠) نسمة .

الجدول رقم ٦

لواء تعز

الرقم المطابق على الخريطة (ج)	اسم الدائرة
١	تعز
٢	القمرية
٣	الحجرية
٤	الخاء

وهو يضم في نفس الوقت منطقة من تهامة مع ميناء نحا المشهور، ومنطقة خصبة من النجود المركزية . ويقدر عدد سكانه بـ ٦٠٠,٠٠٠ نسمة . وبما أن

تعز كانت مركز الإمام أحمد فلا شك أن السكان يتجاوزون هذا العدد . والقسم الذي يضمه لواء تعز في النجود المركزية غني جداً .

الجدول رقم ٧

لواء الحديدة

الرقم المطابق على الخريطة (ج)	اسم الدائرة
١	الحديدة
٢	بيت الفقيه
٣	الزيدية
٤	باجل
٥	الحيّة
٦	المرأوة
٧	برع

لميناء الحديدة أهمية إدارية واقتصادية من الدرجة الأولى . وحسب نفس المصادر فإن سكان هذا اللواء يقدرّون بـ ٦٦٠.٠٠٠ نسمة .

الجدول رقم ٨

لواء حجة

الرقم المطابق على الخريطة (ج)	اسم المقاطعة
١	حجة
٢	الشرفين
٣	حجور
٤	ميدي

يقدر عدد سكانه حسب إحصاءات سنة ١٩٤٠ بـ ٥٣٠,٠٠٠ نسمة وهو إقليم زراعي وصحراوي في نفس الوقت .

الجدول رقم ٩

لواء صعدة

اسم المقاطعة	الرقم المطابق على الخريطة (ج)
صعدة	١
خولان الشام	٢
جبل رازح	٣
بني جماعة	٤

يقدر عدد سكان هذا الاقليم بـ ٤٤٠,٠٠٠ نسمة، وتمارس فيه تربية المواشي، ويقطنه الرّحل وشبه الرّحل .

وبالإضافة الى هذه الالوية الستة ، قرّر الامام إضافة إقليمين آخرين ، هما ردع والبيضاء . وبما أننا لم نتمكن من الحصول على معلومات دقيقة عن عدد هذه الدوائر المنزوعة من لواء صنعاء فقد فضلنا الاحتفاظ بالدوائر الادارية التي كانت موجودة قبل التغيير المذكور .

١ - الاداريون والموظفون

يقوم على رأس كل لواء أمير (حاكم) يمثل الامام يساعده نائب (حاكم مساعد) وأمير جيش (قائد الجيش والشرطة) وأمين الصندوق (مدير الخزينة) ومديران للمالية والتعليم .

ويملك الأمير ، مبدئياً ، كل الصلاحيات الادارية والقضائية والعسكرية ، وإن كان لزاماً عليه أن يبرق للامام لاستشارته قبل اتخاذ أي قرار مهم . ولكي يحصل على رضى صاحب الجلالة يضمن بواسطة مساعديه ، وبصورة فعالة

جباية الضرائب . ولم يكن يتردد في إنزال عقوبات السجن والتنكيل ، ومصادرة أملاك الذين لا يدفعون الضرائب في الآجال المحددة . وقد يكلف مساعدوه أحيانا بالتجسس عليه ، وكتابة تقارير عن نشاطه ، الى الجهات العليا .

والموظف الرئيس في مستوى المقاطعة أو القضاء أو الناحية هو العامل ويليه بالتتالي :

- القاضي .
 - جامع الضرائب .
 - رئيس الشرطة .
 - خازن بيت المال (المستودع الذي تجمع فيه المنتوجات المحصلة من الأداء العيني للضرائب) الخ ..
- يشرف العامل على فرقة من الشرطة للمحافظة على الأمن ، وبالاخص لضمان تحصيل الضرائب . وعليه من الناحية النظرية أن يعود لأمر اللواء . ولكن عمليا ، هو نفسه ، على اتصال مباشر ، بواسطة البرق مع تعز .
- والواقع أن الادارة المحلية ، لا تملك من السلطة والمبادرة أكثر مما تملكه الادارة المركزية أو الاقليمية . وأبسط القضايا تقدم الى العامل الذي له الكلمة الفصل فيها .

ويقوم رؤساء القبائل والقرى ، تحت إشراف العامل ، بتوزيع الضرائب وتنظيم الخدمات الاجبارية ذات الصبغة العمومية ، ويشكلون ثمة مساعدين للسلطة المحلية . وباختصار فإن الدور الرئيسي للموظفين ينحصر في الجباية السريعة للضرائب ، وفي صيانة الأمن .^(١)

٢ - البنية القضائية

يشرف على القضاء في كل مقاطعة أو دائرة تابعة للمقاطعات حاكم يعينه

١ - وادخلت الجمهورية تعديلا في النظام الاقليمي واصبح أمير اللواء « المحافظ » ولكن حتى الآن ليس هناك تعديل شامل في الادارة المحلية (المؤلف اكتوبر ١٩٦٥)

الامام نفسه ، ويرتبط بسلطته المباشرة . وعلى هذا الحاكم أن يطبق القانون طبقاً للأوامر القرآنية والفقهية للطائفة الدينية في المنطقة ، زيدية كانت أو شافعية أو إسماعيلية .

ولا يمكن نقض حكمه ، الا في مجلس الاستئناف في تعز وصنعاء ، والا من طرف الامام باعتباره القاضي الأعلى المعصوم . وكل هؤلاء الموظفين يتمتعون بسمعة ما ، لما لديهم من علم ، وما لهم من دخل مضمون . ولا شك في أن الرواتب ، التي بالرغم من ارتفاعها لم تكن تكفي حاجة القضاة مما يلجئهم أحياناً الى الاختلاس . ولم يكن كثير من هؤلاء الموظفين يخلو من الجشع . وبهذا الصدد نذكر الطرفة التالية :

فأثناء مقامنا بمخا سنة ١٩٤٥ ، فوجئنا بمشاهدة رئيس مكتب الجمارك مقيداً بالاغلال ، في نفس الوقت الذي كان يتابع فيه القيام بمهمته . وعلمنا أن هذا الموظف قد فرض « بقشيشاً » كبيراً وحصل عليه . وعندما بلغ الخبر الى الامام ، أمر بربطه بالسلاسل وطلب منه متابعة عمله . وبعبارة أخرى فالمتواخذه الوحيدة الموجهة الى هذا الموظف ، كانت هي إفراطه في الارتشاء ، إذ الرشوة العادية كانت عملة متداولة سواء في شكل نقود أو هدايا .

وفيما يلي بعض الأمثلة التي نستطيع أن نقيم الدليل على صحتها ، حول الرشوة وحول طغيان كبار الموظفين في عهد الملكية : كان هادي هيح من لواء الحديدة ، وأكبر مالئك زراعي في تهامة يفرض ٨٥٠ بقشة ، مقابل كل عقد للزواج يتم في مقاطعته ، وقد قام هذا السيد مرات عديدة بسجن أفراد وتقييدهم وعرضهم في الشمس حتى نهاية المدة المقررة . وقد تبلغ أحياناً عدة اشهر . وتمكن رئيس مجلس استئناف صنعاء من جمع ثروة اسطورية بنزع أموال وأملاك الصغار والمتوسطين لفائدته ، أو لفائدة أقربائه ، بواسطة أحكام جائرة . وحصل الشامي رئيس العائلة القوية ، التي كان لها ممثلون عديدون في جهاز الدولة على ١٠٠٠٠ جواز سفر هدية من الامام . وقد باعها بثمن يتراوح بين ٦٠ و ١٠٠ ريال للجواز (كان ثمن الجواز العادي يقل عن نصف ريال) .

تلك كانت وسيلة لاستغلال المهاجرين اليمنيين الكثيرين .
وباختصار لم يكن هناك الا الموظفون الروتينيون المرتشون ، الذين لا
يملكون أية مبادرة ، ولا أية سلطة حقيقية . وكان مصير بعض منهم النفي الى
مراكز بعيدة لا أهمية لها ، وكان ذلك بالخاص هو مصير كل الذين درسوا
بالخارج .

٣ - الجيش والشرطة

كان هناك نوعان من الجيش في اليمن :
أ - البراني : وهو جيش مكون من المتطوعين ، يحسن بنا أن نطلق عليهم
المرتزقة .

ب - جيش الدفاع الوطني (النظامي) المكون من المجندين . وبديهي أن
يعتمد الامام على الجيش الأول ، فإليه توكل مهمة إعادة النظام في حالة قيام
مظاهرة شعبية . وقد كان الجيش مستعداً للقيام بأية مهمة لمجرد أن يصدر
اليه الامام الأوامر بذلك . ولم يكذب قط وفاءه للملكية ، كما لم يكذب أبداً
فظاعته تجاه الشعب .

وفي « الزامل »^(١) الشهير توجد جملة كهذه ذات دلالة عميقة « نحن جنود
الملك ، أقوى من كل الفلاحين » .

أما الجيش الثاني فهو أقل أهمية وكان مرابطاً بالأخص في الحدود . ويتم
تكوينه بواسطة نوع من الخدمة العسكرية الإجبارية ، التي لم تكن معممة على
كل حال .

وتشكل الشرطة قوة أمن لا يستهان بها ، فأعوانها وافرو العدد ما بين من
له صفة الدركي والخبر . وقد كانت هناك مدرسة لتكوين ضباط الشرطة تقدم
تعليماً هو في مستوى التعليم الثانوي .

وقد شهدت السنوات الأخيرة للملكية تزويد قوى الأمن بأسلحة حديثة

١ - الزامل : نشيد حرب خاص بالمرتزقة ، يمجّد العائلة المالكة ، ولا يعرف مصدره .

وافرة العدة . ولم تكن هذه القوات تملك في السابق سوى البنادق القديمة ، وبعض المدافع التي خلفها الأتراك أثناء الحرب العالمية الأولى ، وكمية قليلة من بنادق الموزير . على أن ذخيرة كل هذه الأسلحة ظلت تحت المراقبة المباشرة للإمام .

وقد أمر الإمام أحمد ، الذي كان يخشى قيام حركة في صفوف الجيش ، بتخزين الذخيرة في القصور الملكية ، ووضعها تحت رقابته الشخصية المباشرة . والرصاصات التي انطلقت من الدبابات التي فتحت النار في سنة ١٩٦٢ على قصر البدر في صنعاء « قصر البشائر » ، هي إما مما اقتصده مضوئها خلال تمرينات الرماية ، وإما من واردات التهريب التي كان يقوم بها ، ابتداء من عدن ، التجار الأعضاء في اللجنة الثورية .

ج - الحياة السياسية والنقابية

لم يكن مسموحاً لأي حزب سياسي بالقيام حتى لو كان حكومياً ، ولا أي نقابة . وهكذا كانت الحياة السياسية معدومة باستثناء ما كان يمارس فيها سرياً .

وكانت مطاردة السياسيين المصلحين على قدم وساق ، ولم يكن أمامهم ، سوى اللجوء الى الخارج وخاصة الى عدن .

كانت الاضرابات ممنوعة منعاً كلياً . وقد حدثت حركة مطالب سنة ١٩٦١ في أوساط عمال منشآت المساعدة الأمريكية . فقرر الإمام أحمد سجن زملائهم الأكثر نشاطاً إرهاباً للباقيين .

وبالعكس من ذلك قام في عدن حزب اليمنيين الأحرار ، وتكونت فيه نقابة للعمال اليمنيين على ان بريطانيا قررت إبعاد القادة النقابيين ، ومنعت الحزب من ممارسة نشاطه السياسي .

د - الاتفاقات السياسية والدستورية مع البلاد الشقيقة

وقع أول اتفاق ينادي بالوحدة الكبرى للعالم العربي بين اليمن والسعودية

سنة ١٩٣٤ م بعد حرب عسير . وقد رأينا كيف ان ملوك العربية السعودية ساعدوا الإمام أحمد مرتين على الاحتفاظ بعرشه .

وقد دخلت اليمن في الجامعة العربية ، كما صادقت على كل المعاهدات التي وضعت في نطاق هذه الهيئة . والواقع ان هذه المعاهدات بقيت دونها تأثير حقيقي ، ومن ناحية أخرى فقد ظلت العلاقات الحسنة في تباعد بين مصر واليمن . ومع تعيين الأمير البدر على رأس الشؤون الخارجية ، وما تلاه من زيارات متكررة الى القاهرة ، أخذ التغيير يظهر في مجال هذه العلاقات ، وحصلت اليمن على تأييد غير مشروط لمطالبها المتعلقة بحدود بحمية عدن .

وفي عام ١٩٥٨ دخلت اليمن بدورها في الولايات المتحدة العربية مع مصر وسوريا ، غير ان حذر الإمام وتحفظاته جعلها انتماها الى الكونفيدرالية الناشئة انتما أفلاطونيا .

إذا كانت اليمن قد أصبحت ، من الناحية الدستورية ، عضواً في الكونفيدرالية الجديدة ، فكيف نفسر هذا التصرف المفاجيء من طرف الإمام ، الذي ظل حتى ذلك الوقت ، منفلقاً في عزلة شاملة ومطلقة ؟ الواقع ان عدة عوامل كانت على رأس هذا الانقلاب الطارىء . وكانت في مقدمة تلك العوامل معارضة اليمنيين المهاجرين ، الذين أخذ إشعاعهم يتجسد داخل البلاد ، والذين كانوا يستعملون إذاعة « صوت العرب » القاهرة لمهاجمة الحكومة اليمنية .

ثم هناك عامل شعبية جمال عبد الناصر التي بدأت تأخذ مكانة متعاضمة في اليمن بفضل الاذاعة . وفي ذلك الوقت اتخذ الامام أحمد قراره الخطير بالدخول في الشكل الجديد للوحدة مع مصر ، مؤملاً مع ذلك أن يظل بمعزل ، وفارصاً في نفس الوقت على مشاركته الجدد ، بعض الضمانات ضد المعارضة اليمنية .

على ان هذه الكونفيدرالية لم تلعب قط الدور الذي كان منتظراً منها أن تلعبه ، وما زال عالقاً بالأذهان ، تلك المزالق العديدة التي ذهب ضحيتها أعضاء البعثات العسكرية والفنية للجمهورية العربية المتحدة في اليمن . وعلى سبيل

المثال قضت إحدى هذه البعثات « والأصح ان نقول أنها سجنّت » وكانت مكونة من ضباط كبار ، أكثر من ستة أشهر في قلعة موجودة بقلب تهامة « في الزيدية » وذلك في أوج حرارة الصيف « ٤٠ درجة في الظل » بدون أي رفاية . وهكذا عادت كل البعثات الاقتصادية أو الثقافية الى القاهرة ، بعد أن تحملت المشاق بدون نتيجة .

وفي سنة ١٩٦١ وجه الإمام أحمد الضربة القاضية للكونفدرالية التي تضم مصر وسوريا واليمن في قصيدته المشهورة التي هاجم فيها الاشتراكية ، وكل المعارضين للملكية الفردية .

هـ - السياسة الخارجية .

رأينا في الصفحات السابقة ان الإمام كانت له سياسة قائمة على العزلة ، ولم تكن هذه السياسة خالية من التعصب ، فهناك أسباب تعود الى بعض الاعتبارات الدينية ، وربما القومية ، عززت من تخوفات الحكام اليمنيين .

ولا بد من القول بأن المطامع الغربية « إيطاليا ، بريطانيا » ، كانت تشكل تهديداً مستمراً . وكان هنالك تخوف له ما يبرره ، من الشركات الدولية الكبرى . وبعد عام ١٩٥٠ بدأت اليمن ، تحت تأثيرات (الجامعة العربية ، الأمم المتحدة ، وكل المنظمات الدولية) ترتبط بصلات متزايدة مع البلدان الاجنبية .

وقد استقرت عدة سفارات لهذه البلدان في تعز ، وأقيمت علاقات مع الاتحاد السوفياتي (ولندكر أن اليمن وقعت أول اتفاق مع موسكو في ١٩٢٨) ومع الصين الشيوعية ، وكذا مع البلدان الغربية . ورأينا الأمير البدر يسافر الى موسكو وبيكين ونيويورك ولندن الخ . وبطبيعة الحال فإن اليمن لم تفتح الباب على مصراعيه ، غير أن أبوابها بدأت تتفتح شيئاً فشيئاً أمام الخبراء والاجانب .

ثانياً — البنيات الثقافية

أ — الدين والطوائف الدينية

يشكل الدين عاملاً حاسماً إن لم نقل مسيطرأ على الحياة اليومية لليمني ، وهو على العموم عميق التدين حريص على القيام بالشعائر الدينية ، زيدياً كان أو شافعيأ ، أو اسماعيلياً أو يهودياً .

ففي هذه البلاد ، التي كانت فيها القوي الحكومية ذات طبيعة دينية ، لم يكن من الغريب أن نجد كل النشاطات والتنظيمات الاجتماعية والعادات مستوحاة مباشرة أو غير مباشرة من الايمان .

فباسم الدين كان الإمام يمارس سلطته العليا المطلقة ، وباسمه كان السكان يؤدون الضرائب أو الزكاة . وباسمه كانوا يؤدون ، بصفة عامة ، واجباتهم نحو الدولة . والواقع أن الخروج على سلطة الإمام كان يعتبر جريمة دينية يعاقب عليها بصرامة ، إما فردياً أو جماعياً . فالتعليم والقضاء والعلاقات مع الغير والسلوك الشخصي ، كلها مشرعة طبقاً لتعاليم القرآن .

وينقسم اليمنيون المساهمون الى ثلاث طوائف دينية^(١) :

١ — الزيدية وهي طائفة شيعية دخلت اليمن في نهاية القرن التاسع .

٢ — الشافعية وهي طائفة سنية متمسكة بحرفية السنة .

٣ — الإسماعيلية وهي فرقة شيعية دخلت سنة ٩٠١ م .

١ — الزيدية والزيديون

قام زيد بن علي بن زيد سنة ٨٦٤ بتأسيس دولة الزيديين في جنوب بحر قزوين . ولكن الشعائر الشيعية نمت وتحكمت في اليمن بصورة مستمرة . ذلك أن الدولة الزيدية قد استطاعت أن تعيش وتبقى بعد كل الغزوات . وان كانت

١ - وليس المجال هنا لتفصيل الحديث عن مختلف هذه الطوائف ، راجع في ذلك الموضوعات الاسلامية .

رقعتها تضيق أحياناً لتخوم منطقة صعدة ، التي هي موطنها الأول . وإذا ما رجعنا الى عدد الأئمة المجهولين ، فإن الإمام أحمد يكون هو الخليفة العاشر بعد المائة ، في ترتيب من شغلوا هذا المنصب .

وأثناء السيطرة الطويلة للملكية الزيدية ، دأب المسؤولون الحكوميون على تعزيز الخصائص الطائفية ، ووسعوا من ثمة الهوة الفاصلة بين الطائفتين الدينيتين الكبيرتين في اليمن .

يقدر عدد الزيديين بـ ٥٠ في المائة من السكان ، وهناك مصادر أخرى تقدر هذا العدد بنسبة ٤٠ الى ٤٥ في المائة ، ومن الصعب إعطاء حكم نهائي في الموضوع .

والجدول التالي يعطينا نسبة الزيديين في مختلف الأولوية :

الجدول رقم ١٠

الزيديون في الأولوية

لواء	مجموع سكان المقاطعات (عدد المقاطعات)	أغلبية قوية في المقاطعات (عدد المقاطعات)	أقلية قوية (عدد المقاطعات)
صنعاء	١٨	٥	٤
إب	١	—	١
تعز	—	—	—
الحديدة	—	—	—
حجة	—	٢	١
صعدة	٢	٢	—

يؤخذ من هذا الجدول أن الزيديين يعيشون في النجود المتوسطة وفي شمال البلاد . ومن صفوفهم وحدهم كان يخرج القادة ، وكبار الموظفين والضباط وجنود « المظفر » . وإلى هذه الطائفة أيضاً تنتمي العائلة المالكة ، وطبقة النبلاء أي أغلبية الملاك الزراعيين .

٢ - الشافعية والشافعيون

لم تكن الطريقة الشافعية في البداية سوى فرع من فروع السنة ، ومؤسسها أبو عبدالله محمد إدريس الشافعي ، الذي هو من أصل مكي ، توفي في سنة ٨٢٠ بعد أن أنشأ مدرسته تلك لادخال بحث جديد في المادة (التشريعية) ضد النزعة التقليدية السائدة في ذلك العصر . ولا يعترف الشافعيون بالأولية لأهل البيت ، ولا بالحق المقدس للزيديين ،

الجدول رقم ١١

الشافعيون في الألوية

لواء	مجموع سكان المقاطعات (عدد المقاطعات)	أغلبية قوية في المقاطعات (عدد المقاطعات)	أقلية قوية (عدد المقاطعات)
صنعاء	١ (مقاطعة زبيد المهمة)	٤	٥
إب	٤	١	—
تعز	٤	—	—
الحديدة	٥	—	—
حجة	١	١	٢
صعدة	—	—	٢

فهم سنيون يتجهون بالدرجة الأولى الى الجامع الأزهر بالقاهرة .
وكان الامام يعين في كل المناطق الشافعية قضاة من نفس الطريقة ، لتطبيق
القانون الشافعي . وهم يملكون جامعة في زبيد مشهورة في العالم الإسلامي كله ،
بما يدرس فيها من ثقافة دينية . ويمثل عددهم القسم الآخر من السكان ، اي ما
يتراوح بين ٤٥ و ٥٥ في المائة . ويقول البعض إن هذا العدد يتجاوز ٥٥
في المائة .

يتبين من ذلك أن الشافعيين يكثرون في السهول وسواحل تهامة ، والنجود
المتوسطة في منطقة تعز وإب ، والنجود الشرقية « منطقة مأرب وبيحان »
وأغلبية المهاجرين اليمنيين من الشافعية ، وتجدر الإشارة الى أن سكان الجزء
الآخر من اليمن التاريخية شافعيون .

٣ - الاسماعيلية والاسماعيليون

من المفيد أن نذكر هنا ، بأن هذه الطائفة كان منطلقها حركة دينية
وسياسية ثورية . وهي لا زالت كذلك في يمن اليوم ، فالملكية المشتركة ، والعمل
الجماعي ، يشكلان بعض مبادئها . ومن هنا أخذت تتغلغل منذ سنة ٩٠١ في
البلاد ، واحتلت مناطق واسعة . ومن هنا كذلك انطلق المبشرون الاسماعيليون
الى الهند وما زالوا يحتفظون بعلاقات مع أتباع طريقتهم في اليمن .

يقدر عددهم بنحو من ٥٠ أو ٦٠ ألف شخص ، يعيشون في منطقة جبل
حراز الكثيرة الخصب (وهي مقاطعة تحمل نفس الاسم) الواقعة في لواء
صنعاء . وقليل هم الذين تمكنوا من التغلغل في هذه المنطقة .

٤ - اليهود

حتى ١٩٥٠ كانت توجد في اليمن أقلية يهودية تعدادها خمسون ألفاً يقيمون
خاصة في كبريات المدن ، حيث يمارسون مختلف المهن والحرف . وقد كان
اليمنيون المتهودون يعيشون طبقاً لنظام خاص ، يجعلهم في حالة اجتماعية لطائفة

دونية ، واقعة تحت رحمة التدابير التعسفية ، ولكنهم كانوا الى جانب ذلك يتمتعون بنوع من حرية العمل ، وبمحاية حقيقية من لدن السلطة . وقد غادروا البلاد الى اسرائيل . وتحدثت الصحف كثيراً أثناء مغادرة اليهـود عن تلك العملية التي أطلق عليها اسم « بساط الريح » .

وقد قيل لنا إنهم في اسرائيل يكونون « مساهمة ذات قيمة كبرى » . وتحاول الجمهورية الجديدة ، وهي مصيبة في هذا ، تجنب أي نوع من أنواع المحسوبية ، إزاء طائفة على حساب أخرى ، وذلك للقضاء على التمزقات القائمة بين شعوب اليمن ، بل ان المسؤولين الجدد ينطلقون من المبدأ الأساسي القائل بأن الناس أحرار في اختيار عقيدتهم الدينية ، بدون أي تعيين ويعتبرونهم متساوين أما دولة الجمهورية .

ب - التعليم والتربية^(١)

يوجد التعليم في اليمن في مستوى منخفض ، ولا يمس إلا جزءاً محدوداً جداً من السكان ، ولم تستطع منظمة اليونسكو أن تحصل على معلومات واسعة من مصادر رسمية حول عدد الأطفال الذين يتعلمون في المدارس ، وحول معدل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٤ سنة بالنسبة إلى مجموع السكان . وقد وجدت هذه الهيئة الدولية نفسها مضطرة إلى الاكتفاء بتقرير وضعته في سنة ١٩٥٦ وزارة التربية ، يتضمن عدد المؤسسات التعليمية ، وعدد المعلمين والتلاميذ المسجلين . ونشرت اليونسكو نفس هذا التقرير سنة ١٩٦٠ ضمن نشرة « التربية في العالم » . ومنه أخذنا الجدول الوارد تحت هذا العنوان . وطبيعي أن لا يعطينا جدول مختصر كهذا (جدول رقم - ١٢ -) سوى

١ - قامت الجمهورية بثورة في هذا المجال ، وساعدتها الجمهورية العربية المتحدة ودولة الكويت مساعدة فعالة - الأولى بفتح مدارس ابتدائية وثانوية ، وإرسال عدد كبير من المدرسين المصريين ، ودولة الكويت في بناء مدارس في عدة مدن يمنية .

الجدول رقم ١٢

التعليم في اليمن (حسب تقرير وزارة التربية لسنة ١٩٥٦)
(المصدر : اليونسكو)

نوع التربية	عدد المؤسسات	سلك التعليم (كله من الذكور)	التلاميذ المسجلون أطفال ذكور فقط
التعليم الابتدائي			
— مدارس ابتدائية حضرية عمومية	٥٠	٣٠١	٣٣٠١
— مدارس ابتدائية زراعية (غير كاملة) عمومية	٦٦٣	٧٦٥	٣٦٦٣٥٠
— مدارس ابتدائية خاصة	١٤٣٨	١٥٩٨	٥٣٦١١٧
— مدارس تكميلية	٤	٣٧	٣٣١
	<u>٢١٦٥</u>	<u>٢٧٠١</u>	<u>٩٣٦٠٩٩</u>
التعليم الثانوي العام			
— مدارس ثانوية	٣	٤٣	٢٢١
— مدارس إعدادية	١	٢٦	٧٥
التعليم الثانوي التقني			
— مدارس التعليم العلمي	١٥	١٨١	٩٠٤
— مدارس زراعية	١	٣	٣٨
— مدارس صناعية	١	٢٠	٢٠٠
— مدارس للصحة	١	٦	١١٠
التعليم الثانوي البيداغوجي			
— مدرسة المعلمين	١	١٦	٥٠

فكرة ناقصة ، وغير دقيقة ، عن الوضعية الحقيقية للتعليم العمومي .
وبإمكاننا ، اعتماداً على مصادر وثيقة من صنعاء وتغز ، أن نضع سلسلة
جداول (من ١٣ الى ١٦) حول نظام التعليم في اليمن ، في نهاية ١٩٥٨ .
وسوف نرى الفروق كبيرة بين هذه الجداول ، وبين جدول منظمة اليونسكو ،
وهذا الفارق يبدأ من البسيط الى الضعف ، وإلى أكثر من ذلك أحياناً . ولا
شك في رأينا أن الجدولين ١٣ و ١٦ قريبان من الواقع ، وقد اعتمدنا في وضعها
على وثائق تعتبر في منتهى السرية قدمتها وزارة التربية الى الحكومة اليمنية .

الجدول رقم ١٣ التعليم في اليمن

نوع التعليم	عدد المؤسسات	عدد الفصول	عدد التلاميذ ذكور
الابتدائية	٦٨٨	٢٠٩٥	٣٨,٦٥٣
متوسطة	٤	١٤	٤٦٨
ثانوي	١	٩	٢٢٨
ديني	١٦	—	١٧٦٦
فني وعالي	لا وجود لمؤسسات متميزة للفصول	١	٤١
معهد لتكوين الموظفين	»	١	٢٠
المدرسة العليا	١	٣	٨٠
طلاب البعثات الى الدول العربية والخارج	—	—	٥٠٠

ومن جهة أخرى فقد قمنا بدراسات مقارنة ، لمعرفة عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم . وقد أخذنا العناصر الأساسية من مصر والمغرب لان هذين البلدين العربيين واجها زيادة في عدد السكان قابلة للمقارنة مع زيادة عدد السكان باليمن* . في الجدول (رقم ١٢) الذي لا يخلو من تطرف في المغالاة والتفاؤل ، يلاحظ ان عدد التلاميذ ضئيل جداً . وقد سميت بعض المدارس بالعلمية ، مع أنها بعيدة عن ذلك جداً ، كما سنرى في برامجها المدرسية ، أما الأرقام المتعلقة بالمدارس الخاصة فهي تمثل تقديراً غير سليم ، ويتضمن حتى الدروس التي تعطى بشكل دوري .

وقبل ان نعلّق على هذه الوضعية ، نقدم الجداول التي وضعناها بأنفسنا ، والتي تدرس التعليم اليمني دورة بدورة .

١ - التعليم الابتدائي

لا وجود للتعليم الابتدائي الإجباري ، ولا للتربية المدرسية التحضيرية . أما مدة الدراسة فهي مبدئياً ست سنوات وتبدأ في السنة السابعة من العمر . ولا تتوفر المدارس على كل الفصول . ومن مجموع التلاميذ المسجلين بالسنة الأولى ، لا يتمكن سوى ١١٪ منهم من متابعة التعليم الابتدائي في سنواته الست و ١٧٪ لخمس سنوات و ١٦ و ٢٪ لأربع سنوات .

وفيما يلي جدول لتوضيح النسبة :

* - الهدف من التحليل في هذا الباب هو اعطاء فكرة كاملة عن التعليم والتربية في عهد الامام .
(المؤلف سبتمبر ١٩٦٥)

الجدول رقم ١٤

عدد المدارس والفصول

٤٩ مدرسة من فصل واحد فقط أي	٧,١٠٪ من مجموع السكان
١٢٣ مدرسة من فصلين أي	١٧,٩٪
٢٤٦ مدرسة من ثلاثة فصول أي	٣٥,٨٪
٢٦١ مدرسة من أربعة فصول أي	٣٧,٩٪
١ مدرسة من خمسة فصول أي	٠,١٪
٨ مدارس من ستة فصول أي	١,١٪
٦٨٨	١٠٠,٠٪

الجدول رقم ١٥

عدد المؤسسات والمعلمين والتلاميذ ، ومفتشي التعليم في كل لواء

لواء	مؤسسة أو مدرسة	عدد المعلمين (رجال)	عدد التلاميذ (ذكور)	عدد المفتشين (رجال)
صنعاء	٢٦٢	٣٨٩	١٥٣٨٦	٢٣
حجة	١٢٣	٢١٥	٤٢٤٢	٤
صعدة	٢٤	٢٦	١١٢٩	١
إب	٥٢	٨١	٣٤٤٤	٣
الحديدة	١٠٥	١٦٤	٦٢٢٦	٤
تعز	١١٠	١٤٣	٨٢٢٦	—
المجموع	٦٧٦	١٠١٨	٣٨٦٥٣	٣٥

نستنتج من هذا الجدول الملاحظات التالية :
- ان البنات غائبات كلياً عن المدارس ، وبعض المحظوظات منهن فقط يتعلمن القرآن في بيوتهن^(١) .
- نجد أنفسنا هنا بعيدين جداً عن الجدول رقم ١٢ ، فقد انخفض عدد المؤسسات فيما بين الجدولين ، من ٢١٦٥ الى ٦٨٨ ، وأصبح عدد الرجال المنخرطين في سلك التعليم ١٠١٨ ، بدلاً من ٢٧٠١ ، وعدد التلاميذ ٣٨٦٥٣ بدلاً من ٩٣٠٩٩ ؛ أي انخفض بنحو ٤١,٥ ٪ .
- أما معدل عدد التلاميذ ، بالنسبة لسلك التعليم ، فهو ٣٨ تلميذاً لكل معلم .

أ) تنظيم الدروس وتجهيز المدارس والامتحانات

ليست الدروس موحدة ، فكل مدرسة تنظم نفسها على قدر استطاعتها .
وباعتبار المدرسة ملجأ بالدرجة الأولى فليست بها كتب ولا دفاتر ولا حتى التجهيزات الضرورية ، التي لا غنى عنها .
والتعليم يلحق شفويًا ، ويعتمد بالأساس على ذاكرة التلاميذ . وعلى هؤلاء أن يكرروا يومياً وان يستظهروا عن ظهر قلب ، ما علمهم المدرس او ما علمهم إياه التلميذ الأكبر سناً ، عندما يكون المعلم متعباً . وعلى العموم لا يوجد إلا معلم واحد لكل المدرسة .
- يحتوي البرنامج على المواد التالية : القرآن ، الفقه ، الحديث ، اللغة العربية ، مبادئ الحساب .
ويقوم وزير التعليم بتنظيم الامتحانات بواسطة ستين طالباً يختارهم من المعاهد العليا ويتنقل هؤلاء الطلبة من قرية الى أخرى ويشرفون على امتحان شفوي للتلاميذ جماعات جماعات .
أما أغلبية مدارس اليمن ، فعبارة عن كتاتيب او مدارس تقليدية ملحقة

١ - فتحت الجمهورية عدة مدارس للبنات - (المؤلف سبتمبر ١٩٦٥) .

بمسجد ، تحت إشراف أحد القضاة .

ب (عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم

يمثل مجموع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٤ سنة ٢٤٪ من مجموع السكان ، إذا ما أخذنا كقاعدة للحساب معدل مصر ، أو ٢٥٪ إذا ما أخذنا كقاعدة للحساب معدل المغرب . وهذا يعني أن عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم يبلغ ١٠٢٦٠٠٠ . وحسب الجداول السابقة فإن عدد الأطفال المسجلين في المدرسة لا يتجاوز ٣ و ٣٪ . وقد تكون اليمن في أسفل مستويات التعليم بالنسبة للوطن العربي ، أو تكون على الأقل وراء العربية السعودية . وفي الريف يسقط المعدل أحياناً الى نسبة ١٪ ، وإلى صفر في بعض المناطق ، إذ أن أغلب المدارس يوجد إما في المدن أو في القرى المهمة .

٢ - التعليم المتوسط والثانوي

هناك أولاً التعليم المتوسط الذي يسمى أيضاً التعليم الإعدادي ، والذي يدوم ثلاث سنوات . ويبلغ عدد المؤسسات الخاصة بهذا التعليم ٤ تضم في مجموعها ١٤ فصلاً ، أضف الى هذا العدد مؤسسة وفصلين للتعليم الثانوي الذي يستمر ٤ سنوات .

إن مستوى هذه المدارس منخفض جداً ، وإذا ما قارناه بالتبرامج الفرنسية ، فإننا نجد التعليم المتوسط من مستوى الشهادة الابتدائية ، والتعليم الثانوي من مستوى السنة الثانية أو الثالثة من التعليم الثانوي الفرنسي ... وغالباً ما يقطع التلاميذ دراستهم قبل السنة الدراسية النهائية ، لأن أقرباءهم يفضلون المعاهد الدينية .

الجدول رقم ١٦
التعليم المتوسط والثانوي

سنة الفصل الدراسي	عدد تلاميذ التعليم المتوسط	عدد تلاميذ التعليم الثانوي	مجموع التلاميذ في الفصل الدراسي السنوي
الفصول التحضيرية	١٥٠	١٠١	٢٥١
السنة الاولى	٢٣٤	٥١	٢٨٥
السنة الثانية	٨٤	٣٨	١٢١
السنة الثالثة	—	٣١	٣١
السنة الرابعة	—	٧	٧
المجموع	٤٦٨	٢٢٨	٦٩٦

المدرسة العليا للمعلمين :

تهيء هذه المدرسة ٨٠ تلميذاً لمجموع اليمن ، وتدوم دروسها ثلاث سنوات . وقد كان عدد تلاميذها كما يلي :

السنة الاعدادية ٢٣

السنة الاولى ٣٦

السنة الثانية ٢١

٨٠

وبرنامج هذه المدرسة هو نفس برنامج التعليم الثانوي السابق :

العربية — النحو — مبادئ الحساب — الجغرافية — التاريخ — بالإضافة الى الرياضيات الابتدائية واللغة الانجليزية .

٣ — التعليم الفني والعالي

ليست هناك مدارس خاصة لهذا التعليم ، وإنما مجرد فصلين في مؤسسات التعليم الثانوي بصنعاء .

هناك فصل مخصص للذين يهتفون لوظيفة تقني الأجهزة البرقية والهاقية يضم ٢٠ طالباً ويقدم البرنامج التالي :

٦	ساعات في الاسبوع	العربية
٥	» » »	الإنجليزية
١	» » »	الجغرافية
٢	» » »	الحساب
٣	» » »	الميكانيكا
١١	» » »	المواصلات بالراديو (اللاسلكي)
٣	» » »	الكهرباء

وليس هناك إلا جهاز إرسال واحد لمجموع التلاميذ ، يمارسون عليه أعمالهم التطبيقية ، وهذا يعني منتهى الفقر في ميدان التجهيز .
أما السنة الثانية فهي مخصصة لتخريج الموظفين ، الذين يختارون بصفة عامة من بين اليتامى . وقد كان يطلق على هذا القسم قديماً مدرسة اليتامى . وهي عبارة عن مزرعة للموظفين الثانويين والعسكريين ، ومهمتها باختصار هي تخريج موظفين مخلصين للامامة ، والدراسة فيها تدوم مدة سنتين ، يتلقى فيها التلاميذ التعليم في المواد التالية :

٨	ساعات في الاسبوع	اللغة العربية
٥	» » »	الحساب
٢	» » »	الهندسة
٢	» » »	الجغرافية
٢	» » »	التاريخ
٥	» » »	اللغة الانجليزية
٢	» » »	الضرب على الآلة الكاتبة
٢	» » »	مسك الدفاتر
٢	» » »	مبادئ عامة في المالية

التعليم العسكري
وهنا أيضاً نجد فقراً في التجهيز ، فهناك آلة كاتبة واحدة لمجموعة من التلاميذ ، يبلغ عددهم ٤١ . ويتعدى متوسط أعمارهم ٢٥ سنة في الغالب .

٤ - التعليم الديني العالي

وفي مقابل هذا نجد المعاهد الدينية الكثيرة العدد نسبياً : ١٦ معهداً تأوي ١٧٦١ تلميذاً ، ويقوم على التدريس فيها ١١٠ أساتذة . وهذه المعاهد مفتوحة في وجه التلاميذ الذين ينهون دراستهم الابتدائية ، وهي ملحقة من الناحية العلمية بأحد المساجد .

ولا يتعدى التعليم في هذه المعاهد إطار قضايا الدين ، فالفقه وقضايا الاجتهاد في الشرع الإسلامي تشكل العمود الفقري للتعليم فيها ، وتبلغ مدة هذا التعليم ١٢ سنة يعين الطالب بعدها في مركز حاكم أو قاضٍ .

٥ - الطلبة اليمنيون بالخارج

لقد أسس المهاجرون اليمنيون بعدن مدرسة ثانوية خاصة (كلية بلقيس) ، يتلقى التعليم الثانوي فيها (في سنة ١٩٦١) حوالي ٣٠٠ تلميذ . وقد كانت المعاهد الثانوية بالقاهرة تضم في سنة ١٩٦١ نفس العدد تقريباً .

وقد بلغ مجموع الطلبة اليمنيين بالخارج ٥٠٠ طالب ، معظمهم في الجمهورية العربية المتحدة . ونجد طلاباً من طبقة النبلاء في إيطاليا على الخصوص ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد دخل تعديل ملحوظ في الوقت الراهن في هذا المجال . وفيما يلي نضع جدولاً بفضل نفس المصادر ، لعدد الطلاب الذين كانوا يتابعون دراستهم في الخارج خلال السنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ .

في إطار الاتفاقيات التي أبرمتها الحكومة اليمنية خاصة مع البلاد العربية الشقيقة ، والبلاد الاشتراكية ، سافر عدد من الطلاب اليمنيين بمنح لمواصلة دراستهم بالخارج .

الجدول رقم ١٧

الطلبة اليمنيون في الخارج خلال السنة الدراسية

١٩٦٠ - ١٩٦١

	الطلبة الحاصلون على منح بالبلاد العربية :
٣١٨	الجمهورية العربية المتحدة
٢٠	الكويت
	ومن البلاد الاشتراكية :
٣٦	الاتحاد السوفيتي
٧٦	الصين الشعبية
٥٠	ألمانيا الشرقية
٤٠	تشيكوسلوفاكيا
٦	هنغاريا
٤	رومانيا
٤	ألبانيا
٢٠	يوغوسلافيا
	ومن البلاد الغربية :
١٥	الولايات المتحدة
٢٥	إيطاليا
٦	فرنسا
	الطلبة الذين يواصلون دراستهم بالقاهرة ، على
٤٠٠	نفقة ذويهم او على نفقة الحكومة اليمنية
١٠٢٠	المجموع

ونلاحظ هنا تغييراً حقيقياً بالنسبة للسنوات السابقة ، فقد ارتفع عدد هؤلاء الطلاب عما كان عليه سنة ١٩٥٨ بنسبة ١٠٠٪ .

ويتعرض الطلبة اليمنيون بالخارج لنظام مراقبة صارم من طرف الحكومة اليمنية . وعند عودتهم ، ومحاولة بعضهم إدخال مناهجهم الجديدة ، كانت الحكومة ، وذلك حتى عهد قريب ، تقصيه عن مراكز المسؤولية الى وظائف قليلة القيمة ، وغالباً ما تنفيهم للعمل كموظفين بسطاء في أقاصي البلاد ، أو تلقي بهم في السجون .

وما من شك في أن الطلاب اليمنيين الذين عادوا الى أرض الوطن ، بعد أن أنهوا دراستهم العالية ، قد ساهموا مساهمة نشيطة في تهيئة الثورة ، وعدد اليمنيين المتخرجين من المدارس العليا (٦٠) ، وهو عدد هام نسبياً ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ، أن البلاد ، كانت تعيش في عزلة تكاد تكون تامة . وهناك عدد هام من المثقفين اليمنيين الذين يعيشون خارج وطنهم .

٦ - ميزانية مصالح التعليم

لم تكن باليمن ميزانية بالمعنى المتعارف عليه للتعليم ، وذلك أسوة بالقطاعات والوزارات الأخرى . وقد كانت ميزانية التعليم تعتمد بالدرجة الأولى على الأوقاف ، وعلى « هبات » الإمام . وأن نظاماً كالنظام الملكي المنهار باليمن ، لم يكن يسمح بوجود ميزانيات لأمد طويل .

* * *

إذا كنا قد أطلعنا الحديث عن التعليم فإن ذلك راجع بالدرجة الأولى الى حالته المزرية باليمن ، ثم لأننا لا نرى مجالاً لتطور اقتصادي واجتماعي مما لم يحصل إصلاح جذري لقلب وضعية التعليم التقليدي .

ويا لشقاوة اليمن ، التي اشتهرت قديماً بأبحاث علم الرياضيات ، وبتقنياته في ميدان التطبيق ، ولم تعد تنتج سوى « السادة » . فنسبة الأمية تتعدى ٨٥ في المائة ،

في حين أن شباب اليمن بناءً على ملاحظات أخصائي منظمة اليونسكو ، واستنتاجات الأطباء الذين مارسوا مهنتهم في عين المكان ، لهم قدرة هائلة على إدراك المواد العلمية إدراكاً سريعاً . وهم متعطشون للتعليم والمعرفة ، ومستواهم الذهني حسن ، بناءً على شهادة الدكتورة كلودي فايان^(١) التي أجرت اختبارات بسيكولوجية على مجموعة من الشباب اليمنيين . وقد أكد أمين الريحاني من جهته أن « شباب اليمن ذكي غير أن ذكائه يظل كثرية خصبه لم تقد إليها يد الحرب^(٢) » .

أما لغة التخاطب باليمن فهي اللغة العربية الاسماعيلية ، الشائعة الاستعمال في مكة . والتي حلت مكان اللغتين السبئية والحيرية القديمتين . ولقد لعب القرآن دور توحيد بالنسبة لمجموع الوطن العربي ، بالرغم من بقاء بعض اللهجات المختلفة ، وخاصة اللهجة اليمنية التي تحتوي على بعض الكلمات المشتقة من العربية الفصحائية القديمة . أما اللغة المكتوبة ولغة الآداب فهي لغة القرآن .

ج - وسائل الاعلام ومستواها

لم يكن بإمكان وسائل الاعلام أن تتعدى مرحلة الضعف . إذ لا نكاد نعثر في عهد الإمام إلا على نشرتين أو ثلاث ، النصر وسبأ ، اللتين تصدرهما نصف شهرياً وزارة الانباء ، أو كما يطلقون عليها هناك « وزارة الإرشاد » . وهناك إذاعة بصنعاء أقيمت منذ عهد قريب ، وهي تبث برامجها الدينية مدة ساعتين الى ثلاث ساعات يومياً ، غير أن الإقبال يزداد على الاستماع الى إذاعة « صوت العرب » القاهرية وإذاعة عدن . ولم يلبث هذا الإقبال المتزايد ان أوجد بعض المنافذ ، ليتسرب منها النور الى تلك القلعة المظلمة التي كانت هي اليمن .

١ - الدكتورة كلودي فايان في مقالها « البعثة الطبية الفرنسية الى اليمن » - Mission mi-décale au Yemen المنشور في « Concours Médical » 8 Mai 1954 .
٢ - المصدر الآنف الذكر .

د - الآداب والفنون

لقد خصص الكاتب المصري الكبير طه حسين كتباً عن الحياة الأدبية في اليمن^(١) ومن الملاحظ أن الأوصاف والملاحظات التي أبداهها الكاتب المصري الشهير ، لا زالت قائمة حتى اليوم ، فلم يحدث أي تجديد من شأنه أن يغير مجرى الحياة الأدبية التقليدية التي لا زالت محافظة على ما كان لها من شكل ومضمون منذ عدة قرون . غير أن ما يؤسف له هو أننا لا نعثر في عين اليوم على كتاب وشعراء وقنانين لهم قيمة أدباء الأمم .

إن موضوع الأدب اليمني لا يتعدى نظم أشعار لتمجيد ومدح الأمراء والنبلاء وأثرياء التجار وتلقهم . ومن الأدباء اليمنيين من قصر عنايته باللاهوت والتصرف ، وقد خلف هذان الصنفان للأدب كثيراً من الكتب والمخطوطات . وقد أنهى الأستاذ طه حسين دراسته الآنفة الذكر بحملة متفائلة حيث قال : « ان الأبواب الموصدة ستنتفتح لا شك لاستقبال المدنية الحديثة » .

أما في ميدان العلوم الانسانية الأخرى فقد كان الأمر على نفس الشاكلة ، لقد تحول بلد الهمداني الى مجرد طلل ، ولم تعد مدن صنعاء وزيد وبيت الفقيه وإب تلعب دورها الذي لعبته حتى غاية القرن السادس عشر ، حيث كانت هذه المدن مراكز إشعاع في مجموع العالم الإسلامي .

١ - المكتبات والمخطوطات

من أحسن التقاليد وأكثرها شيوعاً في اليمن الاعتناء بالكتب والمخطوطات القديمة ، والحرص على حفظها . وبفضل هذا التقليد ظلت آلاف المخطوطات الكبيرة القيمة محفوظة في مكتبات خاصة ، تملكها العائلات النبيلة ، وذوو الثروة من التجار . وتحوي مكتبة الجامع الكبير ، كما يقال ، بمدينة صنعاء وحدها ألف مجلد منها سبعمائة مخطوط . كما توجد ضمن مكتبة الإمام مجلدات

١ - طه حسين ، الحياة الأدبية في شبه جزيرة العرب ، دمشق ١٩٣٥ .

الاكليل العشرة للهمداني ، ومخطوطات نفيسة أخرى .

وقد ظلت هذه الثروة الضخمة دون استعمال ، لسوء الحظ ، إلا بالنسبة لبعض المخطوطين . وحدث أن حصلت بعثة مصرية على الاذن لها بأخذ صور طبق الاصل لبعض من تلك المخطوطات ، غير أن أفراد البعثة ، وهم يعتزمون مفادرة اليمن بعد أن حصلوا على الصور تلك ، فوجئوا بتراجع الإمام عن الترخيص الذي منحهم إياه ، وبالقرار الصادر عنه أيضاً بجرمانهم من تأشيرة الخروج .

وعندما كنا نبأثر عملية إحصاء الأملاك المصادرة ، أنشئت مصلحة مسئولة عن جمع المخطوطات والكتب القديمة ، بقصد وضع فهرس لها ، ووضع مراقبة مشددة عليها ، وقد وقع الاختيار على وزير الارشاد للقيام بهذه العملية . وفي تقديرنا أن المخطوطات التي جمعت من مكاتب العائلة الملكية (وأملنا ألا تضيع) ، ليست مجرد ثروة لا تقدر ، بل من شأنها أن تعطينا فكرة عن الحياة الأدبية لليمن في عصرها الزاهر .

٢ - المتحف :

هناك متحف واحد هو الموجود بصنعاء ، ويضم عدة تماثيل ، وقطع فنية ، ترجع الى عهد السبئيين والمهيريين ولم تجر حتى الآن عملية التنقيب ، واصلت عملها حتى النهاية . فالإمام الذي كان يخشى الأجانب ، رفض كل مفاوضة في هذا الموضوع ، وبطبيعة الحال فإن تجربة كتجربة بعثة وأندل فيليبس سنة ١٩٥٢^(١) لم تكن لتنسي الإمام رفضه الدائم للتخفيض بالتنقيب . وقد شكلت وزارة الارشاد في الجمهورية الجديدة مصلحة أخرى سيكون مهمها التنقيب عن الآثار .

١ - إدعى السيد واندل فيليبس أنه كان غير مرغوب فيه من طرف الإدارة وقبائل مأرب وقد أكدت لنا مصادر أخرى أن هم السيد فيليبس كان التنقيب عن البترول أكثر من اهتمامه بالتنقيب عن آثار سبأ .

٣ - الفن المعماري .

لم يكن الانحطاط من نصيب العمارة ، فلا زالت المباني تقام حتى اليوم حسب الهندسة المعمارية المدعومة بالبلونية . وهي هندسة ذات طابع قوي وتقنية أكيدة . وتنعكس مهارة البناء المعماري التي تدعو إلى الدهشة ، على المباني ذات الطوابق المتعددة ، دونما حاجة في دعمها إلى سوارٍ من الحديد أو الاسمنت . أما مواد البناء المستعملة في بناء أسس المباني وطوابقها الأرضية ، فهي من الحجارة والگرانيت أو البازالت الأخضر أو الرمادي اللون ، وأحياناً يستعمل البازالت الميال إلى الصفرة أو الحمرة . أما الطبقات العليا فهي تبنى من الآجر المشوي ، أو من التراب المجفف ، وتلعب النوافذ دور الزينة الأساسية بالنسبة لداخل وخارج المباني ، أضف إليها ما تزدان به المباني أيضاً من رسوم على الجدران ، وهي رسوم من النوع العربي من الجص أو الخشب المنقوش نقشاً في منتهى الدقة والتعقيد ؛ أصاب في وصفها كذلك السيد هانز هيليفريدز . ولم تستثن الدهشة والاعجاب أية من الأوروبيين الذين تمكنوا من زيارة صنعاء ومشاهدة مبانيها الرائعة العمارة .

ثالثاً - البنيات الاجتماعية

أ - المجتمع اليمني

تضع اليمن في طريق من يهتم بدراسة بنياتها الاجتماعية عدة مشاكل ، فقد ورثت في الواقع أشكالاً من حضارتها القديمة ، تلك الأشكال التي كانت لها بنيات طائفية ، وفي نفس الوقت بنيات جماعية في أوساط الفلاحين . وقد أضاف الإسلام إلى هذين الشكلين عدة أشكال أخرى ، فقد حاولت مبادئه التعادلية محو الفروق « المؤمنون سواء أمام الله ولا تميز بينهم إلا أعمال كل منهم » . غير أن الإسلام لم يتمكن ، في بلد ذي حضارة قديمة ، من الحيلولة دون

١ - هانز هيليفرتز ، في مملكة سبأ ، (بالفرنسية) .

قيام طائفة دينية تشبه في جميع أوجهها تلك الطوائف التي كانت توجد من قبل ، ونعني بها طائفة السادة .

اننا نجد في بقية البلاد العربية الأخرى فروقاً لا تعتمد على الطوائف ، بل تعتمد فقط على الطبقات ، أما في اليمن فإننا نجد الظاهرتين الاجتماعيتين معاً ، فأغلبية السادة هم من كبار الملاكين ، وغير المالكين منهم يتمتعون بنفوذ كبير ، وبسلطة حقيقية . ويحق لنا أن نتساءل فيما إذا كانت الوضعية السابقة سبباً مكن من نجاح طائفة دينية (الزيدية) ، التي ما كان لها أي نجاح خارج اليمن . إن الموضوع يحتاج الى دراسة خاصة ، من شأنها أن تلقي على جوانبه المزيد من الضوء . وفي انتظار وجود مثل هذه الدراسة ، نكتفي هنا بالتأكيد على أن المجتمع اليمني ليس مجتمع طوائف مغلقة وغير قابلة لتنفيذ عناصر أخرى في إطارها ، كحالة المجتمع الهندي منذ عهد قريب . فالسادة على العموم بسطاء من الناس بالغو التواضع ، وبيوتهم مفتوحة للزائرين من جميع الطبقات ، ويجد الضيف أو الزائر لديهم حفاوة وكرماً أسطوريين . وللأسلام نصيب في ذلك ، فقد عمل على نشر الديوقراطية في التصرف مع الآخرين . ونضيف الى هذه الملاحظة ، نقطة أخرى : إن الزيديين ليسوا جميعهم سادة ، فمؤلا لا يتعدى عددهم قلة محظوظة ، قد تضم بين أفرادها بعض الشافعيين كذلك .

فهل يجوز ، والحالة هذه ، القول بأن البنيات والانظمة الاجتماعية باليمن هي بنيات وأنظمة إقطاعية ، كما سارع بعضهم الى تأكيد ذلك ؟ الحق ، أن جواباً عن سؤال كهذا يتطلب البحث والتجسس حتى يجيء الرد متضمناً الحكم على المجموع والتفاصيل .

ليست اليمن بالتأكيد بلداً إقطاعياً بالمعنى الذي عرفته أوروبا للاقطاعيين في تاريخها . فليس بها أقنان بالمفهوم الأوروبي ، اي أولئك الاقنان المرتبطون بأرض يخدمونها ، والمزمون بأداء الخدمات الاجبارية الشاقة ، والخاضعون للالتزامات المشددة . وليس بها كذلك إقطاعيو الولايات أو المعاقل ، المتمتعون بالحقوق السياسية والاقتصادية والمالية (سك النقود مثلاً) . وبالإضافة الى ما ذكر نجد

(السيد) باليمن غير متميز بشكل خاص عن الرؤوسين الخاضعين لأوامره : فالسادة جميعاً متساوون في السلطة ، ولا يمكن بحال مقارنة نفوذهم ، الذي هو نفوذ محدود ، مع سلطة السيد الاقطاعي الذي عرفه التاريخ الاوروبي ، ثم إن سيد اليمن خاضع خضوعاً كلياً لسلطة الامام وإرادته . وهناك أخيراً ، الشروط التاريخية التي هي مختلفة تمام الاختلاف عن شروط التاريخ الاوروبي .

غير أن اليمن هو بلد اقطاعي ، إذا كنا نعني بهذه الكلمة استغلال جناهير الفلاحين التي تخدم الأرض ، استغلالاً فاحشاً لا حدود له . وليست وضعيته الاقطاعية هذه « راضحة التقنين » تبساً لقوانين دستورية ، بل هي وضعية « ضمنية » . والفلاح لا يجد أمامه وسيلة عملية سوى الرضوخ للشروط المفروضة عليه .

١ - الطبقات والفئات الاجتماعية

بعد التوضيحات والتحفظات التي أبديناها أعلاه ، سيكون بإمكاننا أن نميز بين ست طبقات اجتماعية في اليمن ، اثنتان منها على الأقل - الاولى والسادسة - تتوفر فيها وإلى حد بعيد ، شروط الطائفة .

وهذا ترتيب الطبقات النسب حسب الأهمية من حيث السلطة :

- السادة أو الأشراف .

- شيوخ القبائل .

- التجار والحرفيون .

- الفلاحون .

- العبيد .

- الأخدام .

أ - السادة

لقد كررنا الحديث عن هؤلاء في الصفحات السابقة ، وقد كانوا يشكلون الطبقة النبيلة والارستوقراطية ، وهم كبار الملاك العقاريين ، والموظفون الكبار ، وحكام الأولوية ، وجميع ذوي المكانة المرموقة في النظام ، وإليهم

وخدمهم كان يرجع أمر انتخاب الإمام . فكانوا يحصلون بذلك على وسيلة الضغط على سياسته . والسادة النبلاء هم من الطائفة الزيدية ، أما السادة الشافعيون فلم تكن لهم من الخطوة ما للسادة الزيديين لدى الإمام ، ولو أن هذا الأخير كان قد عين بعضاً منهم في مناصب إدارية . والسادة دراية واسعة بعلم الانساب ، ويحفظون عن ظهر قلب أصولهم ، وتحرض كل عائلة حرصاً شديداً على المخطوط الذي يتضمن شجرتها ، وسبب هذا الحرص واضح للعيان .

وقد كان السادة عموماً يعارضون معارضة باتة كل إصلاح ، ولو في المجال الثقافي ؛ وذلك باسم الدين بطبيعة الحال . ولم يكن ينتظر منهم غير هذا الموقف ما دام كل إصلاح هو بمثابة خسارة لهم . وقد جاء مرة على لسان سيف الاسلام الحسن ، الذي كان يعتبر (السيد) النموذجي قوله : « أبغض الثقافة بسبب خلوها من الدين . ولأن المثقفين يسخرون من الديانة ورجالها »^(١) .

ولم تكن خدمة الأرض هم السادة مطلقاً ، فقد كانوا يفضلون سكنى المدن في الدور الجميلة التي سبق وصفها ، ومضغ القات بعد الظهيرة . وكانت حياتهم عبارة عن فراغ شامل ، باستثناء قلة طفيفة منهم كانت تمارس التجارة .

ب - شيوخ القبائل

يأتي بعد السادة في المرتبة ، شيوخ القبائل ، وفي اليمن عشرون من كبريات القبائل أهمها : حاشد وبكيل والزرائق ، والقبيلة الأخيرة تقطن تهامة . وكانت قبائل اليمن عبارة عن دويلات قائمة بذاتها ضمن الدولة ، والصلة الوحيدة التي كانت تربطها بالسلطة المركزية ، هي الرهائن من جهة ، ومن جهة أخرى علاقة الدولة بالشيوخ الذين كانوا يشكلون فئة من ذوي الامتيازات ، وفي أكثر من مرة كان دورهم حاسماً في تثبيت سلطة الإمام . وقد ظل الإمام أحمد وفيما لما أمدوه به من عون في قمع الانقلابيين الأنفي الذكر ، وقد منحهم امتيازات من كل نوع حتى امتياز النهب الذي كانت صنعاء ضحيته سنة ١٩٤٨ . وكثير من شيوخ

١ - تصريح للحسن في « فتاة الجزيرة » ١٧ ديسمبر ١٩٥٢ - عدن .

القبائل و مثل آل بني الأحمر وآل أبو رأس) قد حاربوا الإمام وساهموا مساهمة فعالة في تحطيم النظام الإمامي .
وليست قبائل اليمن مؤلفة كلها من الرحل ، بل يعيش الكثير منها على فلاحه الأرض .

ج - التجار والحرفيون

إن هذه الطبقة مفتوحة في وجه كل من يثبت درايته بحرفة من الحرف ؛ ولكل من يملك رأس مال صغير ، مالياً كان أم تجارياً . وتوجد عائلات تمارس التجارة أباً عن جد ، وهي تشكل طبقة حقيقية من أثرياء المدن . أما فيما يرجع للحرف ، فإن كلاً منها (بنائين ، جزارين ، صانعي أحذية ، حلاقين ، حدادين الخ ..) منظم على حدة ، والتنظيم في الغالب محكم وذو طاقة كفاحية لا بأس بها . ويلحق بهذه الطبقة ، العمال والمستخدمون والوسطاء والكتبة العموميون وكذا فقهاء الكتاتيب أو المعلمون الخ ..

د - الفلاحون

إن أغلبية السكان ، ٨٠٪ من مجموعهم ، مؤلفة من هذه الطبقة ، التي تشمل كل من يخدم الأرض : الزارعين وصغار الملاك والعمال الزراعيين . وهذه الطبقة هي التي يصح لنا أن نسميها منتجة عن جدارة ، فمن عرقها تأتي ثروات البلاد ، بينما لا تستفيد هي إلا بالنزر اليسير ، أي بما يكفي بصعوبة لسد رمقها .
إن الطبقات الثلاث تنظر بعين الازدراء ، بطبيعة الحال ، إلى الفلاحين ، ولا تخلو أحاديثهم من عبارات سخرية في حق هؤلاء القائمين بخدمة الأرض .

هـ - العبيد

نسارع إلى القول بأن تجارة الرقيق ظلت قائمة باليمن بالرغم من دخول حكومة الإمامة في هيئة الأمم المتحدة ، وتوقيعها على وثيقة حقوق الإنسان . غير أن عدد العبيد كان قد تضاعف قبل سقوط الحكم الملكي : وليس بين أيدينا

أرقام نوردها بهذا الصدد، غير أن جميع الملاحظين متفقون على أن تجارة الرقيق كانت تخطو خطوات واسعة نحو الانقراض .

وبما أن العبيد كانوا يشكلون ملكاً خاصاً ، فإنهم كانوا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بشخص مالِكهم ، الذي كان يعاملهم معاملة إنسانية ، وقد كانوا يتمتعون أحياناً بحرية أوسع ، وبحياة يحسد عليها الفلاحون .

و - الأخدام

ويشكلون الطبقة الوضيعة في السلم الاجتماعي باليمن . وهم أدنى درجة حتى من العبيد . والأخدام هم خلاسيو المنحدرين من شعب الغالة الحبشي الأصل . وتوكل اليهم كل الأشغال المضيئة ، والتي تعافها النفس ، فيبدون شجاعة وجلداً في القيام بها . إن طبقة الأخدام هي طبقة المنبوذين باليمن .

وعلى الرغم من التسلسل والترتيب اللذين يتصف بهما المجتمع اليمني ، فإن العلاقات بين هذه الطبقات ليست صارمة ، كما يبدو للوهلة الأولى ، فقد تتعايش جميع الطبقات (في استثناء طبقة الأخدام التي تعيش منفردة) .

٢ - دور المرأة :

ماذا يكون دور المرأة في مجتمع بيئته كهذه ؟ إن الجواب لن يكون مخالفاً لما هو متوقع ، وهو أن دور المرأة جد محدود ، خاصة بالنسبة لنساء المدن ، أما فيما يرجع للبدويات ، فإنهن يمتزن عن أولاء بحيط اجتماعي أسلم ، وأن كن يؤدين مقابل هذا الامتياز أبهظ الأثمان .

أ - المرأة في المدينة

إن زوجات السادة الأثرياء أو الميسورين وبناتهم هن أتعس نساء اليمن ، فأسوار الحرم تحول بينهن وبين العالم الخارجي منذ سنهن المبكرة . وليس لديهن من وسيلة لشغل الوقت ؛ وهن الجاهلات للقراءة والكتابة ، وليس بإمكانهن الخروج من البيت إلا عند زواجهن ، ليجدن أيضاً حياة أخرى مشابهة

في بيت الزوجية. ولا يتعدى دورهن دور أدوات الزينة والمتعة وإنجاب الذرية، وحتى تربية هذه الذرية لا تعنيهن، باستثناء النادر من الحالات. أما العلاقة مع الزوج فهي لا تتجاوز تبادل الكلمات الضرورية، بينما تظل المشاجرات مستمرة بين الضرائر (معلوم أن تعدد الزوجات متفشٍ في اليمن خاصة عند الأثرياء). وبسبب هذه البطالة الكلية (يضم بيت الثري عدداً كبيراً من الخدم) فإن المرأة تضجر من حياة كالحة كهذه، وتحاول قتل الوقت بما تيسر لها من الوسائل.

وهناك حضريات أخريات من أوساط أدنى من الثرية، مسموح لهن، قبل تجاوز سن الطفولة، أن يلعبن الصبية خارج البيت، وعندما يلتحقن ببيت الزوجية فإنهن يساهمن في القيام بأشغال البيت، ليس بالداخل فقط، اذ تقوم البعض منهن بالخطاطة والتطريز مقابل أجور يرفعن بها من دخل العائلة، ويقوم بعض آخر بتهيئة ما كولات البيت وتوضيها للبيع في السوق؛ غير أن هذه الأمثلة لا تضم كل الحالات.

ب - المرأة في الريف

نشير بادئ ذي بدء إلى أن المرأة في الريف تقوم بمساعدة زوجها بمساعدة كبيرة في الأشغال الزراعية، فهي غير محجبة في الغالب على العكس من المرأة في المدينة، ويكفي أن نبتعد كيلومتراً أو اثنين عن المدينة لنشاهد الواقع الملموس. إن حياتها الاجتماعية أكثر فعالية وأحياناً بالغة الفعالية، ولذلك فإن صحتها تهترئ بسرعة، من تأثير ما تبذله من جهد مزدوج. إن المرأة في الريف تعاني من الاستغلال أضعاف ما يعانيه زوجها بسبب ما تقوم به من أعمال متكاثفة: أشغال البيت والأشغال الزراعية.

إن المرأة في المجتمع التقليدي لا تساهم مساهمة ديناميكية وواعية في تحسين الأحوال المعاشية والاجتماعية للعائلة، ولا حاجة بنا للقول بأن وضعيتها تتطلب تغييراً شاملاً للعادات والمفاهيم. وليس السادة هم الذين سيمنحونها فرصة الحصول على وضعية أكثر إنسانية. فتطورها وحده هو القادر على دفع عجلة التطور.

الاجتماعي ، وكذا التطور الاقتصادي بنسبة ما .
وما دامت معاملة المرأة على الشكل الذي هي عليه الآن ، فإن التطور
الاقتصادي والاجتماعي باليمن سيظل ضعيفاً .

إننا ننادي ، دون أدنى تردد ، بآعتاق المرأة ، وهذا لا يعني مجرد الاقتداء
بالغرب كما تمثله الروايات والقصص الرخيصة والأفلام السيئة ، كما هو واقع في بعض
البلاد العربية . بل يجب ان تعي المرأة أسباب وجودها ، وأن تبعث فيها الحماسة
الحقيقية ، حتى تتمكن من أن تلعب دورها بفعالية ، وعندئذ ستشهد اليمن
بشائر مستقبل أفضل .

٣ - الزواج والحياة العائلية .

تجري مراسم الزواج حسب المبادئ الدينية وحسب الأعراف . وقد تحدث
الكثيرون عن عملية بيع المرأة المسلمة وشراؤها ، مع أنه من اللازم إعطاء الصداق
مدلوله الحقيقي . فعندما يقدم الخاطب مقداراً مسبقاً من المال ، يختلف مبلغه
تبعاً للشروط والتربة الاجتماعية ، الى عائلة مخطوبته ، فإن ذلك لا يعني ، من
الناحية النظرية على الأقل ، حصوله على المرأة مقابل المال ، بل إن « الدفع »
مساهمة في شراء ملابس مخطوبته ، وفي شراء زينتها وحليها الخ . . لأن
المرأة في هذا الوسط التقليدي ، لا تتمتع بأي استقلال اقتصادي ، فهي تحت
كفالة أبيها أو أخيها ، فالمبلغ المدفوع ، نقداً كان أو عيناً ، هو عبارة عن
اعتماد يسدده الخاطب ، وهكذا دخلت فكرة الدفع في التقاليد . ونفس الشيء
بالنسبة للمهر يعني المبلغ المدفوع للمرأة الطالقة . وبطبيعة الحال فإننا قد نجد
من الناحية العملية تجارة حقيقية ، وفي هذه الحالة فإن الزواج لا يخلو من عملية
بيع .

ويرى بعض الكتاب في التقاليد القروية ، التي تعطي الأفضلية والأولية في
البحث عن زيجات لأبنائهم الى الأبكار من الفتيات ، دليلاً واضحاً على المظهر التجاري
للزواج . وينظر هؤلاء الى بكرة العذراء على أنها رمز البضاعة الجيدة لمشتريها .

وما هو الذي منع هؤلاء الكتاب من أن يروا في بكرة العذراء دليلاً على استقامة السلوك وعلى الشرف العائلي الذي يعتز به سكان الجزيرة العربية ! . ولنرجع في هذا الصدد لما قيل من شعر في العصر الجاهلي .

وليست غايتنا مما سبق سرده الدفاع عن مثل هذه العادات فنحن نريد لها الزوال ، ولن نتحقق هذه الإرادة الا بتطور التربية ، وبوعي المرأة اليمنية . فالدفع يتراوح اذن في تناسب من ١ الى ٤٠ حسب الطبقة الاجتماعية . فاذا ما أضفنا الى الدفع تكاليف مراسيم الزواج ، وما يقام بمناسبته من احتفالات ، فإننا ندرك أن الفلاح والمديني الفقير لا يمكنهما اتخاذ أكثر من زوجة واحدة ، فتعدد الزوجات مقصور على الأثرياء والنبلاء والميسورين .

إن سن الزواج منخفضة بصفة عامة في اليمن ، فالفتاة تتزوج ، أو يزوجهها أبوها ، في سنتها الثانية عشرة أحياناً . ويصيبها الحمل قبل أن تصبح امرأة من الناحيتين الطبيعية والنفسية ، مما يسبب لها تعقيدات عضوية وصحية ، وغالباً ما يكون هذا الحمل الأول مصدراً لمتاعب عائلية من كل نوع . وتحول العادات والاعراف المشددة تجاه المرأة في حياتها اليومية دون تطورها الذهني .

ولا يسع المجال هنا للدخول في تفاصيل هذه العادات التقليدية ، ونكتفي بالتأكيد على أولوية واستعجال تغيير شروط المرأة ، وبالدرجة الأولى تطوير تربية البنات وتعليمهن بفتح المدارس في وجوههن .

٤ - الحياة العائلية .

لن نتمكن هنا أيضاً من إعطاء نظرة شاملة وواقية للحياة العائلية ، وسنكتفي بمجرد الإشارة الى أن حفلات الزواج والولادة والاحزان ، ترهق كاهل الطبقة الكادحة بالديون . ومن جهة أخرى فإن شحوب دور المرأة ، وخصوصاً الحضرية ، يخلف أسوأ النتائج : إهمال تربية الاطفال والتبذير في النفقات المنزلية والمزيد من إبعاد الشقة بين الجنسين . وفي بنية اجتماعية كهذه فإن الحياة العائلية لن تعرف التوازن والتناسق الضروريين لها .

ب - الملكية العقارية

١ - نظام الملكية .

يرتكز نظام الملكية على الملك الخاص المدعو « الملك » . وتضبطه التعاليم القرآنية والأعراف . ويعتبر الاسلام الارض الزراعية ملكية مطلقة للخليفة ، أو الأمير أو الامام . ولا يعترف لبقية الاشخاص الا بحقوق التصرف ، بينما يعترف في نفس الوقت بقابلية الأرض الزراعية للتملك ، وهذا ما يضيف على القوانين الاسلامية صفة التشابك والتعقيد . أما الأعراف القديمة ، التي ما زال العمل جارياً ببعضها ، فإنها تقضي بأن تكون هذه الاراضي ملكية جماعية . وعندما جاء الاحتلال التركي ، دخل على نظام الملكية عنصر ثالث ، فالحكام الأتراك أخذوا بالمبدأ الاسلامي القاضي يجعل الاراضي الزراعية في ملك السلطان ، وزعوا هذه الاراضي على بعض العائلات النبيلة ، مقابل ضمانات سياسية وامتيازات اقتصادية ومالية . وقد حافظ الإمام بعد ذهاب الأتراك على هذا النظام ، مع إبدال بعض المتمتعين ، وتوطيد وضعية بعضهم الآخر . وقد تولد عن هذه العناصر الثلاثة عنصر جديد استوحى مادته منها ، وشملها في نفس الوقت . فأصبحت الملكية كالآتي :

— الملكية الخاصة أو الملك .

— أملاك الدولة ، يعني أملاك الإمام على وجه التحديد وأملاك الوقف .

— الاملاك الجماعية .

أ - الملكية الخاصة أو الملك

١ — بالدرجة الاولى الاراضي الزراعية التي تملكها العائلات النبيلة والسادة وكبار التجار الذين يمكن أن نطلق عليهم كبار الملاك . ويملك هؤلاء أكبر قسط من هذه الأراضي ، غير أنهم لا يقومون باستغلالها مباشرة وعملياً إلا في النادر ، وذلك راجع الى احتقارهم الأشغال الزراعية على الخصوص والأشغال اليدوية عامة . ولهذا فإنهم يجزئون أراضيهم الى قطع صغيرة المساحة ، ويوكلونها الى

الزراعين (بالمشاركة) . وليس بإمكاننا أن نقدم أرقاماً عن المساحات ، ولو بشكل تقريبي أو تقديري ، لأن عملية مسح الأراضي وتسجيلها لم تكن عامة . غير أننا نورد بعض المساحات الكبرى التي يمارس فيها الاستغلال المباشر :

عائلة الهيج	١٥٧٥٠ هكتار
العائلة (في تهامة)	٩٠٠٠ هكتار
الملكية (في وادي السردود)	٢٧٠٠ هكتار
عائلة الجبلي	٢٢٥٠ هكتار

ونجد ملكيات تتعدى مساحتها أحياناً ٥٠٠٠ هكتار ، ومن ٣٠٠ الى ٢٥٠٠ هكتار في الغالب ممتدة حوالي صنعاء وإب ووادي سرود وزبيد وتعز .
٢ - وبلي هذه الفئة صغار الملاك القرويين الذين يمارسون الاستغلال المباشر لأراضيهم . وهذا الصنف من الملاك هو السائد في النجود المتوسطة ، حيث لا مجال للزراعة إلا في المدرجات .

وقد أعطت منظمة التغذية والزراعة تقديراً بناءً على ما قامت به من دراسات ، جاء فيه أن ٩٠٪ من صغار الفلاحين ، لا يملكون سوى ٢٠٪ من الأراضي القابلة للحرث ، وهذه الأراضي هي بصفة عامة قطع صغيرة شبيهة بتلك التي يقوم المزارعون على خدمتها (من هكتار واحد الى ٢٠ هكتاراً) . غير أننا نجد في نسبة ٢٠٪ تقريظاً في التقدير ، بناءً على ما قلنا به من تحقيق في عين المكان . فإذا بدا هذا العدد مقبولاً بالنسبة لأراضي تهامة الخصبة والأراضي المحيطة بالمدن ، فمن الضروري أن يتعدى نصيب صغار الفلاحين ٦٠٪ من مجموع الأراضي المحروثة في النجود المتوسطة والعليا . وما تبقى أي ٤٠٪ فإنه ليس من أملاك كبار الملاك وحدهم ، ففيه أملاك للدولة ، وأخرى للأوقاف ، كما يضم أراضي جماعية سنتحدث عنها فيما يلي ، كما سنرى التدابير التي اتخذتها حكومة الجمهورية الجديدة فيما يرجع لهذه الملكيات الكبيرة .

ب - أملاك الإمام والأوقاف

بالإضافة الى ما كان يملكه الامام من أراضٍ بوصفه من النبلاء ، كان يضم الى

حوزته أملاك الدولة بوصفه رئيسها الأعلى ، أو على الأصح ، بوصفه الدولة نفسها .
وكان الامام يدير إدارة مباشرة هذه الاراضي التي كان يوكل أمر استغلالها
الى موظفين من بيت المال يتلقون منه التعليمات مباشرة . وكان هؤلاء الموظفون
يستخدمون من عين المكان العمال الزراعيين اللازمين لخدمة الارض ، وكان يوجد
في كل مقاطعة موظف من بيت المال .

والى جانب هذه الملكيات هناك أراضي الوقف ، التي كان يدير شؤونها
ممثلون عن الامام . وفي بلد شديد التمسك بالدين كاليمن تعظم مساحة الاراضي
التي توقفها العائلات الثرية ، وكان مردود ما تغله أراضي الوقف هذه يأخذ
طريقه رأساً الى خزانة الامام .

ج - الاراضي الجماعية

ليست جماعية هذه الاراضي على مستوى متطور ، باستثناء ما هو منها لدى
القبائل شبه الرحل ، ولدى الاسماعيليين في جبل حراز حيث تدخل الاراضي
الجماعية في إطار المصلحة المشتركة . وفيما عدا ذلك فان لفظ الملكية العائلية ،
سيكون أقرب الى واقع الحقيقة الاجتماعية . والملكية العائلية آتية من مبدأ
عدم التجزئة ، وهي تقضي بوحدة الإشراف على مجموع الاراضي التي تملكها
العائلة ، بالمعنى الواسع للكلمة لا في مفهومها الغربي بطبيعة الحال ، ويجري اقتسام
المنتوج اقتساماً تناسبياً . وفي هذه الحالة ، فان استثمار الارض يكون مباشراً ،
وقد يكون أحياناً بطريقة غير مباشرة ، بواسطة المشاركة او الإيجار .

٢ - الربا وتراكم الديون

على الفلاح اليمني أن يرجع ما عليه من ديون اقترضها بفوائد فاحشة ، أضف
الى ذلك الشروط اللاإنسانية للمزارعة ، وما تطلبه الدولة منه من ضرائب
فاحشة . فالفلاح الذي يجد نفسه في مواجهة التكاليف التي يتوهم بها كاهله ، والتي
لا حصر لها ، مضطر للالتجاء الى المرابين والدائنين ، الذين غالباً ما يكونون هم

كبار الملاك الزراعيين أنفسهم او التجار . ويطلب هؤلاء في مقابل القرض فوائد مرتفعة جداً ، لا يجد الفلاح مفرأ من قبولها ، حتى ينقذ عائلته من الهلاك جوعاً ، أو حتى لا يلقى به في السجن ، او تضرب حول عنقه سلاسل جابي الضرائب .

إن الإسلام يحرم الربا تحريماً مطلقاً ، ولكن بعض السادة وكبار التجار يجدون من الحيلة ما يمكنهم به تحريف الكلام عن مواضعه في دهاء ولباقة . فلا يخالج هؤلاء ذرة من تردد عندما يتعلق الأمر بمصلحة اقتصادية لهم ، هذه المصلحة التي تحول تعاليم الدين الى مجرد تعاليم نظرية . وهؤلاء المرابون يلجأون غالباً الى الحيلة التالية : فعندما يقدمون القرض المالي المطلوب ، لا يصرحون بأن ما قدموه من قروض هو بفائدة ، ان طالب القرض يعترف بحصوله على مبلغ معين ، وهو في الواقع لم يحصل إلا على جزء مما طلب ، بينما يشكل الجزء الآخر الفائدة التي يحصل عليها المرابي بهذا الشكل . ويضيف المرابي الى هذا الاختلاس اشتراطه كضمانة ، أن تباع الغلال قبل الجني ، وبطبيعة الحال فإن الاثمان التي يفرضونها هكذا على الفلاحين هي دون أثمان السوق بكثير : وبهذه الطريقة يحقق المرابون بغيتهم وذمتهم بريئة .

إن فائدة الربا تصل الى ٢٠٠٪ ، وترتفع النسبة الى أعلى من ذلك في سنوات الجذب والجفاف .

وهنا نود الإشارة الى نظريات بعض علماء المجتمع والاقتصاديين المختصين في شؤون البلاد الإسلامية ، الذين يدعون ان التخلف المصرفي والمالي راجع الى المبادئ التي جاء بها الاسلام ، والتي تحرم الفائدة . وإننا لنسمح لنفسنا بأن نعيد الى ذاكرتهم أن الربا في اليمن ، التي هي بلد إسلامي عن جدارة ، كان قائماً على مرّ الأيام ، ولا زال متفشياً فيها ، كما أن هناك بلاداً إسلامية أخرى يمارس فيها الربا بنفس الشروط .

ان الفلاح اليمني يرزح تحت وطأة الديون المزمنة المستمرة ، وهو بذلك تحت رحمة المرابي الشاملة المطلقة .

رابعاً - مستوى المعيشة وشروطها

أ - الدخل الفردي

قبل أن نتطرق إلى مشكل الدخل الفردي ، نرى ضرورياً تحديد مدلوله ، وكذلك مدلول الدخل الوطني .

(١) إن الدخل الوطني لا يعكس البتة المستوى الحقيقي لمعيشة السكان ، وتوزيعه خاضع في تحوله الى اختلاف الفئات الاجتماعية : فنصيب الملاك الكبير ، أو التاجر المحتكر ، غير قابل للمقارنة بأية حال ، مع نصيب المزارع أو العامل . إن دخل فرد من العائلة السعودية ليس هو دخل بدوي الجزيرة العربية ، وليس الوضع يختلف عن هذا في اليمن ، فالسيد والملاك الكبير والتاجر الثري هم المستأثرون بنصيب الأسد .

(٢) إن جداول المداخل القومية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة هي جداول قاصرة ، وبالتالي فإن المقارنة بين المداخل القومية لعدة بلدان تكون موضوع تحفظات .

(٣) غالباً ما تتضمن حسابات الدخل القومي إغفال جانب الاستهلاك الذاتي (Auto - Consommation) وبالتالي إغفال الانتاج المخصص للاستهلاك اليومي (الإنتاج المعاشي) ، وهذا ما يؤدي الى ضعف تقديرات الدخل القومي .

ولتوضيح الملاحظتين الأخيرتين ، نورد مثال الجبشة ، التي تضعها جداول هيئة الأمم المتحدة^(١) في مصاف البلدان التي يمثل دخلها القومي بالنسبة للفرد ، أخفض الدرجات العالمية (مثلاً ٣٠ دولار في مقابل ١٠٩ لمصر ، و ٢٢١ للجزائر) ، في حين أن من أقاموا بهذه البلاد ، وتعرفوا على حقائقها اليومية ، يرون من المستحيل أن يكون دخلها القومي منخفضاً الى هذا الحد . ونحن لا يعني هنا فارق مستوى الحياة ، الذي ليس هو معدل الدخل القومي (يبدو

١ - الأمم المتحدة ، دراسة حول الوضع الاقتصادي في افريقيا منذ ١٩٥٩ . نيويورك

لنا ان هذا المستوى مرتفع في الحبشة عما هو عليه في بقية البلدان المذكورة) .
فلماذا ينخفض التقدير بالنسبة للحبشة إلى هذا الحد . إن الملاحظات الواردة
أعلاه تتضمن جزءاً من الجواب عن هذا السؤال ، والشق الآخر للجواب رهين
بتميق دراسة المشكلة ، وهذه هي الطريقة :

يقدر عدد السكان في الحبشة رسمياً بحوالي ٢١,٥٠٠,٠٠٠ لسنة ١٩٦٠ ،
بينما يسفر تقدير عددهم في عين المكان من ١٥ إلى ١٦ مليوناً . فهناك اذن ، إفراط
في التقدير بنسبة ٢٥ إلى ٣٠٪ (ويظل البرهان على صحة هذا التقدير بعيد المنال
من الناحية المادية ، لأنه لم تسبق أية عملية إحصاء أو حتى مجرد تحقيقات
للاستقصاء) .

إن هذا المثال يبدو استثنائياً للوهلة الأولى ^(١) ، فالإحصاءات والتحقيقات
الديموغرافية الاستقصائية التي قسام بها الإحصائيون في علم السكان ، أسفرت عن
تفريط ونقص في تقدير عدد سكان البلاد المتخلفة وخاصة بالنسبة للسابقة العهد
منها بالاستعمار ، (أما لنقص الإدارات المحلية ، أو لأسباب سياسية أو غيرها) .
أما ما نحن بصده من إفراط في تقدير عدد سكان الحبشة ، فإنه جاء نتيجة
دواعٍ عدة ، سواء أكانت دواعي سياسية أو دواعي نفوذ أو دواعي اقتصادية
ومالية ، وقد كان هذا التفريط مدعاة للتخفيض في تقدير الدخل العام بالنسبة
للفرد . وليس مثال الحبشة ، مثلاً وحيداً من نوعه .

٤ - إن الاستهلاك الذاتي يختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر ، فالمنتجات
الموجهة إلى السوق باليمن ، لا تمثل سوى نسبة طفيفة . وهذا ما يستدعي
بالضرورة القيام بتحقيقات جديدة ، وبعمليات استقصائية منهجية وعملية ،
وبدراسات مختصة تفصيلية ، قبل الاقدام على مقارنة بين البلدان في هذا الباب ،
وبقصد تيسير معرفة الدخل الفردي ، سواء ما حصل عليه الفرد أو ما استهلكه ،
وهذا ما يتيح لنا بالنتيجة معرفة مستوى المعيشة الحقيقي للسكان .

١ - م. ر. بلانك ، حولة الابحاث السكانية في البلدان النامية (I. N. S. E. E)
باريس ١٩٥٧ .

إن الموضوع في حاجة الى بذل مزيد من الملاحظات، ونكتفي بتسجيل الذي تقدم بالإشارة الى أن الدخل القومي الكلي يمثل قيمة استدلالية بالنسبة لفترة على وجه الخصوص .

ولسنا في حاجة إلى القول بأن ما أصدرته هيئة الأمم المتحدة من جداول ، جاء خالياً من ذكر اليمن ، ففي غياب الإحصائيات والدراسات الخاصة بملفات ديوان المحاسبات ، يستحيل في رأينا ، إعطاء رقم دال على الدخل القومي أو الفردي . غير أننا سنحاول إعطاء نظرة عامة عن مستوى معيشة الفرد اليمني ملقين الاضواء على ما لاحظناه في عين المكان . (سنورد بعض الأمثلة ، وسنعمد على التقارير المفصلة انتي تمكنا من الاطلاع عليها في اليمن نفسها) .

١ - دخل الفلاح

تحول صعوبات جمة دون حساب دخل الفلاح ، وذلك حتى في البلاد المتطورة ، التي تتوفر فيها بطبيعة الحال الإحصائيات المضبوطة والمختصة . وفي الواقع فإن التقديرات الخاصة بالاستهلاك الذاتي من جهة ، وأثمان المنتوجات الزراعية من جهة أخرى ، تثير مشاكل عويصة الحل . وقد قامت مصالح « الحركة الدولية للتعاونيات »^(١) بتكليف من الحكومة الأمريكية ، بتقديرات أسفرت عن ٣٠٠ مليون دولار ، كمبلغ قياسي للدخل الوطني العام ؛ أي ما يقارب ٥٦ دولار للفرد ، على أن تجاوز العراقيين القائمة في وجه التقدير الصائب بالنسبة للبلاد المتخلفة ، وعلى الخصوص بالنسبة لبلد كاليمن هو بعيد الامكان ، كما أن التقديرات لن تكون دقيقة . فما هو مقصودنا بدخل الفلاح ؟ حتى يكون الجواب دقيقاً ، يجب علينا أن نورد دخل عائلة زراعية بكاملها . فالفلاح لا يقوم وحده باستغلال الأرض وخدمتها ، إذ يساهم في هذا العمل إلى جانبه ، أفراد من عائلته المؤلفة في الغالب من خمسة الى ثمانية أشخاص ، كزوج وأبنائه عندما يتعدون سن العاشرة . وبذلك يصبح عدد العاملين المنتجين خمسة

١ - (I.C.A) .

أو ستة .

فإذا استثنينا من مجموع ما ينتجه هؤلاء الضريبة الحكومية ، أي عشر المحصول ، مضافاً إليها سبعة أعشار يستنزفها منهم مالك الأرض ، وأصحاب الديون والمرابون ، فإن دخل العائلة يتقلص إلى عشرين ممّا أنتجته . وترتفع تكاليف المعيشة يومياً ، بالنسبة لعائلة كهذه ، إلى ربع ريال (ماري تريزا^(١)) بما في ذلك الاستهلاك الذاتي . أي أن تكاليف معيشة هذه العائلة ، تبلغ مقدار ٩١ ريال (ماري تريزا) سنوياً ، أو ما قيمته حوالي ٨٠ دولار أمريكي .

أما فيما يرجع لدخل الملاك الصغير ، الذي يقوم هو بنفسه بخدمة أرضه ، فإنه لا يكاد يتعدى ما ذكر ، بالرغم من غياب عنصر المزارعة أو المشاركة . وعليه هو كذلك ، أن يسدد الديون الفاحشة الربا ، وأن يقسم مدخوله مع العديد من أفراد عائلته ، لأن الملكية العائلية غير قابلة للانقسام كما تقدم . وإن ما قمنا به من حسابات كان خاصاً بناحية النجود المتوسطة ، وبما أن الدخل يختلف باختلاف المناطق ، فإن مردود فلاح تهامة ، والنجود الشرقية ، سيكون أكثر انخفاضاً لا محالة^(٢) .

ويجب أن نقول إن ما قمنا به من حسابات ، كان ذا طبيعة جزئية ، لأن عناصره جاءت من ملاحظات ومن معلومات شخصية ، ولم يكن نتيجة تحقيق منهجي وعلمي ، غير أنه يتيح لنا على الأقل مستوى قياسياً ، وفكرة تقريبية تمكننا من الافتراضات الضرورية للدراسة والبحث .

ويمكن القول بالنظر إلى أوضاع ما قبل الحرب العالمية الثانية إن هناك تدهوراً

١ - كانت هذه العملة دون طابع رسمي ، وكانت تعاني من تقلبات كبرى ، وتتبع أولاً الأسعار العالمية للفضة ، وثانياً ، مضاربات سوق عدن . وليس من السهل أن نحدد قيمتها . ومنذ فبراير ١٩٦٤ أدخلت في اليمن العملة الورقية وألغيت رسمياً العملة القديمة (ماري تريزا) والريال الورقي يساوي رسمياً الريال القديم .

٢ - إنه لمن الأدق قياس القدرة الشرائية لاعطاء فكرة أصح للدخل الحقيقي . ومثل هذه المقارنة لا يمكن تحقيقها إلا بناء على دراسة وضعية الاستهلاك في عدة مناطق . وهذا ما سيكون موضوع دراسة خاصة .

مريعاً في الميدان الزراعي . فقد أصبحت الأرض لا تكفي للعديد من الأيدي التي تضاف سنوياً الى قطاع السكان الفلاحين . وأصبح الأمر يتطلب تقسيماً جديداً لما هو قائم من حصص أرضية زراعية . وقد كان هذا سبباً في انخفاض الدخل ، وبالتالي في مزيد من انخفاض مستوى العيش . أما العمال الزراعيون المشتغلون في الملكيات الكبرى فإن أجرتهم اليومية تتراوح بين ٢٠ سنتيم من الدولار الأمريكي الى ٨٠ سنتيم ، تبعاً للنواحي وحسب شروط العمل .
وتصرف هذه الأجور على الشكل التالي :

التغذية	٦٠٪
بترول ، مشتريات حرفية ، تجديد ما بداخل البيت	١٠٪
مصروفات القات والملبوسات	٢٠٪
مصروفات عائلية ، حفلات زواج ومواليد وأمراض	١٠٪
وتضامن مع سكان القرية	

إن هذا الدخل لا يكاد يوفي بالحد الأدنى الضروري للاستمرار في الحياة . وهو لا يؤهل الفلاحين إلا الى حياة البؤس والشقاء . وإن وضعاً كهذا لا يعطي أية إمكانية للوفر ، الذي من شأنه أن يتيح للفلاح تحسين وسائله الزراعية . بل الأدهى من ذلك أن الفلاح مضطر دوماً الى الالتجاء للرباين ، وإذا عم الجفاف البلاد ، وكان المحصول الزراعي سيئاً أو اجتاحتته سحب الجراد أو الحشرات الضارة ، ازداد المراحي استغلالاً واستنزافاً لدماء الفلاحين . وهذه هي اللحظات التي يقرر فيها الفلاحون بالذات الهجرة عن أوطانهم ، فيغادر فرد أو عدة أفراد من نفس العائلة أرضهم الى الخارج ، كي يشتغلوا وبيعوا جزءاً مما اكتسبوه الى عائلتهم المحرومة .

ولعل انتشار القات ما هو إلا نتيجة لهذه الحالة .

٢ - الصناع والحرفيون العمال

ليس الصناع والعمال بأحسن حالاً ، لأن تكاليف الحياة في المدينة هي على

العموم أعلى مما هي عليه في الريف .
وفيا يلي بغض الأرقام التي تمكنا من جمعها مستقاة من عدة مصادر :

في صنعاء :

أجرة ممرض	٨ ريال (ماري تيريز)
أجرة عسكري	٨,٥ ريال

في تهن :

عسكري له سنة واحدة في الخدمة من ٦ الى ١٠ ريال ماري تيريز .
عسكري له عدة سنوات في الخدمة ١٠ جنيهات ماري تيريز .
ولا بد من الإشارة هنا ، إلى أن هذه الأجور تمثل دخل عائلة كبيرة العدد ،
قد تشمل أحياناً من أبناء العمومة الأبعدين .

وفي الحديدة حيث يقوم عديد من النساء بأشغال فرز حبوب البن ، لا يتعدى
دخل الواحدة منهن ٣٠ بقشة في الأسبوع ، أي حوالي ٤٨ ر.م. ت سنوياً .
وغالباً ما لا يحصل العمال على أجورهم كاملة . فقد تعود أصحاب العمل على
الاحتفاظ بقسط أجور عمالهم حتى يسددوا به كل خسارة تلحق بالمعدات ، ولو
حدث ذلك خارج إرادة العمال ، ويذهب بعض أصحاب العمل الى حد استغلال
هذه الذريعة كلما راق لهم ذلك .

ولسنا في حاجة الى التأكيد على انتشار استعمال الخدم ، وخاصة في المدن .
وهؤلاء الخدم لا تتعدى أجورهم مبالغ زهيدة .

إن كثيراً من التجار ليسوا في الحقيقة سوى أصحاب دكاكين ، فتجارتهم لا
تعتمد على مجرد بيع المواد بالتقسيط ، بل تنحدر الى تقسيط التقسيط ، إن صح
لنا استعمال هذا التعبير . فالسجائر مثلاً لا تباع بالعلبة بل بالسيجارة والسيجارتين .
ويمكن مقارنة دخل هؤلاء « التجار » ، بأجور الصنّاع والحرفيين . والجداول
الواردة أدناه توضح أن أغلبية سكان المدن هم أشدّ بؤساً حتى من الفلاحين .

غير أننا أصبحنا نشاهد خلال السنتين الأخيرتين من حكم الامام تحسناً ملموساً في هذا المجال ، فقد أصبح الشغيلة العامبون في خدمات البنيات الأساسية (الأشغال العامة الجارية حالياً حسب العقود الموقعة مع كل من الاتحاد السوفياتي والصين والولايات المتحدة) يتلقون أجوراً أعلى كثيراً من الأجور السابق ذكرها .

ففي الحديدية مثلاً :

يبلغ أجر العامل يومياً	من ٢٠ الى ٢٥ بقشة
يبلغ أجر العامل الاختصاصي يومياً	٤٠ بقشة
يبلغ أجر العاملة	١٠ بقشات
يبلغ أجر الطفل العامل	٨ بقشات

وما من شك في أن عدد هؤلاء العمال لا زال ضئيلاً ، غير أن وجودهم أصبح يشكل عاملاً جديداً . وستشهد اليمن ميلاد طبقة عاملة ابتداء من هذه النواة . وعندما فتح الأمريكيون والروس والصينيون مشاريعهم في وجه اليمنيين بقصد تشغيلهم ، أبدى الامام معارضة تجاه حصول هؤلاء الشغيلة على أجور «مرتفعة» أو كما عبر هو نفسه عن ذلك بقوله : « يجب أن لا يحصل العمال على أكثر مما يستحقون » ويقصد بذلك أجور بسيطة .

أما العمال المختصون ، وكذا الحرفيون والجزارون والنجارون والبناءون ومعلمو المدارس الثانوية والموظفون الخ ، فهم وحدهم الذين كان دخلهم يبدو ذا أهمية بالنسبة للمدنيين الآخرين . ودخل الفرد منهم هو ما بين ٥٤٠ الى ٩٦٠ ر . م . ت تبعاً لاختلاف المهن وهذه بعض الأرقام .

أجرة سائق	٥٠ الى ٦٠ ريال م . ت شهرياً
أجرة نجار	٥٠ ر . م . ت شهرياً
أجرة بناء	٨٠ » » »
أجرة موظف بالشئون الخارجية	٦٠ » » »
له علم بلغة أجنبية	٦٠ » » »

غير أن هذا الصنف من ذوي الأجرة الذين نكاد نسميهم ذوي امتيازات ، لم يكونوا يمثلون سوى أقلية ضئيلة العدد .

٣ - دخل الطبقات ذات الامتيازات

لا تقتصر هذه الطبقة على النبلاء وحدهم ، بل تشمل الى جانبهم أثرياء التجار والمرابين والضباط والموظفين الكبار . وقد رأينا فيما سبق أن كبار الملاك الزراعيين والمرابين وكبار التجار ، يستحوذون على سبعة أعشار ما ينتجه المزارعون ، أي ما يمثل دخلاً بالغ الأهمية ، أضف الى ذلك ما تدره عليهم أملاكهم في المدن من تجارة للتصدير والاستيراد الخ ، كم بودنا لو استطعنا تقدير مردودها بالرقم . أما كبار الموظفين وضباط الجيش فقد كانت راتبهم الرسمي يتراوح بين ١٠٠ الى ١٢٠ ر. م. شهرياً .

وقد كان أفراد هذه الطبقات ، يعيشون في رفاهية نسبية كلها فراغ . إننا عندما نتحدث عن الإيرادات الهائلة ، فإن ذلك يعني بطبيعة الحال ، أهميتها بالنسبة للطبقات الاجتماعية الأخرى . أما إذا ما قارنا مستوى معيشة هؤلاء الميسورين باليمن ، مع مستوى معيشة أمراء العربية السعودية ، وذوي الثروة من تجارها ، فإن الفئة الأولى تبدو متواضعة ، ان لم نقل فقيرة إزاء الثانية . إن نبلاء اليمن وأثرياءها لا يستعملون مخدر القات بسبب البؤس ، كما هو الحال لدى الفلاحين ، بل السبب في استعماله هو الفراغ ، الذي يدفعهم الى البحث عن الغيبوبة الروحية المبالغ فيها . على أن ما يستعملونه من قات ، هو من منتوج أجود شجيراتهم ، كما أنه من حيث الكيف أعلى كثيراً من القات الذي يمضغه الفلاحون .

ب - شروط الحياة

إن مستوى دخل الفرد ، الذي سبقت دراسته أعلاه ، لا يمكن أن تتولد عنه ، الا شروط حياة بؤس وفاقه ، مؤدية بدورها الى أواخر العواقب الغذائية

جاء في إحدى نشرات منظمة التغذية والزراعة : « بسبب افتقارنا الشديد في الوقت الراهن الى الوثائق المتعلقة باستعمال المواد الضرورية ، والنصيب الحقيقي للفرد من التغذية ، فاننا لا نتمكن من دراسة مستوى الاستهلاك الغذائي ببلاد الشرق الاوسط دراسة وافية بالغرض ، ويختلف هذا المستوى من منطقة الى أخرى وحسب فئات السكان » (١) .

ان المختصين في شؤون الصحة يرون أن النصيب الغذائي الأدنى للفرد البالغ ، يجب أن يظل بين ٢,٥٠٠ إلى ٣,٢٠٠ حريرة (كلوري) ، كما يرون أن الحدود الدالة على سوء التغذية هي من ٢,٤٠٠ إلى ٢,٧٠٠ حريرة . وحسب رأي السيد م. ب. جورج (٢) فإن ما يستهلكه ساكن العربية السعودية البالغ ، هو ما بين ٢,٠٠٠ إلى ٢,٥٠٠ حريرة (كلوري) وسيكون نصيب الفلاح اليمني أقرب إلى القدر المذكور . وهذا ما يدل على فقر في الاستهلاك ، وعلى سوء تغذية خطير العواقب ، حتى ولو وجدنا من بين بلاد الشرق الاوسط الاخرى ، من هي دون اليمن من حيث استهلاك المواد الغذائية .

الجدول رقم ١٨

النصيب الطاقوي والبروتيني (٣) المتعلق بمعدل الضرورات الغذائية لبعض بلاد الشرق الأوسط ، حسب تقادير منظمة التغذية والزراعة (٤) .

- ١ - منظمة التغذية والزراعة - النشرة الشهرية ، كانون الأول ١٩٥٤ ، روما
- ٢ - ب. جورج ، الريف والعمل الريفي عبر العالم ، المنشورات الجامعية الفرنسية . باريس ١٩٥٦ .
- ٣ - الطاقوي من الطاقة ، والبروتيني نسبة الى بروتين وهي مادة عضوية ضرورية للحياة .
- ٤ - منظمة التغذية والزراعة ، تقرير لجنة التغذية للشرق الاوسط ، الجلسة الأولى ، القاهرة من ١٨ - ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، روما ١٩٥٩ .

(المقادير تدل على الاستهلاك الفردي اليومي) .

البلد	الحريرات	بروتينات	
		حيوانية	بالغرام في المجموع
العراق ١٩٥٣ - ٥٥	٢٠٧٠	١٤	٥٩
إيران	١٧٣٠	٨	٥٨
الأردن	٢٠٣٠	٨	٥٧
لبنان	٢٢٤٠	١٥	٦٦
المغرب ١٩٥٢ - ٥٣ - ١٩٥٥ - ٥٦	٢٣٥٠	١٨	٧٢
الباكستان	١٩٩٠	٨	٤٧
تونس ١٩٤٩ - ٥٣	٢٤٨٠	١٥	٧٧
تركيا	٢٦٥٠	١٢	٨٤
الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٥ - ٥٦	٢٥٩٠	١٥	٧٧
الجمهورية العربية السورية ١٩٥٣ - ٥٥	٢١٠٠	١٤	٦١

وقد كانت اليمن باستمرار ، مكتفية اكتفاء ذاتياً ، خاصة فيما يرجع للمنتوجات الغذائية ، فهي متنوعة الزراعات ، ويساعدها مناخها الممتاز على تنويع الزراعات طيلة فصول السنة . غير أنا خلال السنوات العشر الأخيرة ، أصبحنا نشاهد تزايداً ملحوظاً في واردات البلاد من بعض المواد الغذائية كالذيق والأرز والحبوب بمختلف أنواعها .

ولا يمكن تفسير تلك الوضعية بمجرد رداءة أحوال الطقس ، بل هناك أيضاً انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي . وقد شهدت نفس الفترة انخفاضاً في ميزانية العائلة اليمنية (ربما باستثناء العمال والصناع المدنيين) . وهناك في الأمر مشكلة نقل المنتوجات ورواجها (غياب صناعة التصبير والتبريد الخ) الذي يثير صعوبات جمة في وجه تزويد مختلف النواحي بالمواد الغذائية ، وتبادل

المنتجات بينها .

وسنحاول فيما يلي ، إعطاء نظرة عن منتجات الاستهلاك الجارية والخاصة بكل ناحية :

— الخبز : يعتبر خبز الذرة البيضاء والذرة والقمح والشعير من الأغذية المفضلة لدى اليمنيين . والخبز في تهامة ، يصنع بنسبة ٧٥٪ من دقيق الذرة أو الذرة البيضاء و ٢٥٪ من البقول . وفي بقية النواحي يستعمل دقيق مخلوط بنسبة ٥٠٪ من القمح و ٥٠٪ من الذرة ، أو الذرة البيضاء .

— البروتينات : إن أغلبية السكان الساحقة لا تستهلك المواد الغذائية ذات الأصل الحيواني ، إلا في النادر ، مع ما يتصف به اليمنيون من نهيم شديد لأكل اللحوم ، التي لا تسمح أثمانها المرتفعة نسبياً بالحصول عليها . أما في المدن الكبرى ، فإن موائد الطبقات الثرية والوسطى ، لا تخلو يومياً من لحم الضأن أو الماعز ، بينما تكتفي طبقاتها الفقيرة بلحم البقر مرتين أو ثلاثاً في الأسبوع . ولا تستهلك اللحوم ، في المناطق الزراعية ، إلا في المناسبات الكبرى كالأعياد وحفلات الزواج والولائم الاستثنائية الخ . والفلاح يحافظ على ما لديه من ماشية قليلة العدد (رأسين أو ثلاثاً من بقر الهند وبضع عزات) ، فهي ، وخاصة البقر ، وسيلة الجر في الأشغال الزراعية ، ومصدر للسماد الطبيعي ، ورأس مال يلجأ إليه في الشدائد .

— الأسماك : لا يستهلك اليمنيون السمك باستثناء القاطنين منهم شواطئ البحر الأحمر في تهامة ، وليس هناك من وسائل منتظمة لا يصل هذه المادة إلى مدن الداخل ، مع أن سواحل اليمن غنية بالأسماك .

— الدجاج والبيض والدواجن الأخرى : تمتاز تهامة بما تنتجه من طيور ، وأثمانها في المنطقة منخفضة نسبياً بينما ترتفع إلى ما فوق الغلاء في النجود العليا .

— الألبان ومنتجاتها : إن انعدام وسائل التبريد يجعل استهلاك اللبن الطري ومنتجاته قاصراً على الطبقات الميسورة ، ولا تستهلك الطبقات الدنيا إلا اللبن الرائب الذي هو عام ومتطور التحضير في جميع المناطق . ويظل استهلاك

الخليب أكثر في البادية منه في المدن. وهذا صحيح حتى بالنسبة لاستهلاك العسل.
- الخضر : تستهلك الخضر في المدن والضواحي القريبة منها ، بينما يهمل استهلاكها كلما توغلنا في المناطق الريفية . وأغلب الخضر المستهلكة هي الفول واللوبياء ، كما تستهلك خضر أخرى كالطماطم والبطاطس والبصل والكراث والفجل الطويل الذي يدعونه البقل ، والفلفل الأخضر الذي يدعونه كذلك البسباس .

- الفواكه : لا يكاد استهلاك الفواكه يتعدى نطاق المدن ، باستثناء العنب ، مع أن اليمن غني بما ينتجه من فواكه استوائية (التمر والموز والباباي والمنجة النخ) .

ومن فواكه المناخات المعتدلة (البرتقال والتفاح والمشمش والعنب وغيرها) .
- المشروبات : يستهلك عموم سكان اليمن مشروب « القشر » وهو عبارة عن منقوع قشور البن مضافاً إليها الزنجبيل والكافور . والقهوة قليلة الاستهلاك ، مع أن قهوة الخا مضرب المثل في جودتها ونكهتها ، أما الشاي ، فإن استهلاكه أخذ في الازدياد يوماً عن يوم .

ان طريقة الطبخ الرفيعة ، التي أخذت بلب الكثير من الأجانب الذين تحدثوا عن اليمن ، ليست في متناول الفلاح الذي يقتصر قوته على الحبوب مضافاً إليها البقول « الحلبة » التي ليس له عنها من مفر (هي عبارة عن مرق قوامه مزيج من الخردل والأبازير وأعشاب حادة النكهة) .

ان ما يعاني منه اليمني ليس هو مجرد اختلال توازن الفيتامينات ، بل انه يعاني على الخصوص عدم كفاية في المواد الغذائية ، ومن فقر في الفيتامينات ، وذلك من الناحيتين الكمية والكيفية . واليمني ، بسبب هذا الفقر ، عرضة للضعف الجنسي وجمود نمو العضلات ، وعدم كفاية وزن الجسم بالنسبة الى طول القامة . أما الامراض الناشئة عن نقص بعض الفيتامينات فهي عديدة ، نذكر منها : مرض الذرة^(١) والبيرى - بيرى أولين العظام ، ومرض الغدة المستوطن

١ - مرض شديد الانتشار في المجتمعات المتخلفة وله عوارض تبدو على الجلد وعلى سير الجهاز الهضمي .

ونخر الاسنان (في النجود العالية خاصة) والكساح (قلما ينجو طفل باليمن من هذا الداء) والقرحة الاستوائية (المنتشرة في تهامة) واختلال جهاز الهضم . وما من شك في أن سوء التغذية هو من العوامل الرئيسية في انتشار السل ، وبقية الامراض المعدية الاخرى ، كما أنه من عوامل ارتفاع نسبة الوفيات باليمن .

٢ - استعمال « القات »

لقد تكرر ذكر القات في الصفحات السابقة ، ولا يجد كل متحدث عن اليمن بداً من ذكر هذا اللفظ فما هو هذا القات اذن ؟

ان القات عبارة عن شجيرة من فصيلة (Cathe Endulis) تزرع في النجود العالية ابتداء من حوالي ارتفاع ٨٠٠ م عن سطح البحر . ولأوراقه خصائص وسطى بين الكوكايين والافيون . ويمضغ اليمنيون وريقاته ذات المفعول المخدر ، ويحتفظون بالمضغة في أفواههم عدة ساعات . واستعمال هذا المخدر خاص باليمن والبلاد القريبة منه كعدن والصومال والحبشة .

إن أول من أورد ذكر القات هو نجيب الدين السمرقندي المتوفى سنة ١٢٢٠ ، وصاحب « كتاب الاقرباذين » أو « كتاب الادوية »^(١) . وكان المقرئ في القرن الخامس عشر أول من تحدث بطريقة علمية عن مساوئ القات ومفعوله السيئ^(٢) .

والذين ذاقوا طعم هذا المخدر ، يصفون تدرج مفعوله كما يلي : عند بداية المضغ يجدون حدة في الطعم ، يصابون بعدها بنوع من الدوار ، يليه شعور بتدفق الحماسة والتفاؤل تبدو جميع المشاكل معه بسيطة ويسيرة الحل بفضل الخيال الخصب المتولد . ويستمر نشاط الخيال لبضع ساعات (اثنتين أو ثلاث)

١ - انه أي القات - يمضغ بقصد بعث الشعور بالسعادة كما ان فيه عزاء للحزان ولانهيار النفس .

٢ - ذكر المقرئ في « الامام » : « ان مضغ أوراق القات يثير الذكاء كما يثير ذكرى الاحداث المنسية ، وبالإضافة الى ميل ماضغه الى الضحك والقهقهة ، فانه يمت فيه شهية الاكل والجنس ويذهب النوم عن عينيه » . ويتنشر استعماله بشكل ملحوظ لدى المتعلمين .

ليترك المكان بعدها إلى نوع من البرود تظهر علامته في صمت الماضغ وفي الكآبة التي تخيم عليه ، وحتى في هذه الحالة يكون الدماغ لا زال مستمراً في نشاطه مما يسبب الأرق بشكل عام . وبطبيعة الحال فإن مفعول القات يختلف باختلاف درجات جودته ، وما يخلفه مفعوله من شعور عام بالسعادة ، يخلق بصاحبه في أجواء الروحانية التي يختلط فيها الطبيعي وغير الطبيعي اختلاطاً كلياً . والذين دأبوا على مضغه يؤلهونه ويضعونه في أعلى المراتب الجمالية .

وقد جاء في تقرير وضعته المنظمة العالمية للصحة^(١) ان القات لا يخلف أي مفعول عند بداية استعماله ، بل ان مفعوله لا يأتي الا بعد فترة من التعود ، يأخذ أثرها نوع من « الاستجابة الحفية » الظهور . غير ان فترة « التمرن » تظهر ما هو موجود من خلاف أساسي بين القات وبين المخدرات الأخرى ، التي تولد في مستعملها تعوداً مرضياً على الرغبة في المزيد من الجرعات ، كما هو الحال لدى مستعملي الإفيون مثلاً ، فليست هناك تبعية لارادة الغير ، ولا استبعاد أثر الاصابة بالزهد المبالغ أو المستمر .

غير أننا لا نتوفر على دراسة معمقة ، أو تحليل وافٍ حول استعمال القات ، حتى نتمكن من البت فيما اذا كان القات - من الناحية الطبية - مخدراً ومولداً مزيداً من الرغبة في استعماله أم عكس ذلك^(٢) .

ويعم مضغ القات مجموع سكان اليمن منذ سن الطفولة ، فجميع الطبقات تستهلكه بالرغم من اختلاف طبيعة الدوافع : فالفقراء يمضغونه ابتغاء نسيان بؤسهم ، والاغنياء الذين يعيشون في فراغ وعطالة يبحثون باستعماله عن « قتل الوقت » وبمجرد ما يحل وقت الظهيرة ، يتوقف كل نشاط باليمن ، وينصرف اليمنيون الى مضغ القات حتى غروب الشمس ، الذي يخدم وقد تحولوا الى جمادات ذاهلة !

١ - منظمة الصحة العالمية - تقرير حول القات ، ٥ آب ١٩٦١ ، EM-RC,11-10 .

٢ - وكل ما بوسعنا قوله حالياً هو أنه يحتوي على منشط يدعى D-norpseudo-

éphedrine .

إن التخدير بالقات هو في رأينا ، بلية وطنية عظمت مصيبتها حتى أصبح
اليمنيون معها يرون في ممارسة هذه العادة الخبيثة أمراً طبيعياً . أو كما يقول
المثل اليمني :

« لقد ابثلي اليهود والنصارى بالحجر ، وابتلي المسلمون - مسلمو اليمن -
بالقات » .

إن في القات خسارة لا تقدر ، سواء في الميادين الاقتصادية أو الصحي
والاجتماعي ، ولنستعرض هذه الميادين بحسب الأهمية .
ففي الميدان الاقتصادي ، يمكن ترتيب مساوئه في ثلاثة مجالات أساسية :

أ - في الاقتصاد الزراعي

ينمو القات في أخصب بقع النجود المرتفعة حيث يزرع البن . . ومنذ أن
أخذت أثمان القات ترتفع في السوق الداخلية ، أصبحنا نشاهد ظاهرة عامة ،
ذلك أن الفلاحين أصبحوا يزرعون القات مكان البن ، الأمر الذي أدى الى
نقص في إنتاج « بن مخا » الشهير ، بالرغم من أنه تعتبر المورد الرئيسي للعملة
الصعبة .

ب - في دخل الفرد

تأتي أهمية القات بالنسبة لليمني مباشرة بعد حاجته الغذائية ، وقد رأينا فيما
سبق ، أن الفلاح يخصص قسماً لا يستهان به من دخله الضئيل ، لشراء القات ،
عوضاً عن أن يكون ذلك القسط عاملاً على تحسين تغذيته أو وسائل عمله ، أما
بالنسبة لسكان المدن فإن المبالغ التي يخصصونها لشراء القات هي أعظم
كثيراً .

وما من شك في أن القات هو من العوامل الأساسية على تفشي الرشوة بين
الموظفين . وما يكاد يكون اعتيادياً ، أننا كنا نجد الشخص الذي تبلغ أجرته
٨ ريال م . ت يخصص ريالاً من هذه الثمانية ، على الأقل ، لشراء القات يومياً
أي ٣٠ ر . م . ت كمصروف شهري للقات وحده . ولهذا أصبحت السرقات

والاختلاسات والرشوة وباختصار « الحصول على الفلس بأي ثمن » ولو على حساب المصلحة الوطنية ، أموراً وتصرفات مقبولة وجارياً العمل بها .

ج - فى مستوى الإنتاج والتشغيل

عندما يضغط اليمينيون القات ، فإنهم يتوقفون عن الانتاج . وإذا ما حسبنا الزمن الذي يضيع هدرأ بسبب هذه العادة ، فإننا سندعش أمام الأرقام : فاليمينيون يضغطون القات طيلة أربع إلى خمس ساعات يومياً ، وبهذا يكون الوقت الذي يضيعونه هباء كل سنة من ١٨٢٥ الى ٢١٩٠ ساعة لكل فرد .

ومن جهة أخرى فإن تعود الموظفين على مضغ القات وشرب النرجيلة ، حتى في المكاتب الادارية ، يجعل إنتاجية العمل معدومة .

أما فيما يرجع للمشاكل الاجتماعية التي يخلقها القات - دون أن ننكر أنه كان يشكل مؤسسة اجتماعية لعبت دور نظام واستقرار ، ودور عامل إلى الأخذ بالتي هي أحسن ، وذلك في إطار المتعة التي نادراً ما تتوفر أسبابها لليمنيين - فإن مساوئه تبدو لنا بالغة الضرر . ونشير على الخصوص الى النقاط التالية :

- فالقات يعمل على تفكك الحياة الاجتماعية وتفسخها لما يقيمه من حاجز - بشكل يستحيل معه العلاج - بين الرجل والمرأة . فالرجال يمارسون ، طيلة ساعات ، مضغ القات في حلقات ، مما يحول بينهم وبين الاتصال بزوجاتهم . - سرعان ما تبدو عواقب وضعية كهذه ، وهي عواقب لا تتطلب كبير وقت لكي تنمو وتتطور : إثارة الشذوذ الجنسي والتشجيع في ممارسته الخ . - غالباً ما يبتز رب العائلة قسطاً هاماً من دخله لشراء القات ، وذلك على حساب زوجه وأولاده .

نمر بعد هذا على العواقب الصحية :

- أجمع الأطباء على أن القات يسبب الامساك والعسر والأرق والتهاب المعدة الخ ، كما أجمعوا على أن هذه الأمراض تظل مزمنة .

الحجم - وبالتالي قليلة الهواء - ومغلقة النوافذ. وبهذا يكون الأفراد العديدون الذين تضمهم الحلقة عرضة لعدوى بعض الأمراض .
وهناك عواقب أخرى ، مباشرة أو غير مباشرة ، من السهل اكتشافها ، غير أننا آثرنا ما هو شديد الخطورة منها .
أن استعمال القنات ظاهرة تتطلب دراسة معمقة ، فيما إذا كانت الغاية هي تحقيق تطور اقتصادي واجتماعي باليمن . ولن يكون من سداد الرأي في شيء ، تجاهل العديد من الصعوبات التي قد تثيرها التدابير المزمعة على إلغاء هذه العادة الخريبة .

٣ - الحالة الصحية

أن الحالة الصحية هي ، من بين عوامل أخرى ، تابعة للدخل الفردي . وبما أن دخل الفرد ما ينخفض إلى أقصى الدرجات ، فإن حالته الصحية ستكون بالمثل . وإلى هذه الإشارة الأولى ، تضاف ملاحظات متعلقة بالادوية الباهظة التكاليف والتي لا تتوفر مع ذلك .

وقد لاحظ جميع الاطباء الذين أقاموا باليمن هذه الخاصة المميزة ، التي ليست قاصرة على اليمن بطبيعة الحال ، بل تشمل كل البلاد المتخلفة . غير أنها تبرز هنا بشكل خطير بالرغم من اعتدال الطقس ، وصحته ، وخاصة في النجود العليا ، ونكرر ما قلناه سابقاً ، إن هذه المنطقة تؤوي ثلاثة أرباع السكان .

أما في تهامة ، فإن خطورة الحالة الصحية تشتد أكثر بسبب انتشار الأوبئة الاستوائية ، كحمى المستنقعات والزحار الاميبي .

إن ما قامت به الدكتورة كلودي فايان من أبحاث ، هو خير معين لنا في هذا الباب ، وقد أتاحت لنا أن نقيم جدولاً مفصلاً يدلنا بوضوح على ما تعيشه اليمن من حالة مزرية في الميدان الصحي ، على أننا نرى من الضروري التذكير بأن السيدة فايان قامت بزيارتها لليمن ما بين ١٩٥١ - ١٩٥٢ . فالسؤال الذي

يطرح نفسه حينئذ هو فيما اذا كانت الاوصاف والنتائج التي انتهت اليها
الدكتورة فايان لا زالت مقبولة بالرغم من مرور عشر سنوات على إنجاز البحث؟
وسنرى فيما يلي ، والفضل راجع إلى ما استقيناه من معلومات في عين المكان عن
أطباء^(١) البعثات الروسية والتشييكوسلوفاكية والفرنسية واليطالية والالمانية
الغربية والمصرية وكذا عن المنظمة العالمية للصحة ، أن دراسات-الدكتورة
فايان ظلت مقبولة حتى سبتمبر ١٩٦٢ .

فقد وصفت الدكتورة مستشفى تعز كما يلي :

« وقد فتحت منها - الأبواب - واحداً ، فأخر ، فوقعت عيني على نفس
المظهر المذهل المفرع : رائحة كريهة ، والسرير عبارة عن قوائم شدت عليها
الحبال ، وليس عليها فرش ولا أغطية (وتمزق على ارتفاع ١٢٠٠ م) .
وأجسام هي عبارة عن هياكل عظمية شبه عارية .. شعروا بوجودي ، فتمايلوا
للوقوف ، فبدت من بينهم أشكال محنية ، وأيدي وأذرع ممتدة نحوي ، وأصوات
تتوسل وتتضرع في حرقه وألم . لقد بدت شيئاً جديداً عندهم ، وشعاعاً من أمل
تسرب إلى أبصارهم قبل موت محتوم . كان الكثير منهم في حالة احتضار ،
وعندما وجهت نظري نحو الممرض أجابني بقوله « تيفوس » .. وما من دواء
لكل هؤلاء المرضى .. فانتابني كابوس مخيف . لقد رأيت عشر حجرات
للمرضى من الرجال ، كلها على هذا المنوال . والنساء .. أما من مريضات
بالمستشفى .. لم يرد أحد أن يدلني على الجناح المخصص لهن حتى عثرت عليه
وحدي : باب بين جناحين وسور يحيط حجرات منخفضة لا نوافذ لها ، هي
عبارة عن زرائب بكل معنى الكلمة ، تكدست فيها المريضات المتمدنات على
الأرض العارية ، وإلى قرب الكثير منهن أطفالهن . قد يعتقد المرء قدرته على
تخيل هذا الهول وهذه الشناعة ، ولكن ما تراه العين هو أهول وأشنع مما قد
تصوره مخيلة الإنسان . لقد سبق لي أن قرأت ، كما قرأ الناس ، ما كتب من

١ - يحذر أطباء هذه المستشفيات بتشكراتنا لما أبدوه من خفاوة في استقبالنا ، وخاصة
الدكترة : ايفيت فيلار ، يولاند شابوي ، دهلت ، آندري .

أوصاف عن معسكرات الإبادة . ولكني هنا أرى أمام عيني امرأة على وشك الموت راقدة فوق برازها ، تستند على كوعها ، وتناولني طفلها المبلل المغبر اللون ، وهي في النفس الأخير . تتضرع وتتوسل «^(١) .

« وفي باجل » وهي آخر قرية من قرى سهل تهامة .. تمكنت من التعرف خلال النهار ، على حالة السكان المزرية : قامات قصيرة ، وحمى يادية على الوجوه ، وبطون منتفخة ، وأطراف كأنها العظام المجردة^(٢) .

أما فيما يرجع لأحوال مدينة صنعاء الصحية ، فبعد ان فسرت الدكتور كلودي فايان أسباب عدم وجود حمى المستنقعات والأمراض الاستوائية الأخرى وجفاف الطقس ، كتبت تقول :

« إن الإصابات الصدرية متكررة ، ويموت المسنون في اليمن من جرائها ، أما السل الرئوي ، وخاصة لدى نساء الحريم ، فإنه يتخذ بشكل الوباء . وقد أسفرت إحصائياتي الخاصة ان واحداً من كل عشرة مرضى مصاب بداء السل^(٣) » .

وقد أشارت الدكتورة فايان من جهة أخرى ، الى انتشار داء الكساح وتفشيهِ ، الذي يكاد يكون عاماً ، وإلى الأمراض الهضمية والأمراض المعدية من كل نوع .

أما عدد الأطباء ، فقد بلغوا في مجموعهم خمسة عشر ، كلهم أجانب . ويوجد باليمن ثلاثة مستشفيات يضم الواحد منها ٢٠٠ سرير . ولم تكن الاستشارات الطبية الخارجية كثيرة العدد « لأنه قلما يوجد في الأوساط الشعبية شخص قادر على شراء الأدوية التي ينصح بها الطبيب^(٤) » . فدواء « الستربتومايسين - Streptomycine » مثلاً يكاف الأجرة الشهرية للعسكري ، ودواء ضد التيفوس

١ - كلودي فايان - ص - ٥٧ - ٥٨ .

٢ - كلودي فايان - المصدر السابق ص - ٧٩ .

٣ - كلودي فايان : المجلة الصحية ، رقم ١٩ ، ١٨ أيار ١٩٥٤ - باريس .

٤ - كلودي فايان : « كنت طبية في اليمن » - ص - ١١٧ .

يكلف أجرة شهزين .

وعلينا أن نذكر هنا أن التطبيب والعلاج يقدمان مجاناً في المستشفيات ،
وان صيدلية الدولة تقدم الأدوية مجاناً كذلك للمعوزين ، غير أننا نذكر كذلك
ان تزويد المؤسسات الصحية بالأدوية ، هو مشكلة دائمة ، كما ان مخزونها من
الأدوية هو في فقر دائم ، وبالنتيجة يظل تجار السوق هم الملاذ الوحيد ؛ وهؤلاء
يطلبون أھظ الأثمان . وليس نادراً ان نرى أشخاصاً يستدرون عطف العائلات
الميسورة وكرمها ، من أجل الحصول على مبلغ يشترون به دواءً مرتفع الثمن .
فماذا كانت تمثل الوضعية الصحية حتى ثورة ١٩٦٢ ؟

لقد حدث تحسن طفيف بالنسبة للوضعية كما شاهدها الدكتور كلودي فايان ،
غير أن الشروط العامة ظلت بالغة الخطورة في مجموعها . ففي العاصمة تعز مثلاً ،
أدخلت الحكومة عدة تحسينات على مستشفياتها ، فأصبح أحسن حالاً مما شاهده
عليه الدكتور فايان . وقد أصبح يحتوي على تجهيزات متوسطة ، شبيهة
بتجهيزات مستشفى فرنسي من الدرجة الثانية ، حسب ما أكدت لنا بعض
المصادر ، كما أصبح يضم ٥٨٠ سريراً موزعة كالتالي :

قسم أمراض السل	حوالي ٣٠٠ سرير
قسم الجراحة	حوالي ١٠٠ سرير
قسم الطب العام	حوالي ١٨٠ سريراً

ويوضح هذا التوزيع ان أمراض السل تأخذ وحدها ٥٠٪ من مجموع الأسرة ،
وفي ذلك خير بيان لتفشي هذا الداء ، وفتكه بالسكان .

ويبلغ عدد أطباء هذا المستشفى تسعة من مختلف الاختصاصات ، ستة منهم
إيطاليون والباقيون فرنسيون ، وإلى جانبهم طبيباً للتداوي العام ، وثلاثة
اختصاصيين في جراحة الأسنان من ألمانيا الغربية .

وبالدرجة الثانية ، يأتي مستشفى الحديدية ، وهو من نفس مستوى الأول ،
متوسط التجهيز ، وبه خمسة أطباء : ثلاثة منهم روسيون ، وواحد من إيطاليا ،
وواحد من سوريا .

وبالدرجة الثالثة مستشفى صنعاء ، الذي له نفس أهمية السابقين ، ولكنه دونها من حيث التجهيز ، وبه أطباء من أوروبا الشرقية ومن إيطاليا . وإلى جانب هذا المستشفى يوجد مركز طبي أقامته المنظمة العالمية للصحة . ويقوم هذا المركز ، إلى جانب ما يقدمه من وسائل التداوي والعلاج للمرضى ، بالطب الوقائي ، والتلقيح ، وبتأهيل المرضى والممرضات . وهذه النقطة الأخيرة ، تشكل خطوة واسعة بالنسبة لبلد كانت المرأة فيه ولا زالت تحت نظام الوصاية . وكان هناك مشروعات أخرى لبناء مؤسستين في كل من إب وذمار .

وفي كل هذه المؤسسات يقدم العلاج بالحقن ، وقد انخفضت أثمان الأدوية بالسوق بالنسبة لما كانت عليه سنة ١٩٥٢ .

أما المرضى ، فإنهم يكوّنون تكويناً سريعاً في عين المكان . وهناك ممرضون آخرون قادمون من أسمرة بإريتريا . ونشير بهذا الصدد إلى ما كانت تقوم به الحكومة اليمنية من تمييز ، حيث كان الممرض القادم من أسمرة يتقاضى أجره مبلغ ٢٠٠ ريال م.ت ، في حين لم تكن أجره مثيله اليمني في الخبرة سوى ٨ ر.م.ت . . وقد سمعنا بعض الأطباء يتحدثون بإعجاب عن المرضى اليمنيين .

وقبل التعليق على المعطيات الواردة أعلاه ، لا بد لنا من الإشارة أولاً إلى هذه النقطة ، لا يوجد أي مستوصف أو مركز للعلاج ، في قرى اليمن ومراكزه الريفية . فقد ظل الفلاحون على هامش التنظيم الصحي ، اللهم إلا إذا قصدوا إحدى المدن الآنف الذكر ، ومعنى هذا أن عليهم أن يقطعوا العديد من الكيلومترات وفي بلد صعب المواصلات ، وهي باهظة التكاليف ان وجدت . وفي مثل هذه الشروط ، فإن القليل النادر من الفلاحين ، هم الذين يتمكنون ، وفي ظروف استثنائية ، من القيام برحلة مماثلة .

وقد أكد لنا الدكتور آنذري الاختصاصي في أمراض السل ، ان اليمن في حاجة إلى ٦٠ إلى ٧٠،٠٠٠ سرير كحد أدنى . ولا يوجد من هذا العدد اليوم سوى ٥٪ في مجموع البلاد . إن ما تقدم من معلومات يدفع بنا إلى إبداء الملاحظات

الأساسية التالية :

إن تقع المستشفيات الثلاثة المذكورة مقصور على سكان المدن التي توجد بها ، وبعض الفلاحين القاطنين بضواحيها القريبة .

— بالرغم مما يكون قد بذل من مجهود فيما يرجع للأطباء (ارتفع عددهم من ١٥ الى ٢٤ خلال ٨ سنوات) ، فإن عددهم لا زال ضئيلاً جداً بالنسبة لعدد السكان ، وبالنسبة للأمراض الكثيرة المتنوعة . وتوزيع الأطباء حالياً هو بنسبة طبيب واحد لكل ٢٢٥,٠٠٠ من السكان ، وبهذا تمثل اليمن أقل درجة دولية من حيث نسبة الأطباء إلى عدد السكان .

— لا يوجد من بين هؤلاء الأطباء طبيب يعني واحد^(١) .

— إن الاستشارات الطبية خارج المستشفى لا تحدث إلا في النادر ، وهي مقصورة على الطبقات ذات الامتيازات ، فالأطباء بذلك ، هم تحت تصرف أفراد هذه الطبقات قبل كل شيء ، حتى ولو كانت إصابتهم بمجرد أوجاع رأس . ثم هناك المتاجرة بالأدوية التي تقدمها المستشفيات مجاناً ، وقد أصبحت هذه المتاجرة عادية لدرجة قيام الصيدليات ، أو بالأحرى تجار المواد الصيدلية ، ببيع تلك الأدوية الموزعة مجاناً ، بأثمان فاحشة . ومع انعدام المراقبة ، فإن الأثمان ترتفع من صيدلية إلى أخرى ، إلى ٢٠٠٪ ، وأحياناً إلى أعلى من ذلك كثيراً ، فيما إذا اشتد الطلب . وقد كانت الدور التجارية التي تحتكر تزويد الدولة ، وخاصة الجبلي ، تحقق أرباحاً طائلة ، تقسمها مع الإمام ومع بعض أفراد القصر . ولم تكن هذه الدور تسدد إلا جزءاً مما تأخذ من قروض للاستيراد (كلنت تسدد فقط ٦٠٪ أو ٥٠٪) ، والباقي يجري اقتسامه مع الإمام . ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، فبمجرد ما تصل الأدوية من الخارج يوجه قسم هام منها إلى العائلة الملكية : وقد عثر بعد الثورة بالفعل ، على مخزون هام من الأدوية التي لم تعد صالحة للاستعمال بسبب إهمال حفظها .

١ - يوجد حالياً ثلاثة أطباء يمنيين يعملون بنشاط وإخلاص ولكن مع الأسف لم تقدر الحكومة ، حتى الآن ، هذه المجهودات الوطنية والإنسانية (المؤلف سبتمبر ١٩٦٥) .

وفيا يلي نورد أهم الأمراض المتفشية ، دون ان نتعرض للأوبئة التي ما زالت سارية :

— السل الذي يشكل بلاءً على المستوى الوطني . إن ٥٠٪ من مرضى تعز مسلون ، و ٣٣٪ من مجموع الأشخاص الذين أجريت لهم عملية تصوير بالأشعة (في فترة ٨ أشهر) مصابون بأمراض مصدرها إصابة شديدة بالسل . فبالإضافة الى الشروط المناخية ، نجد سوء التغذية من أهم العوامل المساعدة على الإصابة .

— الأمراض التناسلية : إن ٥٠٪ الى ٨٠٪ من السكان مصابون بعدوى الأمراض الجنسية .

— أمراض الكلى ، وسبب انتشارها راجع الى انعدام شبكة صحية لمياه الشرب وعدم تصفيتها .

— أمراض الفقر في الفيتامينات والكساح الآتين من نقص التغذية وسوءها .

— الرمد الفتاك الذي يعاني من الإصابة به من ٨٠٪ الى ٩٠٪ من مجموع السكان ، والعمى الجزئي أو الكلي أمر عادي في اليمن .

— أمراض القناة الهضمية ، وخاصة العُسر ، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى استعمال القات كما تقدم .

— حمى المستنقعات والزحار الأميبي (خاصة في تهامة) والتيفوئيد .

— البلهارسيا ، والسبب الأساسي في انتشارها راجع الى الوضوء في المساجد ، لأن مياه أحواضها غير متجددة باستمرار .

وباختصار ، فإن سبب انتشار هذه الأمراض هو انخفاض مستوى المعيشة ، وانعدام الصحة العمومية ، والشروط المادية البدائية التي سبق الحديث عنها ، والتي سنعود إليها مرة أخرى . وكذا بعض العادات السيئة ، كاحتفاظ بالطفل في الظل حتى الشهر الثامن من عمره مثلاً . وبالنظر الى ما تقدم ، فإن عنصر المفاجأة يغيب أمام ارتفاع نسبة الوفيات وخاصة بين الأطفال .

إن وسائل محاربة هذه الأوبئة هي سهلة نسبياً ، فيمكن محاربة حمى

المستنقعات مثلاً بعملية مخططة لرش مادة د.د.ت فوق الأماكن التي ينتشر فيها البعوض . وكانت الحكومة قد تلقت عدة اقتراحات في هذا الشأن من طرف أطباء وخبراء تابعين للمنظمة العالمية للصحة . غير أن الإمام كان يرفض السماح بعمليات واسعة النطاق كهذه أمام تكاليفها المالية ، ولم تكن أوامره تسمح إلا بعمليات محلية ، وحيث تشتد الخطورة .

فبتطور التعليم وبمحاربة البطالة ونقص التشغيل ، و برفع دخل الفرد واتساع رقعة التجهيزات الصحية ، ستمكن من الحصول سريعاً على تحسن هائل في الميدان الصحي . ولليمن من طقتها السليم ، على الأقل بالنسبة لجزء كبير من أرضها ، خير عامل طبيعي مساعد على تحسين الحالة الصحية بالبلاد .

ونرى من المنطق ، قبل أن نختتم هذا الباب ، أن نقول كلمة عن الطب الشعبي ، الذي لا زال واسع الانتشار بطبيعة الحال ، فهو يركز على الوسائل التجريبية والتعاليم « الطبية » التقليدية ، التي يرجع عهدها الى أقدم العصور . وكل ما يعتمد عليه الطبيب الشعبي من وسائل للعلاج هو الطلاسم والأعشاب والمكواة . ولا زال باليمن أيضاً « جابرون » مهرة في حالات الإصابة بكسور في العظام .

٤- شروط المسكن والملبس

قلما نجد شروطاً حسنة للمسكن والملبس باليمن ، على الأقل فيما يرجع لجاهل الفلاحين . أما الطبقات ذات الامتيازات فإنها تشكل استثناء عن هذه القاعدة ، فهي تعيش في مساكن جميلة ، وتتوفر على وسائل رفاهية نسبية كالمولدات الكهربائية والماء العذب ، الخ .

أما فلاحو النجود المتوسطة ، الذين يعيشون في « أعشاش النور » وأكثر منهم فلاحو تهامة في أكواخهم المبنية من اللبن ، فإن شروط مساكنهم سيئة ، وليس بها إلا مرافق بدائية ، وهي محط الحشرات من كل نوع . ومع ذلك فإن اليمنيات يبذلن وسعهن للإصلاح من شأن هذه البيوت ، بالرغم مما يقمن به من

أشغال مضنية في الحقول .

« لا يخلو مسكن يمني من بيت للماء ، مهما بلغ فقر العائلة التي تسكنه ، وبيت الماء هو في نفس الوقت عبارة عن مرحاض وعن مكان للوضوء ، وبه آنية نظيفة للماء ، لأن الديانة الإسلامية توجب التنظيف بعد كل حدث ، وهكذا يجد المسافر باليمن ، مثل هذه الرفاهية التي قلما يعثر عليها في قرى بلدنا ^(١) » .

ولكي يتصور المرء مبلغ الجهد المبذول للمحافظة على نقاوة « بيت الماء » ، يكفي أن يعلم أن أشغال نقل الماء المضنية موكولة للنساء اللاتي يقمن بحمله من مسافات بعيدة ، لأن قنوات المياه لم تتم إلا بالنسبة لثلاث مدن أو أربع . ولتلق نظرة سريعة على ما بداخل المسكن من أثاث : تقوم الحصر مقام السرير ، وأحياناً جلد الضأن ، على الأرض العارية ، وتقتصر الآنية على النزر الضروري الذي لا يمكن الاستغناء عنه . وفي غياب التيار الكهربائي ، فإنه قلما يتاح لعائلة أن تتوفر على مصباح كحول هو من الكماليات بالنسبة لها . أما سكان المدن ، فإن شروطهم أحسن من السابق ، وإن كانوا مكდسين في بيوت مرتفعة الأجور .

ويقتصر ملابس الفلاح على القليل : قميص طويل مشدود الى وسطه بجبل ، ويظل نفس القميص فوق جلده الى أن يهتريء ، باستثناء أيام الأعياد . أما كسوة الأطفال فهي في الغالب أسمال ، ونادراً ما تنتعل أقدامهم الأحذية . وفي بلد مرتفع عن سطح البحر كاليمن حيث يقسو البرد خاصة قبل مغرب الشمس وبعده ، يؤدي نقص الملابس الى استفحال الأمراض ، كالإصابة الصدرية مثلاً ، كما يساعد هذا النقص على انتشار الأوبئة انتشاراً كاسحاً . أما سكان المدن ، فهم أقل عرضة للخطر مما هو عليه الحال بالريف .
فها نحن أولاء نرى أن انحطاط دخل الفرد ، هو السبب الرئيسي في ما وصفناه من شروط سكنى اليمنى وملبسه ، وهذا ما يتطلب حتمية تحسين

١ - كلودي فايان : المصدر السابق ص - ٣٣ .

الشروط الصحية .

٥ - نموذج عيني للتضامن

على الرغم من الظروف المادية السيئة التي يعيشها الفلاح ، أو التي تدهورت أسباب عيشه بسببها ، فإننا نجد التضامن الاجتماعي متخذاً شكلاً واقعياً ، وواسع الانتشار باليمن . فبالإضافة الى التضامن العائلي ، بالمعنى الواسع للفظ ، والذي هو ميزة العديد من البلاد المتخلفة ^(١) ، نجد شكلاً آخر للتضامن يشمل بالفعل معظم قرى اليمن ، ويدعى « التعاون » ، ولعل جذوره تعود الى اليهود السبئية والحميرية . وعندما جاء الاسلام عزز أسسه ، ونجد في القرآن أكثر من آية تحض على التضامن « وتعاونوا على البر والتقوى » .

وقد عمل نظام المركزية الامامية جزئياً على نشر هذا النوع من التضامن ، والواقع ان مسئولية القرية مسئولية جماعية (عند عدم دفع الضرائب ، او عند العصيان في وجه القوات المسلحة الخ) كانت هي الوسيلة التي يلجأ إليها الإمام دائماً في الضرب على أيدي السكان ، وحملهم على الطاعة .

ولنضرب مثلاً على التضامن في القرى : يقوم العاقل يجمع رؤساء العائلات ، ويخبرهم بأن الفلاح فلان في حاجة الى عون لبناء مسكن أو دفع تكاليف استثنائية أو في أشغال الحقل (بذر ، حصاد ، خدمات استثنائية) فيجيب الجواب التقليدي « ان تضامننا معه هو واجب كتضامنه معنا » ، ثم ينطلقون جميعاً الى مساعدة طالب العون ، وينتهي الأمر في العادة بأكلة جماعية او بشرب « القشر » ^(٢) . إن هذا التضامن ، هو تضامن جماعي حقيقي حينئذ . فهو يبتدىء من الاسعاف البسيط بالمال ، الى بعض أشكال التعاون في الخدمات الزراعية ، دون أن نتحدث بطبيعة الحال عن الأعمال التي تعود بالنفع على مجموع سكان

١ - راجع في ذلك ، على الخصوص دراسات السيد بالانديير Balandier حول أفريقيا

ودراسات السيد جاك بيرك Berque حول البلاد العربية

٢ - منقوع قشور البن وهو شراب شائع باليمن .

القرية كبناء مسجد أو منزل للضيوف (يأوي إليه المسافرون فيجدون فيه المبيت والمأكل) وإسعاف اليتامى والأرامل الخ ..
ان من شأن هذه العادة ان تستغل بقصد تطوير الأوضاع القروية ، وهي عامل لا يستهان به في تطوير أشكال الاستغلال الزراعي مثلاً ، بإدخال التقنيات الأكثر ملائمة وفعالية في رفع الانتاج ..

٦ - البطالة ونقص التشغيل

لقد كانت مشكلة التشغيل والبطالة موضوع دراسات مستفيضة ، قام بها عدة اقتصاديين ، غير أن معظم تلك الدراسات ظلت مقبولة النتائج بالنسبة للبلاد الصناعية ، أما نحن هنا ، فنكتفي بالدراسات ، التي تمكنا من التعمق فيها ^(١) .

إن هناك كثيراً من الدراسات اقتصت بالبطالة ، ونقص التشغيل في البلاد المتخلفة ، غير أنها قليلة الأهمية باستثناء بعض المقالات ، التي أخذت تظهر خلال السنوات الأخيرة ^(٢) .

أ - البطالة المزمنة

« إن مشكلة التشغيل في البلاد المتخلفة ، تختلف تماماً عن المشكلة التي تطرحها البطالة في البلاد الصناعية . فهي ليست نتيجة لعدم الاستقرار ، بل هي مشكلة متعلقة أساساً بنقص التشغيل ، وهي مشكلة زراعية من الأساس . أنها ظاهرة مزمنة » .

١ - شارل بتلهام Bettelheim ، مسألة الاستخدام والبطالة في النظريات الاقتصادية ، مظاهر جديدة من نظرية الاستخدام ، نصوص المركز الوثائقي الجامعي ١٩٤٩ - ١٩٥٢ باريس .

مكتب العمل الدولي ، الكفاح ضد البطالة ، جنيف ، ١٩٥٠ .

٢ - جبريل اردان المنشورات الجامعية الفرنسية ، باريس ١٩٥٩ ، السيد ب. موسكا ، الأمم البرولتارية ، المنشورات الجامعية الفرنسية ، باريس ١٩٥٩ ، مكتب العمل الدولي ، تقرير حول وضعية الاستخدام في العالم ، ١٩٥٨ .

إن هذه الملاحظة التي أبدتها المكتب الدولي للشغل ، تظل مقبولة ، شريطة ان تؤخذ بكاملها وبشكل عام . ففي الواقع نجد في المدن ، مدن اليمن مثلاً ، بطالة من نوع بطالة البلاد الصناعية أي نجد عمالاً فقدوا عملهم ، ويبحثون عن مصدر آخر للعيش ، أفلا يكون من الضروري أن نعد الى جانب العاطلين المزمنين نساء المدن اللاتي لا يمارسن أي نشاط يكتسبن منه . وكذا آلاف الفقراء طالبي الصدقات ، الذين يحاصرون المارة في جميع أنحاء اليمن ، والعديد من الأفراد الذين يقضون أوقاتهم في حديث حول فنجان قشر ، والعديد من النبلاء العاطلين عن كل عمل .

إنه ليس بمقدورنا ، في الوقت الراهن ، أن نعطي تقديراً لهذا الحشد من العاطلين ، غير أن ظاهرة البطالة تظل دون ظاهرة نقص التشغيل .

ب - نقص التشغيل

إن نقص التشغيل ينقسم ، كما هو معلوم ، الى عدة أصناف : البطالة الفصلية والبطالة المقنعة ، والبطالة البطيئة .

١ - البطالة الفصلية

إن البطالة الفصلية ، في بلد زراعي بالدرجة الاولى كاليمن ، هي نتيجة الزراعة المعتمدة على الوسائل البدائية في الاستغلال ، والتي يذهب معها زمن كبير هباءً أو سدى ، غير ان نسبة العاطلين عطالة فصلية في اليمن ، أقل مما هي عليه في بلاد متخلفة أخرى ، وذلك للأسباب الآتية :

- تعدد عمليات الحصاد والجني خلال السنة الواحدة .
- تتطلب زراعة المدرجات عملاً مستمراً ، لان سقوط المطر يفسد بعض تلك المدرجات ، فيتحتم على الفلاح إصلاح وترميم أجزاءها المنهارة ، وهذا ما يستغرق جزءاً كبيراً من وقته نظراً لبدائية الوسائل ، التي يعتمد عليها في هذا العمل .

— تعدد الاشغال الهيدر امائية، وبالتالي فإن أشغال العناية تتطلب هي كذلك زمناً ما .

ومع كل هذا ، فإن البطالة الفصلية واسعة الانتشار ، وليس في متناولنا الآن تقدير نسبتها بالارقام .

٢ — البطالة المقنعة

إنه الصنف الاوسع انتشاراً في اليمن ، سواء في الريف أو المدن ، ويمكن التعرف على وجوده من خلال وجود فيض مستمر لليد العاملة .

ففيما يرجع للزراعة ، فإن الوسائل القديمة ونظام التملك العقاري ، وكون الارض الزراعية مجزأة الى حصص صغيرة ، كلها عوامل تساعد على انتشار هذه البطالة . إن الفلاح الشاب الذي لا يملك وسيلة للحصول على أرض يستغلها ، لا يجد أمامه سوى العمل في ما تستغله عائلته من أرض ، وينتج عن هذا وجود فيض في اليد العاملة الى جانب إنتاج محدود .

أما فيما يرجع للمدن ، فإن نسبة البطالة المقنعة أعلى ، لأن العديد من أرباب الدكاكين والوسطاء والسماسرة الخ ما هم في الحقيقة إلا عاطلون . أضف اليهم كذلك ناقلي الماء والعساكر والخدم ، الذين يزداد عددهم باستمرار في انتظار يوم تتحسن فيه أحوالهم ، وقد طال الانتظار دون ان يروا شمس ذلك اليوم .

لقد كانت الهجرة بمثابة صمام للأمان ، فاليمن كان يصدر أبناءه ، وكان يصل نتيجة لهذا التصدير ، إلى حل المشكلة الديموغرافية جزئياً ، ونقص عدد العاطلين . ومنذ السنوات العشر الأخيرة أخذت منابع الشغل المتأتية من الهجرة ، تتضاءل وتجف .

٣ — بطالة القات

إنها شكل للبطالة خاص باليمن وهو شكل لا يمكن اعتباره ، في رأينا ، كبطالة مقنعة . لقد سبق لنا أن مررنا سريعاً بهذا الموضوع ، ونريد الآن إعطاء

مزيد من التفصيل :

سبق لنا أن توصلنا إلى عدد الساعات التي يضيعها الفرد في مضغ القات سنوياً ، ووجدنا قدرها ما بين ١٨٢٥ الى ٢١٩٠ ساعة . وحتى تأخذ هذه التقديرات مزيداً من دلالتها نقول : إذا كان مجموع اليمينين البالغين ، باستثناء المهاجرين منهم ، ١٤٠٠٠ و ٤٠٠٠ شخص ، وكان نصف هذا العدد يمضغ القات (النصف الآخر يمثل النساء ، وهن لا يمضغن القات باستمرار) أي ٢٠٧٠ و ٢٠٠٠ شخص ، وضربنا هذا العدد في ١٨٢٥ (يعني ٥ ساعات يومياً) ، فإن الزمن الضائع سنوياً في مضغ القات باليمن سيكون ٣٠٧٧٠ و ٣٠٠٠ ساعة .

وما من شك في ان هذا المقدار هو دون الحقيقة المرة كثيراً ، وليست غایتنا منه سوى إعطاء فكرة تقريبية عن هذا النموذج للبطالة ، الذي لم يدر يوماً بخلد المكتب الدولي للشغل .

إن البطالة ونقص التشغيل ، بجميع أشكالهما ، عبارة عن تبذير للطاقة الإنسانية ، التي من شأنها أن تستغل في الانتاج ، فهما بالتالي خسارة فادحة لا تعوض للاقتصاد الوطني ، ولن نطيل الحديث عن النتائج الاجتماعية ، التي هي ظاهرة للعيان .

إن حل هذه المشكلة ، ونكرر ذلك مرة أخرى ، هو في تغيير وإبدال البنيات السياسية والاجتماعية . وقد كانت الطبقات المسيطرة باليمن ، تعلم علم اليقين ، ان كل سياسة هدفها حل هذه المشكلة ، تعني الانتقاص من نفوذها ، أي انتقاص ما تتمتع به من امتيازات .

إن ملايين العاطلين دون تمييز من حيث نوع بطالتهم ، أو بعبارة أخرى ، الأشخاص الذين يرزخون تحت الشروط اللاانسانية ، هم طعمة سائغة لاستغلال المستغلين ، إلى اليوم الذي تعمي فيه الجماهير الكادحة وضعيتها وتنهض لقلب المعطيات .

الباب الثاني

البنيات التقنية والاقتصادية

« واليمن ، بلاد يمكنها كمجموع
أن تكفي نفسها بسعة فيما يعود إلى
تأمين الغذاء . فثمة إمكان كبير لموارد
من الإنتاج الزراعي لا تستغل ، مع أن
هناك شاهداً قاطعاً على وجود نظام
زراعي راق في السنين الحالية ، لم تستطع
المصور أن تعفي عليه ... » ويمكن
القول إن اليمن هي من البلاد الأحسن
مدرجات في العالم » .
(من تقرير « البعثة منظمة الأغذية
والزراعة إلى اليمن ») .
(1960 Rome F. A. O)

الفصل الرابع

التقنية الزراعية الأراضي القابلة للزراعة والأراضي المزروعة

مشاكل الماء

كان ضرورياً ، قبل الخوض في هذا الفصل ، أن نتطرق إلى مشاكل المساحة الزراعية ومشاكل الماء . ويحق لنا أن ننتظر من هذه الدراسة ، بالإضافة الى معرفة المساحة القابلة للزراعة ، أن نعرف كذلك المساحة المزروعة ، حتى يتحدد لدينا إطار الزراعة الحالية من جهة ، والإمكانيات الزراعية باليمن من جهة أخرى . غير اننا لا نتمكن في الوقت الحاضر ، لسوء الحظ ، من تحديد المساحة المزروعة بالضبط . بالرغم مما تتوفر عليه منظمة التغذية والزراعة من وسائل ، فإنها لم تتمكن حتى من إعطاء أرقام تقريبية عن المساحة المزروعة أو القابلة للزراعة ، أو عن الإنتاج الزراعي بهذا البلد . والتقدير الوحيد الوارد

حول المساحة القابلة للزراعة هو ثلاثة ملايين من الهكتارات ^(١) ، أي ما يعادل ١٥٪ من مساحة اليمن الكلية ، وليس ببعيد أن يكون هذا التقدير دون الإمكانات الزراعية الحقيقية ، وهو على علاقه ، دليل على ضخامة إمكانات اليمن بالنسبة للبلاد العربية الأخرى (باستثناء العراق) ، فالمساحة القابلة للزراعة بالجمهورية العربية المتحدة مثلاً لا تتعدى ٣,٠٦٦,٠٠٠ هكتار ^(٢) لعدد من السكان يتجاوز ٢٦ مليوناً .

إن توزيع المساحة بالنسبة للمستهلكين باليمن سيكون في هذه الحالة :
- ٥٨,٠ هكتار لكل شخص (باستثناء المهاجرين) .
- ٤٨,٠ هكتار لكل شخص (بإضافة المهاجرين) ، بينما لا تصل النسبة في الجمهورية العربية المتحدة إلا إلى ١٢,٠ هكتار .
وبالإضافة إلى ذلك ، فإننا نشير إلى أن أرض اليمن عالية الخصوبة ، ونظام الري فيها متطور ، بالرغم من الوسائل البدائية المستعملة .
ومن بين الثلاثة ملايين هكتار هذه ، يجري تقدير المساحات المزروعة منها بمليون ونصف مليون هكتار ، وقد أكد كثير من المؤرخين العرب أن جميع الأراضي الزراعية باليمن ، كانت مستغلة كلها في وقت من الأوقات .
والواقع أن جميع الأراضي الزراعية بمختلف النواحي ، بما فيها تهامة ، وباستثناء قسم من النجود الشرقية ، ومن الحاشية الساحلية الضيقة ، كلها أراضٍ مستغلة ، وإن ما يبهر أنظار المسافرين المتجول ، هو تلك الحقول المخضرة على مدى البصر في المنحدرات ، وفي سفوح الجبال ، أو في سهل تهامة . وهذا ما دعا الكثيرين إلى التأكيد ، بأن جميع الأراضي باليمن كانت مزروعة .
إننا لا نشاطر هؤلاء رأيهم ، لأنه لا زالت هناك أراضٍ شاسعة في حاجة

١ - أورده المهندس - المستشار السيد رافانويه في مجلة Industries et Travaux d'outre - mer عدد آذار - نيسان ١٩٦٠ .
٢ - غبريل ضعب : مكتبة الزراعة والائتماء الزراعي في الشرق الأوسط (منشورات Sedes ، ١٩٦٠ ، Paris) .

إلى استصلاح ، لكي تصبح أراضي زراعية ممتازة. وذلك ممكن حتى في النواحي الجدية من تهامة. وحسب استشارات بعض الخبراء فإنه من الممكن جداً ، أن لا تقتصر إمكانيات اليمن على الثلاثة ملايين من الهكتارات ، وإنه بإمكانها دون صعوبة ، أن تضاعف هذه المساحة القابلة للزراعة بشرط القيام بأعمال جبارة لمد قنوات الري إلى تهامة والجنوب. وكذلك الأمر بالنسبة لجزء كبير من النجود الشرقية (ناحية مأرب) التي بإمكانها أن تستعيد ماضيها الزراعي الزاهر على عهد السبئيين والحيريين . وهذا يتطلب بطبيعة الحال جهداً جباراً ، وسياسة اقتصادية فعالة ، وذات تخطيط طويل الأمد .

أما فيما يرجع لمشكلة الماء فإنها لا تشكل عرقلة مستحيلة الحل ، كما هو الشأن في بعض بلاد الشرق الأوسط ، فأرض اليمن تتلقى كميات وفيرة نسبياً من الأمطار السنوية ، كما أن لها العديد من ينابيع الماء والوديان (الأنهر الفصلية) . وبالإضافة إلى ذلك فإنه من السهل استغلال أحواض المياه الباطنية ، السطحية منها والعميقة . فإذا ما استغلت جميع هذه المنابع ، فإن كل الصعوبات التي يمكن مصادفتها في هذا الباب تخف وطأتها ، وباختصار فإن اليمن يملك أراضي قابلة للإصلاح ، وقوة إنسانية قادرة على الانتاج ، ومع ذلك فإن إنتاجها الزراعي ضئيل . فالفلاح لا يمكنه أن ينثر البذر ، إلا فوق جزء يسير من الأرض ، لأسباب ستتطرق إليها فيما يلي .

أولاً - شكل الاستغلال

لقد وردت لنا في فصل سابق دراسة نظام الملكية ، ورأينا أن الملاك الكبار ، الذين يملكون قطعاً كبيرة من الأراضي المزروعة باليمن ، عاجزون عن أن يقوموا هم بأنفسهم باستغلالها ، كما أنهم عاجزون عن استغلالها بالوسطاء كما هو الحال في أغلب بلاد الشرق الأوسط . وقد قال الاستاذ ولوريس في معرض حديثه عن كبار ملاك سوريا « إنهم يفضلون أن يستغلوا الفلاحين بدل أن

يستغلوا الأرض بأنفسهم^(١) . فالمزارعة إذن هي شكل الاستغلال الأوسع انتشاراً في هذه الملكيات .

أ - المزارعة ونتائجها الاقتصادية

إن الفلاح يقبل الشروط التي يفرضها عليه الملاك الكبير ، وهي شروط تختلف باختلاف الاشكال الزراعية وباختلاف النواحي ، غير أن متطلباتها تظل هي نفسها رغم الاختلاف .

ومن بين أنواع المزارعة ، هناك المزارعة بـ « الربع » ، والمزارعة بـ « الثلث » فيما يرجع للأراضي المروية ، أو المزارعة بـ « الثلاثة أرباع » في تهامة وأراضي زراعة البن المروية .

وحسب ما تقضي به العقود التي تبرم شفويًا ؛ فإن الملاك الكبير يحصل على ربع أو ثلث أو ثلاثة أرباع المحصول مقابل تقديمه مجرد الأرض بينما يقدم الفلاح ، بالإضافة الى جهده العضلي وجهد أفراد عائلته الكبيرة العدد ، البذور وبهائم الجر ووسائل الحرث الأخرى .

أما في الأراضي المروية بالنجود المتوسطة والعليا ، فإن نصيب الملاك الكبير يكون ربع المحصول أو ثلثه بعد دفع الضريبة الزراعية (عشر المحصول) ، ويتساوى نصيب الملاك والفلاح في زراعة الأراضي البعلية بهذه الناحية . ويرتفع نصيب الملاك الى ثلاثة أرباع المحصول في تهامة ، مقابل تقديمه في غالب الأحيان ، آلات الحرث ووسائله .

إن الملاك الكبير ، الذي غالباً ما يكون هو المرابي ، يحصل في الحقيقة على سبعة أعشار المحصول ، بعد دفع ما يترتب من ضرائب زراعية ، وهذا يعني أنه يحصل بالإضافة الى ما يبيحه له التعاقد من ربع أو ثلث ، على الربا وعلى أسعار منخفضة من بيع الغلال ، فحسب نظام الضمانة المشار اليه في ما تقدم يجب أن تباع الغلال للمرابي .

١ - ج. ولوريس ، فلاحو سوريا والشرق الأوسط (منشورات غاليلار ، باريس ١٩٤٦) .

فالفلاح الذي يخدم الأرض حقيقة ، لا يحصل الا على الحد الأدنى للحياة وبصعوبة . ثم إن كبار الملاك لا يتنازلون إنسانية منهم عن هذا الحد الأدنى للفلاح ، بل ان مصلحتهم الاقتصادية هي التي تفرض هذا التنازل ، الذي بدونه سيتوقف الإنتاج ، والذي لولاه لما كان فائض القيمة . إن مصلحة النبلاء الذين يلوكون الفراغ طوال الوقت ، هي التي اقتضت هذا التنازل ، الذي هو الوسيلة الوحيدة لاجتلاب الثروة من الأرض .

إن عقود المزارعة ، تكون سنوية من حيث المبدأ ، فهي بذلك قابلة للتعديل ، والاستغلال الجاري بمقتضاها قابل للفسخ ، بيد ان الاستغلال يظل بيد نفس العائلة عدة سنوات . فالاستقرار هو القاعدة ، لدرجة شيوع حديث الفلاح المزارع عن « أرضه » . غير ان كون العقود لسنة واحدة - وحرى بنا أن نسيمها تنزيلا بدل العقود - يجعلها بمثابة تهديد مستمر للفلاح المزارع . ان مثل هذه الشروط ، لا يمكن ان تتولد عنها سوى عراقيل أساسية في طريق التطور والإنتاج ، وسوى أواخر العواقب على الاقتصاد الوطني ، وهذا بعض منها :

١ - ان ما يستحوذ عليه الملاك الكبير ، سواء أكان نبيلاً أو تاجراً ثرياً ، من قسم هائل من المحصول ، لا يتبقى معه للفلاح المزارع الا النزر اليسير ، يجعل المزارع واعياً لهذه الحقيقة ، وهذا الوعي يحول دونه ، ودون مضاعفة جهده من أجل تحسين إنتاج عمله . فكل رفع للإنتاج يعني في نظره الزيادة من دخل ملاك الأرض . ونعت بعضهم بكل تكالب موقف المزارع هذا بأنه « إهمال » أو « كسل » . ان هذا السبب ، مضافاً اليه عوامل أخرى طبيعية وتقنية ، وكذا الانجراف وانعدام السهاد ، يؤدي كل سنة الى نقص المساحات المزروعة .

٢ - ان الفلاح يكندح ليعيش كبار الملاك ، والعديدون من الوسطاء بالمدن ، بينما عليه هو ان يستمر في بؤسه المزمّن ، دونما أمل في غد أفضل .

٣ - ان الأرباح الطائلة التي يحققها كبار الملاك ، لا تدخل في دائرة الإنتاج ، الابنسية ضئيلة جداً ، فهم لا يوظفون مطلقاً أموالهم في الأشغال الزراعية .

ونادراً ما يوظفونها في بقية القطاعات المنتجة الأخرى . لانهم يفضلون على هذا وذاك الادخار والاكتناز (اقتناء المجوهرات وقطع الذهب أو الفضة) ، واقتناء الممتلكات والمواد الاستهلاكية (المصنوعات المحلية أو المجلوبة من الخارج) . فالأمر إذن يكاد يكون بنية اقتصادية ذات إنتاج بسيط حسب الاصطلاح الماركسي ، أو بنية اقتصادية ينعدم فيها تكوين رأس المال ، في اصطلاح الاقتصاديين الليبراليين الكلاسيكيين .

ان هذه العواقب لا تزول بزوال المزارعة . لقد سبق لنا ان رأينا ان نصيب صغار المالكين من الأرض يبلغ ٦٠٪ من الأرض المزروعة في النجود العليا والمتوسطة ، وصغار المالكين هؤلاء خاضعون لسيطرة قوانين كبار الملاك والتجار والوسطاء الآخرين ، بفضل أسلوب تسويق المنتوجات الزراعية والربا وتراكم الديون ، فهم بالتقريب ، في نفس وضعية وشروط الفلاحين المزارعين .

ب - الملكيات الصغيرة وعواقبها

ان المساحات الصغيرة للاستثمارات الزراعية ^(١) تشكل معياراً زراعياً لليمن . فالأمالك موزعة على أساس الحصص العائلية . فكل مزارع أو مالك صغير ، يملك بقعة ترابية عليه ان يستخرج منها قوت عائلته المتزايدة العدد باستمرار . وليس بين أيدينا أرقام تدلنا على معدل الاستثمار الزراعي ، ففي البلاد العربية الأخرى ، كسوريا والعراق مثلاً ، يقدر المعدل بخمس هكتارات . وفي رأينا أنها ستكون باليمن دون هذا القدر ، الذي هو بدوره بالغ الانخفاض . ومن جهة أخرى ، فإننا نجد في البلدان المذكورة ، مزارع شاسعة خاصة بزراعة المنتوجات المصدرة (القطن والتمور الخ ..) ، بينما لا وجود لمثل هذه المزارع باليمن إلا بالنسبة للبن . بيد ان بعض كبار الملاك (الجبلي والهيبي والعائلة الملكية) كانوا قد شرعوا منذ السنوات الأخيرة ، في زراعة القطن في أملاكهم بتهامة ، مستخدمين عمالاً زراعيين . غير ان هذا التطور لم يتمكن ، لحداثته ، من أن

يلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد الوطني .
فشكل الاستثمار الشائع اذن ، ليس هو الاستثمار الصغير ، بل هو البقعة
الترابية الصغيرة (Microfundium) وهذه الوضعية ناتجة عن عدة عوامل
ديموغرافية وجغرافية واجتماعية واقتصادية وتقنية .

١ - العامل الديموغرافي

ان تزايد السكان يتطلب المزيد المتجدد من مجالات التشغيل ، أي يتطلب
الارض في بلد زراعي بالدرجة الأولى كاليمن .

٢ - العامل الجغرافي

في منحدرات الجبال ، تستحيل الزراعة إلا في المدرجات ، وهي عامل
مشجع على تجزئة الأرض وتقسيمها الى حصص .

٣ - العامل الاجتماعي والاقتصادي

على الرغم من انخفاض إنتاج الاستثمار الصغير ، بالتالي ضآلة نصيب الفرد
منه ، فان كبار الملاك ينعمون منه أعلى الأرباح ، لأن ما يضيع منهم في الدخل
المباشر ، يستردونه بسياسة الربا وملحقاتها ، وبما يشترونه من الفلاح بالأثمان
البخسة المفروضة عليه . إنه بقدر ما يتسع استثمار المزارع ، بقدر ما يرتفع دخله ،
الشيء الذي يتيح له استقلالاً نسبياً عن المرابي ، وكذا قيامه مباشرة ببيع
محصوله في السوق دون وساطة الملاك الكبير . ان ضيق رقعة الاستثمار ، وعدم
قدرتها على إعاشة عائلة الفلاح ، يدفع هذا الأخير الى اقتراض المال بالربا الفاحش
من الملاك الكبير وقبول ما يفرضه عليه من شروط .

إننا نجد في مثل هذا الواقع ، ظاهرة من ظواهر التدهور في بلد تأخذ فيه
الملكية الزراعية شكل مزارع شاسعة مختصة بزراعة المواد المصدرة ، ولكن
هذه الظاهرة تنقلب مباشرة لمصلحة كبار الملاك ، عندما يكون التصدير معدوماً

من الناحية العملية ، كما هو الشأن في اليمن .

٤ - العامل التقني

ويتمثل هذا العامل في انعدام أشغال إعادة زراعة أراضي جديدة ، أو استصلاح الأراضي القابلة للزراعة . وذلك لأسباب مالية أو تقنية مجردة . إن كل هذه العوامل تساهم في انتشار الاستثمارات الصغيرة ، ثم إن محاولتنا تفسير تجزئة الأرض إلى حصص ، قد يعطي فكرة واضحة على ما للتجزئة من تأثير خطير على الاقتصاد الوطني .

وبالإضافة إلى عواقب المزارعة التي سبق لنا سردها ، نشير هنا إلى عواقبها السيئة على التقنية الزراعية :

- (١) يستحيل تحقيق تقدم تقني في استثمارات ضئيلة المساحة .
- (٢) والاعتماد على الحيوانات في الجر هو نفسه يبدو عديم الجدوى .

ثانياً : نماذج الزراعة ونظام الري

أ - نماذج الزراعة

توجد الزراعة بنموذجيها ، يعني :

- الزراعة البعلية .
- الزراعة السقوية ، وهي على صنفين :
- زراعة المدرجات .
- الزراعة السقوية في سهل تهامة .

١ - الزراعة البعلية أو الجافة

تتألف الزراعات البعلية من الحبوب على الخصوص (الذرة البيضاء والذرة) ، وتكتفي في رعاها ، بصفة عامة ، على الأمطار والرطوبة . يبدأ حرثها بعد سقوط

الأمطار مباشرة ، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الحبوب ، زراعة القطن والنباتات الدهنية ونباتات تغذية الحيوانات .

وهناك أيضاً الأشجار التي يمكن أن تثمر في الزراعة البعلية ، غير أن البن والقات وأغلب أشجار الفاكهة ، تجري زراعتها باليمن زراعة سقوية . وعلى كل حال ، فإن الزراعة البعلية رغم تطورهما ليست هي النموذج الواسع الانتشار . إن النموذج الثاني إذن ، أي الزراعة السقوية ، هي التي يجري اتباعها في اليمن ، وقد يختلط النموذجان أحياناً . والواقع أنه ليس من السهل الفصل بين هذين النموذجين للزراعة ، فغالباً تتعايش حقول بعلية مع أخرى سقوية ، وغالباً كذلك ما تظل هذه الأخيرة دونما ري حتى عندما ما يتطلب الأمر ذلك . أما أشكال الانتقال من نموذج إلى آخر فهي عديدة ، ويصعب إلحاقها بهذا النموذج أو ذاك .

٢ - الزراعات السقوية

هي زراعة البساتين التي تعتمد على أشجار الفاكهة ، والخضر ، ولكنها على الخصوص حقول زراعة البن والقات والحبوب (قمح ، شعير ، ذرة ، ذرة بيضاء) والقطن والتبغ الخ . ويعتبر الفلاح اليمني اختصاصياً في الري ، وهو بذلك يجني محصولين على الأقل ، في السنة الواحدة ، وغالباً ما يجني ثلاثة محاصيل .

أ - زراعة المدرجات

إن المدرجات من الخصائص التي تميز اليمن ، وقد جاءت نتيجة للجغرافية الطبيعية للبلاد ، حيث استلزمت هذه الجغرافية استصلاح منحدرات الجبال بشكل مدرجات ، يسندها البناء بالأحجار الجرفية ، وقد يعلو هذا البناء إلى ارتفاع مئات الأمتار ، وهذه الطريقة تمكن اليمنيين من استعمال المياه المنحدرة ومن محاربة انجراف الأرض ، وعلى الخصوص ، من الاستفادة القصوى من الأمطار

الموسمية . وقد كان تنظيم هذه المدرجات وتنسيقها مثير إعجاب جميع الخبراء والاختصاصيين الذين زاروا اليمن ^(١) .

إن هذا الشكل للزراعة ، يتسع على أوسع نطاق باليمن . فعلى هذه المساحات ، يزرع البن ، وبالحصوص القات ، والنيلة والمحاصيل وكذا الحبوب . وقد تجري زراعة الأنواع جميعاً في نفس الوقت ، كما تزرع إحداها مكان الأخرى بمجرد الجني .

إن زراعة البن والقات في هذه المدرجات ، تتطلب عناية فائقة ، أضف الى ذلك ما يتطلبه هذا النموذج للزراعة من أشغال خاصة كترميم جدران الاستناد التي يصيبها سقوط المطر بأضرار .

ب - الزراعات السقوية في سهل تهامة

تجري زراعة قسم من سهل تهامة زراعة سقوية ، إما اعتماداً على الأودية المتعددة ، التي تصب في البحر الأحمر ، أو بالاعتماد على مياه الآبار . ويزرع في هذه الأراضي السقوية القطن والتبغ والحبوب كالذرة والذرة البيضاء بأنواعها . ويجني منها الفلاحون ثلاثة محاصيل في السنة الواحدة ، ونظام تقسيم الأرض الى أجزاء تتعاقب فيها مختلف الزراعات (Assolement) شائع الانتشار بالمنطقة . وبمجموع هذه الأراضي ، البعلية والسقوية ، تزرع زراعة مكثفة ، نتيجة عدم وجود أراضٍ أخرى صالحة للزراعة ، ولأن الحصول على أراضٍ جديدة ، يتطلب عملية تقنية معتمدة على وسائل ضخمة ومجهودات جبارة متواصلة .

إن اليمن مضرب المثل في خصوبتها ، ومن ثمة جاء اسمها « اليمن الخضراء » ، فالبدور المزروعة في سهول تهامة السقوية مثلاً تتضاعف من ٥٠ الى ٤٠٠ من أمثالها ، وتعطي نفس بذرة الذرة ثلاثة محاصيل ، وتصل أحياناً الى الخمسة . « .. الزراعة باليمن ، تعطي مثلاً للطاقة والصناعة الانسانية تسمو بها عن كل مقارنة ^(٢) » . إن الفضل يعود في جزء كبير من ذلك ، بطبيعة الحال ، الى

١ - « منظمة التغذية والزراعة » ، المصدر السابق ص ١٣ - .

٢ - كتاب رندل فيليبس المذكور سابقاً .

العوامل الطبيعية كالمناخ وتركيب التربة الخ .. غير أنه لولا الطاقة الانسانية ، وبدون أشغال الري المنجزة اعتماداً على تلك الطاقة ، لم تكن هذه الخصوبة الأسطورية لتظهر الى الوجود .

ب - طرق الري

يلعب نظام الري دوراً أساسياً في الزراعة باليمن ، فقد استعمله فلاحوها منذ أقدم العصور ، كما تدل على ذلك آثار السدود التي ما زالت قائمة الى اليوم وخاصة سد مأرب . وعلمنا أن نحدد أيضاً أن زراعة المدرجات تيسر الري انطلاقاً من السدود الفرعية .

لقد ظلت وسائل الري الصناعي بدائية ، وهي ، على بساطتها ، بحكمة الاتقان ، وستعرض هنا الى ثلاث من هذه الطرق الشائعة الاستعمال ، مع ان هناك ضرباً شتى من طرق الري .

١ - الطريقة الأولى هي الري بواسطة الثقالة ، وتعتمد على جرّ جزء من مياه وادٍ أو نبع أو حتى من سدود صغيرة ، وجمعها ثم توزيعها بواسطة القنوات . ويتمكن الفلاح من توجيه الماء نحو الحقول السفلى ، وبشكل يصل منه الى أقصى نقطة فيها ، بمهارته في استغلال الانحدار ، وبجفر السواقي والمساكب « الخانات » في الارض الطبيعية .

٢ - والطريقة الثانية هي استعمال مجاري الأودية . ان الشروط الطبوغرافية لليمن شاءت ان يكون وصول هذه الأودية الى السهول على شكل واحد ، فهي تمر ، قبل دخولها الى تلك السهول ، بأودية صخرية متقاربة الحافتين ، ويقوم الفلاحون ببناء قنوات على شكل أحواض (صهاريج) بقصد توجيه قسم من مجرى الماء نحو الحقول ، متخذة شكل تفرع عن المجرى الطبيعي للوادي ، وبذلك يمر الماء من صهريج الى آخر في هذه السلسلة من المحطات . وأحياناً تنقطع هذه السلسلة قبل ان تتمكن من ري بقية الحقول رياً كافياً ؛ فيظل الري في هذه الحالة ناقصاً . ان هذه الطريقة الثانية ، هي ثمرة خبرة آلاف

السنين وهي على مستوى عال من المهارة الفنية .

٣ - غير ان هاتين الطريقتين المعتمدتين على تحويل المجاري ، تصبجان غير ممكنتي الاستعمال ، عندما يتسع السهل ، فيلجأ الفلاح حينئذ الى الطريقة الثالثة التي هي رفع مياه الآبار .

وقبل الدخول في بعض تفاصيل رفع مياه الآبار ، نود الإشارة هنا الى أن مياه آبار تهامة غالباً ما تكون غير كافية ، فيجري الاعتماد حينئذ على الأحواض الباطنية لسد الحاجة . وان نظام السواقي المحفورة في الطبقات الرسوبية الارضية الكثيفة ، التي تغطي منحدرات سفوح الجبال لأمر واسع الانتشار ، وهو مناسب لهذه النواحي على الخصوص .

أما فيما يرجع لطرق الرفع ، فإنها متعددة ^(١) . فهناك أولاً أبسط الطرق ، التي تعتمد على طاقة الانسان كوسيلة للرفع ، وذلك كأن يقوم الفلاح بحمل الدلو مباشرة ، أو بواسطة بعض آلات الرفع كالرافع الدوار أو الرافعة المعتمدة على مبدأ التوازن .

ولا زال الرفع اعتماداً على الطاقة الانسانية ، بالشكل الذي وصفه به ابن بطوطة في القرن الرابع عشر ، مع فارق طبيعي (أصبح الفلاح مكان العبد) : «أنهم - اليمانيين - يعتمدون في ري أراضيهم على آبار شديدة العمق . ولكي يقوموا بهذا العمل ، فإنهم يربطون دلوأ كبيرة بعدة حبال ويشدون أطرافها الاخرى الى حزامات عبيد ذكور أو إناث ، فيجر هؤلاء الدلو متسلقين عموداً من خشب أقيم حول البئر ، ثم يصبون الماء في صهريج ينطلق منه الماء لري الأرض» ^(٢) ان هذه الطريقة ظلت تقريباً كماهي منذ قرون عديدة .

ثم هناك نفس الوسائل المشار اليها أعلاه ، مع تعويض الطاقة الإنسانية بالجر الحيواني ، فيشد الحبل الى حمار أو جمل أو إلى ثور لرفع الدلو ، وهو يقضي يومه في جيئة وذهاب على منحدر أقيم حول البئر لهذا الغرض ، وبعد كل حركة

١ - م. ب. جورج ، الريف : الواقع الريفي عبر العالم (P. U. F. ، ١٩٥٦)

٢ - كتاب ابن بطوطة المذكور سابقاً (الجزء الثاني - صفحة ١٩٧) .

جر وإدبار تؤديها البهيمة ، ينسكب الماء بشكل تلقائي في مخزن ، أو يمر رأساً الى الساقية . ولنضيف إلى هذا الشكل القديم وسائل الري المعتمدة على القراديس ، وهي قديمة بدورها ولا زال العمل بها جارياً .

أما المضخات الآلية فإنها لم تدخل اليمن الا حديثاً (منذ ١٩٥٩ من الناحية العملية) . وهي ليست مستعملة الا في قلة من بساتين المدن ، وفي الملكيات الكبرى ، التي تنتج القطن بناحية تهامة . ولم يتعد عددها في المجموع ، في سنة ١٩٦١ أكثر من ٢٠٠ مضخة ، وسبب قلة انتشارها راجع الى أثمانها المرتفعة من جهة ، وعجز ميزانية الفلاح من جهة أخرى .

إن الطرق الثلاث التي عرضناها ليست على مستوى واحد من حيث الأهمية . فإذا كانت الطريقتان الأولى والثانية ، تقتضيان العمل والاستغلال المشترك على أوسع نطاق - تمتد بعض القنوات على طول عدة كيلومترات - فإن الطريقة الثالثة تظل فردية مقصورة النفع على قطعة صغيرة واحدة . اننا ونحن نتحدث عن الزراعات السقوية ، يجب أن لا يغرب عن بالنا صغر مساحة الارض المستثمرة .

وهذا يعني ان الري الجماعي ، وبالتالي استعمال الثروات المائية ، ليس معممًا ، ولا يحكم التطبيق . فالمياه لا تجري لري الاراضي الزراعية الشاسعة ، بل تقف عند حد الاراضي المغلقة الضيقة ، والتي هي كثيفة الزرع كما تقدم .

وهناك محذور خطير آخر تجب الإشارة اليه : إنه بالرغم من مهارة الفلاح اليمني ، وقدرته واختصاصه في استعمال مجاري المياه ، فإن قسماً كبيراً منها يضيع ، وقد تتعدى نسبة الضياع ٥٠ في المائة وأحياناً أعلى من ذلك كثيراً ، ومن هنا يأتي تبذير كبير للمياه في بلد هو في أشد الحاجة اليها . وليس الفلاح مسؤولاً قط في هذا التبذير ، بسبب بدائية المعدات المتوفرة لديه (مجرد تراب وأحجار وأغصان شجر) ، بقصد إنجاز شغل الري .

ج - عدم كفاية الري

ترانا في حاجة الى الإشارة الى عدم كفاية الري ؟ إن اليمن بإمكانها وعليها أن تسترجع مناطق شاسعة للزراعة ، ليس فقط في نجد الشرق ، حيث كان سد مأرب التاريخي قد أقيم ، بل أيضاً على الخصوص في تهامة وناحيته تعز والجوف الخ .. فمن الحيوي المستعجل إذن ، تطوير نظام الري ببناء السدود ، وباستصلاح المساحات التي تغمرها مياه السيل . وما من حاجة في ذلك لإقامة سدود ضخمة قد تظل ناقصة الفعالية ، في ميدان الري على الأقل ، فقد بنت بلدان عربية ، وبلدان متخلفة أخرى سدوداً كبرى ، غير أن تلك البلاد لا تتمكن من استعمال طاقات تلك السدود بسبب نقص مقادير المياه . فالأمر يتطلب حينئذ إقامة سدود صغيرة ، بقصد تجميع المياه وتوزيعها على منوال السد الذي أقيم في الجزء المحتل من اليمن (محمية عدن) والذي دفع بزراعة المنطقة دفعاً قوياً في طريق التطور . ولم يرق الحكم الإمامي ببناء منشآت حديثة للري باستثناء تلك المنشأة ، التي قام ببنائها المهندس الألماني السيد هانسن ، وقد توقفت عملية البناء سنة ١٩٥١ ، والسد لم يتم . وفي سنة ١٩٦١ كانت حكومة الإمام قد طلبت دراسة مشروع إنشاء سدود صغيرة ، لتنظيم مياه وادي ورزان الواقع بالقرب من تعز ، وقد أنجزت الدراسات ، ووضع تصميم للمشروع ليظل حبراً على ورق . وفي سنة ١٩٦١ كذلك اهتمت بعثة المساعدة الأمريكية ، بدراسة مشروع مماثل على وادي الهاملي بناحية تعز ، وقد ابتدأت أشغال بنائه في سنة ١٩٦٢ .

إن بإمكان هذه السدود الصغيرة الخاصة بتجميع المياه وتوزيعها الى جانب إصلاحات أخرى ضرورية ، كإصلاح نظام الملكية ، وتسويق المنتوجات ، ووسائل المواصلات الخ ، أن تعطي أسرع النتائج في تحسين الشروط العامة للإنتاج الزراعي . وحتى طرق الري القائمة حالياً ، فيما إذا أحسن استعمالها ، قادرة هي كذلك ، على رفع استعمال الطاقة المائية ، بشرط أن تضاف إلى مبانيتها القائمة ، بعض المواد كالاسمنت والأنابيب الخ .

وهناك عامل آخر من شأنه أن يطور الري ، هو تعميم المضخات الآلية لرفع مياه الأحواض الباطنية ، وذلك بوضع سياسة تخصيص قروض لمجموعات الفلاحين من أجل حصولهم على المضخات . ولعل المبالغ المنتظر توظيفها في بناء السدود وشراء المضخات ، غير موجودة ، لكنها في الواقع مبالغ بسيطة إذا ما قيسست بتوظيفات أخرى .

إن اليمن ، ستعطي هكذا حلاً لمشكلة المساحة القابلة للزراعة ، وتهيب الشغل لحشد العاطلين ، لأن هذا الأمر يتطلب التوجيه هنا كذلك في الأساليب الفنية المعتمدة في جزء كبير منها على اليد العاملة ، وفي البداية على الأقل .

وإن حكومة الإمام التي لم تكن إلا إدارة من إدارات القرون الوسطى ، كانت عاجزة عن انتهاز سياسة اقتصادية في هذا الاتجاه . وإن العراقيل التي قامت بوجه البعثات سواء التابعة منها لهيئة الأمم المتحدة ، أو منظمة التغذية والزراعة ، أو بعثات المساعدة حسب اتفاقات حرة ، خير دليل وأحسن توضيح لهذه الوضعية .

ثالثاً : الطرق الزراعية القديمة وعواقبها

١ - إراحة الأرض^(١) وتنويع زراعتها

يجري الأمر في اليمن على عكس كثير من البلدان المتخلفة ، خاصة في إفريقيا والشرق الأدنى (العراق وسوريا) حيث ينتشر نظام إراحة الأرض . ففي الوقت الذي نجد فيه هذه البلدان ، تملك إمكانيات هائلة من حيث مساحة الأراضي المزروعة ، مما يتيح لها زراعة الأرض على أوسع نطاق ، نجد الأراضي المزروعة باليمن ، المحدودة المساحة في الوقت الراهن ، لا تسمح بإراحة الحقول

١ - اصطلاحناها في مقابل كلمة Jachère وهي الأرض الفطم في عامية الشرق أو الزنيكة في عامية المغرب . (المغرب)

إلا عرضاً . ومن هنا جاءت ضرورة اتباع الزراعة المكثفة ، وبشكل متزايد اعتماداً على إمكانيات الري المتوفرة نوعاً ما ، وكذا انتهاز طريقة تقسيم الحقل الواحد الى عدة قطع بقصد تنويع الزراعات لمواجهة تعب التربة وافتقارها ، وسنرى فيما بعد ان التعب والافتقار راجعان الى انعدام الأسمدة الضرورية ، لتجديد حيوية الأرض ، ورفع طاقتها الانتاجية .

إنه ليس بإمكاننا ان نقول ، ولو على وجه العموم ، إن الزراعة المكثفة باليمن قامت على أنقاض الزراعة الواسعة النطاق ، والمعتمدة على نظام إراحة الأرض ، على غرار ما حدث خلال الثورة الزراعية الأوروبية في القرن الثامن عشر . فالفلاحون اليمنيون كانوا مرغحين على زراعة الأرض زراعة مكثفة ، وهذا ما جعل من طرق الري القائمة غير معدومة الفعالية ، بالرغم مما هي عليه من بدائية . وهذا هو السبب كذلك فيما تدعو اليه وضعية الزراعة اليمنية ، من تفاؤل حافز على تطور الوسائل ورفع الانتاج الزراعي . ثم إن ما سبق لا يعني انعدام نظام الإراحة باليمن ، اذ يجري انتهازه في مناطق الزراعات البعلية ، خاصة في نجد الشرق ، وفي قسم من النجود المتوسطة ، حيث يدع الفلاحون قسماً من أراضيهم للراحة خلال دورة زراعية ، كما ينوون زراعة الحقل الواحد تنويعاً ثنائياً Biennial محتفظين بحيز صغير يزرعون فيه الذرة .

إن نظام إراحة الأرض الذي هو ضروري ، نجده يتضمن عيوباً في البلاد المتخلفة التي تنتهج في زراعتها ، ذلك ان الفلاح الذي يريح أرضه ، يدعمها جامدة دون حرث الى السنة التي يعيد فيها زراعتها من جديد . وهذا الشكل من الإراحة لا تستعيد معه الأرض الا جزءاً من خصوبتها .

غير ان نظام إراحة الأرض باليمن ، هو محصور النطاق ، كما تقدم ، بينما نجد نظام تقسيم الحقل الواحد شائع الانتشار ، وخاصة التقسيم الثنائي التقليدي : قسم يخصص للحبوب والقسم الآخر يخصص إما لزراعة القطني ، أو للزراعات الدهنية كالسليم والخروع والخردل . وهي زراعات تأخذ شكل الدور والتسلسل على نفس الأرض بشكل منتظم يحيد الفلاحون اليمنيون . بيد أن

نظام التقسيم هذا ، سيكون أكثر فعالية ، فيما اذا قرن بالارشادات العملية ، وتوجيهات المدربين الزراعيين ، وبالتعليم الفلاحي التطبيقي .
إن المبدأ الذي تقم عليه الزراعة اليمنية ، هو باختصار مبدأ التنويع ، الذي قد يكون نتيجة للاقتصاد الزراعي باليمن الموجه بالدرجة الأولى الى الاستهلاك الذاتي .

ب - انعدام الأسمدة

إن استعمال الأسمدة سواء الاصطناعية منها (الأسمدة الكيماوية) والطبيعية (الروث) ، هو ضروري ، ولا غنى عنه لكل زراعة ، وخصوصاً اذا كانت هذه الزراعة مكثفة ، وإلا فإن الأرض المزروعة ستستنفد خصوبتها ، كما ستفقد عناصرها الطبيعية الكيماوية . والفلاحون اليمنيون دأبوا على زراعة كثيفة دونما استعمال للسماد ، وذلك منذ أقدم العصور ، باستثناء السماد الطبيعي . والفلاح اليمني ليس بقادر على شراء الأسمدة الكيماوية ، حتى لو افترضنا أنه على علم بوجودها ، وهذا أمر لا نستطيع تأكيده . ونحن لا نبالغ مطلقاً عندما نقول إن الفلاحين في عديد من القرى يجهلون تماماً وجود سماد مصنوع ومنتشر الاستعمال في العالم . وعلى هذا فإن الفلاحين اليمنيين من سكان المعمورة القلائل ، الذين لا يعرفون استعمال الأسمدة الكيماوية .

فالطريقة الوحيدة تظل إذن ، هي استعمال السماد الطبيعي ، الذي يتطلب وجوده وفرة في الماشية ، وإمكانية في استعمال روثها . والفلاح اليمني لا يملك في الواقع إلا قليلاً من الماشية (اثنين كعمدل أعلى) يستعملها للجر . وتربية الماشية تظل عملياً من اختصاص الرُحَّل وشبه الرحل ، ونادراً ما تستعمل أرواث قطعان الماشية باستثناء الأراضي القريبة من مناطق شبه الرحل .

إن الفلاح يعتمد مبدئياً على روث ماشيته الخاصة ، غير ان حاجة الفلاح لاستعمال جزء من ذلك الروث للوقود ، تزيد المشكلة تعقيداً . فالفلاحون

يخلطون الروث بالتبن ليجعلوا منه الطاقة الأساسية في الطبخ ، بسبب انعدام طاقات الوقود الأخرى ، وارتفاع أثمان الحشب والفحم .
إن صنع وتعميم الأسمدة الكيميائية سيرفعان لا محالة إنتاجية الزراعة اليمنية .

ج - أدوات العمل ووسائله

إن فقر أدوات العمل عامل آخر على انخفاض الإنتاج . قالفلاح اليمني لا يستعمل وسائل الإنتاج (الأدوات ، والمعدات ، والآلات) إلا عرضاً ، وبعبارة أخرى فإن هذه الوسائل لا تشكل عاملاً حاسماً في الإنتاج الفلاحي ، لأن هذا الإنتاج معتمد على الفلاح وجهده المباشر بالدرجة الأولى . وبطبيعة الحال فإن المعدات والآلات هي من عمل الإنسان ، ولكنه عمل محول : يعني عملاً إنسانياً غير مباشر ، ولا تساهم القوة الحيوانية إلا في جزء يسير من العمل الزراعي . أما الوسائل القليلة ، التي يستعملها الفلاح اليمني ، فهي لا تتعدى وسائل يدوية ، تقوم الماشية أحياناً بحرها . وهذه الوسائل هي غاية في البدائية ، وأهم هذه الوسائل المحراث والمنجل والفأس .

١ - المحراث : وهو محراث من النوع المحلي ، ليس به عجلات ولا ناظم ، أما شكله فهي صغيرة الحجم ، وتوجد في المؤخرة ، وتستند مباشرة إلى الأرض ، ويقوم الفلاح بحمل هذا المحراث على كتفه من حقل لآخر . فبالإضافة إلى كون هذا المحراث قد صنع محلياً ، فإن خفة وزنه تجعله عملياً بالنسبة للفلاح ، خاصة في حرث المدرجات ، الذي يتطلب نقل المحراث ، والمناورة في استعماله . أما فعالية هذه الوسيلة ، فهي ضعيفة ، ولا تكاد تصل إلى ما دون سطح الأرض إلا قليلاً ، وهي كما وصفها السيد ولوريس^(١) :

« إن هذا المحراث ينبش الأرض أكثر مما يحراثها ، ولا تصل الشقوق التي يحدتها في الأرض أكثر من ٢٠ سم . وقلماً يتمكن من حرث الأرض السلسة

١ - كتاب ولوريس المذكور سابقاً .

وتجديدها . أو كما وصفه الأستاذ فرومون^(١) : « إن هذه الاداة العتيقة تفتح التربة دون التمكن من قلبها » . وهذه الأخطاء الأساسية للمحراث المحلي تجعل الفلاح يكرر عملية الحرث أكثر من مرة ، تقادياً لتلك الأخطاء ، وبقصد الحصول على تربة سليمة . غير أن مجهوداته تكاد تظل عديمة الجدوى . ولا يكاد مفعول المحراث يتعدى عملية النبش .

٢ - المنجل : والأداة الثانية من أدوات الزراعة الشائعة هي المنجل ، الذي يستعمله الفلاحون في جني الغلال ، وفي بعض الأحيان يعجز الفلاح عن الحصول على منجل ، فيعتمد في جني غلاله على مجرد سكين أو يقطفها بيديه . ومن المناسب أن نشير هنا إلى أن استعمال المنجل انقرض في أوروبا منذ مطلع القرن التاسع عشر .

٣ - وأخيراً الفأس : وهي تشكل الأداة الثالثة الأساسية من أدوات العمل ، ونورد هنا وصف السيد فرومون لفأس الفلاح المصري : « هي فأس قصيرة المقبض وحديدتها مثلثة الشكل (عريضة القاعدة ودقيقة الرأس) » . ولا تكاد الفأس اليمنية أن تخرج عن هذا الوصف . وهي أداة الفلاح في الأشغال المتنوعة : حفر القنوات ، واستصلاح السواقي ، وترصيف التراب .

إن الميزة الأساسية لهذه الأدوات الثلاث تكمن في صناعتها المحلية ، فهي عموماً من إنتاج صناع البلد ، مما يجعلها في متناول ميزانية الفلاح الضئيلة . وفي مقابل هذه الميزة ، نجد مردود هذه الأدوات شديد الضعف ، وحسبما قاله السيد بروس :

« إن حرث أكر^(٢) واحد من طرف شخص معتمد على الوسائل اليدوية ، يتطلب ٢٠ يوماً ، وإذا اعتمد الشخص على محراث يحرقه حصانان ، فإن زمن الحرث يقارب اليوم الواحد . أما إذا كانت وسيلة الحرث جرارة (تراكتور) قوتها ٢٥ حصاناً ، فإن الزمن اللازم للحرث لا يتعدى ساعة واحدة »^(٣) .

١ - م. فرومون : الزراعة المصرية ومشاكلها (محاضرات في القانون ١٩٥٣ - ٥٤) .

٢ - الأكر : يعادل نصف هكتار .

٣ - فرومون وبروس وكلاهما : تجديد الزراعة (منشورات Armand colin ١٩٥٤) .

ونجد في نفس الكتاب تقديراً حول الحصاد والربط ، نوردده في الجدول التالي :

- الحصاد هكتار واحد من القمح ، كان يلزم :
- حوالي سنة ١٧٥٠ ، وبالمنجل من ٤٠ الى ٥٠ شخصاً .
- حوالي سنة ١٨٣٠ ، وبالمنجل الطويل ٢٥ الى ٣٠ شخصاً .
- حوالي سنة ١٨٧٠ بالمحشة من ٨ الى ١٠ أشخاص .
- حوالي سنة ١٩٠٥ بالمحصد الرابط من ١ الى ٢ أشخاص .
- حوالي سنة ١٩٥٠ بالمحصد الدارس يكفي شخص واحد للحصاد والدرس معاً .

ولا زالت اليمن ، في هذا المجال أيضاً ، في نفس شروط القرون الغابرة . فالخيريون كانوا يستعملون أدوات شبيهة بالأدوات المستعملة في يمين اليوم . وقد ظلت البلاد بمعزل عن الثورات التكنولوجية المتعاقبة ، التي قلبت وسائل الإنتاج . وإن كان عدد قليل جداً من ذوي الامتيازات ، قد أخذوا يستعملون بعض الوسائل الحديثة نوعاً ما ، فإن أغلبية الفلاحين الساحقة ، لم تفتأ تعتمد على نفس الأدوات الموصوفة أعلاه .

إن أساليب العمل الزراعي لا تخرج كذلك عن الاطار البدائي ، وفيما يلي إيجاز لبعض العمليات الأساسية :

- الحرث : يجري بواسطة المحاريث ، وفي الحقول الجافة التربة حيث تعترض الأحجار الكبيرة سبيل المحراث ، فإن الرجال يقومون باقتلاعها وكسرها بواسطة الفؤوس ، ومن ورائهم النساء اللائي يقمن بتفتيت أجزائها .

- البذر : يجري نثر البذور باليد ، ثم تروى الأتلام بالارجل . وعملية البذر بهذه الطريقة ، هي من اختصاص النساء على وجه العموم .

- الحصاد : يجري الحصاد باليد والسكين والمنجل . وعلى عكس ما قد يتصوره المرء ، فإن الجني باليد سنبلة سنبلة ، ليس أمراً نادراً ، وبعد عدة أسابيع يجري جمع القش بعد أن يكون قد يبس تماماً . ثم يجري جمع الجذور

بعد ذلك لاستعمالها كوقود. وقبل عملية الدرس، تجمع السنابل في الحقول وتظل بها عدة أيام تحت حراسة ناطور.

الدرس : يقوم به الرجال إما بدهس السنابل بالاقدام ، أو باستعمال العصي ، أما « المدراس » والوسائل المشابهة لها ، فإنها غير معروفة لدى الفلاح اليمني . إن هذه العملية تستغرق وقتاً طويلاً بطبيعة الحال ، بسبب نقص الوسائل ، واقتصارها على الحد الأدنى .

إن الشيء الملحوظ في جميع العمليات السابقة هو مساهمة المرأة مساهمة حقيقية في القيام بها . والمرأة في الريف هي قوة إنتاجية على عكس نساء المدن . فبنساء الريف أكثر تعرضاً للاستغلال ، بما يتحتم عليهن القيام به من عمل مزدوج في الحقل والبيت .

رابعاً — عواقب الأساليب الزراعية والنقص في ميدان

الري وفي ميادين أخرى

١ - انخفاض المردود

إن عواقب الأساليب الزراعية، لا يمكن إلا أن تكون وخيمة على المردود، فوسائل الإنتاج البدائية والأساليب القديمة ، وعدم كفاية الري ، وكذا العوامل الاجتماعية (شكل التملك وشروط المزارعة الخ ..) تؤدي الى إنتاجية ضعيفة ، يستحيل تدقيقها بالأرقام . وكان بودنا ، لو أسعفتنا الإمكانيات ، أن نعطي ولو أرقاماً تقريبية عن المردود ، لكن ذلك غير متأت لنا في الوقت الراهن .

إن حساب المردود الزراعي يوجب أولاً ، تحديد المساحة المزروعة (إذا كانت غابتنا هي معرفة مردود المساحة) ، أو عدد الفلاحين ، وتقدير القيمة الكلية للإنتاج الزراعي (فيما إذا استعملنا طريقة مردود الفرد) . وليس من الممكن تحصيل أي من هاتيه المعلومات ولو بشكل تقريبي ، اللهم إلا حساب المردود بالنسبة لقطاع صغير ، ومحصور النطاق . ولكن مردوداً كهذا لن يكون

كافياً ، ولن يمكننا إلا من نظرة عاتمة بطبيعة الحال . وحساب كهذا يتطلب تحضير عدة نماذج عن مختلف النواحي ، وبعبارة أخرى ، القيام بتحقيق معتمد على طريقة الاستقصاء (Sondage) . وفي انتظار تحقيق هذا الأمل ، سنستعمل الحسابات المتعلقة بالبلاد العربية ، ولكن للاستدلال فقط .

لقد وضع السيد كولين كلارك جدولاً وضع فيه مردود الفرد في بعض البلاد خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية^(١) ، وقد كان ذلك كما يلي :

الجدول رقم ١٩

البلد	المجموع الصافي للانتاج الزراعي والحيواني مقدراً بالأثنان العالمية (بملايين الدولارات الأمريكية)	السكان الذكور العاملون في الميدان الزراعي (بالآلاف)	الانتاج الصافي بالنسبة للفرد (بالوحدة العالمية)
مصر	٣١٥	٣٤٢٤	٩٢
العراق	٦٥	٦٠٠	١٠٨
تركيا	٣٩٩	٣٣٥٤	١١٩
سوريا	١٠٧	٦٥٠	١٦٥
إيطاليا	٩٦٩	٦٢٤٠	١٥٤
فرنسا	١٨١٢	٤٣٣٠	٤١٤
بريطانيا العظمى	٥٧١	١٠٧٥	٥٣١
الدانمارك	٢٣٢	٣٩٢	٥٩٢
الولايات المتحدة	٥٢٩٤	٨٥٠٠	٦٢٣
أستراليا	٦٥١	٤٩٠	١٣٢٩
زيلاندة الجديدة	٢٨٩	١٤٤	٢٠٠٦

١ - كولين كلارك : شروط التقدم الاقتصادي .

ولا بد لنا ، بعد الاطلاع على هذا الجدول ، من إبداء الملاحظات التالية :

أ - بعد الحرب العالمية الثانية طرأ ما هو معلوم ، من تقدم في المجال الفني وخاصة في وسائل الانتاج .

ب - كان بودنا لو عرفنا الطريقة المعتمدة في تقدير الانتاج الكلي بالنسبة لبعض البلاد كمصر والعراق وسوريا .

ج - وعلى أي أساس جرى حساب الأثمان العالمية وبأية وسيلة ؟

د - لماذا اقتصرت الحسابات على السكان المذكور ؟ وقد سبق لنا أن رأينا ما تساهم به المرأة من مساهمة كبيرة في الأشغال الزراعية .

وهناك ملاحظات أخرى يمكن إبدائها بهذا الخصوص . بيد أننا ، ونحن نبدي هذه التحفظات ، نلاحظ أن مردود الفرد في بلاد كمصر والعراق وسوريا وتركيا ، أدنى بكثير مما هو عليه في البلاد المتقدمة . والسبب في ذلك راجع ، في نسبة عالية منه ، إلى وسائل الإنتاج وإلى الأساليب الزراعية . ولو تضمن الجدول السابق اليمن ، لكانت دون مستوى البلاد العربية الواردة فيه .

على أننا إذا نظرنا إلى المردود من حيث المساحة ، بالنسبة لبعض الزراعات كالحبوب والقطن مثلاً ، فإننا نرى ، دون أن نتمكن من البرهان على ذلك بالأرقام ، أن مردود اليمن سيكون حسناً بالجملة ، وسيكون في مستوى مردود مصر إن لم يكن أعلى ، بسبب ما في اليمن من وسائل للري ، هي بدائية غير أنها متطورة نوعاً ما ، أضف إلى ذلك درجة الخصوبة ، التي هي أعلى من درجة خصوبة وادي النيل .

وفيما يلي جدول ، لمردود المساحة في بعض البلاد العربية ، حسب ما جاء في الإحصائية الحولية لمنظمة التغذية والزراعة .

الجدول رقم ٢٠

المردود الزراعي لسنة ١٩٥٤ (بالقناطر في الهكتار الواحد)

مواد	مصر	العراق	سوريا
قمح	٢٢,٩	٨,٣	٧,٢
شعير	٢٢,٧	٧,٧	٨,٧
أرز	٤٣,٧	١١,٧	—
قطن	٦١,٠	٢٦,٠	٥٢,٠

وبالرغم من أن مردود المساحة في مصر ، التي هي بلد الزراعات السقوية ، هو مردود متوسط الارتفاع (نجده في مستوى بعض البلاد المتقدمة بالنسبة لزراعة الأرز مثلاً) ، فإنه يظل دون المردود المنتظر من هذا النموذج للزراعة ، فيما يرجع للقمح والشعير خاصة .

ومن عواقب سوء الوسائل التي يعتمد عليها الفلاح اليمني والشروط المفروضة عليه ، نجد هذا الإفراط في تبذير القوة الانتاجية للإنسان ، وتلك من مميزات الزراعة اليمنية . وبعبارة أخرى ، أنه تبذير فريد من نوعه ، لقوى كانت تعطي أضخم إنتاج ، لو أحسن استعمالها . وهذه العاقبة تؤدي بالتالي الى إنتاجية منخفضة لدى الفلاح ، والى تدهور مستوى معيشته تدهوراً مستمراً . ان ما نواجهه من انطباع بالوفرة الزراعية ، ونحن نحلق في سماء « اليمن الخضراء » ، سرعان ما يتبدد بمجرد محاولة التعرف الأولى على الواقع اليمني .

٢ - النقص الكمي

إن مثل هذا الضعف في الانتاجية ، لن يؤدي إلا الى نقص في الكم ، في بلد
تتعدم فيه مجهودات استصلاح اراض جديدة من جهة ، ويتكاثر سكانه بشكل
هائل من جهة أخرى .

إن الزراعة اليمنية ، كما سنرى ذلك خلال الفصول التالية ، هي زراعة
خاصة بالمنتجات المعيشية ، غايتها بالدرجة الاولى إرضاء حاجة الاستهلاك المحلي ،
فعناية اقتصادها الزراعي هي عناية خاصة بتلبية حاجات السكان . وقد سبق
بنا أن رأينا ان النصيب الغذائي للفرد اليمني ، لا يتعدى ما هو ضروري
لاستمراره في الحياة ، أضف الى ذلك عجز الانتاج الزراعي المحلي عجزاً متزايداً
عن إرضاء الحاجات الغذائية ، لدرجة أصبح معها اليمن ، الذي هو بلد زراعي
عن جدارة ، مجبراً على استيراد بعض مواد التغذية لسد حاجته ، خصوصاً بعد
الجفاف الذي زاد من خطورة الوضعية خلال السنوات الاخيرة .

ويوضح لنا الجدولان ٢١ و ٢٢ واردات اليمن من بعض المواد الغذائية .
وقد اخترنا عن قصد المواد التالية : القمح ، الأرز ، الدقيق والقطاني . وتلك
هي المنتجات التقليدية للزراعة اليمنية :

الجدول رقم ٢١

واردات اليمن المباشرة من القمح برسم مساعدات أو اتفاقيات ثنائية
(المقادير بالطن المتري)

البلاد المصدرة	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
الولايات المتحدة	٢٨,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٧,٠٠٠
الاتحاد السوفياتي	١٠,٠٠٠	—	—
الصين الشعبية	١٠,٠٠٠	—	—
المجموع	٤٨,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٧,٠٠٠

الجدول رقم ٢٢

واردات عن طريق عدن (برسم صفقات تجارية)
(المقادير بالطن المتري)

مواد	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦٢
قمح	—	٥٧٨	١٠٣٥	٨٥٤	٣٥٠٠
أرز	٩٦٨	١٨٢٠	٢٣٣٩	١٥٠١	١٤٩١
دقيق	٢٦٣٢	٤٤٥٧	٥٦٣٨	٣٧٤٦	٤٩٦٠
قطاني	٥	١١٩	٦١٤٥	٢٤٥	٩

ونشير هنا الى أن اليمن كانت تصدر القطاني الى عدن . وفيما يلي صادرات بعض السنوات (بالطن المتري) :

١٩٥٧	٣١٠٠ طن
١٩٥٨	١٦٧٦ طن
١٩٥٩	٤٩٨ طن
١٩٦٠	١١١٢ طن
١٩٦١	١٧٦ طن

وقد أوردنا هذه الإشارة كي نوضح ان اليمن استورد القطاني في سنة ١٩٥٧ للمرة الأولى ، وبالرغم من أن وارداته منها كانت ضئيلة الحجم ، غير أن الحدث في حد ذاته يشكل ظاهرة جديدة . على أنه لو توفرت العملة الصعبة لدى حكومة اليمن لكان حجم واردات القطاني أعلى مما هو وارد في الجدول . ولا جدال في أن سنوات الجفاف الأخيرة (١٩٥٨ - ٥٩ ثم ١٩٦٠) وما خلفته من أضرار في ناحية تهامة على الخصوص ، كانت عاملاً على هذه الوضعية ، غير ان

تلك السنوات أثبتت ان اليمن يعيش يومه دونما إمكانيات لتوفير احتياطي من المواد الغذائية .

لقد عرفت اليمن أكثر من مرة في الماضي ، سنوات متتالية من الجفاف ، تسببت في مجاعات ، فتكت بقسم هائل من السكان ، ودفعت بهم إلى الهجرة . ونجد المساعدات الدولية ، في الظروف الراهنة ، تلعب دور المسكّن لتخفيف الصعوبات الأولى ، غير أن حلولها لمشاكل النقص الزراعي ليست سوى حلول آنية .

إن الحلول الحقيقية ، هي التي يجب استخراجها في عين المكان ، وهذا ما يقتضي بالضرورة إلغاء العوامل التي سبق لنا تحليلها ، والتي تعوق تطور الانتاج الزراعي .

إننا نرى أنه حتى لو لم تكن هناك سنوات جذب لانفصح أمر عدم الكفاية الزراعية باليمن ، وبطبيعة الحال ، فإن حجم الاستيراد سيكون أقل في هذه الحالة ، لكن النقص الكمي ، دون أن تتعرض هنا للنقص الكيفي ، سيصبح مشكلة تتفاقم خطورتها يوماً عن يوم ، وتشهد هذه الخطورة بقدر ما يتسع نطاق الاشغال الجديدة الجارية باليمن — خاصة أشغال البنيات التحتية الجارية وفق الاتفاقات الثنائية مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية والولايات المتحدة — فيما إذا لم يرافق هذا الاتساع تطور في الميدان الزراعي .

٣ - انجراف الارض وإنهاك طاقة التربة

تصاب التربة بالإنهاك والانهيار بفعل العوامل الطبيعية (الانجراف) ، أو نتيجة ما يلحقه الإنسان أو الحيوان بها من أضرار ، إذ سرعان ما يتلاشى الطمي^(١) الذي يغطي سطح الأرض نتيجة ما يصيبها من انجراف (الانجراف المائي : الجداول والأمطار الغزيرة ، أو الانجراف الناتج من شدة الرياح) ،

١ - مقابل لفظ limons وهو عبارة عن مواد ترابية وعضوية حملتها المياه العكرة فترسبت على سطح الأرض .
(المعرب)

وخاصة في بلاد يطول جفافها كاليمن . ويساعد على الإنهاك والانهيار ، اقتلاع الأشجار ، وبعض الطرق في فلاح الأرض . وقد جاء في تقرير أنجزته هيئة الأمم المتحدة حول الانجراف ببلاد الشرق الأوسط :

« يشتد تعرض التربة في بلاد الشرق الأوسط الى الانجراف ، ولا تحول دونه ودون فتكه بالتربة وسائل تذكر . ويصل الأمر في بعض الحالات القصوى إلى تجريد هضبة كاملة من التراب ، بحيث يصبح ظهرها عبارة عن صخور جرداء . وطيلة القرون ، كان الإنسان والحيوان إلى جانب الطبيعة في تخريبها للتربة^(١) . »

إن هذه الملاحظات مقبولة بالنسبة لليمن ، حتى ولو لم تكن هذه الأخيرة معنية بها من الناحية النوعية . على أنه من الممكن ، ومن المحتمل ، أن يكون الانجراف أقل خطراً في اليمن منه في بقية بلاد الشرق الأوسط ، لما تشكله المدرجات ، وأشجار الفاكية والبن من وقاية ضد خطره .

بيد ان التربة في بعض مناطق اليمن ، لا زالت عرضة لأخطار الانجراف ، ولا زال هذا يؤدي بالكثير من الأراضي القابلة للزراعة . وقد نشر المعهد الجيولوجي التابع لجامعة لوفان مذكرة للسيد ف. غوكنز^(٢) ، الذي كان على رأس بعثة هيئة الأمم المتحدة الى اليمن ، والذي قام بتحقيق في منطقة جبل راند (لواء صعدة) . وقد جاء في هذه المذكرة :

« لقد أودى الانجراف بقسم هام من التربة الصالحة باليمن . ونجد بالصفحة ١٧٠ من هذا التقرير ، وحول ناحية مأرب (لواء صنعاء) : « وهذه الأراضي مغطاة بطبقة سميكة من الطمي ، وهي حالياً عرضة لانجراف سببه شدة الرياح » . ثم يضيف التقرير : « إن هذا يدل على أن النباتات كانت أوفر في يمن أمس منها في يمن اليوم ، فالبلاد حالياً فقيرة في الغابات » .

١ - منظمة الأمم المتحدة : التقرير النهائي للبعثة الاقتصادية والدراسية للشرق الأدنى - القسم الثاني ، ص ٣ و ٤ (نيويورك ، ١٩٤٩) .

٢ - ف . غوكنز : دراسات حول جيولوجية اليمن (المكتبة الجامعية - لوفان) .

إن اقتلاع الأشجار بقصد استعمالها للوقود من جهة ، ورعي المواشي في الأماكن المشجرة من جهة أخرى هما دليل على وجود مشكلة تشجير باليمن .
وبقصد مواجهة هذه الوضعية جرى غرس بعض أشجار جوز الهند (جلبت من جيبوتي) ، وبعض أشجار الزيتون (المجلوبة من لبنان) وقد زرعت خاصة في وادي ريمة . ولكن لا زالت هذه التجارب في طور المحاولات . ومن اللازم مضاعفة التشجير وتطويره وتنظيم المراعي .

* * *

الفصل الخامس

الانتاج الزراعي - تربية الماشية - صيد السمك

ليس من قبيل العبث أن نتحدث عن الغاية من الإنتاج قبل التعرض الى الانتاج الزراعي وتربية الماشية ومنتجات البحر . وقد سبق لنا أن كررنا القول ، بأن اقتصاد اليمن اقتصاد معاشي ، أو اقتصاد للاستهلاك الذاتي .

أ - الاستهلاك الذاتي وغاية الانتاج

على أي مبدأ ينبغي الاعتماد في دراسة الاقتصاد اليمني ؟ هل يمكن اعتباره اقتصاد اكتفاء غايته النهائية هي الاستهلاك الذاتي ؟ أو هل هو اقتصاد موجه للسوق تباع فيه البضائع ، بعد استثناء قسم منها ، مقابل العملة ؟ ثم ماذا نعني بالاستهلاك الذاتي ؟ وهل هو استهلاك ذاتي في إطار المستثمرين أو في إطار السكان عامة ؟ .

إن إيجاد أجوبة لهذه الاسئلة ، ليس بالأمر الميسور ، كما قد يبدو للوهلة الاولى ، بيد أننا سنحاول الإجابة عنها في حدود الإمكان .
يعني نظام الاكتفاء بالتعريف ، وضعية بلد تكفيه منتجاته الاقتصادية

كفاية ذاتية ^(١) أي Self - Sufficiency حسب التعبير الانكليزي . ويكون هذا النظام في إطار اقتصاد مرحلة ما قبل المرحلة الرأسمالية ، التي يكون الانتاج موجهاً فيها الى الاستهلاك الذاتي الشامل والمباشر ، والتي تنعدم فيها السوق كواسطة للزواج .

بينما في اقتصاد السوق ، تروج غالبية البضائع العظمى في السوق ، ويكون الدور الحاسم في الزواج للنقد . وليس اقتصاد اليمين من النوع الاول ، كما انه ليس من النوع الثاني ، بل هو اقتصاد جامع للنوعين معاً . فالبلاذ لا زالت تعيش ، من جهة ، شروطاً تاريخية إقطاعية وما قبل الرأسمالية ، الأمر الذي يجعلنا نرى بوضوح وضعيته كالاكتفاء . ومن جهة أخرى تلعب السوق دوراً لا يستهان به في الاقتصاد اليميني ، وهي سوق ضيقة ومحدودة وغير خاضعة للقياس بالمعنى الاقتصادي .

فالاقتصاد اليميني ، ليس « اقتصاداً مغلقاً » ، ولا « اقتصاد احتياج » للذين هما نتيجة البحث المباشر عن إرضاء الحاجة دونما تبادل للبضائع إلا بشكل استثنائي : ولا هو بطبيعة الحال ، اقتصاد رأسمالي غايته الأساسية ، هي السوق ، وبالتالي التبادل النقدي .

والآن ، وبعد هذه المقدمة ، يجب علينا أن نحدد مبدأ الاستهلاك الذاتي . إننا لا نعطي لهذا اللفظ معناه الضيق ، أي أننا لا نعني به قيام المنتج باستهلاك بضاعته بغض الطرف عن مجموع الانتاج الزراعي . والمعنى الذي نقصد اليه من استعمال هذا اللفظ ، هو استهلاك المنتوجات المحلية في مجموع البلاد ، دونما التصدير لقسم هام منها الى الخارج . وبعبارة أخرى ، فإن الإنتاج اليميني موجه بصفة رئيسية الى إرضاء حاجات السكان ، ولا تشكل السوق الخارجية عنصراً أساسياً فيه ، الا بالنسبة للبن والجلود . وهما بضاعتان لا تشكلان الاقسماً ضئيلاً بالنسبة لمجموع الإنتاج .

١ - قاموس العلوم الاقتصادية (المنشور بإشراف جان روموف - باريس ١٩٥٦) .
وموسوعة لاروس ط . ١٩٦٠ .

ان النشاط الزراعي ليس خارجاً كله عن إطار السوق . فالمستثمرون يحتفظون بالقسط الوافر مما أنتجوه ، ويوجهون الباقي الى السوق لا لمجرد المقايضة (تبادل البضائع) ، بل بقصد الحصول كذلك على المال ، الذي هم في حاجة اليه ، لدفع ما عليهم من أقساط مزارعة لملاك الأرض ، ولتسديد للضرائب وخاصة ديون المربين . وهذا لا يعني بطبيعة الحال ان كل الإنتاج الزراعي ، يمر بالضرورة عن طريق السوق ، وأن المبادلات تجري وجوباً بواسطة النقد ، لأن كمية النقد الرائجة جد محدودة ، ولا تتيح دورة اقتصادية كهذه .

إننا نجد ظاهرة الاستهلاك الذاتي حتى في البلاد ، التي بلغت شأناً من التطور الصناعي ، والتي أصبح اقتصادها في مجموعها خاضعاً للقوانين الرأسمالية . ففي فرنسا مثلاً يستهلك المنتجون الزراعيون ربع المنتج الزراعي النهائي ^(١) .

ولكي نختصر الظواهر الموصوفة أعلاه ، نقول :

١ - تدخل السوق في التنظيم الاقتصادي اليميني بالرغم من أنه يظل اقتصاد اكتفاء .

٢ - فيما يرجع للاستهلاك الذاتي في إطار المستثمر الزراعي يوجد النظامان : اقتطاع جزء من الإنتاج للاستهلاك المباشر ، وترويج البضاعة بواسطة السوق . غير أن ظاهرة الاستهلاك الذاتي تظل بالغة الأهمية في مستوى الاقتصاد العام للبلاد .

إن اصطلاح « الاقتصاد المعاشي » كما عرفه الاستاذ بيسير جورج في كتابه حول الجغرافية الزراعية ^(٢) يناسب الاقتصاد اليميني من حيث هو اقتصاد

١ - اندريه بيانيه : إحصاءات وملاحظات اقتصادية (الجزء الأول والثاني منشورات P . U . F ، ١٩٦١) واندريه دوكمبيري : الاستهلاك الذاتي في الزراعة الفرنسية (منشورات Armand Colin ، باريس ١٩٥٢) .

٢ - بعد أن عرف الاستاذ م. جورج معنى « الاقتصاد المعاشي » قال بأن « الزراعة المعيشية هي تلك التي تخصص ما يزيد على ثلثي الأراضي والعمل لانتاج المواد التي يجري استهلاكها ذاتياً » راجع في ذلك : الجغرافية الريفية Precis de Geographie rurale (منشورات P . U . F ، باريس ١٩٦٣) .

استهلاك ذاتي شامل ، بالشكل الذي حددناه به آنفاً .
أما فيما يرجع للخاصة التي تميز هذا الاقتصاد بصفة أساسية ، فقد توفق
الاستاذ جورج في تحديدها بأنها « ... هي سوء استعمال إمكانيات الانتاج ،
وضياع الطاقة الكامنة ومنايعها ^(١) » .

ب - إنتاج وإحصائيات

لا بد من إبداء ملاحظات خاصة ، قبل وضع جداول ، أو على الأصح قبل
تقديم معلومات جزئية عن الإنتاج الزراعي وتربية الماشية .
إن جميع الاقتصاديين والخبراء في الشؤون الزراعية ، يلاقون على العموم ،
صعوبات في طريق إنجاز إحصائيات متعلقة بالزراعة ، والأمير بعكس ذلك في
الميدان الصناعي ، الذي هو أكثر تنظيماً ، وأكثر وفرة في الوسائل ، ومع
ذلك ، وحتى في البلاد المتقدمة ، فإنه لا تتم إحصائيات مضبوطة ومدققة في
هذا القطاع الأخير إلا بصعوبة .

لقد حدث دون شك تقدم كبير ضمن هذه البلاد في هذا الاتجاه ، لكن
تشبث الإنتاج والمبادلات وكذا ظاهرة الاستهلاك الذاتي من طرف المستثمر ،
ستظل تشكل عراقيل هائلة في طريق القيام بتجميع سليم للأرقام . إن
الإحصائيات التي تعترضها صعوبات جمة في البلاد المتقدمة ، مع أن هذه البلاد
لديها إدارات مختصة في هذا الموضوع ، تظل مشكلة غير ممكنة الحل في البلاد
المتخلفة ، وخاصة تلك التي تعيش في شروط فنية وإدارية بدائية كاليمن . إن
القاعدة العامة المطلقة فيها هي انعدام الإحصائيات . فما من نشر للأرقام ، بل
وما من مجرد إبداء للأرقام في أراشيف الإدارات ، حتى لم يظل أمامنا والحالة
هذه ، سوى اللجوء إلى السجلات العامة للضرائب ، التي قد نخرج من تقليب
صفحاتها بفكرة عامة ، على أن تلك السجلات تفيض بالمغالطات والأخطاء نتيجة
الرشوة ولنقص الكفاءة الإدارية . غير أن كل محاولاتنا للحصول على هاته

١ - نفس المصدر ، صفحة ٢٠١ .

السجلات لم تسفر عن نتيجة ، لا بسبب معارضة المسؤولين في اطلعنا عليها - بالعكس ، فقد وضع وزير المالية في الجمهورية اليمنية رهن إشارتنا كل ما لديه من وثائق - بل لأن السجلات التي كانت هدف محاولتنا ، لم تكن موجودة على فرض أنها وجدت حقيقة في يوم من الأيام .

إننا غالباً ما نصادف العجز الإداري في بعض البلاد المتخلفة (ألا يمكن اعتبارة مقياساً للتخلف ؟) ولكننا نعثر بها على بعض المعطيات الأساسية . أما في اليمن ، فإن الأمر أدهى من العجز . إنه انعدام وجود الجهاز الإداري نفسه ، وهذا ما يجعل حل المشكلة أكثر استحالة .

وفي وضعية كهذه ، فإن التحقيقات الاستقصائية وحدها ، هي التي قد تحل نوعاً ما مشكل الإحصائيات الأساسية ، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي . إن ما سنورده من أرقام ، هو على العموم ، تقديرات إجمالية ، استقيناها من مجرد تصريحات شخصية ، وهي تتيح لنا فكرة عامة على كل حال . ولم تتعرض حوليات منظمة التغذية والزراعة ، ولا حوليات هيئة الأمم المتحدة في جداولها المتعلقة بالانتاج لليمن الا في قليل نادر ، بسبب انعدام إمكانية التقدير .

وهناك نقطة أخيرة تجدر الإشارة إليها . ففي اليمن كبقية البلاد المتخلفة ، يشكل الاستهلاك الذاتي عاملاً هاماً من المستحيل تقديره ، وكبار الملاك أنفسهم وهم المتمسكون بالعادات القبلية ، يستهلكون قسطاً وافراً من المحصول ، ويقايضون به ، كما يقدمون هبات من الحبوب أو من المواد الأخرى . إن كل هذه العوامل يجب أن تكون حاضرة في الأذهان عند اختبار الأرقام الواردة في الصفحات التالية .

أولاً - المنتوجات الأساسية

أ - المنتوجات المعيشية

سنعطي في البدء نظرة عن الإنتاج الكلي للمواد المعيشية ، لندخل بعد ذلك

في تفاصيل بعض تلك المواد . وقد قامت عدة مصالح اقتصادية ، تابعة للهيئات التمثيلية الأجنبية المقيمة في تعز بوضع تقديرات تمكنا من جمعها وتمحيصها ، وهي التي أتاحت لنا وضع الجدول التالي :

الجدول رقم ٢٣

المنتجات الغذائية الأساسية للزراعة اليمنية
(بآلاف الاطنان)

المواد	١٩٥٢ - ١٩٥٤	١٩٥٧ - ١٩٥٨	١٩٥٨ - ١٩٥٩	١٩٥٩ - ١٩٦٠	١٩٦٠ - ١٩٦١	١٩٦١ - ١٩٦٢
ذرة	٧٥٠ ^(١)	٧٥٠	٦٠٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠
قمح	١٥	٢٠	١٠	١٠	١٠	١٠
شعير	٢	٢	١	١	١	١
ذرة صفراء	١٥	٢٠	١٥	١٥	٢٠	١٥
فول جلبان	٥٠	٥٥	٤٠	٣٨	٣٥	٣٨
بطاطس	٤٠	٤٥	٣٥	٣٥	٣٥	٤٠
المجموع	٨٧٢	٨٩٢	٧٠١	٦٤٩	٦٥١	٦٥٤

إنه مهما تكن عرضية الجدول السابق ، وعلى فرض أن التقديرات بالنسبة للسنوات المتعاقبة أخذت على نفس الأساس ، فإنه يوضح انخفاضاً مريعاً في إنتاج الحبوب ، وذلك ما أدّى الى شرائها بكميات وافرة من الخارج ، وقد سبق لنا الحديث عن ذلك .

لقد انخفض إنتاج الحبوب من ٧٥٠,٠٠٠ طن إلى ٥٧٦,٠٠٠ طن أي بنسبة ٢٤٪ . ولم يكن هذا الانخفاض طارئاً بشكل عرضي ، لأنه منذ ١٩٥٨ - ١٩٥٩ فقد إنتاج الحبوب مستواه ، الذي كان عليه في سنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ . وحتى إذا أخذنا بعيني الاعتبار سوء الأحوال الجوية ، وما كان لها من دور في هذا

١ - تصل التقديرات الحكومية الى مليون ، وهو تقدير نجده مبالغاً فيه .

الانخفاض ، فإنها ليست كافية وحدها لتفسيره .
فماذا يمثل هذا الانتاج بالنسبة لبلاد الشرق الأدنى العربي وما هي أهميته ؟
والإجابة على هذا السؤال ، نورد الجدول التالي ، الذي قد نخرج منه بفكرة
متوسطة التحديد من شأنها أن تضع اليمن في قرينتها بالنسبة للبلاد العربية :

الجدول رقم ٢٤
إنتاج الحبوب في البلاد العربية
(بآلاف الأطنان)

البلاد	(معدل) ١٩٥٢ - ١٩٥٤ ^(١) ١٩٥٢ - ١٩٥٣	١٩٥٨ - ١٩٥٩	١٩٥٩ - ١٩٦٠	١٩٦٠ - ١٩٦١
الجمهورية العربية المتحدة ^(٢)	٤١٠٣	٤٩٣٠	٥٢٥٠	٥٣٧٦
المغرب	٢٧٢٨	٣٣٩٣	٢٥٩٠	٢٧٢٧
الجزائر	١٩٦١	١٩٨٧	١٨١٠	٢٤٢٦
العراق	١٤١٦	١٨٨٦	١٤٩٦	١٥٢٧
سوريا	١١٩٨	٨٥٨	٩١٠	٧٥١
السودان	٨١٧	١٣٦٤	١٣٦٤	١٣٦٤
اليمن	٧٨٢	٦٣٦	٥٧٦	٥٨١
تونس	٦٨٩	٨٢٧	٧٧٢	٦٠٩
الأردن	١٩٤	٨٩	١٣٦	٦٠
لبنان	١٠١	٨٦	١٠٦	٦٨
المجموع	١٣٦٩٨٩	١٦٦٠٤٦	١٥٦٠٦٤	١٥٦٤٨٩

١ - بالنسبة لليمن : معدل ١٩٥٢ - ١٩٥٤ وللبلاد العربية الأخرى ١٩٥٢ - ١٩٥٣ .
(العربية السعودية غير موجودة بالجدول لأن إنتاجها الزراعي متعدي عملياً) .
٢ - مصر فقط .

وقبل التعليق على الجدول يجدر بنا أن نورد الملاحظات الأولية التالية :

— يجب ألا يغيب عن الذهن أن أطنان الحبوب المجموعة الى بعضها هنا ليست لها جميعها نفس الأهمية الغذائية . فالقمح مثلاً أهم من الذرة . بيد أنه لم يكن من السهل التمييز بين أصناف الحبوب . وعلى كل حال ، فالمهم هنا هو أن الحبوب بأصنافها (تلك التي تسمى ثانوية في أوروبا) تشكل العنصر الأساسي في تغذية الإنسان ، وبالأمكان إهمال القسط الذي يستهلكه الحيوان منها .

إن الزيادة والنقص (بين ٥ الى ١٠٪ وأحياناً أكثر) في الريف أمر شائع ، ولزيادة التحديد نورد جدولاً بالنسب المئوية لما ينتجه كل بلد عربي من الحبوب بالنسبة للإنتاج الكلي لمجموع البلاد العربية .

الجدول رقم ٢٥

النسبة المئوية لإنتاج البلاد العربية من الحبوب

البلاد	١٩٥٢-٥٣	١٩٥٨-٥٩	١٩٥٩-٦٠	١٩٦٠-٦١
الجمهورية العربية المتحدة	٢٩,٣	٣٠,٧	٣٤,٩	٣٤,٧
المغرب	١٩,٥	٢١,٢	١٧,٢	١٧,٦
الجزائر	١٤	١٢,٤	١٢,١	١٥,٧
العراق	١٠,١	١١,٨	١٠	٩,٩
سوريا	٨,٧	٥,٤	٦,١	٤,٨
السودان	٥,٨	٨,٥	٩,١	٨,٨
اليمن	٥,٦	٣,٩	٣,٨	٣,٨
تونس	٤,٩	٥,١	٥,٢	٣,٩
الأردن	١,٤	٠,٥	٠,٩	٠,٤
لبنان	٠,٧	٠,٥	٠,٧	٠,٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ينتج عن هذا الجدول ان انخفاض إنتاج اليمن ، لا يقف عند حد الانخفاض المستمر من حيث مقادير الإنتاج ، بل ليتعدى ذلك الى ان الانخفاض مستمر أيضاً في نسبته المثوية من الإنتاج الكلي للحبوب في البلاد العربية . فهذه النسبة تنخفض من ٥٦٪ الى ٣٨٪ وذلك يعني من حيث النقط - ١٨ ، فنسبة اليمن هي أخط نسبة ، قتلوها مباشرة سوريا (نقط - ٣٩) ثم تأتي تونس في المرتبة الثالثة ، بينما تحصل البلاد الأخرى تقدماً بطيئاً ولكنه مستمر ، وخصوصاً الجمهورية العربية المتحدة (+ ٥٤) والسودان (+ ٣) - لقد استثنينا الاردن ولبنان لضعف إنتاجهما - .

وسيكون مفيداً بالنسبة لليمن ، لو تمكنا من وضع أرقام استدلالية للإنتاج الزراعي ، وكذا أرقاماً استدلالية للفرد من سكانها ، غير أن هذا الحساب غير ممكن للأسباب الآنف ذكرها . وسنكتفي بما قدم من أرقام استدلالية لمجموع الشرق الأوسط (الجدول لا يتضمن اليمن بسبب عدم معرفة مقدار إنتاجها وكذا عدم معرفة عدد سكانها) .

الجدول رقم (٢٥ مكرر)

الأرقام الاستدلالية للإنتاج الزراعي والغذائي بالنسبة للفرد الواحد
وبالنسبة لنفس المادة

(معدل ١٩٥٢ - ٥٣ = ١٠٠)

١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٤٨	الأرقام الاستدلالية
٦٠-	٥٩-	٥٨-	٥٧-	٥٦-	٥٥-	٥٣-	٥٢-	الرقم الاستدلالي
١١٤	١١٥	١١٢	١٠٩	١٠٠	٩٧	١٠٠	٨٤	للمواد الغذائية
١٠٣	١٠٥	١٠٥	١٠٥	٩٨	٩٧	١٠٠	٩١	الرقم الاستدلالي بالنسبة للفرد الواحد

وقد استقينا الأرقام الواردة في هذا الجدول من نشرة منظمة التغذية والزراعة حول الوضعية العالمية للتغذية والزراعة خلال سنة ١٩٦٠، وقد نشرت الدراسة بمدينة روما سنة ١٩٦١ .

إن هذه الأرقام الاستدلالية ، تشير إلى ارتفاع محسوس (من ١٠٠ إلى ١١٤) بالنسبة للمواد الغذائية من حيث إنتاجها ، كما تشير إلى بعض التزايد في مجال الرقم الاستدلالي للفرد الواحد (من ١٠٠ إلى ١٠٣ فقط) . وليس هناك شك في أن هذه الأرقام الاستدلالية (التي هي ضعيفة مع ذلك) ستكون أكثر انخفاضاً فيما لو وضعت بخصوص اليمن .

١ - الحبوب

تشمل الحبوب المنتوجات الزراعية الأولى باليمن ، ومن بين هذه الحبوب ، كالقمح والشعير والأرز ، تحتل الذرة والدخن المرتبة الأولى . إن زراعة الذرة منتشرة في جميع نواحي البلاد ، وحتى في المناطق التي يتعدى ارتفاعها ٣٠٠٠ م عن سطح البحر . وتوجد منها ضروب وأنواع شتى . الذرة البيضاء والحمراء والصفراء والبنية والليمونية اللون . وجرى تقدير ما تستغرقه زراعتها من مساحة الأراضي المخصصة للحبوب بـ ٩٠٪ . إنها زراعة لا تتطلب الماء الكثير (٢٥٠ مم) ، فهي بالتالي تزرع بعملية في الغالب ، باستثناء المناطق التي لا تسقط فيها الأمطار بكثرة حيث تجري زراعتها زراعة سقوية . وتعطي بذرة الذرة محصولين ، وأحياناً ثلاثة (كما هو الحال في ناحية إب) . إن مردود هكتار من الذرة ، يختلف باختلاف المنطقة الجغرافية وطبيعة التربة ، وعلى كل حال ، فقد قدرت منظمة التغذية والزراعة معدل المردود السنوي لمجموع النواحي كما يلي :

— ١٥ قنطاراً في الهكتار في الزراعة البعلية أو الجافة .

— ٢٥ قنطاراً في الهكتار في الزراعة السقوية .

الدخن : يزرع على الخصوص في منطقة تهامة ، ولا يتعدى ما يتطلبه من

ماء ١٥٠ مم .

القمح والشعير : تزرع منها عدة أصناف في النجود العليا ، ولكن مردود الهكتار في زراعتها شديد الضعف .

الذرة الصفراء : تزرع في منطقة الهضاب المتوسطة ومردودها جيد .
الارز : الذي يستهلكه سكان المدن وخاصة العائلات الميسورة ، ولا يزرع إلا على مساحة صغيرة جداً . ولسنا نعرف بالضبط مقدار ما ينتجه اليمن من أرز ، غير أن المقدار هو دون الطلب ، وهذا هو السبب في استيراده المتزايد . وتتوفر ناحية بئنه على امكانية توسيع المساحة المزروعة أرزاً .

٢ - القطاني

تزرع منها عدة أنواع : الفول والعدس والجلبان والحمص والفاصولياء (اللوبياء) وفول الصويا الخ ، ويتجه إنتاجها بالدرجة الأولى للاستهلاك الداخلي ، ويصدر بعض منها الى عدن والعربية السعودية .

٣ - الخضار

ان زراعة الخضار غير موجودة على شكل استثمارات تزود السوق ، بسبب ضيق إطار الاستهلاك ، ما عدا البقل (الفجل) الذي يستهلكه اليمنيون بكثرة . ولا يستثنى نسبياً من هذه القاعدة الا سكان مدينتي صنعاء وتعز . هذا ونجد اليمن تنتج الطماطم والبصل والجزر والفلفل وخضار السلاطة وبعض الخضار الأخرى .

وكان أهم انتاج للخضار ، هو ٤٠.٠٠٠ طن من البطاطس في سنة ١٩٦١ -

١٩٦٢ .

٤ - الفواكه

إن الشروط المناخية باليمن تساعد على نمو أشجار الفاكهة المدارية، وفواكه

البلاد المعتدلة. ففي تهامة (الجروبة ، الخوخة ، هيس ، زبيد الخ :) نجد النخيل والموز والباباي والبنجر و (المنجة) . وابتداء من ارتفاع ٢٠٠ الى ١٥٠٠ م عن سطح البحر ، نجد الرمان والبرتقال والليمون والتين والتفاح والعنب والخوخ والكثري واللوز ، الى جانب فواكه أخرى متعددة ، ولن نكون مغالين اذا قلنا بأن اليمن ، يتمتع بوضعية ممتازة في هذا المجال .

والفلاح اليمني يحيد تقليدياً زراعة أشجار الفاكهة .

إنه ليس بإمكاننا أن نعطي رقماً عن مجموع هذا القطاع . وإنتاج الفاكهة لن يكون ذا أهمية من الناحية الكمية ، باستثناء إنتاج العنب والتمور . وهو موجه الى الاستهلاك المحلي . وهناك مدن أكثر امتيازاً من غيرها من حيث الاستهلاك (صنعاء ، تعز ، إب ، الحديدة) . إن صعوبة المواصلات ، وارتفاع تكاليفها ، وانعدام وسائل التبريد ، تقف عائقاً بوجه تسويق الفواكه باليمن .

إن الفاكهتين اللتين تستلزمان مزيداً من الحديث ، هما التمر والعنب . فاليمن تضم الكثير من غابات النخيل ، في تهامة على الخصوص . فالى الجنوب من خوخة نجد غابات يقدر عدد نخيلها من ٢٠٠,٠٠٠ الى ٢٥٠,٠٠٠ وحدة . ونخيل قطعة الأرض الواحدة في هذه المنطقة يصل إلى ١٠٠ وحدة ، في حين تكثر كذلك قطع الأرض الكثيرة التي يفوق عدد نخيلها ٦٠٠ نخلة . وتمور اليمن أنواع ، فيها المناصف والوبان والطبيقي والعريقي والكدرى والمشتوم والماجني الخ ..

أما زراعة الكروم فانها متطورة في عدة نواحي (صنعاء ، إب ، ذمار ، صعدة ، تعز) ، وهي تنتج أربعين صنفاً من أصناف العنب ، يمكن مقارنة بعضها بأجود ما تنتجه كروم أوروبا وأمريكا ، ويجري القطف دون توقف في فترة ما بين شهر جوي (تموز) ، إلى شهر أكتوبر (تشرين الأول) . واليمنيون يستهلكون العنب طرياً ومجففاً ، ويصدرون من المجفف الى العربية السعودية وعدن ، وإلى بلاد أخرى مجاورة . أما التخدير فإنه محرم وممنوع ، وإن كانت صناعة الخمر تجري سرياً ، كما في قرى ضاحية صنعاء مثلاً .

ب - المنتوجات المصدرة والمنتوجات الصناعية

١ - البن

إن البن اليمني المسمى نخا شهير عن جدارة بنوعه ونكهته ، وتتطلب زراعة شجيرة البن التي هي من فصيلة « أرابيكا » ^(١) تربة خصبة وطقساً طرياً ، ورياً وافراً ، وعناية فائقة . وتجري زراعتها في المدرجات ، وعلى ارتفاع ١٢٠٠ الى ٢٢٥٠ م عن سطح البحر في الاراضي السقوية . وحسب رأي السيد بيمر سيلفاين ^(٢) الخبير العالمي في البن ، فإن ما يميز القهوة اليمنية عن غيرها ، يمكن اختصاره في ثلاث نقاط :

أ - إن اليمن هي البلد الوحيد في العالم ، الذي يزرع البن في المدرجات ، وكان قد أبدى هذه الملاحظة قبله جان دولاروك الذي زار « العربية السعيدة » سنة ١٧١٦ .

ب - إن البن اليمني لا يتعرض للأمراض ، ولما تسببه من خسائر كما هي الحال في البلاد الأخرى التي تنتج البن باستثناء حشرة واحدة هي المسماة (Duedorylorisona) .

ج - إن اليمنيين لا يستهلكون حبوب البن بل قشرته فقط ، وهم يهيئونها للشراب على شكل منقوع يدعونه « القشر » (الذي يحتوي على ضعف ما تحويه الحبة نفسها من مادة الكالسيوم والحديد والكافاين ^(٣)) . وتؤتي شجرة البن أكلها ابتداء من عامها الثالث ، فتعطي محصولين في السنة الى ثلاثة في ناحية الحيمة بلواء صنعاء .

١ - « أرابيكا » كلمة لاتينية علمية معناها « عربي » وهكذا يسمى أحسن أنواع البن الذي يزرع في امريكا اللاتينية والحبشة واليمن .

٢ - انظر منظمة الأغذية الزراعية تقرير لحكومة اليمن عن انتاج القهوة ، كتبه بيمر سيلفاين - روما .

٣ - يطلق بعض المؤلفين العرب على هذه المادة اسم القهويين أو البنين . (العرب)

إن زراعة البن تجري بصفة عامة في الملكيات الصغرى ، التي غالباً ما تكون مساحتها في حدود المدرج الواحد ، وبمعدل ١٠٠ شجرة في الحقل ، وتقل المزارع الكبرى للبن . أما شروط زراعة البن فإنها تستنزف عرق الفلاحين ، الذين يدفعون للملاك ثلثي المحصول . وفي الحقيقة فإن تسويق هذه المادة ، هو من احتكار بعض التجار . (الذين هم في الغالب شركاء للعائلة المالكة سابقاً) ، ويقوم هؤلاء المحتكرون بفرض ما يروقه من أثمان على الفلاحين . وقد انخفضت هذه الأثمان في سنة ١٩٦١ بنسبة ٢٦,٥٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٥٧ ، وبعبارة أخرى فإن هذا الانخفاض ، كان من أخط ما تعرضت له أثمان البن في السوق العالمية . إن هذه العوامل ، مضافاً إليها ما أصاب السوق العالمية من تدهور ، تفسر ركود الرواج للبن اليمني واختفاءه . فالفلاح اليمني ، أصبح يفضل زراعة القات مكان البن لما للأول من مدخول مستقر ، ومن استقلال عن السوق الخارجية من جهة ، ولأن زراعته تتطلب نفس شروط زراعة شجيرات البن من مناخ ومدرجات . وفي الجدول التالي توضيح لركود إنتاج البن .

الجدول رقم ٢٦

إنتاج البن (بآلاف الأطنان)

السنة	حجم الانتاج	السنة	حجم الانتاج
معدل ١٩٤٨ - ٥١	٤,٧	١٩٥٦ - ٥٧	٥,٤
١٩٥١ - ٥٢	٣,٩	١٩٥٧ - ٥٨	٥,٤
١٩٥٢ - ٥٣	٤	١٩٥٨ - ٥٩	٥,١
١٩٥٣ - ٥٤	٤,٨	١٩٥٩ - ٦٠	٥,٤
١٩٥٤ - ٥٥	٤,٢	١٩٦٠ - ٦١	٥
١٩٥٥ - ٥٦	٥,١	١٩٦١ - ٦٢	٥

مصدر الأرقام : حولىة هيئة الأمم المتحدة لفترة ١٩٥٥ - ١٩٦١ ،
الصادرة بنيويورك .

- تقرير السفارة الأمريكية بتعز بالنسبة لأرقام ما بعد ١٩٦٠ .
وتجدر الإشارة هنا الى أن إنتاج اليمن من البن كان يفوق ١٢٤٠٠٠ طن في
فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وذلك حسب معلومات استقينها من عدة
مصادر . فالانخفاض مريع إذن ، بمقارنة هذا القدر الى ما هو وارد في الجدول .
مع أن البن هو مادة التصدير الرئيسية ، وذلك يعني بالتالي ، أنه المورد الأول
 للعملة الصعبة . والجدول السابق يتيح لنا الخروج بالاستنتاج التالي : انه بالرغم
من حاجة اليمن المتزايدة للعملة الصعبة ، فإنها لم ترفع من حجم إنتاجها من البن .
بل بالعكس ، فإن مدخولها من العملة الأجنبية قد انخفض عن السنوات السابقة ،
بسبب انخفاض أثمان البن في السوق العالمية . ولنا عودة الى هذا الموضوع .

لقد ظلت كل النصائح والتوصيات التي قدمها الخبراء العالميون بخصوص رفع
إنتاج قهوة « نخا » ذات المكانة الممتازة في السوق الدولية ، بدون نتيجة .
وكان من الطبيعي أن تظل كمعظم تلك النصائح كذلك ، ما دامت لم تنطرق الى
صميم الأسباب الحقيقية التي هي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنظام الملكي ،
بل كانت ملامستها لها ملامسة سطحية . ولقد كان الأمر يتطلب إلغاء
الاحتكارات ، ومساعدة الفلاحين بمنحهم القروض وتنظيم السوق ، بصرف
النظر عن المشاكل الفنية المحضة . ولم يكن باستطاعة النظام الملكي أن يقوم
بكل هذا لأن ضربة مقوضة لأركانه ستكون من أولى النتائج .

أما فيما يرجع للبن اليمني من حيث النوع ، فإن قهوة « نخا » هي في الواقع
عبارة عن خليط من منتوجات نواح مختلفة ، نوردتها هنا حسب ترتيب
تنازلي .

- المطري (ناحية بني مطر) .

- الصنعاني (ناحية الحيمة وحراز) .

- الشرقي (ناحية آنس وعتمة) .

- الشامي (أو نخا رقم ١ : ناحية الحويث ، وحجة وكحلان والمحابشة) .
- الريمي (أو نخا رقم ٢ : ناحية ريمة وبراح) .

٢ - القطن

يشكل القطن أحد موارد التصدير ، وقد كانت الحاجة من زراعته باليمن هي تزويد الصناعة المحلية (الحرف) . وقد اتسعت زراعته في الواقع منذ ١٩٥١ . وقد كان نجاح تجربة الانجليز في أبين (محمية عدن) عاملاً على انتشار زراعته في تهامة ، التي قفزت المساحة المزروعة فيها قطناً من ٨٠ هكتار سنة ١٩٥١ الى ١٢٠٠ هكتار ، سنة ١٩٥٤ ثم الى حوالي ٢٥٠٠ هكتار في سنة ١٩٦١ .

إن القطن المزروع باليمن هو من النوع الأمريكي المدعو (أكالا Acala) والنوع السوداني المدعو صقل (Sakal) . وقطن هذين النوعين قصير التيلة ، أما زراعته ، فكلها سقوية سواء في تهامة (وادي مور ، زبيد ، سردود ، ريمة) أو ناحية الجوف (نجود الشرق^(١)) . ولم يفتأ إنتاج القطن في ارتفاع كما يدل على ذلك الجدول التالي :

الجدول رقم ٢٧

إنتاج القطن (بالأطنان)

السنة	الحجم	السنة	الحجم
معدل ١٩٥٢ - ٥٤	٨٠٠	١٩٥٩ - ٦٠	٢٢٠٠
١٩٥٧ - ٥٨	١٢٠٠	١٩٦٠ - ٦١	٢٥٠٠
١٩٥٨ - ٥٩	٢٠٠٠	١٩٦١ - ٦٢	٣٢٠٠

١ - ويمكن زراعة القطن طويل التيلة في منطقة الجوف .

وهذا يعني أن انتاج ١٩٦١ - ١٩٦٢ ، هو أعلى بأربع مرات من إنتاج سنة ١٩٥٢ ، فالقطن هو الإنتاج الزراعي الوحيد ، الذي تمكن من تحقيق بعض التقدم باليمن ، والذي أخذ الفلاحون بتشجيعون على زراعته ، بفضل طلبات السوق الخارجية . وهذه الأخيرة تشتري القطن اليمني بأثمان منخفضة ، وذلك راجع الى سوء العناية به وقت الجني والحزن ، وخاصة الى وسائل الخلع القديمة . أما مردود الهكتار الواحد من القطن فإنه من مستوى أجود المردودات العالمية ، بدليل الأرقام التالية :

الجدول رقم ٢٨

مردود القطن

البلاد	١٠٠ كلغ في الهكتار	البلاد	١٠٠ كلغ في الهكتار
أمريكا الوسطى	٧٠٨	كولومبيا	٤٠٧
اليمن	٧٠٣	العراق	٢٠٦
ج.ع.م	٦٠١	أفغانستان	٢٠٨
الاتحاد السوفياتي	٦٠٨	الباكستان	٢٠٢
سوريا	٥٠٢	البرازيل	١٠٧
الولايات المتحدة	٥	الهند	١٠٢
المكسيك	٤٠٩	-	-

مصدر الأرقام : - منظمة التغذية والزراعة ، ما عدا الأرقام المتعلقة باليمن التي اعتمدنا فيها على تقرير سفارة الولايات المتحدة لسنة ١٩٦١ .

٣ - منتوجات أخرى للتصدير ومنتوجات صناعية

بالإضافة الى البن والقطن ، يصدر اليمن الى الخارج مواد أخرى لكن بكميات

ضئيلة جداً ، لا تستحق الكثير من القول . وسنورد هنا على سبيل الإفادة ، بعض هذه المواد ، كالتبغ (نوع جيد) والعنب المجفف والمنتجات الزراعية الزيتية (خاصة السمسم والفول السوداني - أرشيد) . وبالإضافة الى ما تقدم ، يزرع اليمنيون تقليدياً ، مجموعة أخرى من المنتجات التي يمكن أن نطلق عليها اسم زراعات صناعية تستعمل للاستهلاك المحلي ، ولكن على نطاق ضيق . ومن هذه المواد ، الزراعة الزيتية (حبوب السمسم والخردل والكتان) وفول الصويا والسيزال والنيلة والصمغ العربي الخ ..

٤ - منتجات من نوع خاص : القات

لقد سبق لنا الحديث عن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن القات ، وكنا قد أشرنا إلى أن زراعته تحتل مكانة هامة ، إذا ما قورنت بالزراعات الأخرى ، التي تتطلب نفس الشروط الفلاحية ، ونعني بها البن . إن الفلاح اليمني يجد في زراعة القات ربحاً أعلى مما تدره عليه بقية الزراعات ، كما إن نطاق استهلاكه يتسع في الداخل على حساب بقية المواد الأخرى . وفي بعض النواحي ، كناحية مناخاً مثلاً الدائفة الشهيرة في السابق بمدرجاتها المزروعة بنسباً ، لم تعد ترى من زراعات سوى القات . فالفلاحون يجتثون شجيرات البن ليزرعوا مكانها القات . وإنه ليس من الصعب علينا تقدير إنتاج اليمن من القات ، وهي تصدر منه الى عدن ، التي يشتد نهم سكانها الى مضغ هذا الخدر ، وإن كانت المقادير المصدرة تتناقص يوماً عن يوم :

السنة	الحجم بالأطنان	القيمة بالدولار الأمريكي
١٩٦٠ - ٦١	٨٥	٤٨٠٠٦٢
١٩٦١ - ٦٢	٦١	٣٤٠٤١٥

إنه لكي يتخلى الفلاحون اليمنيون عن زراعة القات ، لا بد من انتهاج سياسة

فعالة وحكيمة في نفس الوقت ، من شأنها ان تحول أنظارهم في البداية عن زراعته ، ثم تقضي عليها قضاء كلياً في النهاية . وهذا الأمر يتطلب اتخاذ قرارات حازمة وتهيئة الوسائل المالية اللازمة ، والقيام بحملة نفسية واسعة النطاق ،

ثانياً : الغابات

لقد كان اليمن بلد الغابات الشاسعة ، حسبما روى المؤرخون والجغرافيون العرب القدماء . وقد انقرض معظم تلك الغابات بسبب الحاجة الى الخشب ، الذي يستعمله السكان كوقود ، خاصة في النجود العليا حيث يشتد البرد . وفي تهامة يستعملونه لبناء الأكواخ . والى جانب هذا ليس هناك أي قانون يحمي الغابات . وهذا يؤدي ، مع الأسف ، الى إتلاف ما تبقى منها شيئاً فشيئاً . بيد ان بعض الغابات لا زالت موجودة في تهامة (في الجبانة ووادي سرود وزبيد) ، وكذا في منطقة النجود المتوسطة (تعز ، إب ، وادي ريمة) . وقد قدرت منظمة التغذية والزراعة مساحة « الغابات المفتوحة » - يعني النواحي التي تنمو فيها الاشجار بكثرة - بمليون من الهكتارات ، وأغلبها من السنط والغرينون واليتوع وعدة أنواع محلية أخرى (الألب والسلام الخ ..) .

ثالثاً : تربية الماشية ومنتجاتها

تشكل تربية الماشية القطاع الثاني للاقتصاد بالنظر لأهميتها ، كما تشكل الجلود الخام مادة التصدير الثانية بعد البن . وهذا القطاع في مجموعه هو ثروة لا زالت مجهولة وسيئة الاستثمار .

إن الأرقام الوحيدة المنشورة حول تربية الماشية باليمن ، تظل تلك التي نشرها م . ب . بيتروفالي اعتماداً على مصادر ضرائبية عن سنة ١٩٤٤^(١) . أما

١ - م.ب. بيتروفالي في عدد تموز وآب ١٩٥٢ من مجلة Oriente Moderno (روما) .

منظمة التغذية والزراعة فانها تعيد نشر نفس هذه الأرقام نظراً لانعدام إحصائيات أخرى .

وسنعيد نحن بدورنا نشرها في الجدول (٢٩) ولكن على أساس اعتبارها أرقاماً مؤقتة ، وقابلة للشك . والواقع ان هذه الأرقام غير كافية وبالغية الانخفاض ، بالنسبة للعدد الحقيقي ، حتى ولو اعتبرنا ذلك راجعاً الى الغش في ميدان تشريع الضرائب .

الجدول رقم ٢٩

تربية الماشية في اليمن (بآلاف الرؤوس)

النوع	العدد
أغنام (ضأن وماعز)	٨٦٨١
أبقار	٤١٣
إبل	٧٢
خيول	٣

ولم يعط الاحصاء أي رقم عن الأنواع الأخرى ، مع أن الحمير والبغال وافرّة العدد بالبلاد .

وتصنف الأغنام بما فيها الماعز باليمن الى ثلاثة أنواع :

— النوع الأول ، ويتميز بصغر القامة ويدعى البوني .

— النوع الثاني ، وهو متوسط القامة ويدعى الذماري .

— النوع الثالث ، وقامته قصيرة ويدعى كاركول ، ويكثر هذا النوع

بنواحي صنعاء وهو مشهور بفروه في الأسواق الأوروبية : نوع اسطراكان أو نوع كالبالا .

أما الأبقار ، فإن النوع الغالب هو البقر الهندي ذو القامة القصيرة ، وهو موجود في جميع النواحي ، وخاصة في تهامة الداخلية ، التي يبلغ عدد الرؤوس

فيها (٦٠,٠٠٠) .

وتقسم الإبل باليمن الى نوعين : الجمال العالية ذات اللون الأغبر ، ويوجد هذا النوع في النجود المرتفعة . ثم الجمال الصغيرة القامة الرملية اللون والموجودة في تهامة .

أما فيما يرجع للخيل ، فهي بطبيعة الحال من النوع العربي المشهور بقوته وجماله ، وهي على العموم صغيرة القامة ، وسريعة العدو .

ولكي نبرز أهمية تربية الماشية باليمن ، يجدر بنا أن نقيم جدولاً لمقارنة أهميتها بالنسبة للبلاد العربية الأخرى . والجدول رقم ٣٠ فيه مقارنة لعدد رؤوس الماشية مصنفة بحسب أنواعها في البلاد العربية لسنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ .

الجدول رقم ٣٠

تربية الماشية في اليمن وبعض البلاد العربية
(بآلاف الرؤوس)
الأصناف

البلاد	أبقار	ضأن وماغز	خيول	إبل
اليمن	٣١٤	٨٦٨١	٣	٧٢
ج.ع.م	١٤٠٤	٢٠٦٦	٣٨	١٦٥
سوريا	٤٧١	٤٢٢٨	١٠٩	٦٩
العراق	١٥٠١	١٣٦٠٠٠	٣٠٠	٥٠٠
العربية السعودية	--	٥٤٧٣	--	٢٦٥
الأردن	٦٢	٥٥٩	٦	٣١
الجزائر	٧٤٨	٦٦٧٥	٢٠٩	١٤٤
المغرب	٢١٦٠	١٩٦٩٠٥	١٩٨	١٩٣
تونس	٣٩٥	٤١٨٢	٧٣	١٨٦

مصدر الأرقام : منظمة التغذية والزراعة ، حولة الإنتاج لسنة ١٩٦٠ .
الصادرة بروما .

إنه رغم عدم التأكد من الأرقام المتعلقة باليمن ، فإن هذا الجدول يدل على ما لتربية الماشية فيها من دور هام بالنسبة لمجموع البلاد العربية . ويمكن تطوير هذا القطاع تطويراً سريعاً بتشجيع المهتمين بتربية الماشية على مضاعفة الجهود ، وذلك بتنظيم السوق تنظيمًا محكمًا ، وإلغاء الاحتكار من ميدان تصدير الجلود ، إذ الواقع أن قلة من ذوي الامتيازات ، يحتكرون حركة التصدير ، ويفرضون الأثمان التي تناسب جشعهم ، على مُربي الماشية .
أما تربية الطيور الداجنة ، وخاصة تربية الدجاج ، فإنها متطورة تطوراً نسبياً بحسب النواحي ، وتحتل تهامة المقدمة في هذا المجال .
إن إنتاج البقرة اليمنية من الحليب ضعيف (٥ الى ٦ لترات يومياً) ، كما أن لحوم البقر غير جيدة (فالدواب تقطع المسافة الفاصلة بين المراعي والمسلخ دونما راحة) .

إن المنتج الخيواني باليمن موزع حسب صنفين : الصنف الأول ، وهو مخصص للاستهلاك المحلي ، يعني اللحوم والألبان ومشتقاتها (باستثناء الماشية التي تصدر حية الى العربية السعودية ومحيطات عدن) . أما الصنف الآخر فإنه يضم الجلود الخام والمدبوغة ، التي تصدر الى الخارج . ويبلغ ما تصدره اليمن من جلود مملحة وغير مدبوغة مليوني وحدة . ومن جهة أخرى فإن البلاد تصدر الفرو اليمني الذي يتسابق الأوروبيون في اقتنائه . غير أن انعدام الانتقاء قبل التصدير ، وانعدام الدراية الكافية بالأسواق العالمية ، يضيعان على هذا الفرو ما هو أهل له من مكانة ممتازة في أسواق الفرو بالخارج .

رابعاً : الأسماك

يقدر عدد صيادي السمك بألف الى ١٥٠٠ صياد . وتكثر القرى التي يمتن

سكانها الصيد البحري على شواطئ تهامة . ويقدر معدل الإنتاج بألفي طن سنوياً ، يبلغ مدخولها ٢٧٠٠٠٠ ج . م ت وذلك بناء على تقديرات أحد خبراء الصيد البحري لدى منظمة التغذية والزراعة ^(١) الذي قام بزيارة لجزء من الشواطئ اليمنية (ميدي واللحية) .

ويجري استهلاك نصف منتوج الصيد باليمن ، ويصدر النصف الآخر مجففاً الى محميات عدن . وما من شك في ان إدخال الأساليب الحديثة على الصيد البحري بمنح قروض لشراء معدات عصرية (تزويد السنايق ^(٢) بالمحركات) ، وتنظيم التسويق والتوزيع (بإيجاد أماكن التبريد والناقلات البرادة الخ . .) ، سيمكن السلطات العمومية من تطوير إنتاج هذا القطاع الاقتصادي تطويراً سريعاً ، وبالتالي من استغلال جيد لثروة طبيعية ذات أهمية غذائية عالية ، أضف الى ذلك أهمية مسحوق السمك كسماد أو غذاء .

١ - م . كرسونسن: تقرير عن دراسة استطلاعية قصيرة لأمكنة الصيد في اليمن (منظمة التغذية الدولية ١٩٥٢) .

٢ - سنبوق وهو المركب الشراعي الذي ينقل عدة اشخاص . والمركب الصغير ذو المجاذيف يسمى هوري .

الفصل السادس

الموارد الصناعيّة والحرف

أولاً - الصناعة

سيكون الحديث عن الصناعة باليمن من قبيل المغالاة، وأجدد بنا. والحالة هذه أن نتحدث عن الحرف ، التي هي بدورها عرضة للمضايقة والتدهور يوماً عن يوم . فالمواد المطلوبة من الخارج أصبحت تزاخم المصنوعات المحلية مزاحمة خطيرة وفعالة . بيد أنه خلال السنوات الأخيرة ، ظهرت بعض المبادرات في سبيل التصنيع ، كبناء معمل للنسيج ومشروعات الصين الشعبية الخ .. ولكنه لم يتحقق أي من هذه المشاريع حتى الآن ، فلا معمل النسيج أتم بناؤه ، ولا المشاريع الصينية ظهرت للوجود .

أ - الصناعة التقليدية أو الحرف

لقد طبقت شهرة الصناع اليمنيين آفاق البلاد العربية في القرون الوسطى ، بسبب ما كان لهم من مهارة وإتقان . وقد كانت جميع الصنائع ، في هذه الفترة ، متطورة في اليمن ، وعلى الخصوص صنع الأسلحة كالدرزوع والسيوف والخنجر ،

التي كانت نافقة في السوق العربية ، وكذا مزايج الأمان . وقد نمت الدباغة بدورها ، وما يتلوها من صناعات الجلود والتجليد . . وحتى عهد قريب (١٨٩٠) كان استخراج معدني الحديد والرصاص جارياً بالقرب من صعدة ، وكان هذان المعدنان المستخرجان يغذيان صناعة تقليدية مزدهرة ، غير أن الحديد المستورد (خاصة المنتوجات الصناعية اليابانية) نافس هذه الصناعة الى درجة القضاء عليها ، بسبب أثمانها المنخفضة عن أثمان المصنوعات المحلية من جهة ، وإحكام صناعتها من جهة أخرى . وأمام تضافر عوامل جمود التقنيات المستعملة في الصناعة المحلية ، واستخالة المحافظة على « سوق مغلقة » ، وجدت كثير من الحرف نفسها مجبرة على إخلاء المجال إخلاء كلياً لمصنوعات الخارج . بيد أن بعضاً من تلك الحرف ، لا زالت ذات أهمية بالنسبة لبعض المنتوجات كالنسيج وصناعة السلال والآجر والفخار والصياغة وصناعة الأقفال وأواني الفضة وصناعة الزيوت الخ . . ومن جهة أخرى نمت حرف أخرى جديدة كصناعة الأواني المنزلية من الصفيح (التنيك) . لكن سهم الحرف باليمن أخذ في الهبوط ، كما أخذت تفقد ما لها من مكانة في اقتصاد البلاد شيئاً فشيئاً . بيد أن صناعة النسيج التقليدية هي التي تحظى بالمكانة الأولى من بين مجموع الحرف الممتنة باليمن . . ونجد الكثير من صناعات النسيج في بعض مدن تهامة الداخلية (بيت الفقيه ، زبيد ، الحديدية) وفي النجود العليا (صنعاء ، إب) . وقد قدر الإنتاج السنوي الكلي للمنسوجات بـ ١٣٧ ألف متر . والمواد الأولية المستعملة في هذه الصناعة هي من أصل محلي (القطن والنيلة) والقماش المنسوج بهذه الطريقة هو رائع من الناحية الجمالية ، غير أنه لا يقبل المقارنة مع القماش المنسوج في المعامل الحديثة ، إذا ما أخذنا الناحية الفنية بعين الاعتبار .

أما فيما يرجع لتكاليف الإنتاج ، فإن منسوجات الخارج (وخاصة منسوجات اليابان والهند) تباع بأثمان أدنى من أثمان المنسوجات التقليدية ، بالرغم من ارتفاع الواجبات الجمركية . ونجد نفس الظاهرة في ميدان الملابس الجاهزة ، حيث يتخلل الخياطون اليمنيون يوماً عن يوم أمام المزاخرة الأجنبية ، أو أمام رواج

الملبوسات المستعملة ، التي يستوردها التجار من الخارج .

وهناك صناعة تقليدية أخرى هي صناعة الزيوت ، ولا زالت باليمن معاصر للزيت تديرها الإبل ، ويبلغ عددها (٢٠٠) عبر مجموع القطر . وليس بإمكاننا أن نقدر ما ينتجه هذا القطاع الحرفي ، غير أن الواردات من المواد الدهنية طبيعية للغاية (وان كان هناك ميل للزيادة من حجم الواردات الدهنية ، في المدة الأخيرة) .

وأخيراً صناعة المجوهرات ، التي لا زالت قائمة بالرغم من مزاحمة الحلي الاصطناعية الواردة من اليابان وأوروبا ، والتي يتهاافت عليها السكان . وهكذا ستجد هذه الصناعة نفسها يوماً مجبرة على الانقراض بعد كل الذي اكتسبته من خبرة وتقاليد عريقة . وبالرغم من بدائية الوسائل التي يتوفر عليها صناع المجوهرات ، فإن صياغة الأحجار نصف الجاهزة (العقيق والمرجان الخ ..) تحتل مكانة سامية .

وليس هناك شك في أن الصناعة التقليدية ، باعتبارها صناعة تستجيب لحاجات الاستهلاك الواسع (النسيج ، صناعة الزجاج ، صناعة الزيوت الخ ..) هي صناعات محكوم عليها بالانقراض خلال زمن قصير أو يطول . وكل سياسة اقتصادية تستهدف عودة الصناعة التقليدية باليمن ، ليست سياسة حكيمة ولا تقدمية ، بل بالعكس ستكون دليلاً على رجعية اقتصادية غير قادرة على حل مشكل الصناعة التقليدية ، وسيكون لها أسوأ العواقب على التطور الاقتصادي العام . إن الحل الذي نتمناه ، هو تشغيل الصناع اليمنيين بعد تلقينهم التقنيات الحديثة في مدارس فنية للتكوين السريع ، في معامل النسيج التي ستنشأ مستقبلاً ، وذلك كي يصبحوا فنيين وعمالاً اختصاصيين في صناعة النسيج الحديثة . وإلى جانب هذا يجب الإبقاء على بعض الحرف بمنحها الاعتراف الضرورية أو بحمايتها حماية جمركية ، وذلك حتى لا تنقرض نهائياً بعض القيم الفنية في اليمن .

ب - الصناعة الحديثة أو بالأحرى انعدام الصناعة الحديثة

هل هناك من صناعة حديثة باليمن ، شبيهة بما هو قائم في البلاد المتخلفة ، بما فيه من هي أكثر بدائية وتأخراً ؟ الجواب بالنفي بطبيعة الحال .

وهذه سياء خاصة بتخلف اليمن ، الذي يتميز بسببها عن بقية البلاد الأخرى المسماة متخلفة ، مع أن البلاد تتوافر فيها المواد الضرورية السهلة التحويل (القطن والدهنيات والجلود والتبغ الخ) ، وكذا القوى البشرية اللازمة للتحويل ، مما يمكن البلاد من أن تكون لها في أسرع وقت عمالاً ومختصين ، هذا بغض النظر عما يضم باطن الأرض اليمنية من إمكانية كامنة .

إن الشيء الأكيد في الوقت الراهن ، هو ان اليمن لا تملك أية صناعة حديثة باستثناء بعض المدايق الصغيرة ، التي لا يتعدى مجموع عدد الأفراد العاملين فيها الثلاثين .

وفي مدينة الحديدة يوجد مغلان صغيران لحاج القطن ، ولا يملك هذان المغلان إلا وسائل بدائية ، ولا يتعدى عدد آلاتهما الأربعين ، كما لا يتجاوز عدد العمال فيهما المائة . أما الطاقة الانتاجية السنوية لهذه المعامل فهي في حدود ١٠٥٠٠ طن . وهذه الطاقة غير كافية لمعالجة ما تنتجه البلاد من القطن . وينشأ عن هذه الوضعية مشاكل خزن القطن الخام ، الذي يوضع في مخازن سيئة الشروط ، الشيء الذي يجعل من قطن اليمن بضاعة غير محظوظة في الأسواق العالمية . وهذه هي المشاكل التي على الجمهورية اليمنية أن تجد لها حلاً عاجلاً . وبالإضافة إلى ما سبق نجد بعض المطاحن الحديثة الصغيرة لطحن الحبوب أو الحبوب الدهنية . وقد جرى إدخال هذه المطاحن حديثاً ، غير أن عددها ضئيل جداً .

تلك هي الصناعة الحديثة باليمن ، قدمناها في بضع كلمات ، واعتمادها على الآلات ليس بالشيء الذي يستحق الذكر . إنه من المحتمل أن تكون هذه الوضعية وحيدة من نوعها في العالم ، وهي وضعية تجعل اليمن في مستوى أدنى مما كانت عليه في العصور القديمة .

لقد قام قلة من الرأسماليين اليمنيين والأجانب ببعض المحاولات لقيت جميعها الفشل الذريع . وأسباب هذا الفشل عدة .

١ - كان الإمام يعارض كل تصنيع مهما كان ، فقد كان يخشى وحي الطبقة العاملة باليمن خصوصاً وأن نقابة عدن المؤلفة في معظمها من المهاجرين اليمنيين كانت مثلاً حياً لتطور الطبقة العاملة . فالحل الأفضل لإبعاد مثل هذا الخطر كان هو رفض الترخيص بإنشاء المعامل . وفي رأينا أن هذا السبب رئيسي في انعدام التصنيع .

٢ - لم يكن للرأسماليين اليمنيين والأجانب رغبة في توظيف أموالهم داخل أرض لا يمكنهم بها الحصول على أية ضمانات سياسية أو تشريعية ، وكان الخوف من أن تحجز أموالهم في يوم أو آخر مدعاة لحذرهم .

٣ - إن الرأسماليين اليمنيين لم يكونوا يملكون روح المبادرة والابتكار ، كما هي الحال لدى الرأسماليين العصريين ، فهم عبارة عن رأسماليين تجار .

٤ - انعدام البنيات التحتية ، ووجود سوق خاضعة للاحتكار (لصالح بعض ذوي الامتيازات والإمام فقط) .

ولتوضيح ما سبق ، يجدر بنا أن نورد مثال معمل نسيج القطن في باجل . فقد حصل أحد رجال الصناعة السوريين ، بعد مماطلة طويلة ، على ترخيص تشارك فيه الحكومة أي الإمام ، بإنشاء معمل نسيج القطن . وقد وكل ببناء المعمل الى شركة فرنسية ، بدأت أشغالها بوضع تسع آلات للنسيج لكل منها ٢٤٨ مغزلاً و ٩٠ منوالاً ومولدين كهربائيين ، طاقة كل منها ٢٢٠ فواط . وعندما أنجزت الشركة الفرنسية ثلاثة أرباع المعمل ، رفض الإمام دفع القسط الأخير المترتب حسب الاتفاقية أي ٣٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي . وهكذا ظل المعمل مجمداً ، وظلت الآلات عرضة للإهمال دون أدنى صيانة . ولنا في حاجة إذن الى التعليق على هذه الواقعة ، التي توضح مرة أخرى حقيقة الإطار الذهني للبنيات العتيقة ، التي كان يعيشها الإمام ومستشاروه .

لقد كان تشغيل معمل النسيج السابق الذكر يتطلب مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار

أمريكي حسب التقديرات الأولى . وقد كان في نية الصين الشعبية إكمال أشغال
معمل باجل ، غير أن المفاوضات لم تؤد إلى أية نتيجة كما هو الأمر بالنسبة لبقية
المشروعات ، التي تقدمت بها الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي وإيطاليا (فتح
معمل للنسيج بمدينة صنعاء ، ومعمل للأسمنت في باجل الخ .) ، وكل هذه
المشاريع لم تر النور للأسباب الآتفة الذكر .

ج - الصناعة الاستخراجية

ولست وضعية الصناعة الاستخراجية بأحسن حالاً ، هذا مع وفرة
الحامات . وقد توقف الاستغلال التقليدي لمناجم الحديد والرصاص منذ ١٨٩٠ .
على أن هناك مادتين يمكن استثناءهما : الملح البلوري والبترول .

١ - الملح البلوري

لقد توقف استخراج الملح البلوري منذ خروج الأتراك في سنة ١٩١٨ . وفي
سنة ١٩٥٩ استأنفت شركة يابانية عملية الاستخراج في صليف وذلك في إطار
الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع اليابان . ويعتبر هذا القرار القرار الإيجابي الوحيد
الذي اتخذته الإمام . وقد بلغ إنتاج ١٩٦١ (١٢٠,٠٠٠) طن أي ما قيمته
١٢٦,٠٠٠ جنيه إسترليني .

٢ - البترول

ومن جهة أخرى منحت حكومة اليمن عدة امتيازات بترولية منذ ١٩٥٠
لشركات أمريكية وألمانية .
وقد منح الامتياز الأول إلى الشركة الأمريكية لاستثمارات ما وراء البحار
(American Overseas Investment Corp) برأس مال قدره ٥٠٠,٠٠٠ دولار
أمريكي ، وبإدارة دبلوماسي أمريكي كان يشغل وقتها منصباً باليمن . فالشركة كما
نرى ليست بالجدية ولا بالجادة . وهدفها في رأينا لم يكن يتعدى المتاجرة بحق
الامتياز الذي حصلت عليه .

وكانت المحاولة الثانية هي التي قامت بها الشركة الألمانية (Deilmann) التي يوجد مقرها بمدينة شتوتكارت . وقد توقفت هذه الشركة عن أعمال التنقيب قبل أن تكتشف أي بئر للبتروول ، بعد أن أنفقت ما يقارب ٢٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي ، فقد ألغت حكومة الإمام الاتفاق دوناً دراسة مسبقة للقضية ، معتمدة على وسائل قانونية في غاية الشك .

وأخيراً ، ففي شهر فبراير ١٩٦١ حصلت شركة أمريكية تدعى ميكوم أويل كومباني (Meccom Oil Co) وتقول هذه الشركة عن نفسها أنها « مستقلة » عن المجموعات البترولية ، وهي من ملك أحد كبار رجال المال الأمريكيين ، جون ميكوم^(١) على امتياز للتنقيب في شاطئ تهامة . والمنطقة التي سمح فيها بالتنقيب تبلغ ٦٠ كلم عرضاً في اليابسة و ٢٢ كلم في البحر ، وتشمل منطقة التنقيب المنطقة التي كانت تنقب فيها الشركة الألمانية . وتقضي الاتفاقية التي وقعتها حكومة الإمام باقتسام الأرباح مناصفة . وقد ابتدأت أشغال التنقيب في شهر يوليو (تموز) ١٩٦١ في منطقة صليف الساحلية ، حيث توجد صخور الملح ، التي يبدو أنها كانت الدافع لوقوع اختيار السيد ميكوم على هذه المنطقة بالذات . وقد حفرّت الشركة عدة آبار بلغ بعضها عمق ١٦٤٠ م . ثم قامت الشركة بحفر آبار أخرى في الزيدية والبيضاء (بالقرب من الحديدة) بلغت أعماقها ٢٤٠٠ و ٣٢٤٠ م حسب التقارير التي رفعتها الشركة الى حكومة الإمام ، دون العثور على البترول . وقد أشارت التقارير الى وفرة الملح حتى أعماق تتعدى ٢٣٠٠ م . وقد استمرت أعمال التنقيب بناء على تأكيدات الاختصاصيين الجيولوجيين التابعين للشركة بوجود البترول في المنطقة التي يجري فيها التنقيب .

١ - انطلق جون ميكوم هذا من صفر ليصبح من كبار مستخرجي البترول في تكساس ثم في كولومبيا . ويملك حالياً عدة مصالح في بلاد مختلفة . ويقدر رأس مال الشركات التي تخضع له بـ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي . وقد يكون حصل على امتياز للتنقيب عن البترول في الجمهورية العربية المتحدة في منطقة تقع بالضفة الغربية للنيل .

وإننا نسمح لأنفسنا بالتشكك في صحة المعلومات الواردة في تقارير الشركة الأمريكية وخاصة في سلامة نواياها ، مهما يكن « استقلالها » تجاه التجمعات البترولية الأخرى . فالشركة الأمريكية لم تكن ترغب ، بناء على احتمال أكيد في إنجاز استثمار البترول ، ومن هنا يمكننا أن نعد التشاؤم الذي يحيم على النتائج عبارة عن محاولة لربح الوقت .

إن ما سبق يؤدي بالضرورة الى الاستنتاج التالي : إذا اعتبرنا ان الحكومة كانت عاجزة لأسباب مالية او فنية عن أن تقوم هي بنفسها أو بمساهمة الشركات المختلطة بالتنقيب عن البترول واستخراجه ، مع ما لهذا القطاع من أولوية في الاهتمام (ان انعدام الطاقة باليمن يشكل عرقلة كبرى في طريق التطور الصناعي) ، فان الأمر يقتضي أن لا تمنح الامتيازات إلا بعد دراسة معمقة لشروط الاستثمار ، ولجدية الشركة ، التي ترغب في الحصول على الامتياز ، وأن تتضمن الاتفاقية بنداً يعطي للحكومة حق سحب رخصة التنقيب في حال ما إذا أبدت الشركة ذات الامتياز بطئاً غير عادي في سير الأشغال . وبالإضافة الى هذا يجب على الحكومة أن تعتمد على أسلوب المناقصة بين الشركات الوطنية والدولية ، حتى لا تمنح الامتياز إلا للمؤسسة التي تؤهلها إمكانياتها ، لأن تأخذ بعيني الاعتبار مجموع الاقتصاد الوطني . والواقع أن كل عمل « عديم المردود » في نظر مؤسسة ما ، يمكن أن يكون عكس ذلك بالنسبة لاقتصاد وطني ، خاصة اذا كان الأمر يتعلق بتصنيع البلاد ، أو بتوفير العملة الصعبة .

إن هذه المبادئ الاقتصادية مقبولة مهما يكن النظام السياسي والاقتصادي الذي تنتهجه الدولة ، على فرض أن هذه الأخيرة صادقة العزم والرغبة في تطوير اقتصاد البلاد . والأمر بالعكس من ذلك بطبيعة الحال فيما اذا تعلق الأمر بمصالح بعض ذوي الامتيازات ، أو فيما اذا كانت الرشوة متفشية كما كانت عليه الحال في عهد الإمام .

* * *

الفصل السابع

التجارة والمؤسسات التجارية

لقد ظلت الأرقام المتعلقة بتجارة عدن^(١) حتى عهد قريب، المصدر الرئيسي الوحيد لتكوين صورة صادقة نوعاً ما عن المبادلات التجارية الخارجية لليمن . وإن كانت تلك الأرقام نفسها في حاجة إلى بعض التصحيح . ولقد حافظت عدن حتى سنة ١٩٥٨ على دورها التجاري الممتاز بالنسبة لليمن ، أو بعبارة أخرى ظل مينائها هو المنفذ الرئيسي البحري للبلاد ، مع ما يقولون عن مثل هذا الوضع من مخاطر ، ومن سيطرة اقتصادية ومالية .

والجدول التالي يقدم لنا بالنسبة المئوية دور عدن المتناقص ، في ميدان التجارة الخارجية اليمنية .

لقد أصبحت وضعية عدن كمحطة في طريق السفن أقل مما كانت سابقاً ، وذلك لأسباب تتعلق ببرامج المساعدة الخارجية . فالسفن التي كانت تقوم بإفراغ بضائعها الموجهة إلى اليمن في عدن برسم المساعدة أو القرض ، أصبحت ترسي

١ - مستعمرة عدن : « تقرير التجارة الخارجية » لسنوات ١٩٥٥ - ١٩٥٦ - ١٩٥٧

٥٨ - ٥٩ - ٦٠ . عدن .

في الحديدية وذلك على الرغم ان هناك مشكلة تكاليف العودة .

الجدول رقم ٣١

النسبة المئوية لتجارة اليمن الخارجية عبر عدن

السنة	النسبة المئوية لمجموع التجارة
١٩٥٥	٩٠٪
١٩٥٦ الى ١٩٥٩	٧٥ إلى ٨٠٪
١٩٦٠	٥٥٪
١٩٦١	٥٠٪

أولاً — الصادرات

يتضمن الجدول (٣٢) جميع صادرات اليمن مقدرة بالحجم والقيمة ، للفترة التي تغطي السنتين الأخيرتين (١٩٦٠ - ١٩٦١) ، وسيتيح لنا هذا الجدول أن ندرس المنتوجات الصادرة عن قرب ومن حيث الحجم والقيمة ، وأن نتتبع تفصيلاً أهمية كل منتج .

مصادر الأرقام في الجدول (٣٢) : أخذت حسب الوثائق التالية .

— وزارة المالية ومصلحة الجمارك الحديدية — صنعاء

— سفارة الولايات المتحدة — تعز

— المفوضية الإيطالية

— سفارة الاتحاد السوفياتي

— التجارة الخارجية لمستعمرة عدن (١٩٥٥ - ١٩٦١)

الجدول رقم ٣٢
الصادرات الكلية لليمن (بآلاف الدولارات الأميركية)

١٩٦١		١٩٦٠		مواد
القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	
٤٣٠٢	٤٥٠٠	٤٥٠٠	٥٠٠٠	البين- (بالطن) (أ - ب)
١٥١٢	٢٠٠٠	٧٥٦	١٠٠٠	القطن (بالطن) (ب)
٨٨	—	٤٤	—	حبوب القطن (بالطن)
٦٦٨	١٢٢٢٧٩٥	٧٥١	١٣٥٧٤٦٨	الجلود (بالقطعة)
٣٦٤	١٢٠٠٠٠	٢٩٤	١٠٠٠٠٠٠	الملح (بالطن)
١٩٥	٢٤٧٥	١٤٨	١٧٧٣	البطاطس (بالطن)
١٨	٢٦٣	٨	١٦٢	خضراوات أخرى
				الحبوب والقطنيات
٢٨	٢٨٠	١٥١	١٢٧٠	(بالطن)
١٧	١٢١	٩	٧٥	السمك المجفف (بالطن)
١١٥	٧٩١	٩٨	٥٨١	الفواكه (بالطن)
				الفواكه المجففة (عنب)
١٩	٧٦	٢٨	١٠١	(بالطن)
٥٠	٧٨٣٦	٢٢	٤٤٥١	الماشية الحية (بالرأس)
١٤٣	٥٧٧,٠١٠	١٤٧	٤٩٠,٣٧٥	البيض (بالدزينة)
				بضائع مصنوعة من أشجار
٤٥	٣٠٣	٤٨	٢٧٩	النخيل (بالطن)
٩٦	٦١	١٣٥	٨٥	القات (بالطن)
				الخشب وفحم الخشب
٩٦	١٣٦٩	٣٢	٩٢٥	(بالطن)
١٩٦	—	١٧٤	—	متفرقات
				صادرات مختلفة الى العربية
٥٠٤	—	٥٠٠	—	السعودية (ج)
٨١٨٦		٧٨٤٥		المجموع

- (أ) - تقديرات إجمالية متضمنة قيم المقايضات
- (ب) - الفروق التي يمكن ملاحظتها بين الإنتاج والتصدير ليست ناتجة لا عن الاستهلاك المحلي (بالنسبة للبن) ، ولا عن التحويل في عين المكان (بالنسبة للقطن) بل هي راجعة الى :
- طول الفارق الزمني بين الجني والتصدير ، هذا الفارق الذي يصل أحيانا إلى عدة أشهر .
- بالنسبة للبن : التجفيف ، والتنقية والتهيئة الخ ..
- بالنسبة للقطن : عدم كفاية معامل الحلج مما يجعل قطن سنة يتراكم على قطن سنة أخرى .
- (ج) - جميع الصادرات في اتجاه العربية السعودية باستثناء البن الذي سبق إدراجه في مجموع الصادرات منه .

* * *

- من الجدول السابق نستنتج ما للبن والقطن والجلود من أهمية بالنسبة لمجموع الصادرات ، إذ تمثل هذه المواد الثلاث الأساسية ٧٦٪ من قيمة الصادرات . وفي الجدول التالي توزيع بالنسبة المئوية للمنتوجات .

الجدول رقم ٣٣

توزيع الصادرات بالنسبة المئوية (من حيث القيمة الإجمالية)

مواد	١٩٦٠	١٩٦١
البن	٥٧,٣	٤٩,٣
القطن	٩,٦	١٨,٥
الجلود	٩,٥	٨,٣
منتوجات أخرى	٢٣,٦	٢٣,٩
المجموع	١٠٠	١٠٠

إن البن يشكل إذن مادة التصدير الرئيسية ، فهو يمثل وحده حوالي ٥٠٪ .
وكما نرى فإن أهمية القطن في تزايد محسوس ، و سترتفع نسبة الصادرات منه
خلال السنوات القادمة نظراً لزيادة المساحة الزراعية التي يشغلها ، اللهم إلا اذا
قامت صناعة لتحويله في عين المكان .

ومن جهة أخرى ، نورد الجدول (٣٤) الذي يوضح صادرات اليمن الى
عدن ، في الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٦١ .

الجدول رقم ٣٤

صادرات اليمن إلى عدن

السنة	القيمة
١٩٥٤	٢٧١٨,٠٤١ جنيه استرليني
١٩٥٥	٣,٤٩١,٤١٢ » »
١٩٥٦	١,٨٤٢,٣٢٠ » »
١٩٥٧	١,٧٨٩,٦٢٧ » »
١٩٥٨	١,٤٢٧,٩٧٢ » »
١٩٥٩	١,١٢٧,٥١٨ » »
١٩٦٠	٩٧٠,٤٦٥ » »
١٩٦١	٩١٩,٠٢١ » »

هل معنى ما ورد في الجدول (٣٤) أن صادرات اليمن قد تعرضت لنفس
الانخفاض من حيث القيمة ، أي الى انخفاض ٦٠٪ بكل تأكيد ، فقد جمعت
صادرات اليمن من البن والجلود خلال فترة ما ، بالإضافة الى انخفاض أثمان هاتين
المادتين في السوق العالمية . غير أن التفسير الحقيقي لأرقام الجدول (٣٤) كامن

في تصدير المواد رأساً من الحديد .

أما فيما يرجع لانخفاض المنتجات المصدرة من حيث الزمن والحجم والقيمة ، فإنه لا يمكن تتبع تطورها بسبب انعدام الإحصائيات . بيد أنه سجل انخفاض في الحجم ما عدا بالنسبة للقطن : أضف الى ما سبق الانخفاض المحسوس ، الذي أصاب المنتجات الزراعية في السوق العالمية ، فليس من الصعب أن يتصور المرء حينئذ الوضعية الصعبة التي تعيشها اليمن .

ثانياً — الواردات

إن الواردات اليمنية من الخارج هي بالدرجة الأولى المنتجات الغذائية ، ومواد الاستهلاك : السكر والدقيق والأرز والمنسوجات والتبغ والمنتجات البترولية والإسمت . ونادراً ما تستورد اليمن الآلات ومعدات التجهيز والإنتاج . وتعطينا واردات اليمن الإجمالية في سنة ١٩٦١ نظرة عن تركيب وأهمية المواد المستوردة ، وسنة ١٩٦١ هي السنة التي تمكنا من الحصول على وارداتها بالتفصيل

المجدول رقم ٣٥

واردات اليمن (سنة ١٩٦١)
بآلاف الدولارات الأمريكية

النسبة المئوية من المجموع الكلي	القيمة	الكميات	المواد الغذائية
٢٨,٦٪	٤٨٢١		منها : الدقيق (بالأطنان)
	٤٩٧	٥٨٨٢	الأرز
	١٩٧	١٤٦٧	سكر
	٢٥٥٧٥	٢٤٠٠٠	حلويات
	١٥٢	٦٠٠	

النسبة المئوية من المجموع الكلي	القيمة	الكميات	
	٢٨٢	٣٣٥٤	حبوب وقطنيات
	٢٨٨	٣١١٥	فواكه (مصبرة ومجففة)
	١٤١	١٦٦٥	بسكويت ومعجنات أخرى
	٢٥٦	٨٦١	قوابل
	٨٠	٦٥	شاي
	٦٨	٢٤٥٩	زيت (بالمكتولتر)
	١٧٠	٥٧٣	زبد ومنتجات لبنية (طن)
٧,١ %	١٢٠١		السجائر والتبغ
	٥٢٨	١٣٧	منها : سجائر (بالطن)
		٥٢٨	تبغ (بالطن)
	١٦٤	—	كبريت
٢,٤ %	٣٩٧		مواد الصيانة المنزلية
	٢٦٨	١٠٩٠	منها : صابون (بالطن) (أ)
	١٢٩	٢٣٢	أدوات المطبخ
١١,٦ %	١٩٥٠	٢٩٧٠٠	مواد بترولية (ب) (بالطن)
١٦,٦ %	٢٧٩٣		منسوجات
			منها : منسوجات قطنية
	٢٥٤٦	١٨٣٣٨	(بآلاف الأمتار)
٢,٦ %	٤٣١		مواد البناء والأشغال العامة
	٣٢٠	٢٢٠٠٠	منها : الاسمنت (بالطن)
٣ %	٥١١		التجهيزات الكهربائية
	١٤٩	—	والميكانيكية
			منها : آلات

النسبة المئوية من المجموع الكلي	القيمة	الكميات	
	٢٠٨	—	مضخات
	١١٢	٥١	سيارات (بالوحدة)
٧,٨ %	١٣١٩		واردات أخرى
	٩١	١٦٣٢	منها: عجلات (بالوحدة)
	٣٤	٣٠	مواد الصيدلية (بالطن)
	١١٥	—	خشب
	٨٢	—	مواد للدهانة والصياغة
٢٠,٣ %	٢٩١٣		واردات متفرقة من (ج)
	٨٤٠		العربية السعودية
	٨٤		السودان
	٣٠٨		البلاد الشيوعية (د)
	٢١٨١		متفرقات من عدن (هـ)
	١٦٨٣٦		المجموع

مصادر الأرقام : نفس مصادر الجدول (٣٢) .

أ - منها واردات عدن ٤٩٠ طن ، وواردات الاتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية البالغة في المجموع ٦٠٠ طن .

ب - تتألف الموارد البترولية من الكيروزين (أزيد من ٥٠ %) ، ومن الكازاويل والفويل (حوالي ٤٠ %) وواردات بترولية أخرى (١٠ %) .

ج - لقد قمنا بجمع كل البضائع الواردة من البلاد المشار إليها بسبب نقص التفاصيل .

د - نعني بالبلاد الشيوعية مجموع البلاد المتخذة من الماركسية أساساً لنظامها السياسي (الاتحاد السوفياتي ، الصين الشعبية ، ألمانيا الشرقية الخ . .)
لم يكن من المتيسر لنا أن نفرد واردات كل بلدة على حدة .

هـ - بضائع كانت موضوع تحويل من سفينة الى أخرى في عدن .

* * *

إن الجدول السابق لم يهيء لنا في الواقع إلا نظرة عن الواردات ، هي غير كافية لمتابعة تطور المواد المستوردة خلال فترة طويلة نسبياً . فبالنسبة لفترة ست سنوات مثلاً^(١) ، يجب الرجوع الى إحصائيات عدن التي لا تتضمن مطلقاً جميع الواردات .

الجدول رقم ٣٦

واردات اليمن عن طريق عدن^(٢)
بالجنيهات الاسترلينية

السنة	القيمة
١٩٥٤	٣,١٧٢,٣٣٨
١٩٥٥	٤,٢٠٥,٢٣١
١٩٥٦	٣,٤٤٠,٥٧٦
١٩٥٧	٣,٥٩٧,٤٣٢
١٩٥٨	٤,٤٤٥,٩٤٥
١٩٥٩	٤,٠٥٨,٥٤٩
١٩٦٠	٣,٧٢٩,٩٠٢
١٩٦١	٣,٤٥٩,١٢٥

١ - يرجع تاريخ نشر الاحصائيات الأولى بعدت الى ١٩٥٤ .

٢ - نفس المصدر .

مجرى المبادلات

إنه من الأهمية بمكان أن ندرس عن قرب مصادر الواردات واتجاه الصادرات، وكذا أهم ما طرأ عليها من تعديلات .

الجدول رقم ٣٧

توزيع مبادلات اليمن مع الخارج في سنة ١٩٦١
(بالنسبة المئوية)

البلاد	واردات	صادرات	مجموع المبادلات
— عدن	٥٦٪	٣٦٪	٥٠٪
— المرور عبر عدن (أ)	١٨٪	٢٢٪	١٩٪
— مجموع البلاد الشيوعية والديموقراطيات الشعبية	١٧٪	١٨٪	١٨٪
— بلاد أخرى	٩٪	٢٤٪	١٣٪
منها: السودان	٥		—
العربية السعودية	٩		١٩
ديجوتي	١٠		—
ج.ع.م	٦		—
اليابان (ب)	—		٥
المجموع	١٠٠٪		١٠٠٪

أ — تنقل البضائع من سفينة الى أخرى وكذا المرور عبر عدن. البضائع التي لا تتضمنها إحصائيات عدن من مصادر واتجاهات مختلفة بما فيها البلاد الشيوعية والديموقراطيات الشعبية .

ب — تدخل الواردات اليابانية ضمن « عدن » .

إن المواد الواردة عن طريق عدن آتية بصفة أساسية من البلاد الغربية (الملبات والدقيق والسجائر والكبريت والصابون والآلات) ، ومن بلاد الكومنولث (المنسوجات : الهند والباكستان) ، وكذا من اليابان . أما واردات اليمن من البلاد الشرقية ومن الجمهورية العربية المتحدة فإنها كانت نادرة . وقد طرأ تعديل على الوضعية خلال السنوات الأربع الأخيرة حيث ارتفع حجم هذه الواردات ، ووصلت نسبته من مجموع ما تستورده اليمن ٢٢٪ . وفيما يرجع للصادرات ، كان البن والجلود يوجهان إلى أسواق غربية بصفة خاصة (كانت قهوة مخا مخصصة بصفة رئيسية للولايات المتحدة) . وقد أخذ اتجاه المبادلات في هذا المجال يتحول ببطء نحو أسواق جديدة كالاتحاد السوفياتي . وهكذا أخذت البلاد توسع أفق تجارتها الخارجية محققة بذلك فائدة هامة هي الاستقلال التجاري نوعاً ما تجاه عدن ، وخاصة الاتفاقيات التجارية التي تعطي لليمن امتيازات أكثر (الاستيراد مقابل الالتزام بشراء المنتوجات المحلية) . والجدول السابق رقم ٣٧ يبين توزيع التجارة الخارجية اليمنية لسنة ١٩٦١ .

ثالثاً — الميزان التجاري

إن توزيع التجارة الخارجية يؤدي بنا إلى تحليل الميزان التجاري لليمن . ويمكننا أن نضع الميزان التجاري لسنة ١٩٦١ باختصار آخذين مختلف العناصر بعين الاعتبار .

الجدول رقم ٣٨

الميزان التجاري لليمن لسنة ١٩٦١ (بآلاف الدولارات الأمريكية)

واردات	صادرات
١٦٨٣٦	٨١٦١
العجز	٨٦٧٥
١٦٨٣٦	١٦٨٣٦

نرى أن العجز يبلغ ٥٢٪ ، يعني أن هذا العجز في الميزان التجاري هو في منتهى الخطورة بالنسبة للبنيات السياسية والاقتصادية للبلاد . ولم تكن تغطية العجز ممكنة حتى يومنا هذا إلا بالاعتماد على الخارج . إن هذه الوضعية تجعل اليمن كلياً تحت رحمة ما تجود به البلاد ، التي تقدم المساعدات لليمن كالولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، والصين وألمانيا الغربية الخ ..

إن الأمر الذي يعد أكثر خطورة مما سبق ، هو أن عجز سنة ١٩٦١ ، لم يكن عجزاً استثنائياً بل هو على العكس من ذلك شذوذ مزمن في اقتصاد البلاد . وبطبيعة الحال فإنه لا يمكننا أن نورد أرقاماً بهذا الصدد نظراً لانعدام العناصر المرفقة . بيد أننا نلاحظ تفاحل خطر العجز خلال السنوات الأخيرة ، لدرجة أن أشغال البنيات التحتية الجارية حسب الاتفاقات الثنائية أصبحت تتطلب استيراد المواد من كل نوع (المعدات والمواد الغذائية لليد العاملة الخ ..)

إن إدخال التحسين على الميزان التجاري ، أي (مضاعفة الصادرات والتخفيض من حجم الواردات) التي يمكن تعويضها بالمنتجات المحلية أو المحولة في عين المكان ، يقتضي زيادة الإنتاج الوطني ، وهذا يستوجب بدوره انتهاز سياسة للتنمية الاقتصادية ، أو بعبارة أخرى تطبيق مجموعة من التدابير وإلغاء العراقيل الكبرى (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية) . إن النظام الإمامي الذي هو وليد إقطاعية ما ، كان عاجزاً عن حل مشكل التنمية ، دون أن يكون في الحل تقويض أركانه . وعليه فإن كل توحيد جديد لقطاع الاقتصاد الوطني يتطلب عملاً سياسياً سابقاً له .

رابعاً - التجارة الداخلية والمؤسسات التجارية

أ - التجارة الداخلية

بالرغم من انعدام وسائل المواصلات ، وبالرغم من شروط التسويق البدائية وخاصة بيع المنتجات قبل القطف نتيجة نظام الربا والمدائنة ، بالرغم من كل

هذا ، نجد التجارة الداخلية باليمن متطورة تطوراً نسبياً . وقد سبق لنا القول بأن السوق باليمن ليست بالسوق الرأسمالية المنتظمة والمجهزة ، بل هي على وجه التحديد أسواق من نوع قديم ، كتلك التي تقام في القرى أو « المدن - الأسواق » ، التي يقصدها الفلاحون للمقايضة ببضائعهم الزراعية وبالماشية مقابل ما يحتاجونه من بضائع أخرى (المصنوعات الحرفية ومختلف الأدوات المستعملة) ، وخاصة مقابل البضاعة النقدية (ريال ماري تيريز) ، التي يسددون بها ديون المرابين وديون أرباب الأرض .

إن ندرة رواج النقد باليمن عامل على انتشار تجارة المقايضة والمباضعة في مجموع البلاد . وهناك ثلاثة مراكز تشكل نوعاً من الاستثناء بالنسبة لما ذكر ، وهي صنعاء وتعز والحديدة ، حيث تتخذ التجارة الداخلية مقاييس أوسع ، وحيث نجد نوعي التجارة معاً : تجارة المقايضة والتجارة الحديثة نسبياً . وفي مقابل هذا ، وعندما ننظر إلى التجارة مع الخارج (التصدير أو تصريف البضائع المستوردة) فإن الظاهرة تتعدل ، ونجد أنفسنا حينئذ أمام نظام للاحتكارات الممنوحة لبعض ذوي الامتيازات ، المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بشخص الإمام .

لقد كانت مؤسسة الجبلي المثال النموذجي لهذه الاحتكارات . والجبلي هذا هو رجل ثقة الإمام أحمد ومستشاره الاقتصادي ورجل أمواله ، وقد كان يراقب مراقبة عملية جميع علاقات اليمن مع الخارج . في الصادرات والمفاوضات والاتفاقيات التجارية كانت جميعها بواسطته وحسب مصالحه الشخصية .

والى جانب هذه المؤسسة كانت هناك مؤسسة « الوجيه اخوان » ، وهي مؤسسة كانت أكثر تحرراً من الناحية السياسية ، غير أنها سرعان ما هوت نتيجة عدم رضا الإمام عنها ، ولم تتمكن من أن تلعب الدور الذي لعبته مؤسسة الجبلي منافستها المباشرة .

ب - المؤسسات التجارية

إن التجارة الداخلية تغود في شكلها ، إذن إلى القرون الوسطى ، كما هو

الجال في البلاد غير المتقدمة اقتصادياً . إن المؤسسات التجارية عائلية أكثر منها فردية ، وهذه المؤسسات تجعل من دكان صغير في السوق شركة حقيقية ، يساهم فيها حتى أبناء العمومة الأبعدون ، ويقوم « الوكيل » على الدكان بالمساهمة في كل عمل تتيح له الفرصة أن يستدر منه ربحاً . ورؤوس الأموال جـد متواضعة ، وكذا ما ينتج عنها من أرباح .

إن هذا الوصف لا يشمل بعض المؤسسات التجارية الكبرى ، التي تشكل استثناءً من القاعدة نظراً لأهمية رؤوس أموالها ، ولضخامة الأرباح التي تحققها . فهي مؤسسات تجارية بالمعنى الواسع ، وتشمل امتيازاتها كلاً من التجاريين الداخليين والخارجيين .

على رأس هذه المؤسسات الجبلي التي يوجد مكتبها الرئيسي في عدن (وعدن ميناء هام للبرواج ، كما أنه ملجأ عند احتمال المصادرة) ، وبسبب الاحتكارات المتعددة التي منحها الإمام للجبلي فإن هذا الأخير أصبح يملك أهم مؤسسة تجارية في اليمن . وقد أنشأت هذه المؤسسة معملًا لحلج القطن ، ومعصرة للزيت في الحديد ، كما تملك جزءاً هاماً من وسائل المواصلات البرية والبحرية ، وكانت لها مكاتب للصرف تنجز بواسطتها عمليات بنكية ومالية . وباختصار كانت مؤسسة الجبلي تتدخل في جميع الأعمال . والقسم الهام من ثروتها الموضوعة في الخارج يبلغ مقادير خيالية .

وهناك بعض المؤسسات التجارية الأخرى ، ولكنها دون مؤسسة الجبلي أهمية كمؤسسة « الوجيه اخوان » ، ومؤسسة هایل أنعم سعيد ومؤسسة مطهر سعيد الخ . . ولا تتعدى هذه المؤسسات في مجموعها العشر . وقد كانت أهميتها آخذة في التصاعد ومنافسة الجبلي منافسة جديدة .

على أن أهم المؤسسات التجارية اليمنية من حيث التنظيم توجد خارج البلاد ، في عدن أو في بعض البلاد المجاورة (العربية السعودية والحبشة والصومال والسودان الخ . .) ، وهي في ملك بورجوازية حقيقية (رأس مالها تجاري بالدرجة الأولى) وتقوم هذه المؤسسات هي بدورها على الشركة العائلية ، ولما

نجد لها اهتمامات في ميدان التصنيع ، وحق إن وجد هذا الاهتمام فإنه يكون متوجهاً أكثر الى الصناعة التحويلية لبعض المواد الاستهلاكية . أما مبادلاتها المفضلة فهي القطاع التجاري (الاستيراد والتصدير) والقطاع العقاري (البناء) ومجموع قطاع « المصالح » « أو الخدمات » .

إن اليمن لم تعرف شكلاً للشركات المساهمة إلا في سنة ١٩٦١ ، التي شاهدت ميلاد شركة مساهمة رأس مالها مليون ونصف مليون ريال (ر . م . ت) ، هي « شركة المحروقات » . وقد قامت هذه الشركة في الحقيقة على أساس تسويق البترول المستورد . وقد قامت شركات أخرى من هذا النوع فيما بعد ، غير أنها لم تتعد نطاق المحاولات الحديثة العهد ، وإن كانت تدل على قيام ميل جديد الى تنظيم التجارة الداخلية .

الفصل الثامن

المالية

في بلاد غاية اقتصادها البدائي هي الاستهلاك الذاتي ، أو تنتج الغالبية العظمى مما تنتجه في الميدانين الزراعي والحرفي لإرضاء حاجة السكان ، يمكننا أن نتصور بسهولة قلة مصادر النقد فيها ، وضالة تداوله . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الأرقام المتعلقة بالمالية ، سواء أكانت من أصل ضرائبي ، أو مما تقدمه المساعدات الخارجية ، أو من الرواج النقدي ، ظلت سرّاً ، يضرب بشدة على يد كل من يبوح بالجانب الذي يتوفر عليه منه . وقد كان الإمام وحده وقلة من مستشاريه الماليين المخلصين ، هم الذين يكادون يكونون نظرة عن الحالة المالية بالبلاد . ولم يكن مسموحاً لا بنشر الميزانية ، ولا بالحصول على تقدير ما تملكه الخزينة العامة . ولا عجب في ذلك ، فالإمام كان يعتبر جميع أملاك الدولة جزءاً من ممتلكاته الخاصة ، ويتصرف فيها حسب هذا الاعتقاد .

غير أننا سنبدل جهدنا لدراسة هذه المسألة في حدود إمكانياتنا ، حتى نعطي نظرة عامة عن الوضعية المالية بالبلاد عندما قامت فيها الثورة . وسنتطرق في هذه الدراسة الى المشاكل التي من شأنها أن تدلنا على الأنظمة المالية ، ومصادر المدخولات ، والمبالغ الكبرى المصروفة ، كما سنحاول وضع ميزان للمدفعات .

أولاً - النقد والبنوك

أ - النقد (١)

ان العملة المتداولة في اليمن هي الريال الفضي ، الذي يحمل اسم ماري تريزا النمساوية . ويدعوه اليمنيون ريال فرنسا . وكان ضرب هذا النقد يجري في إنجلترا وتريستا والنمسا الخ . . وفي سنة ١٩٦٢ حصلت حكومة النمسا ، بقرار

١ - هذا الفصل أي « النقد » أصبح « دراسة تاريخية » اذ أن ريال ماري تريزا قد انفي رسمياً في سنة ١٩٦٤ م. أي بالضبط شهر فبراير ١٩٦٤ . وقد ادخلت لأول مرة العملة الورقية بعد ان أدخل قبلها ولدة أشهر قليلة الريال الجمهوري من الفضة .

والريال الورقي الجمهوري تصدره « لجنة النقد اليمني » هي مؤسسة حكومية يرأسها وزير المالية - وبنك الإصدار هو « بنك مصر » وليس كما كان الواجب أن يكون « البنك اليمني للانشاء والتعمير » وذلك لأسباب عديدة اكثوها شخصية أي تقديرات وخاوف وزير الخزانة في ذلك الحين . وفي هذه المناسبة افنا لا نزال نطالب ، ونلح على الطلب ، بأن إصدار العملة اليمنية يجب أن تقوم به مؤسسة بنكية حكومية أي بنك مركزي أو على الأقل حالياً البنك اليمني للانشاء والتعمير الذي تشرف على مراقبته الحكومة اليمنية .

الريال الورقي الجمهوري لديه التغطية الكاملة ١٠٠ ٪ (مئة بالمئة) من العملة الصعبة أو الذهب والفضة - وهو احدى العملات الورقية العالمية التي لديها التغطية الكاملة - وهو مستقل عن العملات الأخرى ولا يرتبط بأي ارتباط مع العملات الأجنبية مثل الجنيه الاسترليني أو الدولار الأمريكي .

ومن ناحية المقارنة يساوي الجنيه الاسترليني رسمياً ٢ بقشه - ٣ ريال ، والدولار الأمريكي ٢ بقشه - ١ ريال . وهناك طبعاً تقلبات وتغيرات في سعره في السوق المحلي أو سوق عدن لأسباب ضعف الانتاج الوطني وزيادة الاستهلاك ومضاعفة الواردات من الخارج وتلاعب سوق عدن .

وسنرجع في كتاب آخر إلى هذا الموضوع المهم في البلاد المتخلفة اذ ان تجربة اليمن في هذا المجال مفيدة جداً ولكن لا بد من عدة سنوات من التجارب ، لتحليل المشاكل التي تخلقها عوامل إصدار عملة من هذا النوع .

ومن الآن نستطيع أن نقول بأن تجربة اليمن تعد مخاطرة في بلاد قليلة الانتاج وسكانها لم يتعودوا على التداول النقدي الورقي كما ان سوقها التجاري ضعيف . ورغم كل ذلك فقد اثبتت السنتان الأخيرتان بأن هذه « المفامرة المالية » أدت الى نتائج حسنة مهما تعددت المشاكل التي لا نستطيع أن نطرقها حالياً - (المؤلف سبتمبر ١٩٦٥) .

من محكمة العدل الدولية بـ«الهاي» على احتكار ضرب الريال (ج . م . ت .) ،
الذي يحمل رسم ماري تيريزا .

فالبلا لا يوجد بها بالتالي مؤسسة للإصدار أو لضرب العملة ، وهي من هذه
الناحية تابعة تبعية كلية الى الخارج ، فيما يرجع للنقد ، وخاصة إلى عدن والبنوك
الانجليزية الموجودة بها . فالوضعية إذن مظهر لبدائية النظام المالي اليمني وضعفه
الفاضح .

ان الإمام لا يشق مطلقاً في العملة الورقية ، وكانت معارضته لإصدارها
شديدة باستمرار . والضرب الوحيد الذي كان يجري محلياً هو ضرب
قطع الفضة وعملة الصرف النحاسية ، أي أجزاء الريال النمساوي الذي يساوي
٤٠ بقشة . والريال (م . ت) المضروب حديثاً يزن ٢٦,٠٦٦٨ ميليكرام ،
وتبلغ نسبة الفضة من هذا الوزن ٨٣٣ في الالف ، وفضة صافية بنسبة
٩٩٩ في الالف .

إن قيمة الريال الذي هو «بضاعة - عملة» تتحول بتحول أثمان الفضة في
الأسواق العالمية ، وبالتالي فإن تحولات أثمان معدن الفضة ، تنعكس مباشرة على
قيمة الريال . ولكي نحدد كلفة الريال الذي تشتريه اليمن ، علينا ان نضيف الى
ثمن الفضة تكاليف الضرب ، اي إضافة ٥٠.٠ الى ٦٠.٠ من ثمن المعدن .
وقد سبق لنا أن قلنا ان قيمة الريال تحددها أثمان الفضة . ونحن ، بعد كل
هذه التحفظات ، وآخذين بعين الاعتبار السوق العالمية للفضة ، نعطي قيمة
تقريبية للريال كما يلي :

- من ٧٦.٠ الى ٨٠.٠ بالدولار الأمريكي .

- من ٤ الى ١٠,٥ شيلينج انجليزي .

- من ٨٠,٣ الى ٩٥,٣ فرنك فرنسي .

وابتداء من شهر يوليو « تموز » ١٩٦٢ ارتفعت أثمان الفضة ارتفاعاً بالغاً
من جهة ، واشتد الطلب من جانب عدن من جهة أخرى ، فارتفعت بالتالي قيمة

الريال، وأصبح الأمر يتطلب تخفيضاً من قيمته. والقيمة الحالية^(١) للريال أصبحت تتجاوز القيم التقريبية الواردة آنفاً. وسنعطي فيما بعد تحليلاً عن السياسة العالمية للبنك اليمني للإنشاء والتعمير.

وفي داخل البلاد تطرأ تحولات لا يستهان بها على الريال، من منطقة الى أخرى، بنسب تتراوح بين ٥ الى ٨٪.

إن أثمان الفضة في الأسواق العالمية وقيمة الريال المطلقة، بما في ذلك تكاليف الإنتاج، مرتبطتان نوعاً ما، غير أن هذا الارتباط ليس ارتباطاً وثيقاً واقتصادياً، وإن يكون كذلك في المستقبل. وهذا راجع لعدة عناصر لها انعكاسات بطبيعة الحال على تغيرات قيمة الريال :

١ - العنصر الأول هو ثمن الفضة في السوق العالمية، والطلب اليمني من هذه السوق ضئيل جداً بالنسبة لمجموع الطلبات.

٢ - إن قانون العرض والطلب يلعب دوراً من بعض الأوجه. فبالنظر الى ضالة حجم العملة المتداولة بالبلاد (ما يقارب ٢٠ مليون ريال)، فإن الرواج النقدي غالباً ما يكون غير كافٍ (خاصة في موسم الحصاد).

٣ - ويشكل كل من بُعد أماكن ضرب الريال، والضغط المالي الذي تمارسه عدن، وكذا اتساع القطاع المالي، عناصر هامة.

٤ - وبالإضافة الى ما تقدم، تقوم طبقة ذوي الامتيازات بأدخار الريال واكتنازه.

فلن يفاجئنا والحالة هذه، النقص الحاصل في المبالغ من الريالات الضرورية لتسديد الأجور والأداءات. وغالباً ما كانت هذه الصعوبة تقوم في وجه مصالح المساعدة الأمريكية والتقنيين السوفياتيين والصينيين في أداء أجور المستخدمين المحليين بالريال. وقد كانت حكومة الإمام قد دخلت في مفاوضات مع الولايات

١ - في فترة وضع هذا الكتاب يونيو (حزيران) ١٩٦٣.

المتحدة الأمريكية بقصد السماح لهذه الأخيرة بضرب النقد الضروري للرواج. (١)
ويلجأ كبار التجار الى استعمال عملات أخرى الى جانب الريال كشي لينج أفريقيا
الشرقية (المتداول في عدن) والروبية الهندية ، والروبية الباكستانية .

ب - البنوك

إن البنك الوحيد الذي كان موجوداً باليمن ، ابتداء من سنة ١٩٥٩ ، هو
البنك السعودي الوطني للتجارة (Saudi National Commercial Bank) .
وهو مؤسسة سعودية خاصة ، يملكها الشيخ سالم بن محفوظ ، الحضرمي الأصل ،
وأحد أثرياء مدينة جدة . وقد قام هذا الأخير بفتح فرع لمؤسسته في الحديدة ،
وفتح مكاتب تابعة لهذا الفرع في كل من تعز وصنعاء . ولم يكن هذا البنك يتدخل
الا في العمليات الجارية ، وخاصة عمليات فتح رسائل اعتماد والإيداع
والصرف . وقبلما كانت المؤسسة تقدم قروضاً اللهم إلا لبعض ذوي الامتيازات
في النظام الإمامي .

لقد كانت هذه المؤسسة تهتم بالدرجة الأولى ، في الحقيقة ، بعمليات الصرف .
فكانت تضع يدها بذلك ، وبسبب انعدام كل مراقبة على الصرف ، على جميع
العملات الأجنبية بالبلاد . يضاف الى ذلك انه في فترات ندرة الريال ، كانت
هذا البنك هو الذي يفرض الأثمان باتفاق مع البنوك وفروعها في عدن .
وعلى الرغم من أن رأس مال البنك السعودي الوطني للتجارة لا يتعدى
١٥٠,٠٠٠ ريال (ر . م . ت) فإنه يقوم بالجزء الأكبر من العمليات ، ويحقق
أرباحاً طائلة ، حتى ولو تضمنت ميزانيته السنوية عجزاً مستمراً . لقد كانت
هذه المؤسسة عبارة عن وكالة للصرف ، أكثر منها مؤسسة بنكية حقيقية تقوم
بكل العمليات البنكية . ولعل الخوف من الطرد ، وعدم استقرار النظام (حتى
ولو كان لمديري الفروع علاقات وثيقة برجال الحاشية) ، كانا هما السببان اللذين
حالا بين بنك ابن محفوظ وبين نمو نشاطه باليمن نمواً عادياً .

١ - وقانون المساعدة يمنحها هذا الحق .

أما القسم الباقي من العمليات ، فقد كانت تقوم به البنوك الموجودة في عدن بواسطة زبائنها اليمنيين ، وكان هؤلاء يقومون بترويج الكمبيالات ، وبواسطتهم يتم الحصول على الشيكات ، كما كانوا يقومون ببيع وشراء العملة الأجنبية . وباختصار فقد كان الكثير من كبار التجار وكلاء للدور البنكية القائمة في عدن ، وكانت هذه الوكالة تدر عليهم أرباحاً لا يستهان بها .

ثانياً : الضرائب ونظامها

إن الضرائب المحصلة في اليمن تأخذ أصولها من مبادئ القرآن ، فالضريبة في القانون الإسلامي هي زكاة أو صدقة مشروعة مخصصة حسب الآية « للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم » ، وفي الرقاب والغارمين في سبيل الله وابن السبيل » . وقد حددت الشريعة ميدان وشكل استخلاص الزكاة ، التي هي واجب على كل مسلم ، يؤديه سنوياً مما يملك ، وذلك بالشكل التالي :

أ - ٢,٥ ٪ من كل ماله قيمة عينية (نقد ، ذهب ، فضة ، حلي الخ ...) .
ب - ١٠ ٪ من كل محصول زراعي غير سقوي ، وقابل للتخزين بعد الحصاد لمدة طويلة (القمح الذرة ، التمر الخ ..) .

ج - ٥ ٪ من كل محصول زراعي سقوي (قطن ، بن الخ ..) .

د - بالنسبة للماشية ، بعير عن كل ٣٠ من الإبل ، وثيقة عن كل ٤٠ ، وكذا الأملر بالنسبة للبقر والغنم .

وباعتبار الزكاة من الواجبات الدينية ، فإن على كل مسلم أن يؤديها بدافع ضميره ، ودونما حاجة لتدخل الغير . وفي حالة امتناعه عن أدائها ، فإن الحكومة تقوم باستخلاصها منه بالقوة ، ويكون عرضة للملاحقة القضائية ، ومصادرة نصف أملاكه . ويعفى الفقراء من أداء ضريبة الزكاة (والفقراء هم الذين لا تنتج أراضيهم الزراعية ، أكثر من القدر الضروري للاستهلاك العائلي) . كما يعفى من أدائها غير المسلمين ، وإن كان هؤلاء يؤديون جزية مقابل ما يتمتعون به من حماية ، تبلغ سنوياً ريالين إلى أربعة حسب أوضاعهم

و ثرواتهم .

وأخيراً فإنه ليس على المسلمين القاطنين في بلد غير إسلامي تأدية الزكاة الى حكومة هذا البلد ، بل عليهم تقديمها الى المؤسسات الدينية والاجتماعية والثقافية .
لقد حادت حكومة الإمام عن التعاليم التي تعرضنا لها آنفاً بتدخلها المباشر في تحديد مبلغ الزكاة واستخلاصها ، فقد شكلت « لجنة ضرائب الدولة » تحت سلطة الإمام ، لتقوم بمراقبة واستخلاص جميع الضرائب ، ووضعها في الخزينة .
وقد كان الذي يوزع الأدوار في الواقع هو « المأمور » ، الذي يقوم بزيارة الضيع والحقول قبيل الحصاد لوضع تقرير للمحصول ، ويقدم هذا التقرير الى اللجنة التي تقوم بعد التحقيق باستخلاص الضريبة .

ان هذا النظام لم يكن يشمل مجموع الأراضي ، فالإمام كان قد منح للسكان (الزيديين) الحق في تحديد مقدار الضريبة ، التي يقدمونها للدولة على العكس من سكان الجنوب (الشافعيين) الذين كانوا عرضة لتعسفات « المأمور » . وقد كانت غاية الإمام من ذلك هو إبعاد الشقة بين الفئتين الأساسيتين في البلاد .
وقد كانت حكومة الإمام ترتكب خرقاً آخر للشريعة ، وذلك في تحديد مقدار الزكاة ، فبالإضافة الى ٥ أو ١٠٪ من زكاة المحصول الزراعي ، كان المأمور يستخلص :

أ - ٣٪ كضريبة إضافية للفقراء (ضريبة الخيرية) والمدارس وملاجئ عابري السبيل .

ب - نسبة أخرى يأخذها المأمور لنفسه والملحقين به مقابل الخدمات التي يقدمها للحكومة ، وفي تقدير هذه النسبة مجال واسع للحيث والظلم بطبيعة الحال .

أما فيما يرجع للضريبة عن الماشية فإنها لا تدفع عيناً ، بل نقداً حسب السلم التالي :

- بقشتان ونصف عن كل رأس ماعز .

- عشر بقشات عن البقرة .

— ريال عن كل رأس إبل غير مستعمل في النقل التجاري .

— ريالان ونصف عن كل رأس إبل مستعمل في النقل التجاري .

إن نظام الضرائب هذا الذي تحدثنا عنه ، هو مجال واسع للظلم والاستغلال ، أضف الى ذلك أن الإمام كان يشجع الحكام والجباة ، وييسر لهم سبل سلب أموال السكان وأرزاقهم قسراً . فالقاعدة العامة كانت ، سواء بالنسبة للجنة الجباية أو المأمورين أو الحكام والموظفين الآخرين ، هي تطبيق « فن » قائم بذاته ، يتلخص في الخديعة والتدليس والمبالغة عند تقدير المحصول والضغط البسيكولوجي والجسمي أحياناً ، وذلك بقصد تحقيق الثروات الشخصية^(١) . إن الغش والتدليس كانا شائعي الانتشار ، وكانت كل الوسائل مشروعة لابتزاز أرزاق الشعب . ثم ان السلطة التعسفية التي كان يمارسها الجباة ، وما كان لهم من حرية مطلقة في المصالح التي يشرفون عليها ، كانت تسير جنباً الى جنب مع نظام الاستغلال الزراعي ، الذي كان يقوم عليه النظام الإمامي .

ضرائب أخرى^(٢)

لقد أضيفت الى ضريبة الزكاة ضرائب أخرى « عصرية » ، وما توفر لدينا من معلومات حول هذه الضرائب غير كافٍ ومتناقض أحياناً ، الشيء الذي لا يسمح لنا بوضع لائحة إجمالية لها ، ولا يسمح لنا حتى بمجرد معرفة المقادير المستخلصة . وتشكل الحقوق الجمركية القسم الهام من هذه الضرائب المضافة الى ضريبة الزكاة . وقد كانت الحكومة تستخلص ضريبة الجمرك نقداً على العموم ، كما كانت تستخلصها عيناً في بعض الأحيان ، بالنسبة لبعض البضائع التي كانت تحتاجها .

وفيما يلي تلخيص لما جمعناه من معلومات حول هذا الموضوع :

- ١ — اشتهر من بين حكام النواحي الشامي حاكم ناحية إب الذي تمكن بواسطة ما كان يمارسه من جور وطفيان في ميدان الضرائب من جمع ثروة طائلة . وقد كانت محاكمته بعد الثورة في شهر ديسمبر ١٩٦٢ مناسبة إضافية وضحت لنا الأوصاف والتصرفات الواردة أعلاه .
- ٢ — لقد حدثت بعض التعديلات بعد الثورة ، ولكن أكثر هذه القوانين ظلت جارية .

١ - في الاستيراد

إن القاعدة الأساسية في الحقوق الجمركية على البضائع المستوردة هي ١٠٪ على البضائع الاستهلاكية الأساسية (المواد الغذائية والملابس) و ٢٠٪ على الكماليات . ويضاف الى هذه الحقوق الجمركية ضريبة إضافية تُدعى ضريبة المصالح الاجتماعية ، وتستخلص الحكومة برسماً أربع بقشات عن كل ريال مدفوع للحكومة كضريبة جمركية ، وذلك كالتالي : بقشتان للمدارس ، بقشة واحدة للفقراء ، والبقشة الرابعة لما أوي عابري السبيل وملاجئهم .
بيد أن لعبة الضرائب الإضافية ترفع الأتاوات على الاستيراد الى ١٢ و ٥٪ أخرى ، وذلك كضريبة الدخول : ٥ بقشات عن كل كيس بضاعة ، وضريبة الصحة : بقشتان ونصف عن كل كيس ، وضريبة الحماية : ٥ بقشات عن كل كيس .

٢ - في التصدير

- التبن : ريال عن كل « فراسلة »^(١) ، وتدفع هذه الضريبة بالدولار الأمريكي .
- الجلود : ريال عن كل « كورجة »^(٢) ، أو نصف ريال عن كل فراسلة .
- اللوز : ريالان عن كل فراسلة .
- العنب : نصف ريال عن كل فراسلة .
- السجاجيد : ١٠٪ من تكاليف الإنتاج ، ..
- ويجدر بنا أن نشير كذلك إلى ضريبة استعمال الطرق المسماة « الأخماس » المحصلة عن كل عربة ذات محرك ، والمخصصة لبناء وصيانة الطرق . وكانت هذه الضريبة محددة كما يلي :
- عن عربة شحن : ١٨ ريالاً + ٤ بقشات عن كل ريال مدفوع .
- عن العربات الأخرى : ٩ ريالات + ٤ بقشات عن كل ريال مدفوع .

١ - وحدة الوزن : من ١٠٠٤ كغ الى ١٢٠٠ كغ .

٢ - كورجة هي عشرون قطعة .

وفيا يلي جدول لما يمثله كل صنف من الضرائب الجمركية ، والضرائب الاجتماعية ، التي تقوم الجمارك بتحصيلها :

الجدول رقم ٣٩

توزيع دخل الجمارك^(١) بالنسبة المئوية

٤٨٪	حقوق الاستيراد
٣٤٪	حقوق التصدير
٨٪	الضرائب الاجتماعية
١٠٪	ضرائب أخرى
١٠٠٪	المجموع

والجمال متسع هنا أيضاً للغش والاختلاس ، فقد كان موظفو الجمارك ، نظراً لانخفاض أجورهم ، يقومون بعدة خيل تمكنهم من اختلاس الأموال ، كما كانوا يلجأون أحياناً الى أخذ رشوة من المستورد والمصدر .

ثالثاً — الميزانية

لم تنشر أية ميزانية طيلة عهد الحكم الإمامي ، فقد كان الإمام يراقب مراقبة مباشرة جميع المدخولات والمصروفات ، وكان يعرف تقريباً مبالغ الريالات المخزونة في كهوف الجبال (خاصة في حجة) ، وكذا ممتلكات بيت المال الآتية مما كانت تستخلصه الدولة عيناً .

١ — استقيننا الأرقام من وزارة المالية (الحديدية — صناعة) ومن عدة سفارات ومفوضيات

في تعز .

وسنحاول فيما يلي إعطاء نظرة عن ميزانية ١٩٦١ ، إعتدأ على معطيات
استقيناها من مصادر مختلفة :

الجدول رقم ٤٠

ميزانية اليمن التقريبية لسنة ١٩٦١ (بملايين الريالات)

المصروفات	المدخولات
المصروفات العادية	المدخولات العادية
— مصروفات الجيش وأمن الدولة	— ضرائب (أ)
(٧,٩) منها :	— مدخولات جمركية (٤ مليون)
— مصروفات عسكرية (ب) ٣,٨	منها :
— بوليس وأمن (أ) ٢,١	— مدخولات عن الاستيراد ٢,٥
— مصروفات عسكرية أخرى ٢,٠	— مدخولات عن التصدير ١,١
— مصروفات مدنية (أ-ج) ١٧,١	— مدخولات أخرى ٠,٤
المجموع ٢٥,٠	المجموع ٢٥,٠

مصادر الأرقام : — وزارة المالية — صنعاء — تعز .

— تقرير سفارة الولايات المتحدة .

— تقارير المفوضيات والقنصليات الأجنبية .

(أ) : نقداً وعينا ، وبالنسبة للمقادير العينية ، جرى التقدير على أساس
تكاليف الإنتاج .

(ب) : التقدير على أساس أفراد الجيش (٢٠,٠٠٠) : نقداً بالريال وعيناً
بالحبوب .

(ج) : يبدو من الصعب تحديد جانب كل صنف من المصروفات المدنية .
إن الجدول السابق يستدعي ملاحظات ثبتها فيما يلي :

١ - المدخولات

يجب أن لا ننخدع بالتدقيق الظاهري لأرقام المدخولات التي يكتنفها كثير من الشك :

- صعوبة التمييز بين أموال الدولة وأموال الإمام .
- نظام ضرائبي جدّ « مطاط » سبق الحديث عنه .
- التقديرات فيما يرجع للضرائب المحصلة عينا .

٢ - المصروفات

إن تقدير المصروفات هو تقدير إجمالي ، وكان بإمكاننا أن نفرّد مصاريف كل قطاع على حدة ، ولكن مع حاشية عريضة للخطأ . ولهذا ارتأينا تقديمها بالشكل السالف لأنه الشكل الأسلم في مثل هذه الأحوال . بيد أننا نشير الى الاعتمادات التي كان يخصصها الإمام للسادة ، ولبعض القبائل ، التي كانت تشكل أهم فصل في المصاريف ، كما كانت أمراً لاحقاً بكيان الدولة نفسها . وكان بودنا أيضاً لو تمكنا من تقييم تكاليف العائلة المالكة ، وكذا الوسائل المالية التي كان يتوفر عليها الإمام ، ويصرفها في سبيل حماية الملكية .

إن ميزانية الدولة اليمنية هي ميزانية بالغة الضعف على العموم (لا تتعدى ٢٠ مليون دولار أمريكي) ، إذا ما قورنت بميزانيات بعض البلاد المجاورة (مستعمرة عدن ، ١٦ مليون دولار ، والحبشة والعربية السعودية الغنية) . وهناك أيضاً ضعف الموارد المالية للميزانية ، الأمر الذي يتحتم معه خلق موارد جديدة ، حتى تكون البلاد قادرة على مواجهة مشاريع التنمية الاقتصادية . ولهذا فإنه من الضروري الملح أن يقوم المسؤولون عن المالية في حكومة الجمهورية ، بإلغاء اعتمادات القبائل ، ومن شاكلها إلغاء كلياً ، وأن تتخذ التدابير لمراقبة الضرائب مراقبة فعالة .

رابعاً : المساعدات والقروض الأجنبية

تجاه وضعية كهذه ، يصبح الاعتماد على المساعدات والقروض الاجنبية

ضرورياً ضرورة حتمية ، ومن هنا جاءت المساعدة المالية والاقتصادية التي تقدمها البلاد الشيوعية (وخاصة الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية) والبلاد الغربية (الولايات المتحدة على الخصوص) . وقد وقعت اليمن اتفاقيات ثنائية مع هذه البلاد .

١ - لقد كان الاتحاد السوفياتي أول قوة أجنبية قدمت لليمن في سنة ١٩٥٧ قرضاً بمبلغ ١٠٠ مليون روبل . ولم يقبل الإمام من هذا القرض سوى جزء منه ، ٦٠ مليون روبل ، أي ما يقارب ١٥ مليون دولار ، وقد استعمل هذا القرض في بناء ميناء الحديد الحديث . وقد كان هذا القرض السوفياتي بفائدة ضئيلة ، ٢ و ٥٪ ويحري استرجاعه على أقساط ، في فترة ١٥ سنة ابتداء من سنة ١٩٦٣ .

٢ - وقد منحت الصين الشعبية لليمن قرضاً بمبلغ ٧٠ مليون فرنك سويسري (١٦ مليون دولار أمريكي) بدون فائدة ، ويحري استرجاعه خلال عشر سنوات بعد إتمام كل مشروع . ولم تكلف نفقات إنشاء طريق الحديد - صنعاء سوى نصف هذا القرض . وقد رفض الإمام الاستجابة لبقية المشاريع التي تقدمت بها الصين الشعبية .

٣ - وكانت المساعدة المالية التي قدمتها الولايات المتحدة ، والتي جاءت متأخرة عن سابقتها تقارب نوعاً المساعدات السوفياتية والصينية . وهذا يدل مرة أخرى على أنه على الرغم من تهرب أمريكا من التعامل المباشر على أساس الاتفاقيات الثنائية ، فإنه يمكن إجبارها على قبول شروط أخرى غير ما تفرضه هي عادة من شروط .

لقد وقع الاتفاق الأول مع الولايات المتحدة في شهر أبريل ١٩٦٠ تحملت فيه الأخيرة ، بشكل مساعدة ، تكاليف إنشاء طريق نخا - تعز - الحديد . وقد كلف إنشاء هذه الطريق ١٥ مليون دولار . وهناك مشروع أمريكي آخر لإمداد مدينة تعز بالماء بلغت تكاليفه ٦٠٠.٠٠٠ دولار . وأخيراً هناك المشروع الثالث الذي دخل في حيز الإنجاز ، والمتعلق ببناء سد للري في ناحية تعز .

وبالإضافة إلى هذه المساعدات المالية ، كانت هناك مساعدات بالحبوب

تقدمت بها الدول الثلاث السابقة الذكر .
وفي الجدول التالي توضيح بالأرقام لما حصلت عليه اليمن من مساعدات :

الجدول رقم ٤١

المساعدات والقروض التي حصلت عليها اليمن من الخارج
(بملايين الدولارات)

١٩٦٠ - ٦١	١٩٥٩ - ٦٠	
٥	٥	مساعدات : الولايات المتحدة (قح)
—	٢	الاتحاد السوفياتي - الصين
—	—	الشعبية (قح)
١١	٨	قروض : الاتحاد السوفياتي - الصين
١٦	١٥	الشعبية
		المجموع

أما بالنسبة لسنة ١٩٦١ / ٦٢ فإن الحسابات لم تتم ، غير أنها ستكون من نفس المقادير على كل حال . والواقع أنه إذا كانت أشغال بناء طريق الحديدية - صنعاء ، وكذا أشغال بناء ميناء الحديدية قد تم إنجازهما ، فإن مشاريع الولايات المتحدة قد دخلت في حيز التطبيق .
إن هذه المساعدات والهبات والقروض الاجنبية ، قد غطت مجموع ما تصرفه الدولة بالعملة الصعبة ، كما أتاحت للدولة إنجاز بعض الأشغال ، التي عجزت اليمن الهزيلة عن تمويلها .

خامساً — مساهمة المغتربين

وأخيراً ، تشكل المبالغ التي يبعثها اليمنيون المهاجرون كما لا يستهان به من العملة الصعبة في ميزان المدفوعات ، وبالتالي بالنسبة لمجموع الاقتصاد الوطني .

فالمهاجرون اليمنيون بالحبشة والسودان والعربية السعودية وعدن وبقية بلاد أفريقيا الشرقية ومدغشقر يبعثون نصيباً مما يكسبونه الى عائلاتهم . وانه لمن الصعب تحديد هذه المبالغ « غير المنظورة » بالأرقام تحديداً مضبوطاً . على أن هناك من يقدر هذه المبالغ بثلاثة ملايين دولار في سنة ١٩٥٩ / ٦٠ ، وبمليون دولار في سنة ١٩٦٠ / ٦١ (١)

سادساً — ميزان المدفوعات

والآن وبعد أن قمنا بتحليل للموارد الأجنبية ولمساهمة المغتربين ، كما قمنا

الجدول رقم ٤٢

ميزان المدفوعات (بملايين الدولارات)

١٩٦٠	١٩٥٩	
٨	٨	الصادرات
٢٥	٢٦	الواردات (أ)
١	٣	مساهمة المغتربين
١٦	١٥	ميزان ملاك الدولة ومصالحها
٥	٥	مساعادات : الولايات المتحدة
—	٢	روسيا والصين
١١	٨	قروض : روسيا والصين

- ١ — لقد أجبر كثير من اليمنيين المغتربين على العودة بعد القرار الذي اتخذته حكومة العربية السعودية بالتشديد في منح تأشيرة الإقامة في سنة ١٩٦٠ - ٦١ . وقد كان هذا هو السبب في نقص المبالغ المرسلة .
- أ — بما في ذلك البضائع المقدمة بشكل مساعدة .

قبل ذلك بدرس الميزان التجاري ، يمكننا أن نقيم جدولاً (الجدول رقم ٤٢) لميزان المدفوعات ، ودون أن ننخدع كثيراً بدقة الأرقام ، التي نكرر قولنا عنها بأنها أرقام قياسية .

إنه لم يكن متيسراً ، بسبب نقص المعلومات ، أن يتضمن الجدول أرقاماً عن سنة ١٩٦١ - ٦٢ ، ومن المحتمل أن تكون كفة الولايات المتحدة راجحة في تركيب المساهمات من العملة الصعبة .

إن انعدام العجز انعداماً ظاهرياً في ميدان المدفوعات ، يعكس تبعية الاقتصاد اليمني تبعية بالغة الخطورة للدول الأجنبية مع ما ينتج عنها من عواقب . وفي الواقع فإن ما تقدمه البلاد الثلاثة يغطي ٥٨٪ من ميزان المدفوعات ، وهذه القوات يمكنها لسبب أو لآخر أن تقطع مساعداتها وقروضها عن اليمن .

إنه لا شك في أن الدول الثلاث التي تساعد اليمن أو إحداها ، لا يمكنها أن تلغي ما وقعت به من اتفاقيات مع اليمن دون مس بسمعته الدولية ، غير أن مواقف من هذا القبيل حصلت بالفعل عدة مرات . ونحن لا نعدم في تاريخ العلاقات الدولية أمثلة عن قيام الدول الكبرى بخرق ما وقعت به من معاهدات . ولهذا نرى حكومة الجمهورية لا تفكر في غير الاعتماد على البلد نفسه بالدرجة الأولى ، ثم ترى بعد ذلك في إمكانيات عقد اتفاقيات مع بلاد متعددة ، ومع منظمات دولية . إن هذا الشكل غير خاص باليمن بكل تأكيد ، بل هو مشكل يطرح عموماً على أغلب البلاد المتخلفة .

سابعاً — الإنتاج الوطني

إن المعطيات الواردة أعلاه ، لا تعطينا كل إمكانيات حساب الإنتاج الوطني الخام ، فانهدام المراقبة على السلطة ، ومجال الخطأ الواسع بالإضافة إلى عناصر أخرى هي من الفحص بحيث تكون كل الأرقام الحاصلة عديمة المدلول ، كما تكون منبعاً لسلسلة من التفسيرات الخاطئة . غير أننا سنورد هنا ، وبرسم الاستدلال فقط ، التقدير الذي وضعته مصالح الولايات المتحدة كرقم استدلالي . فقد

جازفت هذه المصالح رغبة منها في حل المشكل برقم (٣٠٠) مليون دولار أمريكي ، أي ما يعادل تقريباً ٧٠ دولار لكل فرد من السكان^(١) .

وفي حالة ما إذا قبلنا هذا التقدير ، فإنه يحق لنا أن نتساءل عن الكيفية التي جرى بها تقدير الاستهلاك الذاتي ، وعن القاعدة التي بني عليها حساب الانتاج المعيشي والتصدير ، وعن جانب التسويق ، الى غير ذلك من الأسئلة المنهجية (الميتودولوجية) التي يمكن طرحها . ونظراً لهذه الأسباب كلها ، ابتعدنا عن الوقوع في نفس الأخطاء ، أضف الى ذلك أننا قمنا بانتقاد الأرقام التي نشرتها هيئة الامم المتحدة .

فما دامت أبحاث معمقة لم تقم في عين المكان (اعتماداً على سبر الأغوار في الريف ، ثم السير نحو التحسن المنهجي فيما بعد) ، فإن كل حساب للانتاج الوطني الخام ، وكذا الأبواب الأخرى المتعلقة بالمحاسبات الوطنية ، ستكون خالية من كل قيمة .

١ - على افتراض ان سكان اليمن خمسة ملايين دون إدخال المغتربين .

الفصل التاسع

الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة أخيراً مع البلاد الأجنبية

نظراً للعزلة الشاملة التي كانت اليمن تعيشها عملياً ، فإن الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة سواء مع بلاد الشرق ، أو الغرب ، كانت يسيرة العدد حتى عهد قريب .

أولاً - الاتفاقيات الثنائية مع البلاد الشرقية

لم تعقد الاتفاقية اليمنية - الروسية إلا في سنة ١٩٥٥ ، وذلك بعد محاولات تمهيدية طويلة ، كانت تهدف إلى إعادة تنظيم العلاقات الرسمية بين البلدين التي ظلت مجمدة بالرغم من وجود اتفاقية مبرمة بينها في سنة ١٩٢٨ (١) . وقد هيأت اتفاقية ١٩٥٥ الميدان لاتفاقيات أخرى ، كان أهمها الاتفاق المبرم حول تبادل البضائع بين البلدين ، الذي أصبح اليمن تصدر بمقتضاه البن إلى الاتحاد

١ - الواقع أن اليمن وقّعت اتفاقية مع الاتحاد السوفياتي في سنة ١٩٤٨ بدافع الخوف من الاستعمار البريطاني والاطالي والفرنسي الخ .. ونشير هنا إلى أن هذا الاتفاق كان الأول من نوعه بالنسبة لبلاد الشرق الأوسط في وقت اشتدت فيه سيطرة الاستعمار الانكليزي - الفرنسي على المنطقة .

السوفيياتي ، مقابل بضائع الاستيراد التقليدية كالسكر والإسمنت والصابون الخ .. ولقد خلق تحويل وجهة قسم هام من الصادرات اليمنية نحو الاتحاد السوفيياتي تياراً جديداً في ميدان التبادلات ، التي كانت خاضعة في مجموعها الى رحمة سوق عدن .

وقد عقدت اتفاقيات عدة للتجارة والمدفوعات ، بعد الاتفاقية مع الاتحاد السوفيياتي ، مع البلاد الاشتراكية والديموقراطيات الشعبية : الصين الشعبية وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ..

وقد استفادت اليمن كثيراً من اتفاقياتها الثنائية مع الاتحاد السوفيياتي والصين الشعبية في إنجاز أشغال البناءات التحتية الأساسية ، وفي الحصول على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية . فالاتحاد السوفيياتي قام ببناء ميناء الحديد مع مستودعات للوقود ، ومنشآت أخرى حديثة . والصين الشعبية أنهت خلال مدة قياسية (سنتين فقط) ، وبإتقان طريق الحديد - صنعاء . وقد لعبت هذه البنيات التحتية دوراً لا يستهان به في نجاح الثورة اليمنية .

غير أن هذه البلاد ، لم تتمكن من استعمال كل القروض الممنوحة بمقتضى الاتفاقيات المبرمة ، وذلك بالرغم من المشاريع العديدة ، التي عرضت على الحكومة اليمنية . فقد تقدم الاتحاد السوفيياتي بمشروع زيادة مبلغ قروضه الى اليمن الى ١٥٠ مليون روبل ، وأن يتحمل نفقات أبحاث زراعية يجريها في منطقة تهامة حول إمكانية توسيع نطاق زراعة القطن والحبوب وكذا دراسة إمكانية بناء سد بالمنطقة . وكان الإمام قد قبل المشروع قبولاً جزئياً ، وقد قدم الخبراء السوفيياتيون في القطن فعلاً تقريراً مبدئياً ، اقترحوا فيه إنشاء شركة لتطوير المنطقة واستثمار إمكاناتها ، وذلك بعد أن قاموا بدراسة منطقة زراعة القطن ، وأخذوا بعين الاعتبار وضعية تجزئة الأرض إلى حقول صغيرة .. ولم يتلق السوفيياتيون جواباً على هذا المشروع من الإمام ، الذي كان يخشى من إفلات زمام أمور القبائل من يده في حال تطبيق المشروع . وقد جاءت المشاريع الأمريكية فيما بعد ، لتحل محل المشاريع السوفياتية . أما بقية المشاريع التي

تقدم بها الاتحاد السوفياتي ، فقد لقيت نفس المصير .
وقد تقدمت الصين الشعبية من جهتها بمشاريع أخرى منها مشروع لإقامة
صناعة للنسيج ، وآخر للأسمنت الخ . . ولم يكن حظ هذه المشاريع بأحسن من
سابقاتها .

إن المساعدات ، التي حصلت عليها اليمن من الاتحاد السوفياتي والصين
الشعبية وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية ، كانت بالغة الأهمية ، بالرغم من
النفع القليل الذي عاد على البلاد منها ، نتيجة معارضة الإمام لتطبيق الحلول
المقترحة تطبيقاً رصيناً وحازماً . على أن البعثات الطبية ، هي التي تمكنت
وحدها من القيام بخدمات فعالة ، اعتماداً على ما توفر لديها من وسائل في عين
المكان .

ثانياً — الاتفاقيات الشائنة المبرمة مع البلاد الغربية

أما فيما يرجع للاتفاقيات التي أبرمها الإمام مع الغرب ، فانها كانت على
الخصوص خاصة بالميدان التجاري . وكان الاتفاق الأول من هذا النوع مع
ألمانيا الفيدرالية ، التي وقعت اتفاقية مع اليمن في سنة ١٩٥٣ ، كانت خاصة
بالمضمانات القرضية دونما تحديد للمبالغ ، وإن كان الموقعون الألمان يرون عند ذاك
إمكانية ارتفاع هذه المبالغ الى ٢٥ مليون مارك ألماني . ومع هذا فقد ظلت هذه
الاتفاقية حبراً على ورق منذ توقيعها .

وفي مقابل ذلك دخلت اتفاقية المساعدة التقنية في حيز التطبيق ، ففي
سنة ١٩٥٩ زارت بعثة من الخبراء الزراعيين الألمان اليمن ، وقامت بجولة دراسية
عبر مجموع القطر .

ومع إيطاليا وقعت اليمن اتفاقية للتجارة والمدفوعات والتعاون الاقتصادي
قابلة للتجديد بشكل ضمني . وكانت إيطاليا قد عقدت في سنة ١٩٢٦ معاهدة
مع اليمن للصدقة والتبادل الاقتصادي ، غير أن الإنجاز العملي لم يجر إلا ابتداء
من سنة ١٩٥٩ ، وهي السنة التي قامت فيها إيطاليا بإنجاز مؤسسات للمواصلات

السلوكية واللاسلكية والكهرباء . وهناك من جهة أخرى بعثة طبية إيطالية ،

هي أهم البعثات كمّا ، تمارس الطب في مختلف مستشفيات اليمن .

وفي باب المساعدة الطبية ، نجد بعثة طبية فرنسية مؤلفة من أربعة أطباء .

إن الولايات المتحدة هي البلاد الوحيدة من مجموع البلاد الغربية ، التي قدمت

أهم مساعدات مالية واقتصادية لليمن ، وهذه المساعدة التي جاءت متأخرة من

حيث الزمن ، كانت تقارب من حيث شكلها المساعدة السوفياتية والصينية .

وقد كان الاتفاق الثنائي المبرم مع الولايات المتحدة في ٩ أبريل (نيسان)

١٩٦٠ ، يقضي بأن يقوم البلد المساعد بإنجاز مشروع كبير في ميدان الأشغال

العمومية ، هو إصلاح وتوسيع طريق مخا - تعز (التي أساءت شركة فرنسية

بناءها الأول) ، وكذا بناء طريق تعز - صنعاء ، التي يبلغ طولها حوالي ٤٠٠

كلم . وقد بلغ تقدير تكاليف إنجاز هذين المشروعين ١٥ مليون دولار . وقد

قامت نفس هذه الدولة بإتمام مشروع جر مياه الشرب الى مدينة تعز ، وبدأت

بالفعل في أشغال بناء سد للري بالغرب من هذه المدينة . إن اهتمام الولايات

المتحدة باليمن كان في تزايد مستمر يوماً عن يوم .

إنه بالرغم من العروض المبدئية التي تقدمت بها البلاد الاشتراكية ، كانت

الإمام يولي اهتمامه بشكل خاص الى الاقتراحات الأمريكية في نفس الوقت ،

الذي كان يتخوف فيه من قبول العروض السوفياتية - الصينية ، وييدي تحفظاً

كبيراً تجاه الجمهورية العربية المتحدة .

ثالثاً : الاتفاقيات المبرمة مع البلاد العربية

في الميدان العربي وقعت اليمن عدة اتفاقيات ثنائية (مع العربية السعودية ،

ج.ع.م ، العراق الخ ..) وأخرى جماعية (ج.ع.م في إطار الجامعة العربية) .

غير أن كل هذه الاتفاقيات لم يجر بها العمل ، ولم يكن لها أي منجزات

اقتصادية .

إن الاتفاقية الوحيدة التي كان لها انعكاس على البلد ، هي التي أبرمت بين

مصر وسوريا واليمن أو فيدرالية الولايات المتحدة العربية ، ولسنا في حاجة إلى الحديث عن الضربة التي وجهت فيما بعد إلى هذه الاتفاقية من طرف الإمام الذي جمد اقتراحات الد.ج.ع.م كما أبعد جميع بعثاتها .
إن النتائج العملية لمجموع الاتفاقيات الثنائية ، ظلت في النهاية قاصرة المدى ، باستثناء أشغال البنيات التحتية .

ويحق لنا أن نتساءل عما إذا كانت « المساعدات الفنية » قد أعطت النتائج المتوخاة من ناحية التطور العام للبلاد . إن النظام الإمامي لم يكن بكل تأكيد يشجع أعمالها ، لكن علينا أن نعتزف بكل صراحة أن اليمن كانت في عين كثير من « المساعدين الفنيين » أفقاً مدهشاً للأسفار والرحلات . وإنه لمن المحتمل أن تكون الماطلات والعراقل القائمة في طريقهم ، قد ثبطت عزائمهم وأن تكون قد انعكست على أعمالهم . إننا بقدر ما نحبي الجديدة التي أنجزت بها أشغال البنيات التحتية (المنجزة سواء من طرف الاتحاد السوفياتي والصين أو الولايات المتحدة) ، وبقدر ما ننحني أمام الصنيع والبطولة التي أبدتها جميع البعثات الطبية ، بقدر ما نجد أنفسنا مضطرين إلى انتقاد الأبحاث والدراسات التي قام بها المساعدون الفنيون الآخرون انتقاداً شديداً ، وخاصة الدراسات المنجزة في ميداني الزراعة والري .

الواقع أن نظام « المساعدة الفنية » للبلاد المتخلفة ، يجب أن يكون بكامله موضوع إعادة نظر . إذ إنه لا يكفي أن يقدم العون في إطار المساعدات الفنية ، إذا كان الفنيون والاختصاصيون المبعوثون لا يقومون بدورهم في عين المكان على الوجه الذي ينبغي ، أن لم نقل دوراً معدوماً ، وما لم توجد في البلاد التي تتلقى المساعدة مصالح قادرة على تنسيق نشاط جميع المساعدين الفنيين .

الفصل العاشر

الثروة الكامنة ومواردها

إن موضوع حديثنا في هذا الفصل ، سيكون هو الإمكانيات الاقتصادية الوطنية ، أو بعبارة أخرى الثروات الكامنة في التربة وفي باطن الأرض وفي الطاقة الانتاجية البشرية . ولسنا ندعي انه سيكون بإمكاننا أن نقدم هنا بياناً ضافياً لجميع منابع الثروة ، لأن هذا الطلب لا يمكن تحقيقه إلا بعد دراسات وأبحاث معمقة في جميع المناطق الجغرافية . والواقع أنه لم ينشر حتى الآن أي بيان عن هذه الموارد ولو بشكل تقريبي ، اللهم الا ما كان من بعض الدراسات الجزئية والنادرة مع ذلك ، والتي لا يتيح لنا إنجازها وضع بيان بالشكل المطلوب . ونذكر من بين الدراسات التي أفادنا الرجوع إليها ، تقارير المهندس الفرنسي غورلان وعالم الجيولوجيا البلجيكي غولكنز الذي يعد من خبراء هيئة الأمم المتحدة ، وتقارير بعثة ألمانيا الغربية (بإشراف الدكتور دوكن المهندس الزراعي) ، والبعثة التشيكوسلوفاكية ، وبعثة الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة الأمريكية . وقد كان التقرير الذي هيأته منظمة التغذية والزراعة في سنة ١٩٦٠ ، الذي تلا بعثتها الى اليمن في سنة ١٩٥٥ ^(١) المادة

١ انظر تقرير منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة المذكور سابقاً .

الأساسية التي رجعنا إليها في تقدير الثروات الكامنة في الميدانين الزراعي والغابوي.

أولاً — الثروة الكامنة في التربة اليمينية

إن الثروة الكامنة في التربة هي ثروة عالية الأهمية ، وذلك بإجماع كل الاختصاصيين والخبراء الذين قاموا بدراسة البلاد . وعناصر الثروة الكامنة واضحة : أراضٍ زراعية هامة وأخرى يمكن تحويلها إلى أراضٍ زراعية بتكاليف قليلة ، وبتوفير وسائل ري هامة نسبياً .

أما فيما يرجع لمشكلة الماء ، فقد سبق لنا أن درسنا الأودية ونظام سقوط الأمطار . بيد أننا لا نعدم الفائدة في عرض بعض الملاحظات المتعلقة بأحواض الماء الباطنية ومنابعها ، فهنا العنصران الأساسيان الضروريان لكل تطوير زراعي . يقدر ما تتلقاه الأراضي اليمينية سنوياً من الأمطار بعشرة مليارات من الأمطار المكعبة ، يجري ملياران منها من الأمطار (٢٠٪) في الأودية . ويرتفع منسوب بعض الأودية حتى ١٠٠٠ متر مكعب في الثانية ، أما تقدير كميات الماء العادية ، فهي كالآتي :

— ١٠٥ متر مكعب في الثانية في وادي مور .

— متران مكعبان في الثانية في وادي سرودود .

— ١٠٢ متر مكعب في الثانية في وادي ريمة .

— ثلاثة أمتار مكعبة في الثانية في وادي زبيد .

أما كميات المياه المخزونة في باطن الأرض فهي متعددة ووافرة بالمناطق ، وعلى الخصوص في تهامة وناحية إب ويريم والجوف حيث نجد هذه الأحواض أحياناً على عمق ٥ إلى ١٥ متراً فقط . إن منابع الماء تبدو والحالة هذه هامة بالنسبة لري متطور ، وعلى نطاق واسع . وتضيع في الوقت الحاضر كمية لا يستهان بها من المياه ، نتيجة سوء استعمال الري — وهو بدوره ناتج عن المعدات المستعملة لا عن تقنية الري — هذا من جهة ، ومن جهة أخرى بسبب انعدام المؤسسات الهيدرومائية ، التي تنظم وتحكم استعمال الري . إن الوضعية والحالة

هذه ، تقتضي القيام بمجهود خاص مع إعطاء الأسبقية فيه الى الأشغال الهيدرأمانية التي يتطلب نجاحها القيام أولاً بدراسات وأبحاث جيولوجية وهيدرولوجية الخ ..

إن تحسين الانتاج الزراعي وتطويره ، وبالتالي نمو اقتصاد البلاد ، هو أمر وثيق الارتباط الى حد بعيد باستعمال منابع الماء استعمالاً محكماً .

ونجد العنصر الثاني للثروة الزراعية الكامنة في تنويع الانتاج الزراعي . إن هذا التنويع موجود بالفعل ، ومتسع النطاق في اليمن ، فيكفي حينئذ تحسينه ، وذلك بالتكوين التقني ، وتعميم الوسائل العلمية بعد تبسيطها ، حتى يتمكن الفلاحون اليمنيون من إن يستفيدوا استفادة قصوى من الوضعية الجغرافية الاستثنائية التي تتمتع بها البلاد .

إن اليمن بإمكانها أن ترفع بسهولة إنتاجها من الحبوب حتى تتمكن من الاستجابة لحاجات السكان ، ولحاجات التصدير الى البلاد العربية الأخرى في نفس الوقت .

وفيما يلي بعض الأرقام التي ستعزز ما نقول ، وهي أرقام آتية من التجارب التي قامت بها البعثة التقنية في ناحية صنعاء .

القمح

في مساحة ٣٦ هكتاراً كان المحصول كما يلي :

— ٩٠٠ قنطار من الحبوب ، أي ما يعادل ٢٥ قنطاراً في الهكتار .

— ١٨٠٠ قنطار من التبن ، أي ما يعادل ٥٠ قنطاراً في الهكتار .

وبما أن السنة الواحدة تعطي محصولين ، فقد كان المردود السنوي في

الهكتار الواحد كما يلي :

— ٥٠ قنطاراً من الحبوب في الهكتار .

— ١٠٠ قنطار من التبن في الهكتار .

الشعير

في نفس المساحة التي جرت فيها التجربة : ٣٦ هكتاراً .
كان المردود السنوي بالنسبة للهكتار الواحد ، وعلى أساس محصولين في
السنة الواحدة :

— ٤٠ قنطاراً من الجبوب .

— ٨٠ قنطاراً من التبن .

الذرة

في مساحة ١٨ هكتاراً .
كان مردود الهكتار الواحد ، وعلى أساس محصولين في السنة الواحدة :

— ٧٠ قنطار من الجبوب .

— ١٤٠٠ قنطار من التبن .

— ٨٠٠ قنطاراً من مواد أخرى .

الذرة البيضاء

في مساحة ١٨ هكتاراً ، كان المردود :

— ٤٠ قنطاراً من الجبوب .

— ٨٠ قنطاراً من التبن .

البطاطس

كان مردود الهكتار الواحد في السنة ، وعلى أساس محصولين :
٢٨٠ قنطاراً .

الشمندر السكري

مردود الهكتار الواحد في السنة ، وعلى أساس محصولين : ٨٠٠ قنطار .

إنه لا ريب في أن هذه المردودات جميعاً ، كانت استثنائية ، لأن زراعتها كانت تجريبية معتمدة على الوسائل التقنية الحديثة ، غير أنها تبرز التفاؤل النفسي ، الذي توليه لثروة الموارد الزراعية الكامنة باليمن . والواقع أنه إذا توجهت اهتمامات السلطات العمومية ، إلى الزراعة بالدرجة الأولى ، فإن المحصول سيكون مقارباً للأرقام الواردة أعلاه .

البن

إن الشروط الطبيعية للنجود العليا والوسطى ، تساعد على زراعة البن ، وتنتج النية حالياً ، على ما يبدو الى توسيع نطاق المدرجات المزروعة بنياً .

القطن

إذا ما نظرنا الى هذه الزراعة من حيث إنتاجها خلال السنوات الأخيرة ، فإننا نحكم لها بالازدهار في المستقبل . وهناك مساحات هامة قابلة للزراعة في تهامة والجنوب ، ستعطي مردوداً جيداً إذا ما زرعت قطناً .

قصب السكر

دلت معلومات بعثة ألمانيا الغربية على قابلية ٢٠٠٠ هكتار في كل من وادي سردود وعدة أودية في تهامة ، لأن تصبح منتجة لقصب السكر بسرعة .

السيزال^(١)

ينمو السيزال غواً طبيعياً في ناحية تعز وإب ، وهناك إمكانيات لتطوير زراعته .

١ - نبات من أصل أمريكي يزرع للتزوين ، ولاستخراج السكر من نسغه ، وقد حافظنا على الأصل الأمريكي العامي للكلمة حيث لم نجد لها مقابلاً في العربية .

الحبوب الدهنية

تتوفر كثير من النواحي باليمن على إمكانيات هائلة لزراعة الحبوب الدهنية .
ونفس الأمر بالنسبة للتبغ الذي يزرع في تهامة .
وأخيراً أشجار الفاكهة ، التي تحظى بشروط مناخية مساعدة على تطوير
سريع . ونذكر هنا على سبيل المثال أن ٣٠٠٠ غرسة (نقلة) فاكهة ، استوردت
من لبنان وزرعت في اليمن ، وقد نجحت العملية نجاحاً تاماً ، دون أدنى
خسارة .

الغابات

إن الغابات التي لا زالت موجودة ، تتطلب تحسيناً في وسائل وقايتها ،
وذلك في إطار سياسة للتنمية ، وبذلك سنتوقف استيراد الخشب المصنوع ، كما
ستتوفر إمكانيات قيام صناعة خشبية محلية .

تربية الماشية ومنتجاتها

تتوفر اليمن على قطاعات كامنة هائلة في ميدان تربية الماشية ، ويكفي
مجرد تحسين تغذية الماشية ووقايتها من الأمراض ، لرفع الإنتاج الحيواني . ولن
يكون هناك أي مشكل لتصريف فيض الإنتاج نظراً للطلبات المتزايدة في
البلاد المجاورة (العربية السعودية والجمهورية العربية السورية)

ثانياً — الثروات الكامنة في باطن الأرض

ليست هناك من الناحية العملية دراسات معمقة ولا تقنيات عن ثروات
باطن الأرض . وكان الإمام قد منح في سنة ١٩٦١ امتيازاً للشركة السويدية
« بوليدم » Bolidem للقيام بأبحاث في منطقة ، تقع شمال صنعاء . وبعد أربعة
أشهر أخبرت الشركة السويدية الإمام ، بأن أبحاثها في المنطقة ، لم تكن
مشجعة ، ثم فسخت العقد . ومن المحتمل جداً أن يكون تضافر العوامل

السياسية والفنية ، هو الذي أملى على الشركة موقفها هذا . لأنه يحق لنا أن نتساءل عن السبب الذي جعل الشركة تتخذ قرارها بمثل هذه السرعة ، وبالاتماد على دراسة منطقة واحدة . وعلى العكس من ذلك كانت الاستنتاجات والملاحظات ، التي توصل اليها وأبداها المهندسون والاختصاصيون الفرنسيون والإيطاليون والتابعون لهيئة الأمم المتحدة ... الخ كانت كلها مشجعة . وقد أشارت هذه الاستنتاجات دونما تأكيد قاطع ، الى وجود معادن وافرة ومتنوعة في باطن الأرض اليمنية ، وخاصة في المناطق الواقعة شمال غرب صنعاء الى تعز في الجنوب الشرقي . وهذه المنطقة مكونة من براكين حديثة ، مما يستنتج معه وجود مناجم قابلة للاستثمار . لقد كان استخراج المعادن في بعض المناطق جارياً حتى مطلع القرن العشرين ، وذلك كالحديد والفحم والذهب . وهذه المناجم أصبحت مهمة الآن .

إنه بالإضافة الى الملح البلوري الجاري استثماره حالياً ، وكذا البترول المتواصلة أشغال التنقيب عنه ، يبدو أن هناك أيضاً مخزونات من معدن الحديد (الموجود بوفرة في ناحية صعدة) ومعدن بيريت الحديد (الموجود في عدة مناطق) ومعدن النيكل والفحم (شمال صنعاء) ، وسulfates النحاس (ناحية تعز) ، والكالين والذهب (في شمال صنعاء) . وهناك يقين بوجود معادن أخرى متناثرة مواطنها هنا وهناك ، وقد آثرنا نحن الاكتفاء هنا بالذي يستحق منها الإشارة والذكر .

فهل معنى هذا أن استخراج واستثمار وتحويل هذه المعادن أمور ممكنة وذات مردود من الناحية الاقتصادية ؟ ان الجواب يقتضي تحضير تقارير علمية من طرف اختصاصيين في الجيولوجيا ومهندسين واختصاصيين آخرين ، يكونون قد قاموا بدراسات جدية ومعقدة . ويبدو أن الحكومة الجمهورية أخذت تولي اهتمامها الى التنقيب عن ثروات باطن الأرض ، كما أخذت تمنح التسهيلات للقيام بالأبحاث في هذا المجال .

ثالثاً - الثروة الكامنة للطاقة البشرية المنتجة

إن تحسين الفن الزراعي ، وإلغاء المراقيل الاقتصادية والاجتماعية ، التي تحول دون تطوير الزراعة ، وكذا التكوين التقني ، ستيسر الحصول على أهم النتائج في الميدان الزراعي. وسينتج عن ذلك ارتفاع في انتاجية العمل من جهة ، آخذين بعين الاعتبار المستوى التقني للفلاح اليمني ، الذي هو مستوى بدائي بطبيعة الحال (١) ، ومن جهة أخرى ستكون النتيجة تحديداً لقسم من طاقة العمل ، التي ستنتقل من الميدان الريفي الى قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى . إنه بالرغم من وفرة عدد العاطلين المزمنين عطالة مقنعة ، وخاصة أولئك الذين يمكننا أن نسميهم بعاطلي القات ، فإن العامل الإنساني يبدو لنا على عكس التعاليم المalthوسية ، ثروة كامنة من شأنها أن تلعب دوراً هاماً في التطور الاقتصادي . إن القوة الإنتاجية البشرية ، تشكل عاملاً أساسياً في التنمية نظراً لأهمية الأراضي ، التي يمكن استصلاحها ، ولأهمية أشغال البنيات التحتية التي يجب إنجازها . ولا ريب في أن في بداية تحقيق سياسة التنمية سيكون هناك تبذير في الطاقة الإنتاجية البشرية . والواقع أنه يجب تطبيق التقنيات ، التي تتطلب تشغيل أكثر ما يمكن من اليد العاملة بقصد حل مشكل البطالة المتفاحش خطره ، مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف الوسائل المالية ، التي تتوفر عليها الدولة . إن القوة الإنتاجية تتضمن ، حسباً نرى ، عناصر إيجابية من الناحية الكمية ، وكذا من الناحية الكيفية ، حتى ولو كانت هذه العناصر ضعيفة . وهذا الخلل الكمي ، يمكن تصحيحه آنياً بالتدريج ، وبقدر ما يتسع التعليم التقني ويتطور . وبالإضافة الى ما تقدم ، نجد بدءاً عاملة يمنية مغتربة ، لا يستهان بعددها (حوالي ٢٠٠ ألف عامل) ، وتشكل هذه اليد العاملة طاقة هامة للتصنيع ، على شرط أن تعود للاستقرار في وطنها الأصلي . فمن واجب الحكومة أيضاً

١ - لقد أبدى جميع الخبراء الذين زاروا اليمن إعجابهم بالمستوى التقني للفلاح اليمني ، غير أن هذه التقنية ضعيفة الإنتاج بالرغم من كد الفلاح وعمله المتواصل .

أن تضع سياسة لتشجيع العمال اليمنيين المغتربين على العودة . وسيحقق الاقتصاد الوطني بذلك ربحاً هاماً ، لا يعادله ما يساهم به المغتربون حالياً من أموال .
أما الصعوبة الحقيقية فهي إيجاد اليد العاملة العالية الاختصاص والاطارات والمهندسين والفنيين . ولا بد من الاعتماد ، في المرحلة الأولى على الأقل ، على الفنيين الأجانب .

الباب الثالث

نوعية تخلف اليمن

« حق ولو لم تكن لنا رغبة في قبول هذا المشكل (مشكل الشرق وهو في الواقع مشكل البلاد المتخلفة) » (١)

وحق لو كنا على استعداد لتجاهله ، فإنه يفرض نفسه بكل ما فيه من تنوع ومن تعقيد داخلي وخارجي . وسنكون مبالغين في الخطأ اذا ما حاولنا أن نجد له حلاً سطحياً .

إن دراسة هذا المشكل تقتضي الانتباه والإحاطة بجوانبه ومظاهره جميعاً الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدولية .

سلطان غالييف

« الثورة الاجتماعية والشرق » في
« الحركات الوطنية عند المسلمين في
روسيا - سلطان غالييف » مجموعة ١٩٦٠
(Paris Mouton & Cie Ephe)

١ - الجملة داخل القوس من وضع المؤلف .

تمهيد

لقد حاولنا في فصول البابين الأول والثاني أن نقوم بتحليل تفصيلي للبنى الاقتصادية والاجتماعية ، وأن نعطي وصفاً تفصيلياً أميناً بقدر الإمكان للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية باليمن . وقد اخترنا عن قصد هذه الطريقة الوصفية دونما تردد منا في الجمع بين الوصف وروح النقد . وقد لجأنا الى التفصيل في الوصف رغبة منا في استجلاء نوعية التخلف الاقتصادي والاجتماعي باليمن . وهذا ما سيكون موضوع دراستنا في الفصلين التاليين .

ان التخلف ليس في الواقع مجموعة من الأوضاع والوقائع الاجتماعية والاقتصادية التي لها نفس الطابع بالنسبة لجميع البلاد المتأخرة . ولقد وُفق السيد بيير جورج^(١) في التعبير حيث قال : « انه لا جدوى من البحث عن إيجاد قالب عام ، نصب فيه جميع اقتصاديات البلاد المتخلفة على اختلاف أنواعها » . ان دراسة التخلف ليست بالأمر اليسير ، كما قد يبدو للوهلة الأولى ، بالرغم من الدراسات والمؤلفات الجيدة التي اختصت بهذا الموضوع . إن الأمر ما زال يتطلب القيام بدراسات أخرى ، وبأبحاث ذات طابع مونوغرافي ، قبل محاولة الوصول الى تفسير مقبول نوعاً للتخلف . ويتحتم أن تكون هذه الدراسات المونوغرافية متحولة في شكلها تبعاً لاختلاف البلدان . والواقع أننا من زمرة أولئك الذين لا يرون إمكانية إيجاد تعريف جامع شامل للتخلف . وفي رأينا أنه لا يكفي مجرد التسليح بما تحويه « دكاكين دراسات التخلف » لإدراك كنهه وتحديد مدلول لفظه . وفي رأينا كذلك أنه لا سمات ، ولا المعايير الإجمالية

١ - تحويل المناطق المتخلفة الى اقتصاد اشتراكي (مجلة Tiers - Monde ، العدد ٣٩ .

لعدة بلاد « متأخرة » ، بقادرة على إيضاح أشكال التخلف وحسياته. إننا لأبعد ما نكون عن الادعاء بأن الدراسات العامة والاجالية والنظرية ، هي دراسات محدودة المدى. كما أننا أبعد ما نكون عن القول بالاكْتفاء بمجرد الدراسات المونوغرافية ، ولكنه علينا أن نعترف ان لكل بلد ، ولكل منطقة من بلد ، مشاكل نوعية خاصة . وقد يحدث أحياناً ان يأخذ مشكل او وقائع ثانوية في بلد معين طابعاً بالغ الأهمية في بلد آخر ، مما يقتضي منا العناية والاهتمام به . وإذا كنا نجد أنفسنا في البلاد المتخلفة أمام خصائص وأوضاع متشابهة ، فان أهمية المشاكل وأولويتها أمران متغيران ، وتلك المشاكل تتطلب حلولاً ليست حتماً هي نفس الحلول التي تتطلبها نفس المشاكل في بلاد متخلفة أخرى . وبعبارة أخرى ، تجب « موضعة » التخلف في قرينته التاريخية ، وحسب الشروط الاجتماعية والاقتصادية ، التي رافقت تطور البلد الذي تعنيه الدراسة . ان جهل هذه الحقائق البسيطة والأولية (التي تنتهي إليها في الغالب بعض الدراسات العامة) ، منبع لأفدح الأخطاء في تحليل تخلف بلد معين . ومن عواقب هذا الجهل كذلك ، أن يظل الدارس على هامش المشاكل الحقيقية ، فالدراسات المونوغرافية هي التي تلعب إذن دور صلة الوصل بين كل من الدراسات الاجالية والنظرية والمشاكل القائمة في بلد معين ، وتساعد بذلك في النهاية على حل أو محاولة حل مشاكل التخلف .

وبالنسبة لبلد كاليمن ، سيكون من المغالطة ان لم نقل من الخطر ، أن نكتفي بتقديم أفكار عامة ، ومقاييس إجمالية ، هي أشد غموضاً من مصادر المعلومات التي جرى الاعتماد عليها في وضع تلك المقاييس نفسها . وعلى العكس من ذلك ، يجب التركيز على نوعية المشكل ، أو بعبارة أخرى تحديده ، وحصر نطاقه بقدر الامكان . وفي الوقت الذي تتحقق فيه هذه المرحلة الأولية والاساسية ، تصبح الاستفادة من الدراسات النظرية والعامة ممكنة . ان الدراسات التي نرى فيها كل الفائدة هي تلك القادرة على « تحليل حبة الجوز وكسر قشرتها » ، على حد تعبير الفيلسوف هيجل . وقد رسم لنا الاستاذ شارل بيتلهم في مؤلفه الأخير

« الهند المستقلة » مرة أخرى الطريق التي نسير عليها ، وهي طريق مشابهة لتلك التي اخترناها ، ومتوافقة مع وجهة نظرنا في الدراسة والتحليل . فهل معنى هذا أننا سنأخذ بهذه الطريقة على أنها الطريقة الوحيدة والفضلى لإدراك مشكل التخلف ؟ إننا نجيب على هذا السؤال بالنفي . بيد أننا في جميع الأحوال ، وفيما يرجع للبلد الذي هو موضوع دراستنا ، نرى من المفيد أن نتبع نفس التدرج المنهجي . وأنه ليجدر بنا ، ونحن محققون في ذلك ، أن نبرز كون اليمن ليست سوى حالة خاصة منفصلة اي مستثناة من القاعدة . إن هذا صحيح من بعض الأوجه ولا ريب ، حتى ولو كانت هناك بلاد أخرى تواجه مشاكل نوعية (التبت ، نيبال ، أفغانستان ، الحبشة ، العربية السعودية الخ ..) .

غير أننا ونحن نجهد في وضع الفروق الأساسية ، أو في التحليل بالأحرى ، نستمكن من الوصول إلى إدراك للتخلف الخاص بالبلد ، وستمكن بالتالي من معرفة الحلول الأولية التي يجب تطبيقها ، لإخراج البلد من شروطه الراهنة .

الفصل الحادى عشر

نظريات التخلف والبحث عن منهج آخر

إن وجود عناصر غير اقتصادية ضمن أسباب التخلف ونتائجه ، أي العناصر التي تجمعها كلمة بنيات فوقية (Superstructure) ، تجعل كل محاولة للتعريف الاقتصادي تعريفاً حقيقياً وسليماً ، محاولة غير كاملة . ويكفي تنوع الألفاظ والمصطلحات المستعملة في التعبير عن التخلف واختلافها للبرهان على عدم التدقيق والضبط ، وهذا الاختلاف يؤكد في جميع الأحوال على قصور الألفاظ والمصطلحات . والواقع أن أغلب الكتاب ، الذين حاولوا إيجاد تعريف وتحديد لمشاكل التخلف ، لم يتوصلوا إلا إلى تحديد للخصائص المميزة والمعايير ، التي تميز البلاد المتخلفة بعضها عن بعض . وقد اكتفت فئة من هؤلاء الكتاب باستعمال المعيار الوحيد ، الذي هو معيار متوسط دخل الفرد ، بينما استعمل آخرون معايير عدة ، بلغ عددها العشرة ، منها الاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي والسياسي^(١) . إنه لا شك في وجود هذه المعايير أو المقاييس

١ - نأخذ مثال السيد الفريد سوفي الذي يعددها كما يلي : (١) - نسبة عالية للوفيات . =

العشرة ، التي تلتقي جميعاً في بعض الأحيان . غير أنها لا تمثل إلا نتائج التخلف لا أسبابه ، وبعبارة أخرى إن هذه المعايير لا تتعدى مجرد البرهان على نتائج التخلف ، الأمر الذي يعد ذا أهمية رئيسية لفهم الظاهرة .

إننا من زمرة أولئك الذين يرون - وعددهم في تزايد مستمر - بأن التخلف ليس قاصراً في دواعيه ونتائجه على الميدان الاقتصادي ، بل له ارتباط بعدة عوامل أخرى فوق - اقتصادية ، هي التي سببته فيه ومكنته من البقاء والاستمرار ، وزادت من خطورته .

كما أننا نأخذ بالمفهوم الهيكلي (Structurelle) لعلماء المجتمع^(٢) والانتروبولوجيين المعاصرين ، ونتمسك في نفس الوقت بالمدرسة الماركسية^(٣) ، التي تفسر النمو الاقتصادي بالقوى الإنتاجية الإنسانية ، وبالصراع بين الفئات الاجتماعية ، وننظر إليه على أنه نتيجة دياليكتيكية^(٤) لتدرج سير التطور .

إننا دون تشبث جامد ومطلق بهذه المدرسة العلمية ، نعتبر أن ما حققه المفكرون الماركسيون من نتائج ، كانت منبثقة من تحليلهم للفترات التي عاشوها . بيد أن وضعية اليمن ، ووضعية المنطقة التي توجد فيها ، تتطلبان مزيداً من الانتباه عند التحليل ، وبالتالي يتحتم علينا أن نأخذ بعين الاعتبار للمكانة الهامة التي يجب تخصيصها لتاريخ البلاد العربية وحضارتها . وبعبارة أخرى ، يتحتم علينا أن لا نتردد في التخلي عن النظرية الماركسية في حالة ما إذا لم تنسجم مع

= ٢) خصوبة عالية في إجاب النسل . ٣) سوء التغذية . ٤) ارتفاع نسبة الأمية . ٥) هيمنة القطاع الزراعي . ٦) نقص التشغيل . ٧) ضعف دور المرأة . ٨) تشغيل الأطفال . ٩) ضعف الطبقة الوسطى . ١٠) نظام حكم استبدادي .

١ - نذكر منهم على الخصوص السادة : بيرك - غورفيتش - ليفي ستراوس .

٢ - نعني بها كارل ماركس وقابليه المباشرين : إنجلز ، لينين ، تروتسكي ، رزوا لوكسمبرج ، سلطان غالييف ، ماوتسي تونغ .

٣ - دياليكتيك ويقصد بها : النظرية التطورية التي تطبق التحليل للتناقضات (سواء الفكرية أو المادية) ثم تفوق هذه التناقضات لتصل علمياً الى جمع الأجزاء المتفرقة والنتائجية .

واقع المنطقة :

إنه من المناسب حينئذ أن نحيط بالوقائع الاجتماعية والاقتصادية الداخلية ، وب نماذج العلاقات التي لها مع الخارج . والنقطة الأخيرة تطرح «المشكل العلائقي» ، الذي « وفق » عالم المجتمع Balandier في تحليله وشرحه . وبعد الانتهاء من هذه الخطوة ، يأتي دور موضوعة هذه الوقائع في قرينتها الاجتماعية ، آخذين بعين الاعتبار أدوار كل من الديانة ، وأشكال التملك والاستغلال ، والعوامل البسيكولوجية والمظاهر الديموغرافية ، ثم أخيراً الشروط التقنية .

إن منهجاً كهذا ، لقادر في رأينا على إعطاء معرفة مثلى عن الوضع الحقيقي للتخلف ، وقادر بالتالي على تسيير طريق البحث عن الحلول ، التي يجب اكتشافها لإلغاء العراقيل القائمة في وجه التطور والنمو .

ليس من الصواب أن نسرّع بإعطاء نظريتنا ولنبدأ الحديث بتحليل المفاهيم التي أعطيت للتخلف . إننا نقول عن بلد أنه متخلف ، فبالنسبة لماذا وبالنسبة لمن ؟ هل هناك نموذج نرجع إليه في قياس أبعاد ومميزات اقتصاد ما ، ومقارنتها بأبعاد ومميزات هذا النموذج ؟ إن الجواب عن هذين السؤالين يجب أن يكون متضمناً للفروق الدقيقة ، فيما إذا كانت نطمح أن نطبق المفهوم على مقارنة . يقول بالاندييه : إنه « أي المفهوم » يستعمل بالنسبة لبعض نماذج المجتمعات تلك التي توجد في البلاد العالية التصنيع ، وبالنسبة لبعض نماذج النشاط الإنساني وهو ما اصطلاح على تسميته بالنشاط التقني - الاقتصادي^(١) . وبعبارة أخرى ، لقد كان عالم الأمم بالنسبة للبلاد الصناعية التي استفادت من الاكتشافات التقنية ومن استعمالها في التنمية ، عالماً متساوي التأثير نسبياً : « أي عالماً متميزاً - كما يصفه الاستاذ جورج - بالجمع بين اقتصادين أحدهما زراعي منخفض الإنتاج تحدد العلاقات الاجتماعية فيه شروط تملك الأرض وفلاحتها ، والآخر اقتصاد ميركانتيلي أي تجاري يعيش في البنيات الفوقية للاقتصاد العقاري ، باعتباره

١ - كتاب بالندييه المذكور سابقاً ، صفحة - ١٨٩ .

شكلاً اقتصادياً وقاعدة لمجتمع المدن^(١) .

لقد كانت حياة الفلاح اليميني في القرن الثامن عشر مثلاً ، قابلة للمقارنة بحياة الفلاح الأوروبي . وقد قامت الثورة الصناعية ، وازدهرت نتيجة استغلال الرأسمالية للطبقات الكادحة في البلاد ، التي قامت وازدهرت فيها الصناعة ، ونتيجة استغلالها كذلك ، وعلى أوسع نطاق لسكان البلاد ، التي امتدت إليها السيطرة . وقد جاءت هذه السيطرة إما نتيجة للاستعمار ، يعني التبعية المباشرة والشاملة ، وإما لسيطرة شبه استعمارية واقتصادية . وأتينا نجد في دراسة تاريخ الاستعمار^(٢) مصداق نظرية الامبريالية التي حللها كل من لينين وروزا لوكسمبورج وسلطان غالييف وغيرهم^(٣) .

إن سيطرة الاستعمار ، أخذت عدة تسميات ، وعدة أشكال كالملكيات والمستعمرات المحميات و « المناطق الحرة » ، والبلاد الواقعة تحت الانتداب ، وبلاد ما وراء البحار الخ ..

لقد حافظت هذه السيطرة على استمرارها ، ولا زالت مستمرة وراء تسميات جديدة أقل إيلاماً بطبيعة الحال ، ولكنها أشدّ فعالية فيما يرجع للنتائج ، وبشكل علاقة بين اقتصادين أو أكثر أهدافها الربح الأقصى فيها لصالح الاقتصاد المسيطر ، وعلى حساب الاقتصاد التابع للسيطرة . والوسائل المتبعة في ذلك معروفة كتنظيم التجارة مثلاً ، أو امتيازات التنقيب أو

١ - ب . جورج : مدخل الى الدراسة الجغرافية ، صفحة - ٨٠ .

٢ - المثل التاريخي من الهند ؛ وانظر : دوت « الهند اليوم وغداً » باريس ١٩٥٧ ؛ ودوت أيضاً « تاريخ الهند الاقتصادي » - لندن ١٩٥٠ - مورييس دوب « الاقتصاد السياسي والرأسمالية » .

٣ - انظر كارل ماركس (رأس المال) وخاصة ما كتبه حول السيطرة الانجليزية على الهند وإيرلندا .

- لينين : الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية .

- روزا لوكسمبورج : تراكم رأس المال ،

- سلطان غالييف : المصدر الآنف الذكر .

الاجتكار أو شراء المواد الخام بأثمان منخفضة ، أو المزارع الشاسعة النخ ..

إن التاريخ يمدنا ، فيما يرجع للفترات الاستعمارية والفترة المعاصرة ، بما هو ضروري من وسائل ووثائق لتوضيح ما تقدم . وسيكون من شأن الدراسات المختصة في هذا الباب أن تزيد من إمكانيات تحليل هذه الظاهرة في عمقها .

إن تراكم رأس المال ، يمكن الرأسمالية من أقوى الوسائل ، لرفع قوى الإنتاج ، محدثة بذلك فارقاً تتباعد شقته بين البلاد المسيطرة وغيرها ، بقدر ما يتطور وينمو العنصر « التقني - الاقتصادي » . غير أن تناقضات الرأسمالية ، تشتد خطورتها بتطور الرأسمالية نفسها ، ومن بين هذه التناقضات المتعددة ما هو كامن في عدم استعمال القوى الإنتاجية وفي سياسة الاعتمادات .

إن إنتاج الصناعة ، يبلغ في أغلب البلدان الرأسمالية ، حوالي ٧٠٪ من طاقتها الحقيقية ، والماطلون المزمنون (دون أن نتحدث هنا عن العطالة المقنعة ، ولا عن العطالة التكنولوجية) وافرو العدد (٤ الى ٥ ملايين في الولايات المتحدة ، وحوالي نصف مليون في بريطانيا العظمى النخ ..) . إن تدخل الدولة يبدو واضحاً حتى في هذه البلاد ، التي تنادي بحرية المؤسسة . إن القطاعات التي تتحملها الدولة في البلاد الرأسمالية في تزايد مستمر ، وليس فقط بالنسبة لقطاع البنيات التحتية (أشغال عامة ، بناء ، مصالح اجتماعية النخ ..) ، بل يتعدى ذلك الى القطاعات الاقتصادية ، التي كانت خاضعة لرأس المال الخاص (السكة الحديدية والنقل الجوي والبحري النخ ..) . والأمثلة وافرة على هذا : سياسة التأمين ، والمساهمة في الشركات المختلطة (البنوك ، شركات التأمين ، في فرنسا وبريطانيا وإيطاليا) .

وبالإضافة الى ما سبق ، نجد عدة بلاد رأسمالية (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا) تنتهج سياسة للاعتمادات وللتخفيض من الضرائب ، وهي سياسة تقتضي من الدولة أن تتدخل في مجالات من شأنها أن تظل حرة وتابعة الى السوق فقط ، وذلك تبعاً لمبادئ الرأسمالية نفسها . ولقد

أصبحت غاية نظريات المفكرين المحدثين^(١) قاصرة على حل مشاكل التجمع
والمركزية المطروحة على الرأسمالية .

* * *

إن التنمية الاقتصادية ، لا يمكنها الاستمرار في نظام رأسمالي ، دون أن
يصيبها الاضطراب ، وبالتالي دون أن يطرأ عليها التحويل . وبعبارة أخرى ،
أصبحت الرأسمالية « تضيق ذرعاً بنفسها » على حد تعبير الأستاذ برتولي^(٢) ، فلم
تعد لها مطلقاً إمكانية المحافظة على جميع الامتيازات ، التي كانت تتمتع بها ،
والتي كانت تفرضها على البلاد الخاضعة لسيطرتها . وقد كانت أسباب هذا العجز
موضوع تحليل قام به كثير من الكتاب : يقظة الشعوب الخاضعة لسيطرة
الاستعمار والعوامل السيكولوجية ، والتناقضات داخل البلاد الرأسمالية ،
وتدهور الشروط الاقتصادية والاجتماعية في البلاد « الخاضعة للمراقبة » ،
وانخفاض مستوى العيش (في الهند مثلاً) ، والدور السياسي والاقتصادي
للبلاد الاشتراكية .

لقد تخلص الاستعمار من شكله الامبريالي العتيق ، وهو في نفس الوقت يحاول
جاهداً إنقاذ بعض بنود « الحلف الاستعماري » ، متخذاً « موضة » الأزمنة
الحديثة . لأن العنصر الأساسي بالنسبة له ، موجود في السوق الخارجية ، وذلك
للحصول على المواد الأولية بأجنس الأثمان ، وفي نفس الوقت لبيع موارده
المصنوعة ، والتي لم تعد قاصرة على بضائع الاستهلاك ، بل أصبحت تضم نسبة
متزايدة من معدات التجهيز وآلات الإنتاج . إن الاستعمار يجد نفسه مجبراً على
سلوك هذا السبيل ، الذي بدونه سيصاب بنوع من الانقراض ، وسيفقد آفاقاً
واسعة للتصريف . ومن هذا جاءت سياسة المساعدات للبلاد المتخلفة . إن

١ - خاصة نظرية كينز Keynes والنيوكينزية والمدرسة المارجينالية (الحديثة) .

٢ - برتولي : محاضرات في اقتصاديات وتشريعات ما وراء البحار ، ١٩٥٩ (كلية القانون
والاقتصاد باريس) .

المساعدات الفنية والمالية ، التي تشتد حاجة البلاد المتخلفة إليها ، والتي تجسد هذه البلاد نفسها مجبرة على طلبها أكثر فأكثر ، تشكل شكلاً من السياسة الهادفة إلى خلق شروط اقتصادية ومالية ضرورية لتصريف بضائع البلاد الصناعية . إنه ليس من الممكن وضع « مخطط نموذجي » شامل بالنسبة لجميع البلدان ، بينما يرجع لطريقة التفاوض حول هذه المساعدة ، بالشروط الواقعية ، والبنيات السياسية والاجتماعية ، هي التي تحدد في النهاية التدابير ، التي يجب اتخاذها واتباعها في هذا المجال .

فهل تفسر الرأسمالية الدولية تخلف البلاد الخاضعة للسيطرة تفسيراً شاملاً ؟ إن السبب الرئيسي في وجود الفارق الملحوظ في البلاد المتخلفة ، هو على ما يبدو التطور الذي حققته الرأسمالية في بعض بلاد أوروبا وأمريكا . غير أن هذا لا يفسر جميع جوانب ظاهرة التخلف ، وخاصة في البلاد ، التي كانت تعيش في وضعية عزلة ، ولم تعرف السيطرة المباشرة كاليمن والتبت وأفغانستان . بناء على ما تقدم من ملاحظات يمكننا الخروج بأن المفاهيم المقبولة لدى العديد من خبراء التخلف ، لا تكفي مطلقاً لشرح جميع أسباب التخلف في بعض البلدان . وليس معنى هذا البتة أن اليمن لم تعرف أي شكل من أشكال السيطرة الاقتصادية (فقد سبق لنا أن رأينا دور عدن) ، بل أن هذه السيطرة تظل عاملاً أدنى بالنسبة للعوامل الأخرى .

الفصل الثاني عشر

ضرورة تعميق دراسة البنيات الاجتماعية والاقتصادية لمحاولة فهم هذا النموذج الخاص للتخلف

من الواضح أن التعريفات التي أعطيت للتخلف ، والتي استعرضناها فيما سبق ، لا تتيح لنا فهم تخلف اليمن . وبما أن البلاد لم تعرف سيطرة مباشرة حقيقية ، ولا سيطرة اقتصادية ، ولا مظهراً علائقياً ولو بشكل معمم على الأقل ، فإنه بإمكاننا أن نتساءل عما إذا كانت اليمن من بين البلاد المتخلفة ، بالرغم من أنها تتوفر على جميع المميزات ، وتخضع لكل المعايير .

إن الأمر لا يتعلق هنا بإيجاد تعريف حاصل من مجرد مقارنة أوضاع اليمن مع أوضاع البلاد الصناعية ، بل الأمر يتعدى ذلك ، الى ضرورة مقارنة أوضاع البلد بتطوره الداخلي ، يعني وضع البلد المعنى في قرينته التاريخية . لقد سبق أن قدمنا ، في الفصل المتعلق بتاريخ اليمن ، نظرة ، قد تكون موجزة ، عما كانت عليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عبر تاريخ البلاد . وقد سبق لنا أن رأينا كذلك ، أن اليمن ، ظل يتمتع لفترة طويلة باقتصاد مزدهر ، وبمستوى عالٍ من التقنية ، بدليل المنشآت الهيدرأمانية العديدة ، والتقنية الرفيعة في الميدان الزراعي ، والنظام المالي ، والعلاقات التجارية مع الخارج الخ ..

إنه ليس بإمكاننا نشر ملف كامل عن أسباب جمود اليمن وتدهور أحوالها ، بسبب نقص الوثائق الضرورية لذلك . غير أننا سنحاول تحديد العوامل الرئيسية لهذا الجمود والتدهور ، والتي استنبطناها خلال بحثنا ودراستنا للموضوع . وهذه العوامل هي :

- ١ - اقترصار الازدهار على البنيات الاجتماعية ذات الصفة الخاصة ، وتوضيح ذلك في النظام السياسي - الاقتصادي الطائفي ، وفي الاتجاه المحافظ التقليدي .
 - ٢ - انعزال اليمن وانقطاع تيارات التبادل .
 - ٣ - المؤثرات غير المباشرة للاستعمار .
 - ٤ - انعدام المشاكل الناجمة عن التغذية انعداماً نسبياً ، بسبب ثروة التربة اليمنية ، وبسبب الهجرة .
- وسنفرد فيما يلي تحليلاً تفصيلياً لكل من العوامل الأربعة :

١ - ازدهار البنيات الاجتماعية الخاصة

لقد كان النظام الطائفي هو القاعدة الأساسية للأنظمة الاجتماعية ليمن ما قبل الإسلام . والعائلة التي تهيؤها مكانتها لحكم البلاد ، كانت تتمتع بسلطان معنوي ومادي مطلق ، تستمد من اعتمادها على كل من طائفة النبلاء ، وطائفة رجال الدين ، الذين كانوا يمارسون نوعاً من المراقبة على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وقد قبلت الديانة الإسلامية ، التي دخلت البلاد بعد اليهودية والمسيحية هذا التسلسل الاجتماعي القائم ، وأذابت الفروق بما أوردته من أشكال جديدة للتملك والاستثمار . والواقع أن هذه الأشكال الجديدة كانت متفاوتة التأثير باختلاف المناطق . وبقيام الصراع حول السلطة الروحية والمادية في الإسلام بين السنة والشيعة ، وجدت اليمن نفسها منقسمة إلى فئتين سنية وشيعية . وقد تمكنت طائفة الزيديين (وهي فرع من الشيعة) ، من إقامة نظام إمامي في النجود العليا ، معيدة بذلك عهد الطوائف . وقد كان العرف يقضي بأن يجري انتخاب العائلة الحاكمة من طرف فئة النبلاء السادة ، التي تحتل

أعلى درجات السلم الطائفي ، والتي لها اليد الطولى والمتمتعة بجميع الامتيازات .
وبقدر ما كان نفوذ النبلاء الزيديين يشتد ويقوى ، وبقدر ما كانت سلطتهم
تتسع لتشمل بقية الأقاليم ، بقدر ذلك كانت الطائفية تنمو وتقوى كقاعدة
أساسية للأنظمة الاجتماعية . ومن وراء الخلافات الدينية بين المذهبين (التي لم
تكن تتعدى الخلاف حول بعض النقاط الثانوية) ، تمكن الإمام من المناورة بدهاء
لتعزيز نظامه السياسي والاجتماعي ، ولتقوية نفوذ الملكية مما ساعد على عزلة
اليمن .

يتضح لنا مما تقدم ، أن تخلف اليمن جاء نتيجة سيطرة نظام اجتماعي معين ،
وأن الأسباب الأساسية في هذا التخلف ، كانت هي مختلف أشكال الصراع من
أجل السلطة ، وشكل التملك ووجود طائفة متمتعة بكل الامتيازات .
ويتضح لنا كذلك أنه لم يكن لا الإسلام ، ولا الطائفة الزيدية سبب التخلف
باليمن .

لقد اعتقد بعض الكتاب ، بناء على ما قاموا به من دراسات ، بوجود
عناصر في الإسلام ، يمكن أن يفسر بها تخلف البلاد الإسلامية ^(١) ، فكيف
نفسر إذاً تقدم هذا العالم الإسلامي حتى القرن السادس عشر ؟ لقد أجاب
الأستاذ موريس لومبار ^(٢) بالبرهان على بطلان ما يعتقده هؤلاء في إحدى
المحاضرات الهامة ، التي ألقاها في المدرسة التطبيقية للدراسات العليا « السربون » ،
كانت في غاية الإقناع ، لما ارتكزت عليه من منهج وأبحاث طويلة .
وبالنسبة لنا نحن ، فإن أسباب تخلف العالم الإسلامي ، ليست نتيجة لمبادئ
الدين ، بل هي من فعل الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية الداخلية (سيطرة
نظام الطوائف في اليمن مثلاً) ، وللظواهر الخارجية (الاستعمار والإمبريالية) ،

١ - جاك بيرين : التيارات الكبرى في التاريخ العالمي (منشورات La Baconnière ،
نوشاتيل ، ١٩٤٥) .

٢ - أمضى لومبار ، أستاذ في « السربون » ، عدة سنوات (١٩٥٦ - ٦١) في دراسة
التاريخ الاقتصادي للعالم الإسلامي خاصة ، وتاريخ العصور الوسطى عامة .

وللاكتشافات التقنية . إنه لم تكن لنا رغبة للدخول في مناقشة مع هؤلاء الكتاب ، الذين اعتمدوا على طريقة سطحية ، لتفسير التخلف ظاهرين عثورهم على هذا التفسير ، في الاعتماد على مبادئ الدين ، غير أنه لم يكن بإمكاننا كذلك أن نواجه مثل هذا المنطق بالصمت .

إن مثال اليمن يقدم لنا فرصة لفتح مناقشة حول هذا المشكل . ونحن لا نفهم لماذا يشكل نظام ديني معين (وخاصة الاسلام) ، في نظر بعضهم عرقلة في طريق التقدم ، بينما لا تشكل أنظمة دينية أخرى ، لا تختلف في ماهيتها عن الإسلام مثل هذه العرقلة .

اننا ونحن نرد على هؤلاء لا ندعي أن عكس أقوالهم هو الصحيح ، أي أن الإسلام هو عامل للتقدم . ان الإسلام باعتباره نظاماً دينياً ، ما هو بالعرقلة وما هو بالمحرص على التقدم . ان الطريق الأصوب هو القيام بالتحليل للبنى الاجتماعية والاقتصادية ، بقصد استجلاء أسباب التخلف واكتشافها .

* * *

ان السبب الرئيسي في تدهور اليمن ، هو سيطرة طبقة من ذوي الامتيازات ، كان الإمام هو الممثل لها ، وقد اتبعت هذه الطبقة سياسة خاصة ، كانت تهدف منها إلى المحافظة على مصالحها ، مستعملة في ذلك كل الوسائل . ولم يكن استعمال الدين استعمالاً رجعياً إلا التبرير النظري لتطبيق مثل هذه السياسة .

انه لا شك في أن القرآن والحديث جرى تفسيرهما من قبل الحكام الرجعيين في الاتجاه الذي يساعد على جعل البنى الاجتماعية بنى ساكنة ، أو بنى أقل ديناميكية على الأصح . ولم تكن مثل هذه الوضعية ممكنة إلا بعزلة اليمن عن بقية أرجاء المعمورة من جهة ، وبسيطرة البلاد التي لها علاقة مع اليمن سيطرة استعمارية أو اقتصادية من جهة أخرى . وقد عزز هذان الحدثان الداخلي والخارجي سمات العزلة ، ومكثتا النظام الأساسي من البقاء والاستمرار .

٢ - عزلة اليمن وانقطاع تيارات التبادل

لقد أوضحنا فيما سبق أن الطبقات ذات الامتياز ، كانت تنهج سياسة دفعت باليمن الى العزلة . وقد سبق لنا كذلك أن رأينا عزلة اليمن الاقتصادية عن جميع البلاد الواقعة على ضفاف المحيط الهندي وخاصة مع البلاد العربية ، يعني مع البلاد التي كان تبادل البضائع والتقنيات قائماً بينها منذ قرون . وهذه القطيعة لم تكن ممكنة الا بفضل تنوع الاقتصاد الزراعي ، وتعزيز النظام الإمامي . والواقع أنه بالرغم من وسائل الإنتاج البدائية ، فإن غنى التربة وتنوع الزراعات ، كانا يستجيبان تقريباً لحاجات السكان الغذائية . أضف الى ذلك أن الفائض الديمغرافي ، كان يجد حلاً لمشكلته نوعاً ما في الهجرة والاغتراب . ان المستوى التقني ، وكذا الشروط الاقتصادية ، لم تكن متقدمة ولا ريب ، غير ان البلاد لم تعرف أزمات خطيرة ودائمة . وقد ساعد انقطاع تيار المبادلات على تدهور اليمن في الميدان الاقتصادي .

٣ - المؤثرات غير المباشرة للاستعمار

من بين الأسباب الهامة غير المباشرة ، التي لعبت دوراً في تخلف اليمن ، السبب الذي نجد أصوله في التوسع الاستعماري وسيطرة الرأسمالية على بلاد آسيا وأفريقيا . وقد يبدو للوهلة الأولى ان ما نقوله الآن هو متناقض مع ما تقدم ذكره في الصفحات السابقة ، من أن البلاد لم يسبق لها أن كانت خاضعة لسيطرة مباشرة أو لشبه سيطرة اقتصادية ؟ غير أن الأمر يصبح قريب الاحتمال إذا ما وضعنا هذه السيطرة في قرينتها التاريخية العامة .

إن التوسع الرأسمالي ، كان يتطلب مزيداً من الأسواق الشاسعة ، الشيء الذي جعل بقية الاقتصادات الأخرى تفقد في الواقع كل إمكانية للتصنيع ، وقد أسفرت هذه الوضعية عن خضوع جميع البلاد لسيطرة الرأسمالية الغربية سيطرة اقتصادية ومالية ، باستثناء اليابان ، التي تمكنت أن تصنع نفسها ، ولم

تتمكن هذه الأخيرة من التصنيع الا بفضل ما كان لها من شروط خاصة سياسية واجتماعية ، وبفضل سياسة الوفرة الإجباري المفروضة على الطبقات الكادحة اليابانية . إن حالة اليابان هي حالة استثنائية ، غير أننا ونحن نراقب وضعيتها عن كثب ، سنكتشف الروابط العديدة ، التي لها مع الرأسمالية الغربية . وهناك بلاد أخرى تمكنت من التصنيع باستقلال عن الرأسمالية العالمية (الاتحاد السوفياتي والبلاد الشرقية) ولكن لم يكن ذلك ، إلا بعد فاصل زمني طويل وظروف سياسية خاصة .

ينتج من الملاحظات السابقة أن جميع بلاد آسيا وأمريكا وأفريقيا ، قد عرفت عواقب هذه الوضعية التاريخية الدولية . وذلك حتى عهد قريب (وبشكل مباشر أو غير مباشر تبعاً للأحوال) ، وقد تجسم هذا الأمر في اليمن بانقسام الاقتصاد اليمني عن المجموعة التي كان مرتبطاً بها من الناحية الاقتصادية ؛ أي البلاد العربية ، والبلاد الواقعة على ضفاف المحيط الهندي . وقد أصبح الفارق المتباعد الشقة بين البلاد الصناعية والبلاد المتخلفة صعب التقريب لهذا السبب فهل يكون من نتيجة هذا أن نجح على كل أمل للتصنيع بأنه أمل معقد الحلول والنتائج ؟ إن الجواب على ذلك رهين ، وعلى أوسع نطاق ، بالشروط التي تقوم فيها السلطات العامة بمواجهة المشكل . أو بعبارة أخرى إن التقدم الاقتصادي متعلق من حيث الأساس بالقرارات السياسية المتخذة في شأنه .

٤ - الانعدام النسبي لمشاكل التغذية

وأخيراً فإنه من المحتمل أن يكون غياب المشاكل التي تطرحها التغذية ، قد ساعد على عزلة البلاد ، التي كانت قادرة ، حتى عهد قريب ، على سد الحاجات الغذائية ، وذلك بفضل غنى التربة ، وتنوع الزراعات والهجرة . وقد تمكنت اليمن بذلك من مواجهة الحاجات المعيشية الدنيا ، نوعاً ما ، دون أن تحتاجها مجاعات ، أو فترات قحط ، نعم مجموع البلاد .

غير أن هذه الوضعية الممتازة ، قد تعرضت للتدهور بقدر ما كان النظام

الإمامي يزدهر ويقوى . فقد أدت كما هو معلوم جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الإمامي ، وكذا شكل التملك الى دفع البلاد دفعا متزايدا وأكثر من أي وقت مضى نحو التبعية للخارج .

* * *

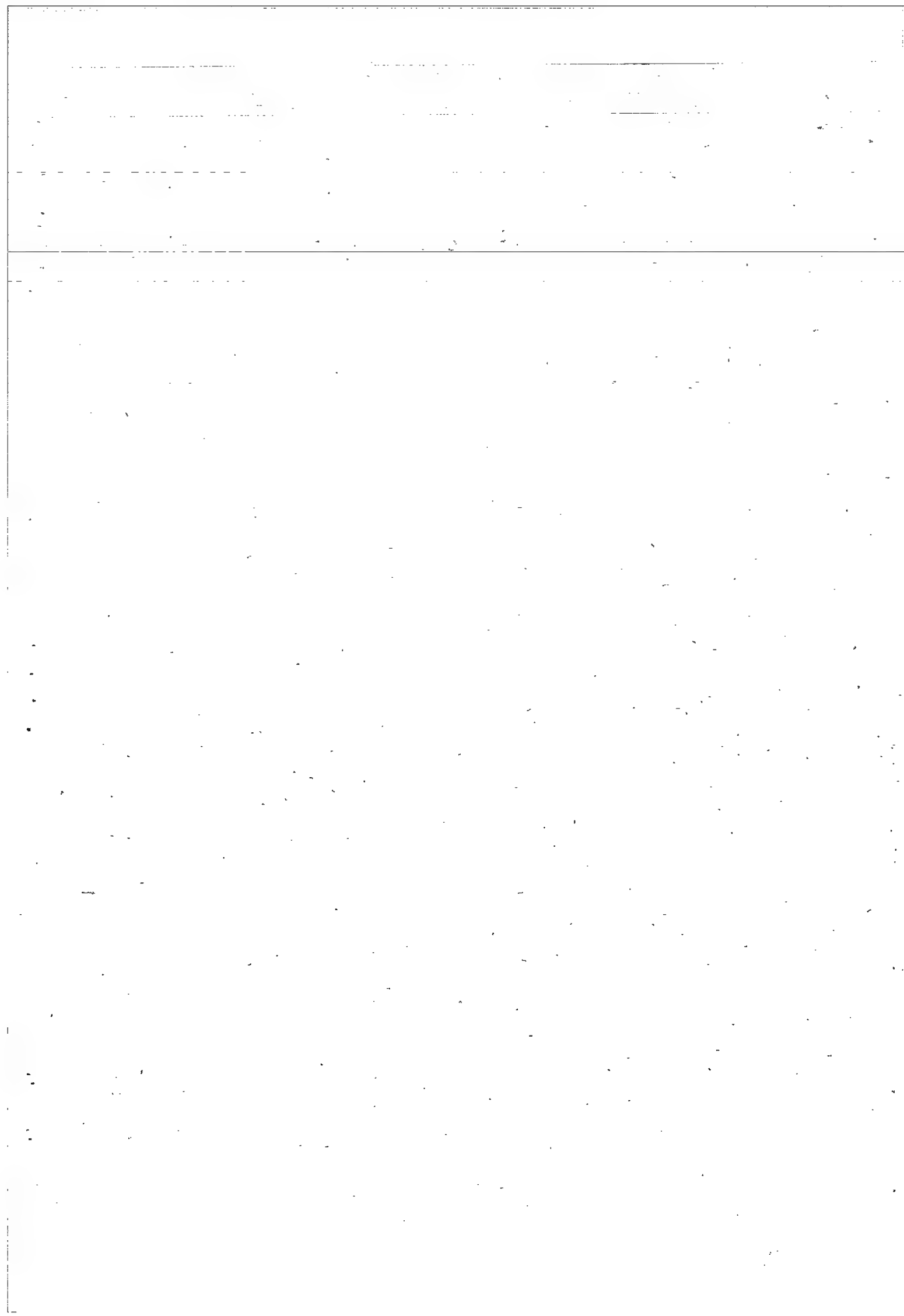
ينتج من هذا التحليل ، أن السبب الرئيسي لتخلف اليمن كامن فيما نرى ، في النظام الإمامي . ولهذا كان من اللازم القضاء على هذا النظام إلى غير رجعة ، قبل أي تفكير في انتهاج سياسة للتنمية والتقدم ، لأن كل سياسة للتنمية الاقتصادية السريعة تتعارض تعارضاً مطلقاً مع أنظمة اقتصادية وسياسية واجتماعية ، كتلك التي كانت الملكية الإمامية تعتمد عليها في اليمن .

القِسمُ الثاني

الثَّوْرَةُ الِيمَنِيَّةُ وَأَفْئاقُهَا

« ومكذا ، فإن كل من يدعو الى
اتباع طريق مشروع لتحقيق
الاصلاحات عوضاً عن (١) طريق
الاستيلاء على السلطة السياسية، وطريق
الثورة الاجتماعية ، لا يكون قد اختار
شكلاً سلمياً أو شكلاً بطيئاً ومضموناً
لتحقيق نفس الهدف . بل ان اختياره
هذا يؤدي الى هدف مخالف تماماً ، هو
الاكتفاء بمجرد تغييرات طفيفة، لا تمس
جوهر النظام القائم في شيء ولا تبني
نظاماً اجتماعياً جديداً »
روزا لوكسمبورج
في : « اصلاح اجتماعي أو ثورة ؟ »
نشر Ed . Sles - باريس -

١ - التركيز على بعض الكلمات من وضع المؤلف .



الباب الأول

ثورة سبتمبر ١٩٦٢ ونشأتها الاقتصادية والاجتماعية

« إن هذه الثورة جاءت ثمرة
منطقية وطبيعية للمؤامرات
والانتفاضات وحركات العصيان التي
طبعت تاريخنا » .

إن الشروط التي قمنا بدراستها فيما تقدم ، تظهر لنا أن المجتمع التقليدي لليمن ، أصبح خائراً وعلى وشك الانهيار . فالتعارضات بين الفئات الاجتماعية ، كانت تبرز أكثر فأكثر ، والتناقضات داخل صفوف الطبقات ذات الامتيازات نفسها ، كانت قد أخذت تتفاقم وتشتد ، ويقظة الشعب روعيه وعياً ، وأن كان بطيئاً ، غير أنه متقدم باستمرار ، كان قد أصبح يضعف من قوة النظام ويدفعها نحو التهاوي .

لقد كانت التغييرات الثورية هي القدرة وحدها على تحرير القوات ، التي كانت في شبه قصور ذاتي ، وإقامة نظام أكثر ملاءمة لانتهاج سياسة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد قامت عدة محاولات ، كانت تهدف الى إصلاح النظام الإمامي ، وتطعيمه بمناهج ووسائل أكثر ديناميكية . ولم تكن لهذه المحاولات نتائج إيجابية ، وكان مصير القائمين بها أن ضربت أعناقهم ، أو زوج بهم في الزنازن ، بينما التجأ آخرون منهم إلى الخارج . وقد قامت بالفعل ثورات حقيقية كثورة ١٩٤٨ مثلاً ، وكان مصيرها الفشل بسبب الأوضاع الدولية ، التي لم تكن في صالحها ، وبسبب المساعدة القوية ، التي كان يحظى بها النظام الإمامي باستمرار من طرف الملكيات الإقطاعية المجاورة (العربية السعودية ، وأمراء وشيوخ الجنوب العربي) . بيد أنه يجدر بنا أن نشير إلى أن اليمن ، كانت إحدى بلاد الشرق الأوسط ، التي حاولت قلب النظام الملكي القائم منذ سنة ١٩٤٨ ، وإذا كانت هذه المحاولات قد لقيت الفشل ، فإن البحث عن أسبابه ، يجب أن يكون في العوامل الخارجية أكثر من العوامل الداخلية (انعدام النظام في صفوف الحركات ، التعارض بين قادة الانتفاضة ، وبين الملكيين الليبراليين

والجمهوريين الخ ..).

ان ثورة ١٩٦٢ لم تكن سوى نتيجة منطقية لسلسلة من المحاولات . وقد فوجيء الرأي العام الدولي بقيام الانتفاضة نظراً لجهله التام باليمن ، باستثناء بعض الاختصاصيين . والواقع أن هذه الانتفاضة ، قد هيئت بإحكام ، ومنذ زمن طويل من طرف جماعات قليلة العدد ، ولكنها قاطعة العزم على تقويض أركان النظام الإمامي .

* * *

الفصل الأول

تذكير مختصر لأحداث ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ والأسابيع الأولى للثورة

لقي الإمام حتفه إثر الجراح ، التي أصيب بها سنة ١٩٦١ ، ولم يكن سبب وفاته بالسر الخفي بالرغم من « الأنباء المثيرة » ، التي روجتها صحافة الغرب حينذاك بهذا الصدد . وقد تعارضت هذه الوفاة مع مخطط الثوريين ، الذين كانوا يعتزمون الهجوم على القصر الملكي بمدينة تعز . وكان يرون ان هذا الهجوم سيكون بمثابة شرارة أولى لاندلاع الثورة في مجموع البلاد . وفي اجتماع سري انعقد بصنعاء يوم ١٥ سبتمبر ، قبل وفاة الإمام ، وقع اختيار الجماعة الثورية على نهاية شهر سبتمبر كموعده لتنفيذ المخطط . وكان قد تقرر في هذا الاجتماع أيضاً ، أنه بمجرد قيام الحركة في تعز سيقوم الثوريون بإخضاع صنعاء والتعجيل بالاستيلاء على محطة الإذاعة .

وقد جاءت وفاة الإمام أحمد لتقلب جميع المخططات . وخلفه ابنه البدر ، الذي كان يعتبر « تقدماً » عن خطأ ، على عرش الإمامة يوم ١٩ سبتمبر ١٩٦٢ . وفي إطار اللجنة السرية ، المؤلفة من بعض الضباط الكبار ، وخاصة من الضباط

الشبان ، ومن المثقفين وممثلي البورجوازية ، اعتبر بعض أعضائها ان حكم البدر سيكون مرحلة هامة مطالبين بتأخير تنفيذ المخطط . وكان من رأي أنصار البدر ان عهد هذا الأخير ، سيكون بمثابة نظام حكم تطوري أي سيكون نظاماً للملكية الدستورية التي ستؤدي الى تحويل جذري لأوضاع البلاد .

وقد مرت أيام دونما اتصال بين أعضاء اللجنة ، حتى اعتقد البعض بالتخلي عن المشروع . بينما كانت جماعة من الثوريين الشباب بمدينة صنعاء مستمرة في غاية السرية استعداداً لقلب نظام الحكم ، بالرغم من حركة الإعلان عن الولاء للإمام الجديد ، حتى من طرف بعض أعضاء اللجنة الثورية . وقد أعلن البدر الذي كان يحظى بمساعدة جميع الاتجاهات القائمة في البلاد ، عن برنامج كان في غاية الغموض ، ففي الوقت الذي وعد فيه بإحداث تعديلات دستورية ، وبإدخال الوسائل العصرية على مرافق البلاد ، أعلن بشكل رسمي « أني سأتبع الطريق المستقيم ، التي خطها والذي الإمام أحمد » . وإثر ذلك قام الضباط الشباب المنتمون الى المجلس الثوري لمدينة صنعاء بالضغط على مجموع أفراد اللجنة لقلب حكم البدر .

وقد وقع الاتفاق على البدء بتصفية شخص البدر ، لما سيكون في ذلك من أثر سيكولوجي على أنصار الإمام . ووقع تكليف ضابطين بتنفيذ هذه التصفية ، التي ستكون بمثابة إشارة الثورة . ولأسباب فنية ، لم تسر الأمور حسب ما كان متوقفاً ، وقد قام مجلس الثورة باتخاذ قراره الجريء بقنبلة قصر «البشائر» بالرغم من بدء الاستعدادات في صفوف الملكيين . أما ثوريو تعز ، فقد قاموا بدورهم باحتلال المدينة ، وإن كان الاتصال لم يتم بينهم الا في صبيحة الغد (٢٧ سبتمبر) ، وبالرغم من الحامية العسكرية الهامة التي كانت موجودة وقتذاك بالمدينة .

لقد دامت المعركة بين العسكريين الثوريين وبين العساكر المخلصين للإمام طيلة الليل . والحقيقة أن انتصار الثوريين في هذه المعركة كان عبارة عن « معجزة » .

إنه من بين مجموع ضباط الجيش اليمني البالغ عددهم ٤٠٠ ضابط ، لم يكن منتسباً منهم الى اللجنة الثورية سوى ٤٠ ضابطاً . وكان هؤلاء الضباط الأربعون يرون عدم إمكانية الاعتماد على فرق الجيش الخاضعة لإمرتهم دونما مخاطرة ، فاتخذوا بسبب ذلك قراراً قد يكون الوحيد من نوعه في تاريخ الانتفاضات ، وحركات العصيان العسكرية ، بمحاصرة هذه الفرق في ثكناتها ، قصد الحيلولة دونها ودون احتمال قيامها بنجدة الإمام الواقع تحت الحصار ، وقاموا وحدهم بضرب القصر الملكي ودار الإذاعة .

وقد استجابت أغلبية الشعب اليمني الساحقة بحماسة لإشارة الثورة ، فخرجت جموعه الى الشوارع لمساندة الجيش الثوري . وقد توالى الانضمامات في كل ناحية ، سواء من الحاميات العسكرية ، أو من كبار الموظفين . كما هب المهاجرون اليمنيون لنصرة الحركة الثورية . ففي عدن مثلاً تقدم سكانها بالآلاف الى مكاتب نقابة العمال طالبين تسجيلهم كمتطوعين لمساندة الثورة اليمنية .

لقد فوجيء أنصار البدر ، الذين لم يكن لديهم وقت كاف للقيام برد فعل أو تنظيم للصقوف ، بنبأ « وفاته » في فجر اليوم التالي . كما كان تنفيذ حكم الإعدام في اثني عشر من مساعدي الإمام الأقربين تشتيباً للقوات الرجعية ، التي كانت لا تزال تملك جيشاً قوياً . غير أن البدر كان قد تمكن من الهرب الى العربية السعودية بمساعدة أنصاره ، وباستغلاله للعادات القديمة (الكرم وحماية المستغيث) التي لا زالت قائمة ، والتي تعد قبائل اليمن التمسك بها شرفاً . وقد نظم هناك معسكراً للملكيين معتمداً في ذلك على مساعدة المملكة السعودية بالأسلحة والمال .

وأمام خطر تدخل من طرف العربية السعودية - وقد سبق لنا أن رأينا أن هذه المساعدة ليست كلمة جوفاء ، لأن السعودية كان سبباً في فشل الثورات والانقلابات السابقة ، أو جزءاً هاماً من هذا السبب على الأقل - ومن طرف الإمبريالية الانجليزية قامت الجمهورية الفتية بطلب المساعدة العسكرية والفنية من مصر . ولم يبد الرئيس عبد الناصر أي تردد في مساندة النظام الجمهوري . فنزلت

القوات المصرية باليمن في مستهل شهر نوفمبر ، لمساعدة الجيش الجمهوري ،
وحاربت الى جانبه في المعركة ضد قوات الظلام والرجعية والاستغلال ، أي
ضد الإقطاعية العربية وحليفاتها الإمبريالية .
لقد اقتصرنا على التذكير باختصار بأحداث ٢٦ سبتمبر والأيام التي تلت .
وكان السيد ابريك رولو مراسل جريدة « لوموند » الباريسية ، قد نشر دراسة
هامة وموضوعية حول هذا الموضوع في حينه^(١) .

الفصل الثاني

الشروط الاجتماعية والاقتصادية والفئات الاجتماعية التي عملت على قيام الثورة

أولاً - الشروط الاجتماعية والاقتصادية

- بإمكاننا أن نختصر الشروط الاجتماعية والاقتصادية ، التي كانت موضوع دراستنا في القسم الأول من هذا الكتاب ، في أربعة عوامل رئيسية :
- ١ - استغلال واسع لجاهير الفلاحين من طرف النبلاء مالكي الأرض ، والمحتكرين ورجالات النظام البائد ، وعلى رأسهم الإمام .
 - ٢ - تخلف عن زكب التاريخ ونظام اقتصادي وسياسي عتيق ، وما يرافقه من استبداد في الحكم .
 - ٣ - استحالة إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والديموغرافية في إطار شديد البدائية ، كالذي يمثله النظام الإمامي .
 - ٤ - تأثير اليمنيين المغتربين ، الذين شاهدوا وعاشوا أنظمة سياسية واقتصادية أخرى ، والتأثير البسيكولوجي للإذاعة والصحافة الخ ..
- وإلى هذه العوامل الرئيسية الأربعة ، التي تفسر الثورة اليمنية ، تضاف

عناصر أخرى ، هي دون أهمية تلك العوامل ، ولكنها تستحق الإشارة على كل حال .

١ - على رأس هذه العناصر ، الغلطات الفاحشة التي ارتكبها الإمام أحمد بإقدامه على ضرب الرابطتين القبليتين الرئيسيتين ، حاشد وبكيل ^(١) .
فقد قام هذا الإمام بقطع رؤوس أكثر شيوخ هاتين الرابطتين نفوذاً ، وبذلك لم تحرك هاتان الرابطتان اللتان تعدان وخداما قوة عسكرية قوامها ٦٠ إلى ١٠٠ ألف محارب مسلح ساكناً لتجدة الإمام ، وذلك على الأقل طيلة الأشهر الأولى ، التي أعقبت قيام الثورة . بل بالعكس من ذلك اندفعت كلاهما بحماسة لتأييد الثورة .

٢ - مساندة الإمام أحمد للمحتكر الكبير الجبلي ، مما أثار حفيظة بقية التجار الذين انضموا بدورهم الى المعارضة .

٣ - القصيدة الشهيرة التي قيلت في هجاء الرئيس عبد الناصر ، والتي وضعت نهاية لوحدة الولايات المتحدة العربية ، والتي هيأت لمعارض النظام استعمال « صوت العرب » والجرائد العربية ^(٢) .

ثانياً - قيام الوعي والمساهمة في تحضير الثورة

« كيف تريدون من الشعب اليمني ألا يشور ضد هذه الوضعية ؟ إنه حتى لو كان سكان هذه البلاد قروداً فإنهم سيثورون ضد الإمام وضد نظامه اللاإنساني » .
بهذا القول كان الرئيس السلال يفضل الجواب على أسئلة الصحفيين الذين يقصدونه

١ - اننا عندما نورد لفظ قبيلة ، فاننا لا نعني به نمط الحياة ، والتنظيم الاقتصادي القبلي ، فالقبيلة هنا مستقرة وقائمة على خدمة الأرض ، غير أنها محافظة على تنظيم اجتماعي قبلي كالأعراف والعادات .

٢ - نشرت مجلة « روز اليوسف » القاهرية سلسلة مقالات عن استبداد النظام الإمامي كتبها الدكتور البيضاني .

- كان راديو القاهرة يوجه اذاعات لشعب اليمن (وخاصة الأحاديث القيمة التي كان يلقيها الاستاذ أحمد نعمان والزبيري والبيضاني ومحسن العيني ومحمد أحمد نعمان) .

للاستفسار .

والواقع ان وعي الشعب اليمني لتخلف بلاده عن ركب التاريخ ، كان قد أخذ ينمو ويتسع وينعكس في التذمر المتولد عن كراهية الشعب للنظام الإمامي وحقده عليه . وكانت موجة من الانتقادات اللاذعة قد عمت البلاد ، أخذت تظهر أحيانا في أقوال الناس وأحاديثهم ، وتظهر أحيانا أخرى بشكل نوادر وكنيات ، بالرغم من قوة جهاز البوليس ، وما كان ينشره من رعب في البلاد .

وقد كانت المساعدة التي لقيها أعضاء مجلس الثورة ، لدى أغلب السكان في فترة تهيئة الانتفاضة بالغة الأهمية فالعديد من الموظفين ، كانوا يطلعون اللجنة على ما يتوصلون إليه من معلومات ، كما كانوا يقومون بحمايتها ضد كل محاولة اكتشاف .

إن الشعب في غالبية العظمى لم يول ذرة من ثقة للإمام الجديد البدر ، وبمجرد الإعلان عن قيام الثورة أطلق العنان لفرحته وحماسته . وقد تحدث جميع الصحف العالمية التي نشرت أنباء الثورة اليمنية ، حتى تلك التي لم تكن الى جانب النظام الجديد ، عن هذه الحقيقة وأبرزتها . ولا ريب في أن تقويض أركان الملكية ، لم يكن من صنع الشعب ، ولكن ذلك لم يكن ممكنا دون مساندة مطلقة من طرفه .

لقد أولى الشعب اليمني كامل ثقته للحكومة الجديدة باستثناء بعض قبائل الشمال والشرق ، التي ظلت موالية للإمام . وقد شجعت تدخلات الاقطاعية العربية والامبريالية ، وكذا عراقل ذات صبغة داخلية بعض قبائل الشمال الأخرى ، فانضمت بالتالي الى قوات الملكيين ، وسقطي لهذا الموضوع مزيداً من التفصيل في الفصل القادم من هذا الباب .

إنه لا بد لنا من الإشارة الى أن الثورة اليمنية ، كانت من تصميم اليمنيين ومن تنفيذهم وحسدهم . فالظروف الداخلية ، هي التي هيات للإطاحة بالنظام الإمامي . أما مساعدة الجمهورية العربية المتحدة فإنها لم تأت إلا لتعزيز جانب

الثوار ، الذين كانوا يخشون وهم محقون في ذلك ، تدخل البلاد المجاورة في الشؤون الداخلية لليمن .

ولنا أن نتساءل فيما إذا كان بإمكان الجمهورية الفتية أن تستمر لولا هذه المساعدة الكريمة ؟ إنه لا جدال في أن الصعوبات كانت ستكون أكثر وأضخم فيما لو لم تتخذ الجمهورية العربية المتحدة قرارها بنجدة الثوار اليمنيين . بيد أننا لا نعدم فائدة في التركيز على الصفة المميزة للثورة اليمنية في أن الذين هياؤا لها ، ووضعوا مخططاتها ، وقاموا بتنفيذها هم الثوار اليمنيون .

ثالثاً — ثورة أم انقلاب (١)

قبل أن نتطرق إلى دراسة الفئات الاجتماعية ، التي ساهمت مساهمة فعلية في تنظيم الثورة ، علينا أن نتساءل فيما إذا كان لفظ الثورة مناسباً للذي حدث في اليمن . وللجواب على ذلك ، سنعيد هنا التعريف ، وأهم الأفكار ، التي تضمنتها المقالات التي سبق لنا نشرها (٢) .

١ - بعد ثلاث سنوات من قيام الجمهورية وحوالي سنتين من نشر هذا الكتاب باللغة الفرنسية هل لا يزال المؤلف يؤكد تعبيره ثورة أو انقلاب ؟ هذا سؤال يمكن أن يخطر على بال القارئ ورغم جميع المشاكل وعدم مسئولية كثيرين من المسؤولين عن النظام الجمهوري لا زلنا نعتقد بأن حركة سبتمبر ١٩٦٢ لم تكن انقلاباً عادياً بل كانت حركة ثورية ولم نقل ثورة بالمعنى العامي والسياسي والاجتماعي . إذ أن أية حركة ثورية يمكن أن تتطور إلى ثورة ، إذا أخذت القرارات اللازمة واستمر الشعب في النضال وتدخلت الجماهير فعلاً في الحكم وطبق برنامج اقتصادي اجتماعي وبدأت الحكومة بتحقيق المشاريع الاقتصادية . ويمكن لهذه الحركة الثورية ألا تتطور وتبقى فقط حركة وفي هذه الحالة يكون التعبير الصحيح انقلاباً . وفي مناسبة أخرى سيكون هناك تحليل عن الأوضاع وخصوصاً بعد الظروف السياسية الحالية .

ونكرر ما قلناه في المقدمة العربية بأننا لم نجر أي تغير ولم نضف أية فكرة جديدة في الكتاب وأبقيناه على ما نشر بالأفرنسية .

«المؤلف سبتمبر ١٩٦٥»

٢ - راجع مقالنا « الامبريالية والاقطاعية ضد الثورة اليمنية » الصادر في مجلة « الثورة الافريقية الجزائرية » عدد رقم ٢٤ - ١٣ يوليو (تموز) ١٩٦٣ - الجزائر . =

عندما تقوم أوساط عسكرية وثقافية وبورجوازية وطنية بحركة تقدمية هدفها تقويض أركان نظام اجتماعي سحيق الهوة في الرجعية والاستبداد ، وتحظى هذه الحركة بتأييد جماهير الشعب الواسعة ومساندتها ، فإن هذه الحركة تكتسي في نظرنا صبغة الحركة الثورية . بإمكان هذه الصبغة الثورية ، ومن شأنها كذلك ، أن تؤدي إلى ثورة اجتماعية حقيقية ، أي إلى تحويل فعلي وجذري لفائدة الطبقات الكادحة ، سواء فيما يرجع لشكل التملك والاستثمار ، أو تسويق البضائع والمنتجات أو في تحويل المؤسسات السياسية والاجتماعية إلى مؤسسات ديمقراطية شعبية ، أو في الاستقلال الكامل تجاه الامبريالية . وهذا التحويل سيحدث بفعل النسق المنطقي الناتج عن إنجاز مثل هذا العمل الثوري .

أما مشكل التعايش والتعارض بين كل من الفئات الآتفة الذكر ، فإنه لن يقوم إلا في مرحلة لاحقة ، والشئ المهم هو العوامل الأربعة التالية :

— تصفية النظام الرجعي العتيق .

— القضاء على مراقبة الإمبريالية المباشرة ، وغير المباشرة (محميات عدن ، واستغلال الاقتصاد الوطني) .

— تحقيق وحدة اقتصادية وسياسية كضرورة لحل مشكلة التخلف حلاً جدياً .

— انتهاج سياسة عامة ، موجهة لفائدة التنمية الاقتصادية ، والتطور الاجتماعي .

إن تحالفاً وتعاوناً بين الفئات الوطنية والديموقراطية ، يمكن قيامه لانجاز مثل هذا البرنامج ، دون أن يكون في ذلك مس بالمصلحة العليا للطبقات الكادحة ، بل بالعكس يجب أن تكون هذه الطبقات « معياراً » لمثل هذه السياسة . بعد هذا يظل لازماً تعريف وتحديد ما تعنيه « المصلحة العليا »

= ثم مقال « اليمن تدخل باب القرن العشرين » في مجلة « نحو الأمم الفتية » الصادرة في باريس عدد رقم ٢٣ - يوليو (تموز) ١٩٦٣ . مقالات في الاهرام ، ابريل ١٩٦٤ وتصريحات لجريدة « لوند » الباريسية في ٩ مارس ١٩٦٣ .

للطبقات الكادحة، حسب الشروط الموضوعية، وحسب أطوار النمو الاقتصادي والاجتماعي لكل منطقة جغرافية أولاً، ثم في الصعيد الوطني العام بالتالي. على أنه يجب أن يظل ماثلاً في الأذهان، أن هذا الصعيد الوطني هو الهدف الموجه، والذي ينبغي تحقيقه في النهاية.

لننظر الآن فيما إذا كانت وضعية اليمن، والقرارات والتدابير التي اتخذتها الحكومة الجمهورية، تعكس بالضبط هذه المفاهيم، التي نلحقها بلفظ الثورة اليمنية.

رابعاً — الفئات الاجتماعية واتجاهاتها السياسية والعقائدية

علينا في البداية أن نضع سؤالاً عن نظم الحركة الثورية وعن القوات الاجتماعية التي يمثلها أعضاء المجلس الثوري. ورجاؤنا أن نعفى هنا من الدخول في تفاصيل تركيب المجموعة، ومن التطرق إلى أهمية الأفراد، أو إلى أهمية دور كل من أعضاء المجلس.

كان جواب الرئيس عبدالله السلال عن السؤال الذي كان الصحفيون يكررونه حول دوره العملي في تنظيم وقيادة المجلس الثوري، هو: «لم أقم بأكثر من تمثيل العسكريين والمدنيين الذين أتولى قيادتهم حالياً». إنه سيكون من الصعب تحديد النشاط الثوري لكل من السلال والجائفي وجزيلان وعبد الغني مطهر وغيرهم، أو دور اللاجئين السياسيين اليمنيين في مصر مثل النعمان والبيضاني وغيرهم، مع أن المسألة في نظرنا دون أهمية تحليل مختلف الفئات الاجتماعية المسؤولة عن الثورة.

إن هذه الفئات يمكن تصنيفها في ثلاث جماعات تمثيلية، آخذين بعين الاعتبار ما قد يتضمنه هذا التصنيف من عدم الدقة:

— العسكريون، الضباط الكبار منهم والشباب (دون أن ننقل أن الدور الفعال كان للشباب).

— المثقفون (الحاصلون على شهادات، والذين يشغلون مناصباً رسمية،

والمتقفون الشباب) .

— التجار ، أو على الأصح الرأسماليون التجار داخل البلاد أو خارجها .

١ - العسكريون

بالرغم من المبدأ الذي كان الإمام يتمسك به فيما يرجع لأفراد الجيش الملكي ، وتكوين ضباطه ، حيث كان يختارهم ، وخاصة الضباط الكبار ، من أفراد العائلات ، أو القبائل المشهورة بولائها للعائلة المالكة ، فقد لعب ضباط الجيش باستمرار دوراً هاماً في محاولات قلب نظام الحكم ، وخير مثال على ذلك ما كان لهم من دور في محاولة ١٩٤٨ ، واعتقال العديد من الضباط الشباب بعد فشل المحاولة ، وزجهم في السجون عدة سنين (من بينهم الرئيس السلال ، الذي قضى سبع سنوات في إحدى القلاع) ، وقد أصبح البعض منهم أعضاء في المجلس الثوري سنة ١٩٦٢ .

لقد كان الإمام يتبع مقياساً متشدداً في انتقاء العناصر ، التي يوجهها للتدريب في المدارس العسكرية بالخارج ، وكان يختارهم عموماً من الطائفة الزيدية (وقد كانت هناك بعض الاستثناءات) ، غير أن كل هذا ، لم يحل دون وجود عناصر من أفراد البعثات العسكرية ممن لعبوا دوراً فعالاً في تنظيم الثورة . لقد كان لتفضيل الإمام طائفة على أخرى داخل الجيش أثر حاسم في تدمير العديد من الضباط ، كما كان سبباً في قيام الوعي بخطورة التقسيم ، الذي كان يسيطر على مجموع الشعب اليمني ، مضافاً إلى ذلك ، أن الضباط الذين عاشوا في الخارج (خاصة بغداد والقاهرة) ، قد أتيجت لهم فرصة مقارنة النظام الإمامي بأنظمة البلاد ، التي عاشوا فيها فترة ، الشيء الذي أضاف عنصراً جديداً دفعهم إلى العصيان والإصرار على قلب النظام .

وعندما نتحدث عن فئة الضباط ، يجب أن نركز اهتمامنا بشكل خاص ، على الضباط الشباب (من رتبة ملازم ، وقلة من رتبة رائد) . فهم الذين كانوا يمثلون الاتجاه الأكثر ثورية ، والأكثر اندفاعاً لقلب النظام الملكي . وقد تمكن

هؤلاء الضباط الشباب من سبق أعضاء المجلس الثوري الآخرين بشنهم الهجوم ضد الإمام البدر ، بعد القرار الأخير ، الذي اتخذته اللجنة الثورية ، كالعبوا بعد ذلك دوراً أساسياً ضمن المجلس ، وأندفعوا دون تردد في إنجاز مهام في منتهى الأهمية والتعقيد .

انه من الصعب تحديد التيارات العقائدية ، التي تمثلها فئة العسكريين . فنحن نجد من بينهم من هو مجرد إصلاحى ، ومن هو ثوري (ذو ميول ماركسية) ، مروراً عبر البعثي والناصرى والمنتمى إلى الإخوان المسلمين . فلم يكن بين مجموعة الضباط إذن إنسجام في وجهات النظر العقائدية كما هو الشأن لدى الفئتين الاجتماعيتين الآخرين . وكان القاسم المشترك الوحيد بينهم ، هو قلب النظام الإمامي وإدخال الوسائل العصرية ، على مرافق البلاد ، ورفع مستوى حياة الشعب .

٢ - فئة المثقفين

ان « فئة المثقفين » مستعملة هنا بمعناها الواسع . فهي لا تقتصر على المجازين من الجامعات ، بل تضم أيضاً « الطلاب الثانويين » ، والأشخاص والعلماء الذين تابعوا دراستهم محلياً مثل القاضي الزبيري والقاضي عبدالرحمن الارياني والاستاذ أحمد محمد نعمان ومحمد الفصيل وغيرهم . وقد كان المثقفون الذين تلقوا تعليمهم في الخارج (البالغ عددهم في المجموع حوالي ٨٠) وهو عدد لا يستهان به بالنسبة لبلد في عزلة اليمن) ، موضوع شبهة واحتراس من طرف الإمام ، الذي لم يكن يستثني في موقفه هذا ، حتى أولئك الذين يتعاونون معه .

لقد كان الحقد الذي يتجلى في معاملة الإمام أحمد لمثقفي الخارج مضرب المثل في حدته وأسطوريته ، وكان هذا الحقد موضوع كثير من الطرائف والنوادر . ان « المثقفين » هم من أصول اجتماعية عدة . غير أن أغليبيتهم هي من أوساط « البورجوازية الصغيرة » ، والتجار الميسورين . كما يشكل المثقفون ، الذين توجد عائلاتهم في المهجر عدداً هاماً .

ان مقارنة أوضاع اليمن ، بأوضاع البلاد الأخرى ، كانت تفرض نفسها على المثقفين ، وربما كانت تفرض نفسها عليهم أكثر من غيرهم ، فاشتد وعيهم بسبب ذلك لضرورة تحويل هيكلي ، ولضرورة إزاحة العرقلة الأساسية ، التي كان يشكلها النظام الإمامي ، والتي كانت تعوق مثل هذا التحويل . وقد كان المثقفون يأملون جميعاً بتغييرات عميقة في الميدان الاجتماعي بدافع أصولهم الاجتماعية ، وبدافع وضعيتهم كمثقفين واعين للدور الذي عليهم القيام به ، (والذي كان كل واحد منهم ، يفسره تبعاً لمفاهيمه الفلسفية والسياسية) . وحتى أولئك الذين سلكوا منهم سبيل مناصب الدولة الملكية ، كانوا على أتم وعي ، بأن نظام الحكم الإمامي ، كان يمت فيهم روح الطموح ، ويحتم عليهم القيام بأعمال تجعل منهم شركاء في مواجهة الشعب بالاستبداد . وهناك مثقفون يمنيون ظلوا مقيمين بالخارج . وقد عمل هؤلاء على تنظيم المغتربين ، وكانوا بعيدين عن كل خطر بالنسبة لأولئك ، الذين ظلوا في الداخل بشجاعة تستحق الإعجاب .

ليس من المفاجيء والحالة هذه ، أن تساهم هذه الفئة الاجتماعية في تحضير الثورة . وإنما لنجد في صفوفها ، أكثر ما نجد ذلك في صفوف بقية الفئات ، تنوعاً في التيارات السياسية والعقائدية ، كما هو الحال لدى المثقفين حيناً وجدوا ، واليمنيون لم يشذوا بدورهم عن هذه القباغة .

٣ - التجار (أو البورجوازية التجارية)

أما الفئة الثالثة فهي أكثر تجانساً من سابقتها ، وبإمكاننا أن نطلق عليها دونما خوف ، اسم فئة البورجوازية الوطنية . وتضم هذه الفئة ممثلين عن الرأسمالية التجارية ، وخاصة ممثلين عن الرأسماليين اليمنيين المغتربين ، أو الذين تمكنوا من جمع ثروة في الخارج . وتمتاز هذه البورجوازية بعصريتها ، واعتمادها على شئون التجارة الدولية . إن العنصر الأساسي في تركيب هذه الفئة هم كبار التجار المساهمين في شركات الاستيراد والتصدير (التي غالباً ما تكون عائلية) ،

وفي المؤسسات العقارية ، ومؤسسات الأشغال العامة والنقل ، ونجد قلة منهم في القطاع البنكي والمالي .

لقد سبق لنا أن حللنا الدور ، الذي لعبه التجار المغتربون في النشاط السياسي . ونضيف الى ذلك ، أن البورجوازية التجارية الكبيرة (سمينها هكذا لأنها نموذج لرأسمال التجارة الكبيرة ، وحتى لو كانت قلة منها ، قد أخذت تهتم بالرأسمال الصناعي) كانت في نزاع مباشر مع النظام الإمامي ، وأسباب هذا النزاع عدة :

على رأس هذه الأسباب ، ما لهذه البورجوازية من علاقات مع الخارج ، أو كون عناصر منها قد عاشت أو مارست عملاً في بلاد أجنبية ، وكانت واعية بعدم وجود أية إمكانية لتنمية مصالحها مع بعض « الضهافات » ، في إطار النظام الإمامي .

والسبب الثاني ، هو أن هذه البورجوازية ، التي تمكنت من تكوين « رأسمال » ، لم تكن لتوظفه في وطنها الأصلي إلا بشرط مساهمتها مباشرة أو غير مباشرة في شئون الدولة .

وثالث الأسباب ، هو أن العديد من ممثلي البورجوازية موضوع حديثنا ، كانوا على خلاف سياسي وديني مع النظام الإمامي ، وخاصة مع الإمام أحمد ، الذي سبق لنا أن رأينا ، أنه كان يشجع تاجراً واحداً هو الجبلي .

والسبب الرابع راجع الى الاضطهاد ، الذي كان التجار اليمنيون ، قد أصبحوا عرضة له ، (لم يقتصر ذلك على الحبشة ، بل تعداها إلى مجموع بلاد إفريقيا الشرقية والعربية السعودية الخ ..) وقد قرر هؤلاء التجار العودة إلى بلادهم ، وكانوا ينتظرون تعديلات هامة على النظام الإمامي ، تهيب لهم جواً ملائماً للأعمال ، غير أن هذه التعديلات لم تحدث .

أما السبب الخامس ، فهو في أن العديد من المثقفين ، هم من البورجوازية التجارية الكبيرة هذه ، وهذا ما جعلها تبدو أقل تقليدية من بقية فئات المجتمع اليمني الأخرى ، وأكثر تفتحاً لتلقي التيارات والأفكار الداعية الى وحدة

الوطن العربي ، التي ترى فيها مجالاً يتيح لها ، أن تلعب دوراً اقتصادياً لا يستهان به .

إنه بإمكاننا أن نلاحظ نوعاً من الانسجام السياسي والعقائدي في صفوف هذه البورجوازية ، التي تجد أحياناً عناصر فيها أكثر تفتحاً تجاه أفكار جمال عبد الناصر . غير أننا نلاحظ كذلك ما يصيب حماسها من برود ، بقدر ما تتطور فكرة « الاشتراكية العربية » نحو اليسار .

إن هذا ما يقودنا في الواقع الى التناقضات التي تنطوي عليها البورجوازية التجارية العربية : تناقضات تتجلى في تمسكها بتوحيد الوطن العربي وبالإصلاحية الإسلامية التقليدية^(١) ، وخوفها في نفس الوقت ، من أن تتحقق هذه الوحدة على قاعدة أنظمة اشتراكية واضحة ، وخوفها من أن تجد نفسها بالنتيجة وقد تعدتها وسبقها تيارات أخرى ، ومن هنا جاءت « واقعيتها » ، وجاءت حيطتها وحذرهما كذلك .

* * *

لقد بدا لنا ضرورياً أن تنتهج هذا التصنيف الثلاثي على ما فيه من اختصار ، (ونحن على أتم علم ، بأن التيارات والاتجاهات ، التي تتضمنها نفس الفئة ، ليست متنوعة ومختلفة فقط ، بل هي أيضاً صعبة التحديد) نظراً لصعوبة ، بل في نظرنا لاستحالة تقديم تحليل آخر للفئات الاجتماعية ، التي نظمت الثورة اليمنية .

وينتج مما سبق ، ان نوعاً من التعارض ، بل حتى من التناقض ، سيقوم وهو قائم بالفعل بين هذه الفئات ، وان التحالف المعقود بينها ، سيصطدم بصعوبات وبعراقيل لا يستهان بها . وسنعود الى هذا الموضوع في خلاصة هذه الدراسة .

١ - ان كبار المصلحين المعاصرين أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وقاسم أمين وأحمد أمين ترجع أصولهم كما هو معلوم الى هذه البورجوازية التجارية .

خامساً - الشروط المادية « الخارجية »

بالإضافة الى الشروط الاجتماعية والاقتصادية الداخلية ، والى ما قامت به الفئات الاجتماعية اليمنية ، هناك الشروط المادية التاريخية ، التي ساعدت بدورها على نجاح الثورة ، واستمرار السلطة الجمهورية .

هناك أولاً القرار الذي اتخذته الجمهورية العربية المتحدة بتلبية ما طلبه الثوريون اليمنيون من مساعدة عسكرية وفنية . وسنعود للحديث عن هذه النقطة الهامة . ثم هناك وجود ميناء الحديد الحديث ، وطريق الحديد - صنعاء ، التي تم إنشاؤها مؤخراً .

والواقع أننا نجد أن من جملة أسباب فشل الحركات السابقة ، انعدام ميناء حديث ، وانعدام وجود طريق تربط المركز الثوري بالميناء ربطاً سريعاً (٣ ساعات ونصف عوض ثلاثة أيام فيما قبل) .

إنه لولا وجود ميناء الحديد الحديث ، لكان على الثوار أن يلجأوا الى استعمال ميناء عدن ، ولكانت بريطانيا العظمى ، قد طرحت حصولها على بديل سياسي في مقابل استعمال هذا الميناء ، ولما زست ما وسعها من ضغط يعرض مصير الثورة ذاتها للخطر . وإلا فإن المعدات الحربية ، كانت ستفرغ الى البر على ظهور الرجال في الحديد ، وعملية كهذه لا تتطلب أياماً ، بل لا بد من أسابيع عديدة لإنجازها على الوجه الأكمل .

أما فيما يرجع لطريق الحديد - صنعاء ، فإنها يسرت نقل الأسلحة والذخيرة والفنيين ، ولولاها لتطلب الأمر عدة أسابيع كذلك ، بينما كانت الثورة ، أمام تدخل الإقطاعية العربية ، أحوج ما تكون الى الغوث السريع . فليس هناك شك إذن في أن الصعوبات ، كانت ستكون أعظم وأضخم لولا هذه العناصر المادية الخارجية ، ولفظ « الخارجية » ، مستعمل هنا للدلالة على أن تلك العناصر كانت متعلقة بالخارج .

الفصل الثالث

القرارات السياسية والاقتصادية التي اتخذتها الثورة

كانت القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية الأولى ، التي اتخذتها الثورة تمهيداً لتحويل جذري للمجتمع اليمني . ويمكن جمع أحكام هذه القرارات في صنفين :

— التدابير السياسية والاجتماعية .

— التدابير الاقتصادية والمالية .

أولاً — التدابير السياسية والاجتماعية

كان من أول ما أنجزته الثورة ، هو إلغاء الإمامية كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي ، وإقامة « جمهورية عربية يمنية » . وقد جاء في الدستور المؤقت^(١)

١ — هذا الدستور قد تغير مرات عديدة وأهم تغير جوهرى كان قد حصل في شهر مايو ١٩٦٥ بعد مؤتمر خم ، الوطني الشعبي . والدستور المؤقت لمؤتمر خمركز على جمهورية برلمانية ومجلس رئاسة وسلطة فعلية للمجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) ومجلس لجنة متابعة (مؤقتاً) حتى ينتخب مجلس شورى شعبى . وقد لعب المشايخ الوطنيون دوراً حاسماً وبفضل تأييدهم استطاع المؤتمر ان ينجح وان يقر الدستور الجديد المؤقت (المؤلف سبتمبر ١٩٦٥) .

المعلن عنه في شهر إبريل (نيسان) ١٩٦٣ ، أن الجمهورية يقودها رئيس ، يساعده في مهمته مجلس رئاسة ومجلس تنفيذي . وطيلة فترة وضع الدستور المؤقت للجمهورية العربية اليمنية ، كانت قيادتها بيد مجلس ثوري برئاسة المشير السلال ، الذي أصبح رئيساً للجمهورية .

وقبل أن نتحدث عن بنود هذا الدستور المؤقت ، سنتطرق إلى التدابير الأخرى في بدء الثورة .

كان من بين التدابير السياسية البالغة الأهمية ، الإعلان عن إلغاء الفروق القبلية والدينية : المساواة بين الطوائف الدينية . وإلغاء هيمنة الزيديين على الشافعيين ، وإلغاء عنصر التفرقة بين الزيد والشوافع . وبذلك أصبح اليمنيون متساوين أمام القانون دون تمييز طائفي أو طبقي . إن هذا الحدث الذي هو منطقي وعادي بالنسبة للبلاد الأخرى ، يشكل بالنسبة لليمن تدبيراً ثورياً . وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهمية السادة الزيديين ، كانت آتية من انتابهم إلى طائفة دينية إمامها الأعلى هو الملك نفسه . ففي التدبير المتخذ إذن تحطيم لقاعدة النظام الإمامي ذاته .

لقد أصبحت السلطة لايبككية (علمانية) والإسلام ديناً للدولة ، ورئيس الجمهورية ليس بالإمام الذي تشمل سلطته النواحي الروحية والمادية في نفس الوقت . وسنرى فيما بعد أن هذين التدبيرين ، كانا من جملة التدابير ، التي تسببت في تدمير بعض قبائل الشمال ، فانضمت إلى المعسكر الملكي .

ثم أخذت الثورة سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية :

— إلغاء الرق (اتخذت العربية السعودية نفس التدبير بعد مرور شهر) ، والاستعباد ، اللذين تم القضاء عليهما ، رسمياً على الأقل ، كمؤسسة مشروعة .

— إلغاء نظام « الرهائن » الذي سبق لنا الحديث عنه ، والذي كان القاعدة الأساسية ، لضغط الإمام على القبائل .

— الوقوف بوجه التعسف الإداري ، ومحاكمة جميع كبار الموظفين المرتشين (جرت محاكمة وتنفيذ حكم الإعدام في كثير من شخصيات العهد البائد) .

- مصادرة جميع ممتلكات القصر ، وممتلكات كبار الموظفين الذين جرت محاكمتهم .

- الإعلان عن المبادئ الديمقراطية : حقوق الإنسان والقانون المدني والجنائي الخ ..

- إدخال تعديلات هامة على نظام الضرائب (الذي هو محل التعسف والاستغلال الوقح) .

- وضع سياسة للتعليم والتربية الشعبية والتقدم الثقافي .
وفيا يرجع للسياسة الخارجية :

- طلب مساعدة الجمهورية العربية المتحدة .

- استعداد الجمهورية العربية اليمنية ، للدخول في وحدة مع أقطار عربية أخرى ، في إطار دولة عربية موحدة ، على أسس شعبية وديموقراطية .

- انتهاز سياسة الحياد الإيجابي ، وحسن العلاقات مع جميع الدول ، التي لا تهدد استقلال اليمن .

وباختصار ، إن هذه التدابير وكذا ما يتعلق منها بالميدان الاقتصادي ، لم يكن لها من غاية أولية ، سوى إرساء أسس تنظيم جديد في الميدان الاجتماعي ، وإدخال الوسائل العصرية ، على بنيات لا زالت تعيش في عهد القرون الوسطى .
وتلك حملة ليست بالسهلة . إن مثل هذه التدابير ، تتطلب بذل مجهودات شاقة من طرف الثوريين ، الذين يواجهون عراقيل اجتماعية ذات أهمية واقعية ، حتى يتمكنوا من إخراج تلك التدابير الى حيز التطبيق .

ثانياً - التدابير الاقتصادية والمالية

لقد وجدت الثورة نفسها أمام وضعية اقتصادية ومالية سيئة جداً .
فالخزائن فارغة ، وما تملكه البلاد بالخارج كان مجمداً من طرف البنك السعودي (١)

١ - طلب مقر البنك السعودي بحجة من مراسليه وفرعه تحويل حساباتهم الى المقر المركزي جهلاً منه للقوانين الدولية .

والجبلي . ولم تكن هناك أية إمكانية لمعرفة المعطيات الاقتصادية الأساسية أو
الوضع الديموغرافية للبلاد ولو بشكل تقريبي ، فكل ذلك كان - ولا يزال - في
حاجة الى الخلق من جديد . ومع ذلك فإن الوضعية كانت تتطلب تدابير عاجلة .
لقد قام مجلس الثورة خلال الأسابيع الأولى لقيام الجمهورية ، باتخاذ قرار
هام يقضي بتكوين لجنة اقتصادية ، يكون من اختصاصها إنجاز التدابير
الاقتصادية والمالية الأولى . وقبل أن تقوم هذه اللجنة بأعمالها الأولى بعد
تكوين بنك شبه عمومي « البنك اليمني للإنشاء والتعمير » ، برأس مال قدره
عشرة ملايين ريال - (ر.م.ت) ، ساهمت فيه الدولة بنسبة ٥١٪ ، وظلت ٤٩٪
تحت تصرف رأس المال الخاص . وقد كان النجاح الباهر ، الذي حصل في ميدان
المساهمة بالغ التشجيع ، مع العلم أن المشروع كان الأول من نوعه في تاريخ البلاد ،
خاصة مساهمة اليمنيين المغتربين ، الذين اهتموا به اهتماماً يزيد على التشجيع .
وبهذا تم نفاذ جميع الأسهم المخصصة للبيع خلال شهر واحد فقط .
ولنا عودة الى الأهداف ، التي على البنك اليمني للإنشاء والتعمير تحقيقها ،
وإلى الدور الذي يجب أن يلعبه في الاقتصاد الوطني .

أما التدابير التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية فكانت كالتالي :

- انتهاج سياسة اقتصادية للتعايش بين عدة قطاعات اقتصادية (القطاع
العمومي وشبه العمومي والخاص) .
- وضع سياسة لتشجيع دخول رأس المال اليمني الموظف بالخارج ، وللتعاون
بالتالي مع الرأسماليين اليمنيين والمغتربين قصد إنماء الاقتصاد الوطني .
- اتباع مبدأ حرية المؤسسة ، مع توحيد السلطات العمومية ، والبنك
اليمني للإنشاء والتعمير ، نحو التوظيف في القطاع الصناعي .
- تكوين شركات مختلطة .
- إعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية والامتيازات ، التي سبق منحها (شركة
ماكوم أويل بالنسبة للبترول والملح البلوري) .
- إلغاء الاحتكارات ، ومصادرة أملاك الجيلي والعائلة الملكية .

- إشراف وزارة الزراعة على استثمار الأراضي المصادرة .
- مبدأ إصدار عملة جديدة عوض الريال (ريال ماري تيريز^(١)) .
- تهيئة دراسات عن الميزانية ، والضرائب ، ومصلحة الصرف .
- طلب المساعدة الفنية من الجمهورية العربية المتحدة ، ومن دول أخرى .
- وهناك تدابير أخرى ، اتخذت حتى على عجل (كقرار رفع المرتبات والأجور العمومية ، الى ضعفين وثلاثة ، مثلاً ، ورفع أثمان القطن ، الذي تشتريه وزارة الزراعة من الفلاحين الى ضعفين الخ) . لقد كان انعدام كل برنامج ، أو حتى قاعدة للعمل مثاراً في الغالب للتناقض بين القرارات . لكن المهم هو أن النظام الاقتصادي الذي اختارته الجمهورية اليمنية ، لن يصبح عرقلة شاقة في طريق تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من شأنها أن ترفع مستوى الحياة للشعب .

الدستور المؤقت

قلنا ان هذا الدستور وقع الإعلان عنه في شهر إبريل ١٩٦٣ . وقد جاءت هذه الوثيقة ، وهي الأولى من نوعها في تاريخ اليمن ، متضمنة للمبادئ ، التي أعلن عنها رئيس الجمهورية ، كما تضمنت حماية وضمانة لرأس المال الخاص . وفيما يلي أهم ما ورد في الدستور المؤقت من مواد :

- « التضامن الاجتماعي أساس المجتمع اليمني » (المادة ٤) .
- « يجري تنظيم الاقتصاد الوطني حسب تصميمات مخططة ، على أساس مبادئ العدالة الاجتماعية ورامية الى تحقيق الإنتاج ، ورفع مستوى العيش » (المادة ٧) .
- « حرية النشاط الاقتصادي الخاص مضمونة في الحدود التي لا يلحق فيها هذا النشاط ضرراً بمصالح الأمن والمجتمع ، وتشجع الدولة على توظيف رأس المال الخاص ونموه » (المادة ٨) .
- « تقوم الدولة بتشجيع التعاون ، وبحماية المؤسسات التعاونية مهما كان شكلها » (المادة ١٣) .

١ - إرجع الى ما كتب عن الريال الورقي في فصل النقد .

الفصل الرابع

القينة الدولية والعراقيل والصعوبات التي قامت في وجه الثورة اليمنية

بإمكاننا أن نتساءل عن الحدود التي ظلت فيها حوادث اليمن ضمن إطارها المحلي ، وعمّا كان للثورة من انعكاسات دولية .
لقد تجلّى سريعاً ، أن حوادث اليمن قد تجاوزت إطار حدود البلاد . فالقضاء على النظام الاقطاعي ، الذي كان من شأنه ، أن يظل مسألة داخلية ، قد وضع بالفعل أنظمة سياسية في بلاد مجاورة أمام الخطر . واليمن التي كانت معزولة ومنطوية على نفسها والتي كان يُسيّر شؤونها نظام هو أكثر نظم العالم رجعية ، كانت بسبب وضعيتها هذه ، لمصلحة تلك الأنظمة السياسية المجاورة . وفي مقابل هذا كان لا يهتار النظام الإمامي انعكاسات على مجموع بلاد الشرق الأوسط .
وحيثُذ أصبحت التدخلات الأجنبية المباشرة منها أو غير المباشرة حقيقة تاريخية .

إن الثوريين اليمنيين ، ومن ورائهم أغلبية الشعب الساحقة ، ليسوا البتة وحدهم في المعركة ضد ملكية اليمن ، فإلى جانبهم في هذه المعركة نجد القوات التقدمية كما نجد معارضة العناصر الرجعية في المنطقة .

٧٣
إن المزية التي تحلى بها الرئيس عبد الناصر ، هي إدراكه لهذه الظاهرة ، واستجابته السريعة لطلب النجدة ، الذي تقدمت به الجمهورية اليمنية . إن التدخل المصري الذي تم دونما تردد ، وبكامل السرعة ، قد جاء نتيجة إدراك الجمهورية العربية ، بضرورة نجدة الثوار اليمنيين ، الذين كانوا يمثلون في الحقيقة أمل هذا الشعب الخاضع تحت نير أبشع أنواع الاستغلال ، كما كانوا يمثلون زعزعة شديدة للأنظمة المزيفة المتداعية في شبه الجزيرة العربية .
إن خطر الثورة اليمنية ، لم يكن قاصراً على الإقطاعية العربية ، بل هو يهدد كذلك مصالح الإمبريالية البريطانية ، مضافاً إلى ذلك ما بدا من اختلاف وتنوع في تناقضات القوى الصناعية الأخرى .

أولاً — الإقطاعية العربية والإمبريالية

أ — الإقطاعية العربية

لقد كان رد فعل الإقطاعية العربية ، وعلى رأسها ممثلوها النموذجيون ، العربية السعودية وشيوخ وأمراء محميات عدن ، رد فعل متناهي الحدة .
إنه بالرغم من أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والإمامة ، لم تكن دائماً على ما يرام (نذكر بأن ابن سعود دخل في حرب ضد الإمام يحيى سنة ١٩٣٤ وأنه ألحق بأرض العربية السعودية جزءاً هاماً من الأرض اليمنية ، هو نواحي عسير ونجران وجيزان التي تعد أغنى أراضي العربية السعودية) .
فإن السعوديين ، قد أمدوا الملكية اليمنية باستمرار بعونهم لمساعدتها على قمع الحركات الثورية اليمنية .

إن السماح بقيام جمهورية شعبية في اليمن يعني التقويض السريع لدعائم ملكية ابن سعود نفسها ، وفصح المجال بالتالي لما هو محتوم من قيام أنظمة اجتماعية جديدة في المنطقة . ولهذا السبب هبت الإقطاعية العربية لخنق « جرثومة الجمهورية » قبل أن تترعرع وتشمل عدواها جميع أصقاع شبه الجزيرة . وكان هذا هو المنطق الذي يحدو أمراء وشيوخ الجنوب العربي ، وخاصة في محميات عدن ، تؤيدهم فيه

وتشجعهم بريطانيا العظمى . إن النزاع لم يعد بين مجرد يمينين ، بل اتسع نطاقه الى كفاح مسلح ، ضد العناصر الرجعية العربية ، ولضرب الاقطاعية العربية ، التي تعيش هذه المنطقة من شبه الجزيرة بسببها في عمود الظلام .

لقد أصبح سقوط الملكية اليمنية في نظر جميع الملكيات العربية الأخرى نذيراً بسقوطها هي نفسها . ولقد أصبح نسق تصفية الاقطاعية العربية العتيقة والمستبدة والمستغلة على درجة من التسارع واليسر بفضل الثورة اليمنية . فإذا كان الشعب اليمني ، أكثر شعوب البلاد العربية تأخرأ من الناحية الاجتماعية ، قد تحرر من قيوده ، فإن الجماهير المقهورة بهذه الناحية ، سترى الأمر ممكناً بالنسبة لها ، في محاولة كسر ما يشدها بدورها من أغلال . ان الثورة اليمنية قد أعطت دفعاً جديداً للقومية العربية ، غير أنها وبالدرجة الاولى قد أعطت المثال للقوات الشعبية والتقدمية ، التي تطالب بقلب البنيات القائمة . وأصبحت هذه القوات ترى فيه مثلاً مشجعاً وجديراً بأن يتبع .

ان الاقطاعية العربية التي يمثلها الأمراء السعوديون ، قد استغلت الى أبعد الحدود ، ما د . قائم من انشقاقات ومن صعوبات مختلفة الأسباب — وهذه الأسباب عديدة ومعقدة سنتحدث عنها فيما بعد — فأخذت تعمل وتساعد حملة الملكيين بكل الوسائل . وهكذا أصبحت معظم الأسلحة التي تشتريها العربية السعودية من البلاد الغربية ، توجه في النهاية الى الملكيين اليمنيين .

لقد أصبحت هناك حالة حرب قائمة من الناحية العملية بين الجمهوريتين اليمنيين وحلفائهم والجمهورية العربية المتحدة من جهة ، والمملكة السعودية وإمارات الجنوب العربي من جهة أخرى . لقد قامت العربية السعودية باتخاذ جميع التدابير الاقتصادية ، قصد إثارة صعوبات مالية في وجه الجمهورية الفتية . ونعني بذلك موقف البنك السعودي الذي جمّد جميع ما تملكه فروع اليمنية بالخارج ، كما سبق لما أن رأينا ذلك . فوجدت الجمهورية نفسها بذلك لا تملك أية عملة أجنبية ، ونفوس الشيء بالنسبة لليمنيين الذين أودعوا أموالهم في فروع هذا البنك ، والذين لا زالوا ينتظرون استرجاع ودائعهم . والواقع ان فروع البنك السعودي ، لم

تكن تملك من الناحية العملية اي رأس مال ، وكانت قائمة على ما لديها من ودائع محلية . وبمجرد ما وجدت ممتلكاتها في الخارج ، لم يعد بإمكان ممتلكات البنك في اليمن ، أن تعوض ما كان له من ممتلكات في الخارج . وقد رافق هذا الضغط المالي تدابير اقتصادية ومالية أخرى ، كوقف واردات العربية السعودية من اليمن وإغراق السوق اليمنية بالدولار السعودي وبالعملة الذهبية .

لقد دخلت الإقطاعية العربية في معركة انتحارية ضد الجمهورية . ولم يكن من شأن كل وساطة (وساطة الامم المتحدة والولايات المتحدة) الا أن تتمكن الإقطاعية والقبائل الملكية اليمنية من ربح الوقت ، مما يساعدها على تعزيز مواقفها . إن القول أو الادعاء بإمكان قيام تعايش بسين نظامين في شبه الجزيرة العربية أحدهما قضى على جميع الاحتكارات الخاصة ، ونسف جميع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية ، التي كانت تقوم عليها طبقة ذوي الامتيازات ، والآخر يرجع الفضل في وجوده ، بالعكس من ذلك ، الى هذه الهياكل نفسها ، هو قول لا يتضمن مجرد مغالطة ، بل هو عبارة خطيرة .

ب - الامبريالية والثورة

تمثل الإمبريالية بريطانيا العظمى التي لا تحتاج هنا الى التنكر وراء أي قناع ، فهي الى جانب الملكيين بالقول والفعل ، لما اتضح لها أن الجمهورية اليمنية ، لن تصبح أداة سهلة في يدها ، كما كان شأن الإمامة .

ان السياسة البريطانية ، التي لم تضعها بريطانيا إلا مع كثير من الصعوبات للبرهان على منطقتها السليم في تحقيق فيدرالية بالجنوب العربي ، قد أصبحت أمام خطر محقق . ولكي تسبغ بريطانيا على «محميات عدن» التي هي أراضٍ يمنية تحت الاحتلال البريطاني ، ومقسمة الى عدة إمارات ومشيخات مظهر وحدة اتحادية ، قامت بتلفيق مشروع اتحاد الجنوب العربي . وقد كان هذا المشروع موضوع معارضة ومحاربة من طرف أغلب الأحزاب السياسية بـعدن ، أي من طرف

أغلبية السكان الساحقة، وقامت عدة مظاهرات بمناسبة التصويت على المشروع^(١) من طرف الجمعية المحلية واجهها جيش «جلالتها» بالقمع والوحشية. إن سكان هذه المنطقة كانوا ولا زالوا يطالبون باستفتاء شعبي لتقرير المصير.

إنه ليس مفاجئاً والحالة هذه، أن تعلن بريطانيا العظمى عن عداؤها للجمهورية اليمنية، التي تطالب بعودة هذه المنطقة المحتلة، أو على الأقل، بإجراء استفتاء شعبي حول هذا الموضوع. وحكومة الثورة اليمنية الحرة في اختياراتها السياسية الخارجية والمتبعة لسياسة تقدمية في الداخل، هي في نظر بريطانيا العظمى عرقلة في طريق تنفيذ ما دبرته من مخططات منذ زمن طويل.

وفي مقابل ذلك، لم يكن النظام القديم، يشكل أي خطر على بريطانيا العظمى بالنظر إلى أن وضعية هذا النظام العتيق، لم تكن تسمح له بالدخول في نزاع جدي مع إنجلترا، وإجبارها بالتالي على قبول جميع الحلول، ثم بالنظر من جهة أخرى إلى كون سكان عدن، لم يكونوا يتخيّلون وقتذاك تمسكاً بيمن لا زالت تعيش عهد القرون الوسطى. وقد تطور الأمر بعد قيام الجمهورية، وأصبح الهدف الأول للأحزاب السياسية، التي تشكل النقابات العمالية أهمها، هو تحقيق وحدة اليمن الكبرى. فإذا ما نظرنا لكل هذا، فإننا ندرك لماذا قامت بريطانيا علناً بالوقوف إلى جانب المعسكر الملكي وساندته. ولماذا أصبحت منطقة بيحان الواقعة شرق محمية عدن الغربية معقلاً للقوات الملكية منذ بداية الثورة، وتعددت انطلاقاً منها «حوادث» الحدود، وعمليات الاستفزاز.

ثانياً — موقف القوات الأخرى

إذا كان تصرف الإمبريالية الإنجليزية مباشراً في مواقفها فإن القوات

١ - دخل هذا المشروع إلى حيز التنفيذ في شهر مارس ١٩٦٣ دون أن يسبق ذلك استفتاء شعبي. وحق داخل الجمعية الاستشارية (التي عينت الحكومة البريطانية أغلب أعضائها) لم يحصل المشروع إلا على أغلبية ضعيفة، فقد صوت جميع أعضاء الجمعية المنتخبين بالرفض.

الغربية الأخرى (فرنسا والولايات المتحدة) ، قد اتبعت طريقاً غير واضح ، ولكنه على كل حال ، لم يكن ضاراً بالملكيات الاقطاعية في شبه الجزيرة العربية ، بل على العكس من ذلك ، فإن فرنسا قد تجاهلت الجمهورية الجديدة تماماً ، بدعوى أنه لم تكن لها علاقات دبلوماسية مع اليمن (مع أن اليمن كان لها قنصل دائم في جيبوتي بالساحل الصومالي الفرنسي ، وكان القنصل الفرنسي يمدن ممثلاً لبلاده لدى اليمن) . وأكثر من هذا ، فهناك كميات ضخمة من الأسلحة والذخيرة الفرنسية ، التي اشترتها العربية السعودية من فرنسا ، أرسلت الى الملكيين .

أما الولايات المتحدة ، التي بالرغم من أنها على أتم اطلاع بوضعية النظام الإمامي ، وكرامية الشعب اليمني له (لقد كانت تقارير البعثة الدبلوماسية الأمريكية باليمن ، ولا زالت بالغة الجدوية ، وغنية بالمعلومات عن الوضع) ، فإنها وقفت بين اتجاهين ، أحدهما يتجه نحو الجمهورية اليمنية على شرط أن تجدد الأخيرة الاتفاقيات التي سبق إبرامها مع اليمن ، والآخر يتجه نحو فيصل ، ولي عهد العرش السعودي ، والحاكم للعربية السعودية ، وتقويته الى النهاية ، وذلك بالنظر إلى ما للولايات المتحدة من مصالح وأموال موظفة بالسعودية . ولقد تجسدت هذه التناقضات في السياسة ، التي اتبعتها واشنطن ، باعترافها بالنظام الجمهوري واستئناف أشغال البنيات التحتية باليمن من جهة ، وبمساعدها وحمايتها للسعوديين ومن ثم للملكيين اليمنيين من جهة أخرى .

إنه لا شك في أهمية المصالح الأمريكية بالعربية السعودية ، مما يجعل بإمكان السعوديين الاستفادة من مساندة الولايات المتحدة ، لكن هناك أيضاً خشية الرأسماليين الأمريكيين من المثال اليمني ، الأمر الذي قد يستلزم مفاوضات جديدة حول ما يتمتعون به من امتيازات في ميدان البترول ، مفاوضات لا يمكن توقع نتائجها فيما إذا قامت أنظمة جمهورية جديدة من شأنها أن تشكل خطراً على تلك الامتيازات . أما مع الاقطاعيين ، فإن المشكل غير قائم ما دامت جميع الحلول ممكنة بواسطة الرشوة .

وقد عرست الولايات المتحدة ، مع هذا ، وساطتها بغية وقف القتال

الناشئ على الحدود . وقد قبلت الجمهورية اليمنية ، والجمهورية العربية المتحدة ،
والعربية السعودية في شهر مايو (أيار) ١٩٦٣ الحل الذي اقترحه كل من الأمين
العام لهيئة الأمم المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية . ويقضي الاتفاق
بوقف المساعدة السعودية إلى الملكيين ، وجلاء الجيش المصري ، وقيام قوات
هيئة الأمم بمراقبة الحدود اليمنية السعودية . وقد اغتنمت العربية السعودية
بطء إدارة هيئة الأمم المتحدة في تطبيق هذا القرار ، (مراقبة حدود مشتركة
على طول ٤٥٠ كلم ، ثلاثة أرباعها تتعدى ارتفاع ٢٠٠٠ م . عن سطح البحر أمر
يبدو مستحيلاً من الناحية العملية) ، فضاعت ما توجهه من أسلحة وذخيرة ،
وأموال إلى الملكيين اليمنيين .

أما الاتحاد السوفياتي ، فقد اتخذ موقفاً اتسم على ما يبدو ببعض التشاؤم ،
بالرغم من اعترافه السريع بالجمهورية (بعد أربعة أيام فقط من الحركة الثورية) ،
وبالرغم من المساعدة الهامة بالأسلح والفنيين والاختصاصيين ، التي وجهها
للجمهورية اليمنية . ولتوضيح هذا الموقف نورد فقرة من مقال نشرته جريدة
« أيزفستيا » السوفياتية :

« إن الاعتقاد بوجود جبهة أنصار ، منسجمة ، قادرة على تجديد اليمن ، لا
يعدو مجرد اعتبار الرغبات حقيقة واقعة . إنه لمناسب أن ننظر بعين النقد ،
إلى التعميمات المبالغ فيها ، حول إرادة الشعب اليمني الجماعية ، وروح معارضته
للإمام الخ (١) .. »

لقد نظرت الجريدة السوفياتية للموضوع ، وكأن كل حركة ثورية ، تحظى
بالضرورة بإرادة الشعب بكامله .

ومنذ شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٢ ، أصبحنا نلاحظ بعض التغيير في
هذه السياسة ، التي يمكن تلخيصها في العطف على الجمهورية اليمنية ، ومدها
بالمساعدات الهامة مع الاحتفاظ ببعض الحذر .

* * *

١ - جريدة أيزفستيا الصادرة بموسكو ، عدد ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٢ .

إنه باستنادنا إلى ما تقدم ، نرى كيف كانت القرائن الدولية ، في وضعية غير مساعدة للشورة اليمنية . فالجمهورية اليمنية ، وجدت نفسها في وضعية حرجية ، بسبب سلسلة من التعقيدات مختلفة المصادر ، وبسبب دوافع مختلفة ، ولكنها تلتقي جميعاً على كل حال في الهدف المتوخى ، وذلك سواء بالنسبة لنظام العربية السعودية الإقطاعي والامبريالية الانجليزية ، أو تناقضات الولايات المتحدة ^(١) ، وجهل فرنسا ^(٢) أو ، إلى حد ما تشاؤم الاتحاد السوفياتي ^(٣) ؟

وقد كانت النتيجة المنتظرة ، هي تضيق المجال على الجمهورية ، وإنهاكها قصد الحيلولة دونها ، ودون تحقيق أهداف أكثر جذر وأكثر ثورية . إننا نجد أنفسنا في حالة تأتي فيها القرائن الدولية ، لتزيد المشاكل ، التي على اليمن أن تجد لها حلولاً ، تعقيداً على ما هي عليه من تعقيد ، سببه ميراث العهد الإقطاعي الضخم .

ثالثاً — مساعدة الجمهورية العربية المتحدة

أمام تهديد التدخلات الأجنبية ، وتمركز جيش العربية السعودية ، على الحدود اليمنية ، منذ الأسبوع الأول لشهر أكتوبر (تشرين الأول) ، وتسلسل جنود أمير بيحان ، وقيام عم البدر الحسن ^(٤) ، بتنظيم أنصاره ، واستعدادات سلاح الطيران الأردني والسعودي ، سارع الثوار اليمنيون بطلب مساعدة

١ - محاولة الجمع بين رغبتها في « دقطة » الملكيات العربية (أي جعلها ديمقراطية) ، والمحافظة على المصالح الرأسمالية .

٢ - يبدو أن فرنسا تولى أهميتها بالدرجة الأولى إلى علاقاتها مع السعودية أكثر مما توليه للدولة اليمنية . وقد يكون موقف فرنسا فيه بعض التضامن مع بريطانيا العظمى .

٣ - قد يكون هذا التشاؤم الملحوظ ناتجاً عن عدم إدراك الاختصاصيين الروس لحوادث اليمن .

٤ - كان عم البدر هذا قد أخذ يحشد أنصار البدر في جدة قبل وصول البدر إلى العربية السعودية وذلك بمساعدة الأمراء السعوديين .

الجمهورية العربية المتحدة .

وقد قرر قادة العربية المتحدة ، وعلى رأسهم الرئيس جمال عبد الناصر ، إغاثة الجمهورية الفتية ، وسارعوا الى تقديم مساندتهم العاجلة ، والكريمة الى الشعب اليمني ، الذي يخوض المعركة ضد القوات الرجعية والإمبريالية . ويرجع الفضل في تمكن الجمهورية اليمنية ، من وقف التدخلات العربية السعودية تدخلا مباشراً ، وعلى أوسع نطاق ، الى سلاح الطيران المصري وتقوّه بالنسبة للقوات الجوية السعودية والأردنية . وقد كانت العمليات الجوية ، التي قام بها الطيارون المصريون هامة في معركة الجمهورية ضد القبائل الملكية . فالجيش اليمني ، لم يكن يتوفر إلا على عشرين طائرة من طراز « بيورك » ، وسوى طيار واحد ، أضف الى ذلك أن هذه الطائرات كانت غير صالحة للاستعمال ، لأنها ظلت مهملة وبدون عناية . وقد لعب الطيران دوراً حاسماً - وهذا أمر لا شك فيه - في عدم السماح للقوات المناوئة بالتجمع والتمركز .

إن صواب نظرة الرئيس عبد الناصر ، الذي كان يرى في الثورة اليمنية وعياً للشعوب العربية تجاه الإقطاعية ، قد تحقق برد فعل هذه الإقطاعية وحليفها الامبريالية . لقد كان الجيش المصري ، بتقديمه المساعدة والعون الى الجمهورية الفتية ، يحمي في الواقع القوات التقدمية ، ويعزز جانبها في المعركة ضد نظم الاسترقاق والاستعباد والقمع . كما كان في هذا التدخل إشعار الامبرياليين ، بأن الثورة اليمنية ، لم تكن وحدها في هذا النزاع ، وأنها تحظى بمساندة الجمهورية العربية المتحدة مساندة شاملة .

وخوفاً من أن تتطور الأحداث الى حرب فعلية ، وقفت قوات المدران في مساعدتها للملكيين عند حشد عمليات التسلل ، في حدود الشمال وبيحان ، والمساعدة بالسلاح والذخيرة والأموال والفنيين .

إن شعب الجمهورية اليمنية ، وأغلبيته الساحقة سيظل معترفاً للجمهورية العربية المتحدة بما أمدته وتمده به من مساعدة في المعركة ، التي يشنها قصد تصفية معاقل الملكيين ، وفي مقاومته للتدخلات الخارجية ، (وذلك بالرغم مما تحدثت

عنه معظم الصحف الغربية^(١) من وجود «توتر خطير» بين الجيش المصري ، والشعب اليمني . صحيح أنه كانت هناك ولا تزال مواقف غير معقولة ، وأن كثيراً من المصريين (من عسكريين ومدنيين) قد صدرت عنهم تصرفات صدمت شعور العديد من اليمنيين ، واليمنيون يأبون عموماً مثل تلك التصرفات^(٢) ، غير أن الأمر لم يتعد مجرد حالات . أما العلاقات بين المصريين واليمنيين ، فهي بصفة عامة علاقات ودية وأخوية . وأنه بقدر ما ترتفع تدابير التدخل من طرف الاقطاعية العربية ، والامبريالية الى طور أعلى ، بقدر ما تزداد المساعدة المصرية ، وبقدر ما ترتفع تكاليف العملية ويزداد التدخل .

وفي موازاة هذه المساعدة العسكرية ، كانت المساعدة الفنية المصرية هامة بجميع أشكالها ، من إرسال مهندسين وفنيين في الميدان الاداري ، واقتصاديين وأساتذة الخ . وفي بلد انعدمت فيه الادارة ، وكان كل شيء يتطلب الخلق والتنظيم والتوجيه . ولقد تحملت الجمهورية العربية المتحدة تضحيات جسيمة في المعدات والأموال ، كما تحملت تضحيات ، وإن كانت دون الأولى ، في الرجال (إن مصر لم تفقد رجالاً في سبيل الجمهورية فقط ، بل بعثت كذلك اختصاصيين هي في أشد الحاجة إليهم) .

الثورة اليمنية والاشتراكية العربية

هل معنى هذا أنه على الجمهورية اليمنية أن تأخذ بعقيدة القاهرة في «الاشتراكية

١ - رأت هذه الصحافة في تدخل الجمهورية العربية المتحدة «احتلالاً ناصرياً» (الديلي تيلغراف) و «تحقيقاً لأحلام ناصر» (الميتروبول الصادرة بمدينة آنفرس) و «أطماعاً للديكتاتور المصري الذي يريد السيطرة المطلقة على مياه البحر الأحمر» (جورنال درجونيف) . تلك بعض العيّنات مما قالته صحف الغرب ، وللمزيد أنظر سلسلة المقالات التي نشرتها «الفيجارو» و «نيويورك تايمس» .

٢ - لقد زادت هذه التصرفات ، منذ ذلك الحين ، وتضاعف تدخل المسؤولين المصريين في اليمن ، في شؤون الدولة اليمنية وأصبحوا يستعملون كثيراً من المسؤولين اليمنيين كالعوبة في أيديهم ، هذه حقيقة يجب أن يقال بصراحة . المؤلف سبتمبر ١٩٦٥ .

العربية ، « أو أن الجمهورية العربية المتحدة ستحكم البلاد بشكل غير مباشر ؟
إنه يبدو لنا واضحاً أن قادة هذين البلدين لن يتأخروا عن بحث ودراسة
الشروط الموضوعية لليمن ، واستخلاص ما تقتضيه تلك الدراسة من نتائج .
وإذا كنا نعتقد بضرورة توحيد الوطن العربي ، وعلى أسس اقتصادية قاعدتها
الرئيسية هي الاشتراكية ، فإننا نرى أنه لا يمكن تحقيق هذا التوحيد إلا بتوافر
الشروط السياسية المطلوبة . وبعبارة أخرى ، إنه لا يكفي أن تكون لنا رغبة
في الوحدة ، وأن ندعو لها بلاداً اختلفت أنظمتها السياسية والاجتماعية .
وفي هذا الاختلاف من التعارضات والتناقضات ، ما يؤدي بهذه الوحدة لا محالة
الى الفشل .

إننا نرى ، بالإضافة الى ما تقدم ، أن إنجاز « نظرية (١) » الاشتراكية
العربية (٢) ، يجب ان يتم اعتماداً على أسس أكثر عملية ، أي بتحليل معمق
لعلاقات القوى وصراع الطبقات الموجودة في الوطن العربي .
إن نظرية « الاشتراكية العربية » تكشف الى جانب مبادئ « الاشتراكية » ،
مبادئ أخرى أكثر « قومية » على حد تعبير السيد أنور عبد الملك (٣) والتي
نراها ضعيفة الصلة بالاشتراكية .

« إن المآخذ الأساسية لهذه الاشتراكية ، يقول السيد أنور عبد الملك ، هي
مآخذ نظرية وتطبيقية ، وهي كامن في طبيعتها الاوتوقراطية والأبوية وفي
سيطرة الدولة .. الخ » .

١ - المؤتمر الوطني للقوى الشعبية بمصر و « الميثاق » .

٢ - ليس هناك في نظرنا إلا اشتراكية واحدة ، وذلك من الناحية النظرية على الأقل . وتطبيقها
هو الذي يختلف وحده حسب الشروط الموضوعية لكل بلاد وحسب تطورها التاريخي .

٣ - أنه ليحق لنا أن نتساءل عن الحد الذي تنتهي عنده طريق مصر « القومية » هذه ؟
هل هي في حدود هذا البلد « كدولة قائمة الذات » أم الى مجموع عربي بالاستناد أساساً الى مصالح
الطبقات السكادحة (الفلاحين والعمال) بالوطن العربي لا على أساس مصالح هذه الطبقات في بلد
عربي واحد ؟ إن « الاشتراكية العربية » وطريقها « القومي » يتطلبان في نظرنا تعميقاً في البحث
والدراسة وذلك أمر يضيق عنه إطار هذا الكتاب .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن شروط اليمن تتطلب ، قبل الاندفاع في هذه الطريق الاشتراكية ، حرية عمل كبرى في الميادين السياسية والاقتصادية والنظرية ، أو بعبارة أخرى ، تتطلب تطبيق « تجريبية موجهة » ، كما سميناها في خلاصتنا لهذه الدراسة ، وليس اشتراكية حالياً على الأقل .

رابعاً — المعرقات الاجتماعية والبيكولوجية (النفسانية)

إذا كانت الصعوبات الناجمة عن التدخلات الخارجية للاقطاعية العربية والإمبريالية متعددة ، فإن صعوبات الداخل أضخم وأهم ، لما تشكله من عراقيل في طريق سير الثورة ، وهي عراقيل تتولد عنها تعقيدات اجتماعية واقتصادية ، تجعل طليعة المجلس الثوري التقدمية ترجع خطوات إلى الوراء . وهكذا كان على الثورة أن تواجه مشاكل لم تحظ في البداية بالعناية اللازمة ، وقد جرت المشاكل عواقب خطيرة ، فيما يرجع لتصفية الأوكار الملكية .

* * *

إن نجاح عملية التحويل الاجتماعي ، لا يمكن أن يتم في مجتمع تقليدي متشبث بالعادات والتقاليد القائمة منذ آلاف السنين ، إلا إذا مهدت لعملية التحويل هذه عملية معمقة للتهيؤ البيكولوجي . وخصوصاً إذا كان المجتمع المعني بالأمر مجتمعاً خاضعاً خضوعاً مطلقاً للقوانين القبلية ، التي تمكن شيوخ القبائل ورؤسائها من سلطات حقيقية ، تعطيهم إمكانية تشكيل خطر على الثورة بكاملها . إن تجاهل هذه الحقائق البسيطة ، وما لها من تأثيرات اجتماعية وبيكولوجية ، سيؤدي بالثورة إلى الخطر ، ويهيئ فرصة للقوات الاجتماعية الرجعية ، تمكنها من استغلال أقصى لوضعية هي على استعداد للتأثر بدعايتها . وفي ذلك ما فيه من انعكاسات عميقة على سير الثورة وتقدمها .

من أخطر هذه العراقيل الداخلية وأعوصها حلاً تفرقة الشعب اليمني إلى طائفتين (الزيدية والشافعية) متعارضتين تاريخياً ، وانتماء الإمامة إلى إحداها .

قالإمام ينتمي الى الطائفة الزيدية ، وهو وان سام طائفته نفسها ألواناً من الجور والتعسف ، إلا أنه يظل مبدئياً رئيسها الديني .

إن العاطفية الثورية، التي تجلت لدى أغلبية أعضاء المجلس الثوري قد بلورت هذا المشكل الذي كانت حلوله ممكنة مع ذلك . فالثوريون ، بانطلاقهم من مبدأ العودة الى نقاوة الاسلام، والى الطوائف الدينية المطهرة، مما علق بها من شوائب، وهو مبدأ نبيل ، لم يولوا عناية كبرى للدور الثاني الذي كان يلعبه الإمام .

والواقع أن رغبة الشعب اليمني ، بما فيه أغلبية القبائل « الزيدية » ، كانت عازمة على إسقاط أسرة آل حميد الدين ، غير أن الزيديين لهم رغبة أخرى الى جانب هذه ، هي المحافظة على ما لديهم من تقاليد وعادات دينية .

لقد شاهدنا ، كما حدث في الحيمتين مثلاً ، قيام أئمة محليين ، دخلوا في نزاع مع الجمهورية باعتبارها في نظرهم رمزاً للإلحاد و« تدنيس » الاسلام . وقد أصبح لزاماً على الجمهورية بذلك ، أن تفتح واجهات جديدة لمحاربة مدعي الإمامة ، الشيء الذي أسفر عن حوادث دامية ، لأن السكان كانوا يساندون « إمامهم » ضد جيش الجمهورية . وهكذا شهدت عدة مناطق زيدية معارك قام فيها السكان بالدفاع عن « أئمتهم » ، الذين أعلنوا عن سلطتهم الروحية بهذا الشكل . وبالإضافة الى هذا العامل ، كانت أغلب القبائل الزيدية بالشمال ، ترى في النظام الجمهوري انتصاراً للشافعيين ، الذين يساهمون للمرة الأولى ، وعلى أوسع نطاق ، في حكم البلاد . فقد ضمت الحكومة الأولى للجمهورية عدداً كبيراً من الشافعيين، الذين كانوا فيها وزراء ونواباً للوزراء . وقد قام العديد من السادة الزيديين، ممن كانت لهم امتيازات في النظام المباد باستغلال ذلك للدعاية الرائجة ضد الشافعيين .

وهناك عرقلة ثانية ، وهي عرقلة دينية كالأولى ، في كون المصريين من أتباع المذهب الشافعي . وقد ضاعف الملكيون اليمينيون حملتهم باستنادهم الى هذه الواقعة الدينية ، ومنطلقين منها الى القول بأن الجمهورية ليست إلا برهاناً على انتصار الشافعيين .

والواقعة الثالثة ، هي عقلية السكان ، الذين كانوا يعيشون في ظلام دامس . فأكثر أولئك الذين يحاربون ضد الجمهورية بدافع أنها لا تملك السلطة « الروحية » يعلمون أن في قيامها تحسناً لظروفهم المادية ، ولتوضيح هذه العقلية نورد الطرفة التالية ، ونحن على يقين من أنها تعكس عقلية العديد من عساكر الملكيين . فقد حدث أن سقط أحد أنصار الملكية أسيراً في أيدي جيش الجمهورية بعد معركة حامية ، فسأله المسئول الجمهوري ، وهو يفهمه بأن الجمهورية قامت في سبيل تحقيق إصلاحات هامة لمصلحته ، عن الأسباب التي دفعت به ، الى حمل السلاح الى جانب الملكيين ، فكان جوابه صادقاً كالتالي :

« إنني لا أشك البتة في أن الجمهوريين يريدون بنا خيراً ، ويريدون القيام بأعمال هامة . غير أنهم لا يضمنون لي إلا هذه الحياة الدنيا الفانية ، في حين أن الإمام يضمن لي الحياة الباقية » ، ثم أخرج من جيبه ، كبرهان على ما يقول ، قصاصة ورق ، قال عنها إنها مكتوبة بخط الإمام وفيها « يديعه » هذا الأخير ، قطعة من تراب الجنة . ان هذه الطرفة ، بالإضافة إلى سذاجتها وسلامة نية صاحبها ، تمثل في الواقع الإطار البسيكولوجي ، الذي يستغله الملكيون اليمنيون بدقة ودهاء . فهم لا يترددون لحظة في تبخير الدين والشعوذة لتحقيق أطماعهم . أما العرقلة الرابعة ، فهي في الشعور الوطني العارم لدى اليمنيين . ونكرر هنا ما قلناه من أن اليمن لم يسبق لها أن أخضعت لاحتلال أجنبي شامل ، وقد مني الأثرak غير ما مرة بالفشل ، وهم يحاولون احتلال البلاد وإخضاعها لسيطرتهم ، وقد ظلت البلاد كاملة الاستقلال بعد أن جلت جيوشهم عنها . ان هذه الحقيقة التاريخية قد عززت الشعور الوطني ولا شك ، وهو شعور يشكل إحدى خصائص الشعب اليمني المميزة ، ومنه جاء شعورهم الشديد بالاعتزاز ، وإحساسهم السريع بالانفعال .

ان بعض قبائل الشمال لم تتردد في النظر الى القوات المصرية التي جاءت لنجدها ، على أنها قوات غازية ، هدفها احتلال البلاد ، فدخلت في حرب ضد الجمهورية ، ما دام هناك جنود أجنب . وقد استفاد الملكيون بطبيعة الحال من

هذا الشعور الوطني في محاولتهم الاستفادة القصوى من مثل هذه الوضعية . على أننا يجب أن نعترف بنزاهة ، أنه كان بإمكان بعض المصريين ان يتفادوا بعض المواقف البسيكولوجية اللامعقولة ، كتركب التفوق مثلاً ، وعدم تفهم عقلية السكان ، وعدم بذل الجهود اللازمة لوضع الفرد اليمني في قرينته التاريخية والمجتمعية . وهناك بعض الصفات الأخرى ، غير أنها كانت ذات دلالة صدمت شعور السكان .

ان هذه التصرفات ، ونكرر ذلك مرة أخرى ، كانت صادرة عن بعض من المصريين ، غير أنها استغلت استغلالاً فاحشاً من طرف الرجعيين ، الذين كانت هدفهم تشويه المصريين وحلفائهم ثوار اليمن .

وهناك في الأخير عرقلة خامسة وهي ناجمة عما ارتكب من أخطاء بسيكولوجية وسياسية . ونضرب لذلك مثلاً بتصرفات بعض الضباط الشباب اليمنيين تجاه قبائل حافظت على نوع من الحياد . فقد جرى خلع العديد من شيوخ القبائل ، وتعرض بعضهم الآخر الى الإهانات دونما اعتبار لما لهم من نفوذ قبلي الخ .. وقد كان من عاقبة ذلك أن انحازت بعض القبائل الى صفوف الملكيين ، بعد أن كانت نصيرة للثورة في البداية ، خصوصاً وان هذه القبائل الشمالية كانت دائماً في اصطدام ونزاع مع الإمام .

انه كان علينا أن نسرد ضمن هذه الطائفة من العراقييل ، الأخطاء العديدة التي ارتكبتها مسئولون كانوا مكلفين بمهمة التفاوض مع القبائل المناوئة ، وكذا أخطاء أخرى ، غير أننا اقتصرنا على ذكر ما رأيناه هاماً منها .

خامساً — المعرقلات والصعوبات الاقتصادية والمالية

وجد المسئولون عن الاقتصاد الوطني ، وكذا المسئولون عن البنك اليمني للإنشاء والتعمير أنفسهم أمام صعوبات وعراقيل ، من الشدة والانتساع لدرجة أنهم رأوا من الحكمة ألا يزيدوا من خطورتها باتخاذ تدابير عفوية دونما دراسة معمقة ، الشيء الذي قد تنتج عنه صعوبات أخرى .

لقد سبق لنا أن حللنا الوضعية الاقتصادية للإمامة في القسم الأول من هذا الكتاب ، ولم يكن متيسراً للجمهورية الفتية أن تجد حلولاً لكل هذه الصعوبات الاقتصادية والمالية الموروثة عن الماضي ، غير أنها اتخذت سلسلة من التدابير هدفها إزالة العراقيل الأكثر أهمية. ومن جهة أخرى فإن التدخلات الانجليزية - السعودية في شئون اليمن الداخلية ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، أجبرت النظام الجديد على توجيه مجهوداته لتقوية الجيش ، وتحسين بنياته التحتية ، وإنشاء المطارات ، وتنظيم النقل العسكري والتموين الخ . ولقد تضاعفت الصعوبات المالية بالنسبة لما كانت عليه في العهد الإمامي . فلم يكن هناك احتياطي في خزائن الدولة ، ومردود الضرائب كان صفرأ ، وودائع البلاد من العملة الأجنبية بالخارج جمدت من طرف البنك السعودي . يضاف إلى هذا مسارعة السوق المالية إلى تشجيع خروج الريال (ر . م . ت) من اليمن . ففي موازاة ارتفاع هذه العملة العالمية كنتيجة لاشتداد الطلب على الفضة ، انخفضت قيمة الريال بالنسبة لهذا الارتفاع العالمي . ومثال ذلك أنه بينما ارتفعت قيمة الريال في الأسواق العالمية بنسبة ٥٪ ، كان الريال قد ارتفع في سوق عدن بنسبة ٩٥٪ . ورغبة من رجال المال في عدن في تحريض خروج العملة من اليمن ، اتبعوا سياسة لرفع القيمة والمضاربة مستوحاة من دوافع سياسية ، وذلك لسببين رئيسيين :

١ - حاجة السعوديين العاجلة إلى العملة اليمنية لتمويل عمليات التدخل (بعد تجربة دفع الرواتب والأداءات بالريال السعودي أو العملة الذهبية وإفشالها بالقرارات الجمهورية ، التي حظرت رواجها ، وبالحملة الإذاعية لإعلام السكان أن قطع الذهب الرائجة هي قطع مغشوشة) .

٢ (أن تزيف العملة سيؤدي باليمن إلى أزمة حادة في الرواج النقدي ، وهي أزمة كان من شأنها أن تؤدي إلى انهيار مالي واقتصادي وبالتالي إلى خضوع المسؤولين في الجمهورية ، وقبولهم التفاوض مع المسؤولين الماليين في عدن . إن البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، بمنعه خروج الريال اليمني ، قد تمكن

سريعاً من توفير العملة الضرورية لتسديد ما تستورده البلاد من عدن . وكان الحل الذي اتبعه البنك اليمني ، يقضي بتوجيه التجارة الخارجية ، نحو مناطق أخرى غير عدن ، ومضاعفة اتفاقيات الأداءات ، مع البلاد التي اعترفت بالجمهورية والحصول على القروض .

إنه لم يكن بإمكان السياسة الجديدة لليمن ، أن تعطي نتائج إيجابية ، إلا بعد مرور زمن ما . أما الحالة خلال الأشهر الأولى ، وبإمكاننا أن نقول ذلك الآن ، فإنها كانت بالغة الخطورة . وسندرك مدى الصعوبات القائمة ، إذا علمنا أن البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، لم يكن له أي مراسل بالخارج ، وأن حاجة البلاد من العملة الصعبة الضرورية ، لتسديد تكاليف الدبلوماسية اليمنية ، ولاستيراد الضروريات الأولى ، كانت حاجة ملحة .

غير أنه أمكن التغلب على هذه العراقيل ، بفضل نوع من التجريبية ، كما أحبطت جميع مناورات الضغط الاقتصادي والمالي ، ولم تؤثر ما كان أصحابها ينتظرونه من نتائج .

* * *

إن كل هذه العراقيل والصعوبات الداخلية والخارجية ، كانت بمثابة حصار يعوق بشكل جدي سير الجمهورية الفتية . ومع أن هدف أعدائها كان بالضبط هو جرّها الى حرب طويلة منهكة ، وبالتالي خنق وثبتها الثورية ، فلم يكن أمام اليمن إلا أن تتبع الأمثلة التي قدمتها بلاد أخرى في الشرقين الأدنى والأوسط .

الباب الثاني

آفاق تنمية حقيقية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية
والشروط المبدئية للانطلاقة

« وهكذا يحوز الإنسان النصر
على الصحراء وعلى البحر الهائج ؛ انسه
يحوز النصر على ذاته » .
برقوت برخت الاستثناء والقاعدة ،
(المؤلفات المسرحية الكاملة ، نشر دار
« الأرض » ، باريس ، ١٩٦٠ .)

كنا قد برهنا فيما مضى ، بأنه لم يكن من الممكن التطرق بشكل جذري لتخلف اليمن ، إلا بتغيير الشروط الهيكلية . إن الإمامة باعتبارها نظاماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، مصحوباً بمحصلاته (الإدارة والرشوة وشكل التمليك والاحتكار الخاص الخ ..) ، كان يقوم حاجزاً في وجه كل تقدم ونمو ، وبدون القضاء على هذا النظام وإنجاز تغييرات جذرية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، أي القيام بثورة حقيقية ، فإن كل مجهود لن يكون مآله إلا الفشل المحقق .

حقاً إن البلاد كانت ترى بعض التقدم الاقتصادي فيما لو قام إمام « تقدمي » ، أو من « رجال الأعمال » ، أي على استعداد لفتح أبواب المملكة في وجه رجال الأعمال . لكن ، هل من شأن وضعية كهذه ، أن تكون كافية لحل مشاكل التخلف النوعية العديدة في اليمن ، التي تعد من بين بلاد العالم الأكثر عزلة ، والتي عاشت في إطار اكتفاء اقتصادي بالمعنى الواسع لهذه العبارة ؟

إن جوابنا هو كما يلي ، وبدون تردد : إن البلاد ، ستظل ، بقيام مثل هذا الإمام ، في وضعية ، يمكن مقارنتها بأوضاع بلاد عربية مجاورة ، وسيظل التخلف مشكلاً قائماً كاملاً . إن الأمر كان يتطلب الاتجاه بالأساس ، الى ماهية الإمامة ، وإلى تحطيم بنياتها ، واجتثاث جذور تلك البنيات . وقد جاءت ثورة سبتمبر ١٩٦٢ في الوقت المناسب لتحقيق مثل هذا الهدف ، وهذه الثورة التي قامت بعد تدرج تاريخي قامت أمامها منذ الأيام الأولى عراقيل تتزايد صعوبتها باستمرار ، بسبب التدخلات الخارجية .

إن الثورة قبل أن تأخذ في حل مشاكل التخلف ، وجدت نفسها مجبرة على تجنيد كل وسائلها لحماية نفسها من الإقطاعية العربية . ولم يكن بإمكانها ، بالتالي ،

أن توجه مواردها الضئيلة ، إلا لتسديد حاجاتها العسكرية . ومسؤولية ذلك هي على عاتق أولئك ، الذين يطعمون في المحافظة على نظام الاستغلال والظلام قصد المحافظة على مصالحهم بالمنطقة . غير أن نجاح الثورة في الاستمرار رغم ما استهدفت له من هجوم ، يعتبر مكسباً إيجابياً في حد ذاته ، خاصة وأنها تمكنت من القضاء نهائياً على نظام الإمامة .

لنطرح على أنفسنا ، وبكل صراحة السؤال التالي : إن الثورة اليمنية التي قامت بالشكل الذي وصفناه فيما سبق ، أي دون برنامج محدد ، وبدون انسجام عقائدي ، وبدون الإطار الإنساني الذي لا غنى عنه لتحقيق ثورة حقيقية ، هل تكون هذه الثورة قادرة على القيام بـ « قفزة إلى الإمام » في طريق التنمية الاقتصادية المتسارعة ، والمنسجمة ، ولمصلحة الطبقات الكادحة ؟ إننا نجيب هنا أيضاً بالنفي . إننا ، للأسباب التي سبق لنا تحليلها ، حتى ولو افترضنا أن التدخلات الخارجية لم تكن بالغة الخطورة (وهذا أمر غير محتمل ، نظراً للمفارقات ، التي تمثلها اليمن ضمن مجموعة هذه المنطقة ، التي نسميها الشرق الأوسط التي لا تهدأ فيها حركة المصالح ، والتناقضات والصراعات) ، فإنه لم يكن من شأن الثورة اليمنية أن تكون أكثر ثورية مما هي عليه . إن العراقيين والصعوبات ليست كبيرة فقط بل هي عملاقة ، وإن مثل هذه الشروط لتقتضي منا أن نكون واقعيين ، واعمين للحقائق الماثلة أمامنا ، والتي تعطينا هي نفسها فرصة اكتشاف ما تحويه من تعقيدات متعددة .

إنه ليس بإمكاننا أن نمر سريعاً من طور للتنمية والتقدم ، إلى طور آخر ، دون أن تتوافر لدينا لا مجرد شروط سياسية واجتماعية معينة ، بل على الخصوص منظمة شعبية لها تطلع موجه بنظرية عن المستقبل . إن تحقيق أهداف معينة ، يقتضي البرهان على إرادة مدروسة بنضج . ولتوضيح ما نقصد إليه نقول : إن الأمر لا يتعلق مطلقاً بالاعتقاد ، بأن كل ثورة يجب أن تكون مستوحاة بالضرورة من عقيدة معينة ، أو من نموذج نظري يتحتم نقله بأمانة ، كما أن الأمر لا يتعلق بالإضافة إلى ذلك ، بقبول المبدأ القائل بتتابع مراحل معينة في التطور والنمو ،

وأنه يتحتم بالتالي بلوغ مراحل تاريخية للقيام بالتحويلات الاجتماعية الثورية . إن مجرد ما نقصد إليه ، هو أن الحركة الثورية ، لن تتمكن من حل مشكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي بتحقيق هدفها الرئيسي ، أي بحصولها على الحكم . إن من شأن الثورة أن تكون لها إرادة وإمكانية تخطي المراحل ، الأمر الذي يقتضي تغييرات جذرية في جميع القطاعات الاقتصادية ، كما يقتضي قلبها للأنظمة الاجتماعية في البلاد ، وذلك يفترض بدوره وجود مذهب سياسي واقتصادي . أما من حيث التطبيق فإن ما تقدم يعني وضع تخطيط حسب التعبير ، الذي يستعمله الأستاذ شارل بتلهام^(١) بمعنى تخطيط شامل للاقتصاد الوطني .

ومعلوم ما هو قائم من فرق بين « تخطيط آمر وإجباري^(٢) » و « تخطيط وصفي واحتمالي^(٣) » . ونحن لا نرى مندوحة ، وذلك في رأينا على الأقل ، عن التخطيط الأمر القادر وحده على « إعطاء ضربة سوط » ضرورية ، لإنجاز تغييرات حقيقية في البنيات الاقتصادية ، وهذا ما يتطلب بالدرجة الأولى حل المشاكل السياسية والاجتماعية ، إننا دون رغبة منا في التطرق هنا إلى القرائن الدولية ، وإلى مشكل معرفة ما إذا كانت هذه القرائن تساعد أو تعرقل هذا التخطيط ، لمن حقنا أن نؤكد على أنه لا ينبغي جهل هذا الجانب من المشكل . ينتج من الملاحظات السابقة ان بعض الشروط تبدو ضرورية لانتهاج طريق سليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد حققت الثورة اليمنية بعضاً من تلك الشروط المبدئية ، ولا زالت هناك شروط أخرى تتطلب التحقيق قبل تهيئة مجال للتخطيط ، بالشكل الذي نراه ، وقبل أن تتمكن الثورة من أن تأخذ الطابع الشامل لثورة ممثلة للطبقات الكادحة .

١ - يقول الأستاذ بتلهام في كتابه « الهند المستقلة » ... « ان لفظ التخطيط يعني نشاطاً لا تقتصر غايته على وضع تصميمات اقتصادية، بل تتعداها الى فرض التطبيق في المستوى الاجتماعي. »

٢ - شارل بتلهام مقالات في عدة مجلات « الثورة الافريقية » الجزائر ٩ مارس ١٩٦٢ « الكيان الافريقي » أغسطس، سبتمبر ١٩٥٩ باريس .

٣ - وكتابه المشهور : مشا كل التخطيط نظرياً وعملياً P. U.F باريس .

إننا نرى، ونحن آخذون بعين الاعتبار ما هو قائم من شروط ، انه لا ينبغي التردد في تطبيق سياسة اقتصادية واجتماعية «تجريبية» ، ستتولد عنها بالضرورة مشاكل في المستقبل . إن هذه السياسة ، ولنطلق عليها «التجريبية الموجهة» ، هدفها هو تحقيق بعض التغييرات ، وبعض التقدم والنمو الذي ليس من شأنه أن يتعارض مع مصلحة الطبقات الكادحة .

* * *

الفصل الأول

الاختيارات الاقتصادية والأولوية في القطاعات الاقتصادية

إن الأفكار الموجهة لهذه « التجريبية الموجهة » تهدف بالخصوص الى حل المشاكل العاجلة ، التي تعترض سبيل الجمهورية الفتية ، وإلى تحديد اختيارات اقتصادية من شأنها الا تشكل خطراً على المستقبل الاجتماعي ، الأمر الذي يستحيل معه تطبيق تخطيط للتنمية الحقيقية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي . لقد فرضت فكرة تخطيط الاقتصاد في الواقع نفسها خلال السنوات الأخيرة في عدة بلاد ، مع الأخذ بعين الاعتبار التعميم اللازم بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد ، وبالنسبة لاختلاف الأنظمة . ويبدو ان الحاجة الى برهان على ضرورة التصميم كحافز ومنسق وموجه للتنمية ، وبالمقابل فإن مجرد وضع التصميم أمر غير كاف ، فلا بد من تحديد الأهداف وإخراجها الى حيز التطبيق .

إن التصميم يعني في نظرنا :

- أن تكون للسياسة الحكومية غايات وأهداف مجسمة .
- التدابير التي تمكن السلطات العمومية من بلوغ هذه الأهداف .
- المتطلبات « الموضوعية والذاتية »^(١) ، أي المتطلبات السياسية والاجتماعية

١ - خصص الاستاذ شارل بيتلهايم دراسة طويلة لهذه المتطلبات في *Présence Africaine*

عدد يونيو - سبتمبر (حزيران - ايلول) ١٩٦٠ - باريس .

بالدرجة الاولى ، إلغاء النظام الإمامي واستقلال الدولة ودقطة هياكلها (أي جعلها ديمقراطية) ، وقيام بنيات اجتماعية على أساس علاقات اجتماعية للانتاج ، وعلى أساس سياسة اقتصادية للتنمية . ان هذا يقتضي إلغاء العراقل الاجتماعية والبسيكولوجية ، وكذا العراقل التي تشكلها المؤسسات القائمة .

إن المتطلبات الاقتصادية تعني تجنيد الفائض الاقتصادي ، والتراكم المتسارع واستعماله استعمالاً مخططاً ، وتعني مراقبة الدولة وسلطانها الحقيقية على الثروات الطبيعية الوطنية . وعلى التجارة الخارجية والنقد الخ ..

إن تصميماً كهذا يفترض بالأساس معرفة العناصر الأساسية للبلاد ، أي :
- معرفة جيدة للبنى الاقتصادية ولاتجاهاتها وخطوطها الكبرى . وهذا ما يقتضي بالتالي معرفة للبنى الاجتماعية والبسيكولوجية .
- وجود برنامج للمصروفات العامة ، وبيانات عن الثروات الطبيعية وطاقات الشغل .

وعندما تتوافر هذه العناصر ، يصبح بإمكان هيئة التخطيط ، أن تقوم بوضع تصميم أي باقترح البرامج والاختيارات والأولويات حسب الشروط الحقيقية لإمكانات الاقتصاد الوطني ، وسيكون من الممكن حينئذ تقدير الحاجات الإجمالية ، التي يجب مواجهتها لتحقيق الأهداف ، وبعد هذا يأتي دور الدخول في التفاصيل المتعلقة بأهم المشاريع ، والوسائل العملية لتحقيقها .

إننا نرى هكذا أن بعض المعطيات الأساسية في ميدان الاقتصاد والإحصاء ، تبدو ولا غنى عنها لإنجاز التصميم ، فهل يكون معنى ذلك أنه يجب التخلي نهائياً عن التخطيط ، في انتظار توفير هذه المعطيات ؟ وسنرى فيما يلي أنه بدون معلومات ، ولو إجمالية على الأقل ، يستحيل وضع أي تخطيط جديد ، واليمن في وضعية لا تحسد عليها من حيث انعدام الاحصاءات .

إن انعدام الاحصائيات ، ليس هو الحائل الوحيد دون وضع تصميم إجمالي . حقاً ان انعدام المعطيات الكاملة ، يعوق التخطيط ويحد من مداه ، غير أن ذلك لا مبرر للتخلي عنه لأسباب سياسية واجتماعية .

ومن بين المشاكل العاجلة ، نشير بالدرجة الأولى إلى انعدام وجود مصلحة إدارية لجمع المعلومات والإحصائيات الاقتصادية . ولهذا فإنه من الضروري تكوين هيئة مهمتها جمع كل المعطيات ، التي تتيح توجيه القرارات الاقتصادية ، كما تقوم في موازاة هذه المهمة بوضع بيان مفصل بقدر الإمكان عن الموارد البشرية والمادية . وسنتعرض في القسم الأول من هذا الفصل الى برنامج هذه الهيئة .

إن العمل لن يكون موضوع توقف في انتظار نتائج عمل الهيئة ، أمام الخطر الذي يشكله تدفق رأس مال اليمنيين المغتربين الذين لا يوظفون أموالهم الا في القطاعات الاقتصادية ، التي يدور فيها رأس المال دورة سريعة . وواجب المسؤولين عن الاقتصاد الوطني (الوزارة والبنك اليمني) ، هو على ما يبدو توجيه التوظيفات العمومية ، وبصفة خاصة توظيف رأس المال الخاص ، ومهمتها هي تنظيم الحياة الاقتصادية بالبلاد وتنسيق التدابير الاقتصادية . ولذلك فإن من واجب البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، أن يلعب دوراً أهم من دوره كبنك مركزي بتحملة مسئولية في السياسة الاقتصادية للحكومة ، الى اليوم الذي تقوم فيه هيئة للتخطيط .

إن السياسة الحكومية ، يجب ان تركز على تجنيد الموارد المحلية أخذاً بالمبدأ الأساسي في كون الموارد البشرية والمادية هي أساس كل تطور وكل نمو اقتصادي . وهذا مطلب يقتضي منها توفير الشروط ، التي تمكنها من الحصول على فائض وتراكم اقتصاديين ، سيكونان بدورها منبعاً آخر لنمو متسارع للاقتصاد الوطني .

وليس الأمر مجرد مشكل تحديد للتناسب ، أو لمقدار التجديد ، الذي سيجري إدخاله على « جرعات » ، ولكنه بالدرجة الأولى مشكل الشروط الموضوعية . وقبل أن نحلل الاختيارات تحليلًا تفصيليًا ، يمكننا أن نعطي منذ الآن نظرة سريعة عنها ، وعن الأولويات والأسبقيات ، التي نراها ضرورية لليمن ، مشيرين أولاً الى قاعدتين عامتين مقبولتين بالنسبة لجميع الأقطار :

- استعمال الفائض الاقتصادي استعمالاً صائباً ، وانتهاج سياسة التراكم .
- تشغيل طاقات الإنتاج العاطلة أو الناقصة التشغيل .
- ثم قواعد خاصة بالنسبة لليمن :
- تعايش القطاعات الاقتصادية (العمومية وشبه العمومية والخاصة) .
- إعطاء الأسبقية للزراعة في انتظار إنجاز الدراسات الأساسية ، التي يجب أن يكون العمل فيها جارياً (بيان عن المعادن والوظائف والإطارات) .
- القيام بإصلاحات هامة في القطاع الزراعي وخاصة في ميادين القرض الزراعي والتسويق وإلغاء الديون القديمة ، والقيام بإصلاحات في ميدان الاستثمارات والتعمليك .
- الاهتمام بالقطاع العمومي ، وشبه العمومي ، لدورهما الحاسم في تصنيع القطاعات الأساسية .
- انتهاج سياسة خاصة بالبنيات التحتية ، والتوظيفات الاجتماعية (في التعليم والصحة على الخصوص) .
- أمام ضعف ما تملكه الدولة من موارد ، يتحتم إعطاء الحرية لرأس المال الخاص (القادر وخده على التوظيف في الوقت الراهن) وكذا حرية المؤسسات في جميع الميادين (وذلك حتى لا يكون هناك تبذير أو تشغيل مزدوج) .
- انتهاج سياسة لتشجيع المغتربين اليمنيين على توظيف رؤوس أموالهم بالداخل ، مما يتفق وسياسة التمويل الذاتي .
- انتهاج سياسة لمراقبة التوظيفات والصرف ، وتنمية الاتفاقيات الثنائية ، والمتعددة الأطراف الطويلة الأمد .
- فتح إمكانية لمساهمة رأس المال الأجنبي في شركات مختلطة .

* * *

إننا لن نتطرق الى مشكل الاختيار في الميادين الصناعية ، إلا عرضاً ،

بسبب انعدام المعلومات المدققة عن الموارد الطبيعية ، وعن الطاقات التقنية ،
إن حداً أدنى من المعلومات ضروري هنا أيضاً قبل التفكير في أي اختيار .
وهناك أخيراً قضية الاختيار التكنولوجي ، وهي قضية لا تشكل مشكلاً
خطيراً في الوقت الراهن ، إن هذا الاختيار سيجري تحديده بناء على الشروط
المادية وشروط التشغيل ، التي ستحسم في تفضيل الصناعات ، التي تتطلب حداً
أقصى من اليد العاملة « Labor-intensive » على التي تعتمد على حد أقصى من
رأس المال « Capital-intensive » أو العكس . إن مشكل الاختيار هنا لن
يحد حله في الاقتداء بالدول المتقدمة . يقول السيد تينبيرجن^(١) : « هناك أكثر
من سبب يدعونا الى التشكك في سلامة الاختيارات ، ومن بين تلك الأسباب
الميل الى النقل عن تكنولوجية البلاد المتقدمة : إن العديد من الفنيين يعتقدون
أن « التكنولوجيات المتقدمة » أمر مرغوب فيه في حد ذاته .

إننا ، أمام حالة اليمن ، التي تعيث فيها البطالة ، يجب أن لا نتردد في هذه
المرحلة الانتقالية عن إعطاء الأولوية للصناعات ، التي تعتمد على تشغيل أقصى
ليد العاملة ، بقصد توفير الشغل من جهة ، ولأن الصناعات ، التي تقوم على
تشغيل أقصى لرأس المال ، تتطلب من البلاد أن توظف في جميع القطاعات
الاقتصادية . ولقد سبق لنا أن قلنا في مجال دراستنا لمشكل الماء بضرورة بناء
سدود صغرى قصد تشغيل أقصى ما يمكن من اليد العاملة . وبطبيعة الحال ،
فإنه يجب عدم إثقال كاهل مستقبل الصناعة بوقف الاختيار على الصناعة
المستعملة حداً أقصى من اليد العاملة ، لأن أخطار هذا القصر عدة ، منها ضعف
الإنتاجية ، وتبذير الطاقات البشرية المنتجة ، وضعف المنتوجات ، وبالتالي
صعوبة المنافسة داخل سوق عربية مشتركة مستقبلة الخ . . .

إن هنا متجه بالدرجة الأولى الى مشكل تبذير الطاقات الإنتاجية في
المرحلة القادمة . فإذا ما جرى تطبيق فعلي لسياسة التنمية ، وبالنظر الى مقدار

١ - تينبيرجن : تخطيط التنمية - دراسة « العالم الثالث » IEDES (صفحة ٤٦)

باريس ١٩٦٢ .

المساحة الصالحة للزراعة بالبلد (التي لا زالت في حاجة الى استصلاح) ، فإن قضية نقصان اليد العاملة في اليمن ستكون مشكلة .

إن سياستنا يجب أن تكون في مرحلة أولى (وهي مرحلة من الصعب تقديرها في الوقت الراهن ما دامت الإحصائيات معدومة) تكنولوجية الاستعمال الأقصى لليد العاملة ، ولكن يجب ألا تسقط من حسابها المرحلة الثانية ، وخاصة فيما يرجع للصناعات الأساسية .

أولاً - الفائض الاقتصادي والتراكم

ماذا نعنيه بالفائض ؟ إنه فائض الإنتاج الجاري من الاستهلاك الضروري لمجموع السكان العاملين . إن كل ما يتجاوز ، من حيث قيمة الإنتاج ، القدر الضروري لاستهلاك السكان العاملين ، يمثل فائضاً اقتصادياً ، يمكن توظيفه في تنمية البلاد .

لقد سبق لنا أن رأينا أن فائض ما ينتجه العمال اليمنيون (الفلاحون بصفة خاصة) ، كان يوجه لاستهلاك ملاكي الأرض ومصرفاتهم ، وإلى السادة والمحتكرين والمرابين . وقد كانت الإمام أحمد وعائلته يبذرون جزءاً هاماً من هذا الفائض في مصروفات شائعة (شراء مخدر المورفين ، وأدوات الرفاه ، ومصاريف الإقامة بالخارج) ، أو في توظيفات عقارية بعدن ، وإنه لمن الصعب تحديد نسبة مئوية مرقمة لما يمثله هذا الفائض ، الذي كان يصرف هباء . وقد جرى حساب هذه النسبة لبعض البلاد كالهند ، فوجد أنه يتجاوز ٢٠٪ . ولا ريب في أن هذا الفائض ، وقد سبق لنا أن رأينا ذلك ، لم يكن مستعملاً قط ، لا في تحسين الزراعة أو وسائل الإنتاج الأخرى ، ولا في تطويرها .

إن المطلوب إذن هو تجنيد هذا الفائض وتعبئته في التنمية ، وتوجيهه في مجموعه إلى التوظيفات المنتجة والاجتماعية ، واستعماله في كل ذلك استعمالاً صائباً ، وهذا التجنيد يقوم على العوامل التالية :

— إلغاء علاقات الاستغلال ، أي إلغاؤها في تطبيق الإصلاحات في الميدان

الزراعي ، وفي نظم التسويق ، وبذلك يتمكن الفلاح المستثمر من توفير فائض
يجب التشجيع على توظيف القسم الهام منه في الإنتاج ، عوض صرفه كاملاً في
الاستهلاك .

— تزايد تشغيل طاقات العمل ، بالقضاء على البطالة ، ونقص التشغيل .
— خلق قطاع عام ، وقطاع شبه عام ، من شأنها أن يلعبا دوراً اقتصادياً
في توسيع الإنتاج .

— إجبار رأس المال الخاص على إعادة توظيف نصف ما يحققه من أرباح على
الأقل ، في مشاريع يوجهها البنك اليمني للإنشاء والتعمير ووزارة الاقتصاد .
— انتهاز سياسة ضرائبية بالنسبة للمواد الكمالية ، والمواد غير الضرورية ،
وكذا إخضاع جميع الواردات للمراقبة .
وهذا الفائض يجب إدماجه بالتالي في إطار تخطيط فعال .

تلك هي الشروط ، التي لا غنى عنها لخلق فائض هام ، وللنمو الاقتصادي
السريع . إن هذا الفائض ، وخصوصاً الفائض الزراعي ، سيكون عاملاً
أساسياً من عوامل الإنتاج ، ويتحتم بالتالي استعماله استعمالاً جيداً ، فيما إذا كانت
الرغبة ، هي إنشاء الاقتصاد إنماء حقيقياً ومتجانساً مما يفتح آفاقاً جديدة
للتصنيع ، وإشباع حاجات السكان اليمنيين .
وبالإضافة الى هذا ، يجب بعث الحماسة في صفوف الجماهير الكادحة (وتحسين
الشروط المادية والبسيكولوجية هو عامل على بعث هذه الحماسة) ، وخلق شروط
« الفائض الذاتي » ، ولنا من تجربة الصين خير مثال .

ثانياً — الإحصائيات والدراسات التقنية والاقتصادية

إن المرحلة الأولى في طريق التخطيط هي مرحلة الدراسات ، وهي تستلزم
لتحقيقها تكوين هيئة ، تقوم بجمع كل المعطيات الأساسية ، وبسبر الأغوار في
جميع الميادين ، وتكليف تقنيين بالكشف عن إمكانيات التنمية ، ووضع بيان
مفصل بقدر الإمكان عن الموارد المتوفرة .

إن مهمة هذه الهيئة هي مهمة شاقة ، نظراً الى الحالة التي توجد عليها البلاد حقاً ، ان كثيراً من البلاد المتخلفة ، تعدم معطيات أساسية ، كالمعلقة منها مثلاً بالتزايد الديموغرافي ، وتوزيع السكان ، أو المتعلقة بديوان المحاسبات ، أو معرفة ثروات التربة وباطن الأرض الخ.. أما اليمن فإنها لا تفتقر الى مجرد بعض المعطيات ، بل لا توجد فيها أية احصائية ، ولم يسبق أن قامت بها دراسة بهذا الصدد مطلقاً . وقد سبق لنا أن لمسنا في القسم الأول من هذا الكتاب ما هو قائم من صعوبات دون وضع أرقام عن بعض القطاعات ، كما رأينا العمليات المعقدة ، التي يتطلبها الحصول على بعض الأرقام - وهي أرقام ناقصة مع ذلك - للمساعدة على إدراك الوضعية الاقتصادية .

ينتج من هذه التجربة ، ان المجهود الأول للدولة ، يجب ان يتجه الى خلق هذه الهيئة ، وتزويدها بالاعتمادات الضرورية ، حتى تتمكن من القيام بعملها على الوجه المطلوب ، ولا شك في أن مشكل الكفاءات ، سيعترض في البداية سبيل قيام هذه الهيئة ، غير أنه من الممكن إيجاد حل مؤقت لهذا المشكل ، بالاعتماد على مساعدات المنظمات الدولية (وخاصة هيئة الأمم المتحدة ، ومنظمة التغذية والزراعة ، ومنظمة اليونسكو والبنك الدولي للانشاء والتعمير الخ ..) وعلى التقنيين الأجانب (في إطار الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف) ، على أن تناط بهؤلاء الخبراء الأجانب مهمة تكوين إدارات محلية ، في الوقت الذي يقومون فيه بمهمة جمع المعطيات .

إن مهمة المسؤولين عن هذه الهيئة ، يجب أن تكون مستوحاة من هذين الجانبين للمشكل الواحد ، وهما جانبان على قدم المساواة من حيث الأهمية . ونضيف الى هذا انه ليس من المنتظر أن تقوم الهيئة بإنجاز إحصائيات دقيقة وشاملة في تفاصيلها ، فذلك عمل سيتطلب جهداً طويلاً ومرتفع التكاليف .

ورأينا أن يكون عمل الهيئة حسب مراحل عدة :

١ - القيام بجمع سريع للمعطيات الأساسية ، بالاعتماد على سبر الاغوار

(ديموغرافية ، إنتاج ، تسويق الخ ..)^(١) وباستعمال التحقيقات والدراسات ، التي أنجزت في نواحي مشابهة (الحبشة ، مصر ، عدن ، السودان) ، والتي يمكن الانطلاق بسهولة مما اعتمدت عليه من مناهج ، والاستفادة منها في اليمن ، ثم الاعتماد على طريقة العوامل الاستدلالية^(٢) (Indicateur) فيما يرجع للحسابات العامة .

وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من تجارب جمهورية مالي .

٢ - القيام بتحقيقات سبر الأغوار في عين المكان (لقد يسر التقدم الحاصل في ميدان الرياضيات والاحصاء حل المشاكل النظرية العويصة) ، وتعميمها بمقارنتها مع ما توصلت اليه بعض البلاد المتخلفة من نتائج (من شأن تجارب البلاد المتخلفة ، أن تساعد على تفادي بعض الأخطاء المحتومة في مرحلة ما) .

٣ - إقامة مصالح دائمة لتسجيل الاحصائيات ، ومصالح أخرى للدراسات التقنية في جميع المجالات ، وللأبحاث الجيولوجية المنهجية (باستعمال جميع الوسائل الحديثة ، وهنا يجب اختيار أحسن الوسائل التقنية ، حتى ولو كانت مرتفعة التكاليف) .

إن هذه المراحل الثلاث ، لا تعني المرور من مرحلة إلى أخرى بالضرورة . إنه لا شك في أن تنظيم المرحلة الأولى يقتضي النظر والاتصال المستمر بالمرحلتين التاليتين ، كما أن التعاون بين البلاد العربية ، والبلاد المتخلفة ، ومختلف منظمات هيئة الأمم المتحدة ، يجب أن يكون مبدأ أساسياً للهيئة المطلوب قيامها في اليمن . ولا شك كذلك في أن بلداً صغيراً كاليمن ، بإمكانه أن يستفيد استفادة

١ - تيودر : الاحصاء في البلاد المتخلفة - Paris, INSEE .

٢ - بلان : البحث الديمغرافي في البلاد المتخلفة - LLTA .

٣ - محمود سقلائي : نسبة الإخصاب في العالم العربي - Population رقم ٥ سبتمبر ١٩٦٢

باريس .

٢ - ملدان : تحليل عن الاستدلالية Paris SEDES .

٤ - هجره وكورسيه : حساب المدفوعات في العالم المتخلف .

٥ - هيئة الأمم المتحدة : أسلوب الحسابات .

كبرى من مثل هذا التعاون .

إن القيام بدراسة إحصائية لليمن ، هي مهمة ذات أولوية ، وتتطلب مجهوداً طويلاً النفس . فلأي معطيات أساسية ، ينبغي إعطاء الأسبقية ؟ هل يكون البدء بالأحصائيات الجارية والديموغرافية ، أم للدراسات التقنية الهيدرولوجية والجيولوجية الخ .. ؟ إنه لا جدال في ضرورة وأهمية هذه الدراسات جميعاً ، ومن الواجب القيام بها في نفس الوقت ، وإلا فإن البلاد ستعرض لعواقب التبذير أو لتدهور لا يمكن إصلاحه . والمثال التالي يوضح ما نقول ؛ إن عدم كفاية الدراسات الأولية ، يمكن لمسه في بناء السدود (ويجب ألا ننسى أن اليمن ، ستشهد المرحلة الأولى لنموها الإقتصادي بفضل الري) ، فغالباً ما نرى إقامة سدود هيدرأمانية مرتفعة التكاليف ، دون أن يسبق ذلك دراسة مائية - جيولوجية ، ولا دراسة تمهيدية عن نسبة تهطل الأمطار بالمنطقة ، مما يؤدي الى أضعف النتائج ، بل وأحياناً تكون النتيجة معاكسة لما هو منتظر . هذا بصرف النظر عن أنواع أخرى من السدود ، يمكننا أن نطلق عليها سدود الدعاية والنفوذ ، أو تلك السدود التي تقيمها المؤسسات الاستعمارية ، التي ليس لها من غاية الا الريح العاجل (أشغال كبرى ، أرباح كبرى كما قالها بكل وقاحة أحد الاستعماريين) إننا نفكر باستمرار في تلك الأشغال الجبارة ، التي لم تؤت ما كان منتظراً منها من نتائج . وعديدة هي البلاد التي وظفت أموالاً طائلة في مثل هذه المشاريع ، وكانت النتيجة فناء الزراعات واحدة تلو الأخرى (مثال العراق وإيران الخ) وحتى ان بعض أحواض هذه السدود ، كانت تظل جافة نتيجة سوء اختيار المنطقة ، أو نتيجة نقص دراسة نسبة تهطل الأمطار بها الخ ..

ولا شك أن على اليمن ، أن تنتظر إنجاز كل هذه الدراسات الطويلة ، كي تتمكن من القيام بالأشغال الضرورية . غير أن القادة السياسيين والرأي العام نافذ الصبر ، ويريد كل منها تغييراً عاجلاً . فكيف يمكن التوفيق بين هذين المفهومين المتناقضين ؟ إن الحل يقتضي ، على ما يبدو ، القيام بدراسات سريعة

— أو التخلي عنها تماماً في بعض الحالات — قصد إنجاز أشغال صغيرة من شأنها أن تحسن الدخل ، فلا فائدة في مثل هذه الأحوال من التفكير في إقامة المنشآت الضخمة . إن الشعار الذي يجب أن يكون رائداً لنا ، هو تحقيق منجزات ، لن يجر ما تتضمنه من أخطاء ، عواقب بالغة الخطورة ، وتهيء الرأي العام لقبول ضرورة الدراسات المعمقة ، فيما يرجع للأشغال الكبرى .

وبعد أن يكون العمل قد قبل بناء على هذه المبادئ ، يجب الإسراع بالدراسات التقنية والاقتصادية التالية :

- الدراسات الهيدرولوجية والدراسات المائية الجيولوجية .
- الدراسات الجيولوجية (والإسراع بعمليات التنقيب) .
- دراسات توزيع الأمطار .
- دراسات التربة ، ومختلف الدراسات الزراعية .
- الدراسات المونوغرافية لمختلف النواحي الزراعية ، وللأنماط الفلاحية بها .
- دراسة النظم العقارية ، والمواقيت ، ومعدل دخل الفلاح ، والأسواق والمصروفات العائلية ، وكذا دراسة جميع تقنيات زراعة الأرض والقيام بسلسلة من التحقيقات الزراعية والإحصائية .
- دراسة وسائل العمل (ونتيجة هذه الدراسة ، هي تحسين ، أو تجديد الوسائل ، بقصد رفع الإنتاج . وقد دلت تجربة الصين على ما في هذه الطريقة من فوائد ^(١)) .
- مختلف الدراسات الديموغرافية (السكان ، التشغيل ، التحقيقات الإحصائية في الميدان الصحي) .

— دراسات حول المحاسبات الوطنية ، والرواج النقدي ، ومواد الاستيراد .

١ — رينيه درمن : ثورة في القرى الصينية - P U F .
» » التغييرات الزراعية في I . S . E . A - Economie Appliquée
باريس مارس ١٩٦٠ .

ش . بتلهم : التراكم والتنمية الاقتصادية في الصين - في نفس المجلة .

— مختلف الدراسات المتعلقة بمستوى العيش (التعليم والصحة العمومية والدراسات المجتمعية) .

إنه ليس في نيتنا أن نقيم هنا بياناً تفصيلياً ونهائياً ، بل إن غايتنا هي فقط « توجيه » الأبحاث في هذا المجال الشاسع ، وهي أبحاث ضرورية لمعرفة اقتصاد الوطن ، ولإنجاز تصميم اقتصادي في المستقبل .

ثالثاً — الاصلاحات في الميدان الزراعي ، والاختيارات ذات الأسبقية

يجب أن تحظى الزراعة في هذه المرحلة بالأسبقية في الاختيار ، اذ الواقع أن الزراعة في اليمن هي ، وستظل لعدة سنين المورد الأساسي للاقتصاد الوطني ، وهي العامل الأول في كل نشاط منتج .

إن الدور الأساسي الذي تلعبه الزراعة في الاقتصاد الوطني ، راجع إلى ما لها من مميزات خاصة ، وإلى ارتباطها بالحاجات الضرورية لحياة السكان ، وراجع إلى تجديد طاقات العمل . إن تطور الزراعة ، يعني رفع مستوى الاستهلاك ، وتوسيع رقعة السوق الداخلية ، وخلق فائض اقتصادي بكيفية متسارعة ، ثم توفير موارد العملة الأجنبية (خاصة بتوسيع المساحة المزروعة بنسبة) ، التي ستمكن البلاد من شراء التجهيزات الصناعية . إن هذه المجموعة من العوامل ، الآتية من الانتاج الزراعي ، ستفتح إمكانيات للتصنيع الذي ستكون الزراعة أساساً له .

وبعبارة ، يجب أن تنمو الصناعة ، من بعض الأوجه ، بدلالة ما تزودها به الزراعة من مواد أولية ، ومن فائض يد عاملة .

« إن تصفية النظام الإقطاعي ، وتطوير الانتاج الزراعي ، هما أساس تنمية إنتاجنا الصناعي ، وتحويل بلدنا إلى بلد صناعي » .

إن هذا القول الصادر عن مارتسي تونغ^(١) ، قبل سنة ١٩٤٩ بالنسبة للصين ،

١ — مارتسي تونغ : « مختارات » الكتاب الرابع — بكين .

هو قول ينطبق على بلد كاليمن ويظل مقبولا بالنسبة لها .

وفي الأخير ، إذا كان الإنتاج الزراعي غير كاف ، فإن انعكاس هذا النقص ، لن يقتصر على المس من النمو العام ، بل سينعكس أيضاً على أثمان المواد ، التي سترتفع ، وسيؤدي ارتفاعها الى تضخم العملة ، مع ما في هذا التضخم من عواقب ضارة لمجموع الاقتصاد .

إن التجريبية الموجهة ، في ميدان الريف تقتضي إصلاحات زراعية في هذا القطاع الهام من الاقتصاد الوطني ، وعندما نتحدث بصفة عامة عن إصلاحات زراعية ، فإننا نعني ضرورة القيام أولاً بتغييرات على شكل التمليك ، تاركين المشاكل الأساسية الأخرى لما بعد تصفية هذه النقطة .

ولا ريب في أن النواحي التي يوجد بها ملاك أرض كبار تتطلب إصلاحات جذرية عاجلة ، غير أنه سبق لنا أن رأينا وفرة عدد المالكين الصغار باليمن وأن الأراضي غير القابلة للتجربة تمثل مساحة لا يستهان بها ، ويمكن اقتراح تدابير زراعية أخرى كما أننا عندما نستعمل إصلاح « الإصلاحات الزراعية » بالنسبة لهذا الصنف من صغار المالكين فإننا نفكر في تنظيم روابط تعاونية ، وفي نظام التسويق وفي الربا وفي تمويل الحملة الزراعية وكذا المشاكل الفنية المتعلقة بالزراعة .

أ - إصلاح النظام العقاري ، وشكل التملك

أولاً : لنبدأ بالإجراءات المتعلقة بأراضي كبار الملاك ، والخاضعة لنظام المزارعة .

أ - ينبغي أن تظل كل الأراضي العائدة الى العائلة الملكية ، وكبار المحتكرين ، والخنوة المحكومين ، التي صودرت منذ بداية الثورة ، تحت رقابة وزارة الزراعة . ويجب أن تجمع هذه الأراضي في تعاونيات ، يمثل فيها الفلاحون داخل لجان التسيير ، عن طريق منتخبين ، يجتمعون مع الذين تعينهم وزارة الزراعة . وسوف تختلف أشكال التسيير وشروطه تبعاً لخضوع الأراضي

لنظام المزارعة أو الاستثمار المباشر ، كما كان الحال لأراضي العائلة الملكية ، وحاشية قصر الإمام السابق .

ب - يجب أن ينظم الفلاحون المزارعون بهذه الأرض في وحدات زراعية ، تتحدد فيها مناهج العمل والبذر باتفاق مع ممثلي السلطات العمومية (المهندسين الزراعيين) . وتتكلف وزارة الزراعة بتسويق المنتوجات وتصديرها . أما الأرباح المستخرجة من كل عملية ، فينبغي أن تقسم ثلاثة أقسام بعد توظيف قسم من الأموال في ميزانية التسيير والتكاليف .

- القسم الأول للفلاحين حسب ساعات العمل المؤدى .

- القسم الثاني ، يعود الى الدولة ، التي عليها أن توظفه في خدمات زراعية عامة (مثل السدود الصغرى ، والقنوات واستصلاح أراضٍ جديدة) .

- وقسم ثالث ، يوظف جزئياً في تحسين التقنيات ، وفي شراء وسائل الإنتاج ، بالنسبة للوحدات المعنية ، ويحتفظ بالجزء الآخر من هذا القسط للسنوات الصعبة .

إن هذا التقسيم للأرباح ، يركز على مبدأ التراكم السريع . ويمكن مع ذلك تعديله تبعاً للظروف الخاصة بكل منطقة .

ج - وفي ميدان الملكيات ، التي كانت مستثمرة مباشرة ، يشرف على الزراعة ، ويتكفل بها ممثلو وزارة الزراعة (ويفضل في هذه الحالة أن يكون المشرف مهندساً زراعياً) ، الذين ينبغي أن يخصصوا مساحة مهمة من المزارع للتجارب والانتقاء والأشغال الأخرى المفيدة لتقدم الزراعة .

وتدفع أجور اليد العاملة المستخدمة في هذه المساحة من ميزانية وزارة الزراعة حسب شروط غير مجحفة ، تجعل العمال ، لا يشعرون بأنهم مغبونون بالنسبة للعمال الزراعيين الآخرين . أما الأجزاء الأخرى من هذه الأراضي ، التي تزرع فيها المنتوجات الموجهة الى الاستهلاك والتصدير ، فإن أرباحها ينبغي أن توزع حسب نفس المبادئ الواردة في الفقرة «أ» .

ثانياً : أما أراضي الأوقاف والأراضي الجديدة المستخرجة من الاستصلاح ،

فيجب أن تدار حسب نفس المبدأ الوارد في النقطة «ب» .

ثالثاً : فيما يخص أراضي كبار الملاك ، التي لم تصدر ، والخاضعة لنظام

المزارعة ، تتخذ التدابير الآتية :

— تباع الأراضي ، التي يستغلها المزارعون لهؤلاء أنفسهم . ويقدم تعويض الى الملاك حسب نظام سنوي (تبعاً للمناطق والأشغال المؤداة) ، تدفعه المؤسسات القرضية طبقاً للشكليات والضمانات البنكية المألوفة (مع معدل صغير كفاية) ، حتى يضمن استمرار الرقابة على المزارع . وفي تحديد ثمن المبيعات ، يجب أن تؤخذ التوظيفات المستخرجة سابقاً من طرف الملاك والأرباح التي حققوها ، بعين الاعتبار . وتعين لجنة مهمتها دراسة شروط البيع وتحديد الأثمان ، وتمويل العمليات .

— الإلغاء الكلي لكافة الديون الربوية السابقة للثورة ، وتحريم الديون الربوية .

— إقامة جمعيات تعاونية ، تشجع على التكتل والاستعمال المشترك لوسائل

الإنتاج .

رابعاً : المساحات الكبرى العائدة الى كبار الملاك ، والمستثمرة مباشرة من

طرفهم ، والتي يشكل فيها العمال الزراعيون قاعدة العمل .

أ — هناك إمكانية لاستعمال هذا الشكل من الاستثمار بصورة خاصة في الأراضي الجديدة ، التي سوف تسترجع الى الزراعة في بعض مناطق تهامة والجوف حسب الشروط المحددة أدناه . ويمنع هذا الشكل من التملك في المناطق الأخرى ، التي بالفعل توجد فيها أزمة أراضي ، وفي المرحلة الأولى من التنمية ، ولكون الأراضي التي يمكن استصلاحها كثيرة في تهامة ، يمكن السماح لهذا الشكل من التملك فقط في سبيل تنمية الزراعة .

ب — أما الشروط الضرورية لتحقيق مثل هذه العملية ، فإنها يجب أن

تقوم على القاعدة الأساسية التالية :

— من ناحية ، احترام مصالح العمال الزراعيين (وتشكل لذلك هيئة

حكومية يشارك فيها مندوبون من العمال ، تراقب شروط التشغيل والعمل

والأجور والشروط الاجتماعية الأخرى) .

- ومن ناحية أخرى ، فرض مراقبة على البيع ، وعلى أسعار شراء الأراضي الجديدة ، حتى لا تؤدي العملية ، إلى إخراج الفلاحين الفقراء والمتوسطين من الأراضي الجيدة .

وبالإضافة الى هذه المبادئ الأساسية ينبغي تطبيق قانون يلزم هذا الصنف من الملاك بتوظيف نصف الأرباح ، التي يحققونها في استثمارات ومشاريع « موجهة » من طرف الدولة . وهذا ما يحقق الى حد ما مبدأ التراكم الإجباري . وبهذه الصورة وبها فقط ، يمكن استمرار الملكية الخاصة أثناء التطور الانتقالي .

خاصاً : صغار المالكين .

أما بالنسبة لصغار المالكين والأراضي غير القابلة للتقسيم ، والتي تشكل مساحات لا يستهان بها ، فسوف تنحصر الإصلاحات في مجهود تجميعي ضمن إطار رابطة تعاونية ، ريثما يتم تشكيل تعاونيات حقيقية ، ذلك بالنظر الى ضآلة المساحات المزروعة من طرف صغار المالكين ، فإن التقدم الفني ، لا يمكن أن يُعطي النتائج المنتظرة . ولذلك لا بد من القيام بحملة بسيكولوجية ، ومن تمكين صغار الفلاحين من مكافآت مادية ، لإقناعهم بتوحيد المجهود ، واستعمال قوى عملهم استعمالاً مشتركاً في سبيل تنمية الانتاج . وهذا أيضاً يجب أن يحقق إلغاء الديون الربوية .

ب - التسويق وتمويل المحصول

تكوّن مشكلة التسويق والتمويل ، في اليمن على الأقل ، أحد الأشكال الخطيرة لاستغلال الجماهير القروية (سواء كانوا مزارعين أو ملاكاً صغاراً) . إن عملية الربا كانت تنجم عن بيع الغلال في الحقول . ويمكن للاحتكارات ، التي أنهيت رسمياً ، أن تعود بشكل سرّي عملي الى الظهور ، ما لم تتخذ الاجراءات السريعة في هذا الميدان ، وقد أوضحنا في مكان آخر ، انه اذا كان قد لوحظ انخفاض

في الأراضي المزروعة ، وظهور « كسل الفلاح » ، فذلك لأن ارتفاع الانتاج ، يعني بالنسبة للفلاح أن الفائض الذي انتج بهذه الطريقة ، سيزيد من ثروة المالك ، والتاجر والمراي . ومن شأن مجهود تنظيمي في ميدان التسويق الداخلي والخارجي ، وتمويل الحملة الزراعية ، وتخفيف النظام الجبائي ، إذا ما سار جنباً الى جنب مع حملة تستهدف تصفية مساوئ الإمامة ؛ من شأنه بدون شك أن يحفز الفلاح على مضاعفة الجهد في سبيل مصلحته .

وبما أن الأمر يتعلق باحتكار السوق الداخلية لمدة طويلة من طرف مؤسسة حكومية أو تعاونية ، فلا بد من تكوين هيئات « وصاية واستشارة » لتسويق المنتجات .

وسوف تقوم هذه الهيئات بمهام عديدة ، أهمها نظام المخازن النموذجية : « أي أن الحكومة ، أو هيئة رسمية مستعدة لشراء الحبوب (وبعض المنتجات الأخرى بشرط أن يكون الفلاحون قد اتبعوا توجيه هذا المكتب) ، إذا سقطت الأسعار لمستوى معين (يحدد منطقياً بعد الدراسة) ، إما في كافة أنحاء البلاد ، وإما في مناطق محدودة . وأن تقوم هذه الهيئة بتغذية السوق إذا تجاوزت الأسعار حداً معيناً . وفي هذه الحالة لا يكون الهدف تحقيق مستوى مستقر بمقدر ما يكون التخفيف من التحولات تجنباً لوضعية صعبة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين^(١) » .

ويبدو من الضروري بالنسبة لمواد التصدير (البن ، القطن ، الزيوت) ، تطبيق مراقبة فعالة ابتداء من الطور الانتقالي ، تحت إشراف هيئة رسمية في انتظار احتكارها من طرف مؤسسة حكومية للتصدير .

ونحن نعرف أن صعوبات وتحولات السوق العالمية ، وخاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية بالدول المتخلفة ، لا حصر لها . وقد خصصت دراسات كثيرة لهذا الموضوع ، سواء من طرف الهيئات الدولية كالأمم المتحدة ومنظمة

١ - F. A. O. : الحالة العالمية للتغذية والزراعة - ١٩٦٠ . ربما - .

التغذية والزراعة ، وكذلك من طرف الاقتصاديين البارزين^(١) .

وهناك نظام قد يكون ضرورياً ومفيداً لليمن ، وهو يتلخص في تحديد ثمن شراء المواد الموجهة للتصدير ، مع أخذ ثمن العملة السابقة ، والسعر العالمي الجاري بعين الاعتبار ، بالإضافة الى احتياطي يتراوح من ٢٠ الى ٥٠٪ . ولا شك أن تخفيضاً كهذا أقل كثيراً من الأرباح الطائلة ، التي كانت المزاربون يحققونها فيما مضى .

وعندما تكون الأسعار العالمية مرتفعة ، فإن الاحتياطات المتراوحة من ٢٠ الى ٢٥٪ ، تخصص لتغذية صندوق الاحتياط ، الذي يُمكن المكتب المشرف على العملية من تثبيت الأسعار في حالة انخفاض الأثمان العالمية . وإذا كان العكس ، هو انخفاض السوق الدولية ، فهناك ثلاثة مقومات للعملية :

السعر السائد في الموسم السابق ، الأثمان العالمية ، تكفل صندوق الاحتياط بقسط إضافي يعمل على رفع السعر العالمي . (أما تحديد مبلغ هذا الاعتماد ، فهو مرهون بحملة المبالغ ، التي يتوفر عليها صندوق الاحتياط ، ولا ينبغي أن يتعدى بأي حال من الأحوال ما بين ١٥ الى ٢٠٪) .

وبهذا يمكن التغلب على تحولات السوق الدولية ، وضمان أثمان مستقرة شيئاً ما للمنتجين . ويتعلق الأمر هنا بأسعار الإنتاج ، لا بأسعار التصدير ، التي ستتحمل النفقات الأخرى المضافة الى ثمن الإنتاج . وفي المرحلة التي تقوم فيها مؤسسة وطنية بعملية التصدير ، وهو الهدف الذي يجب العمل من أجله ، فإن النظام المقترح يقوم بدوره بشكل مباشر .

ولا حاجة الى القول بأن هذا النظام ، غير مماثل لما هو قائم في البلدان الأخرى .

إنه من الضروري ، بالنسبة للتمويل الذي يتطلبه الموسم ، إنشاء قروض زراعية . ويتعين على البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، أن يضع رهن إشارة

١ - نشير بالخصوص الى أحاديث الأستاذ آندري بياتي وخاصة ما يتعلق منها بمعاذراته وندواته في نطاق المدونة التطبيقية للدراسات العليا - (السربون) .

الفلاحين - وبالدرجة الأولى رهن إشارة الجمعيات التعاونية - القروض الضرورية الكافية لا على أساس الأرض ، وإنما على أساس الإنتاج ، حسب معدل للفائدة لا يتجاوز ٣٪ . وهكذا يتحرر الفلاحون من الاستغلال البشع ، الذي يمارسه المرابون وأمثالهم .

ويمكن أن تقدم القروض لشراء البذور وأدوات العمل ، ووسائل الإنتاج ولتعويض اللحمة^(١) . ومن المفيد أن تقدم القروض الى مجموعة من الفلاحين ، وأن تقدم الى الجمعيات التعاونية ، التي تبدو كأحسن صيغة للتنظيم ، وذلك لانه يخشى أن يقوم المنتج الفردي بإنفاق المبالغ في مشتريات ، قد لا تكون مفيدة من غير شك ، ولكنها ثانوية بالنسبة لهدف رفع الإنتاج ، وبعبارة أدق بالنسبة لرفع مستوى حياته . وبالعكس من ذلك ، فإن الجمعية ، أي مجموعة من الفلاحين ، ستكون مسؤولة مادياً عن الدين ، وبهذه الصورة ، يمكن تنمية التضامن والتعاون أكثر فأكثر . ومع ذلك فإن مسؤولي البنك اليميني للانشاء والتعمير لا ينبغي أن ينسوا مخاطر الفساد وأن يلتفتوا الى ضرورة تلقي المنتجين للقروض واستفادتهم من المزايا المقررة .

ج - الجمعية التعاونية

إن الدور الأساسي الذي نخصصه لجمعية التعاون مهم ، وهذا الشكل من أشكال الترابط موجود منذ قرون بعيدة ، وقد حقق في التضامن الفعلي الذي أصبح تقليداً إجبارياً . وقد ساهم نظام الإمامة المركزي ، يجعل هذا « التضامن أكثر فعالية » (رهائن ، مسؤولية جماعية في الضرائب الخ ..) والإسلام بدوره يشجع هذا التضامن^(٢) .

ويوم يفهم المنتجون أن مصلحتهم تدعوهم إلى توحيد الجهود (سيكون

١ - اللحمة هي الفترة من السنة التي تسمح فيها غلة موسم زراعي انتظار الغلة التالية .

٢ - نجد في القرآآن هذا النوع من توحيد الجهود حيث تقول الآية الكريمة : « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » .

دور المسؤولين الزراعيين، أن يوضحوا لهم صحة هذا الشكل الجديد من التعاون، وأن يقنعوهم باتباعه (. وبذلك يزداد الإنتاج ، ويرتفع مستوى الحياة . ولا شك ان هذا النوع من التضامن ، يمكن أن يؤدي إلى أشكال أخرى أكثر اشتراكية . وسوف يكون من الممكن على هذا النموذج بناء تعاونيات حقيقية للمنتجين ، على أساس متين ، باعتبارها قاعدة لمشاركة الفلاحين مشاركة فعالة في الحياة الاقتصادية والسياسية ، وفي دقراطية المؤسسات (أي جعلها ديمقراطية) . فبواسطة الجمعية التعاونية، يمكن استعمال الآلات الميكانيكية الزراعية (لأنه من السهل على مجموعة من المنتجين الحصول على وسائل الإنتاج بسرعة أكثر من مزارع واحد) . وبفضل الجمعية التعاونية ، يمكن نفس الحواجز العقارية ، وتنمية التسويق (سواء في ميدان شراء المواد الضرورية للفلاحة ، مثل البذور ، أو في ميدان تصدير المنتوجات) . إن تعميم المناهج العلمية والعصرية ، والتكوين المهني للفلاحين ، وقبل كل شيء تنظيم « الاستثمارات الإنسانية وتحقيقها ، وكذا التراكم الذاتي » ستكون لها في نظرنا جذور أكثر عمقا وأكثر فعالية ، انطلاقاً من هذا الشكل .

وليس المطلوب فقط ابتكار طريقة في التنمية الجماعية ^(١) سبق أن جربتها بلاد كثيرة ، وأعطت نتائج ضئيلة بالنسبة للأهداف المقررة ، وإنما المطلوب إنشاء نظام مستوحى من التقاليد القائمة ، مستهدفاً تطوير هذه التقاليد إلى مرحلة أعلى من النمو الاقتصادي والاجتماعي . ونجاح هذا النظام أو فشله مرتبط بنوعية المنظمين ، وبالامتيازات المادية التي ستضعها الدولة رهن إشارة الجمعيات .

د - المشاكل الفنية والتعميم

إن هذا البرنامج بالإجراءات التي يقترحها يعلق أهمية كبرى على إدخال التكنيك الحديث ، دون أن يغفل في الوقت نفسه الفنون الموجودة بالفعل

١ - الأمم المتحدة : التنمية الجماعية والتنمية الاقتصادية - وثائق مطبوعة بنيويورك .

(ذلك أن الفلاح اليمني يتمتع بقدرة فنية فعلية) .

ولا شك أن بعض « التجديدات » ، بل وحتى مجرد تحسينات تكفي لتنمية الإنتاج . كذلك فإن بقاء نوع من الحريسة في المبادرة ، وتوفير بعض الوسائل المادية للمصالح الفنية الزراعية ، ستشجع تطبيق سياسة من هذا النوع ، وربما أدت إلى مزيج فعال .

ومن ناحية أخرى ، فإن المشاكل الفنية الباقية : مكافحة أمراض الحيوان ، تعميم المناهج ، تشجيع التشجير ، دراسات علمية ، إدخال غراسات جديدة ، استعمال الأسمدة الكيماوية ، تحسين الري ، وتكنيك مسح الأرض ، تشكل أهداف المصالح الفنية .

ولا شك أن مشكلة وجود الموظفين الأكفاء لتحقيق هذه الأشغال ، موجودة . إن المهندسين الزراعيين قليلو العدد ، كما أن المرشدين الزراعيين لا وجود لهم . ويجب أن لا نتردد في توظيف الفنيين الأجانب ، مع تنظيم التدريب في البلاد . ونحن لا نشك في أن الهيئات الدولية ، وخاصة المنظمة الدولية للتغذية والزراعة ، سوف تضع رهن إشارة اليمن كل المساعدات الممكنة . والمهم هو استعمال هذه المساعدات استعمالاً فعالاً ، وأن تحدد أهداف واضحة . ويتحتم على الحكومة أن توجه جهودها لبناء سدود الري (وإمكانات ذلك كثيرة) ، ووضع البنية التحتية الضرورية لتنمية الزراعة .

هـ - سياسة نزع القات وتعويضه بالبن

أوضحنا سابقاً أن شجرة القات تشكل عاملاً هاماً في تدهور زراعة البن . ومن هنا يصبح من الضروري وضع سياسة واضحة لتنمية زراعة البن (دون أن نجعل من زراعة اليمن المتنوعة جداً ، زراعة من نوع واحد) ، وأن نشجع إزالة القات .

وهذا غير ممكن عملياً ، ما لم نقدم لمزارع هذا المخدر امتيازات مادية ، وما لم ننظم استعماله . إن تحريمه مرهون بالقوى الشعبية (ومن هنا جاءت ضرورة

وجود سياسة نفسية ، ودعاية ، وإنشاء مراكز الترفيه الثقافي ، والمراكز الرياضية) وتحقيق السلطة الفعلية للدولة .
ويجب اقرار نظام تعويضي عند اقتلاع القات (لا سيما وان زراعة البن لا تثمر إلا ابتداء من السنة الثالثة ، كما ان البن يزرع في القطاعات الصغيرة) . وسوف يؤخذ جزء من المبالغ المخصصة لتمويل هذا النظام من الموارد المتأتية من ضريبة كبيرة تفرض على بيع القات أثناء المرحلة ، التي لا يكون فيها محرماً تحريماً تاماً . وهذا هو الهدف الذي ينبغي ان نتجه اليه في أقرب وقت ممكن .

رابعاً — القطاع العام ، نصف العام والخاص ، سياسة التصنيع

قبل دراسة سياسة التصنيع ، يجب ان نتناول الاختيارات المعقولة بالقطاعات الاقتصادية .

أ — الاختيار المتعلق بالقطاعات الاقتصادية

إن النظام الاقتصادي والسياسي الأكثر صلاحية في نظرنا لتحقيق تراكم متسارع ، ومفيد للطبقة الكادحة ، وكفيل بحل مشكلة التخلف ، هو النظام الاشتراكي ، أي السيطرة الاجتماعية للقوى المنتجة في خدمة الشعب ، وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي لمجموع البلاد ، بصورة منسجمة وسريعة .
لكن الشروط الموضوعية لليمن ، لا تسمح حالياً على الأقل في اعتقادنا ، بتحقيق الاشتراكية ، والتأميم الكامل لكل وسائل الإنتاج والتوزيع والتجارة . ولا بد للبلاد من ان تمر بمراحل عديدة ، قبل ان تصل الى هذه المرحلة .

ويجب ان تهدف الإجراءات الاقتصادية الى هذه الغاية الجوهرية . وسيكون من الضروري ان تقوم الدولة باستثمارات في القطاع العام . ونقصد بالقطاع العام ملكية الدولة للمؤسسات التي تسيّرها ، والتي يعود الجزء الأهم من أرباحها الى ميزانية الدولة . ويجب أن يضم هذا القطاع مؤسسات صناعية وزراعية ، ومؤسسات النقل والتجارة . وقد رأينا ان للقطاع العام مهام ضخمة في ميدان

→ الزراعة . ذلك ان تنمية الفئاض الاقتصادي ، واستعماله استعمالاً علمياً مرتبطاً
بالقطاع العام . وينبغي ان يكون له دور بنفس الدرجة من الأهمية في القطاعات
الأخرى ، ولا سيما في التصنيع والبنية التحتية . ولتحقيق التراكم السريع ،
والقيام باستثمارات في القطاعات الحيوية من الاقتصاد يتعين على الدولة ، أن
تنشئ وتسيطر مؤسساتها الخاصة ، ويتحتم عليها ان تراقب توجيه الاستثمارات
الخاصة .

والمعروف ان رأس المال الخاص ، لا يستثمر إلا في المؤسسات التي يكون
الربح فيها سريعاً . وهذا الواقع يمكن ملاحظته بسهولة عندما يكون مرتبطاً
برأس المال التجاري ، كما هي الحال في اليمن . لذلك يبدو من الضروري ، ان على
الدولة أن تخلق مؤسساتها ، لا من أجل تعويض عجز رأس المال الخاص فحسب ،
ولمّا أيضاً لتحقيق توزيع عادل ، للتراكم الوطني . إن الدولة تملك ، أو سوف
تملك ، جهازاً يمكنها من تركيز جزء كبير من التراكم ، ينبغي استعماله لزيادة
الإنتاج ، ورفع مستوى معيشة السكان .

والوسائل المالية التي تحصلها الدولة للقيام بالاستثمارات في مؤسسات القطاع
العام ، سوف تجيء من بعض التأمينات في القطاعات الاقتصادية ، وفي إصدار
النقد ، وفي نظام الضرائب ، وفي القروض التي تأخذها الدولة من الهيئات
الدولية ، في نطاق الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، وخاصة من
الاستخدام الفعال للفائض .

ولا بد من الإشارة الى أنه ينبغي على الجمهورية اليمنية الفتية ، أن تطبق
سياسة حازمة فيما يتعلق بالتشريع الخاص برأس المال الفردي ، وبالنظام الضرائبي
المفروض عليه ، وذلك حتى تعبىء الدخول في استثمارات منتجة عديدة . إن
« التجريبية الموجهة » ، تتضمن تعايش قطاعات عامة ، ونصف عامة وقطاعات
خاصة ، طبقاً للاختيار السياسي ، الذي اختارته الجمهورية في دستورها ، وفي
ممارستها للسلطة . إن الثورة تشجع عودة رأس المال اليمني الخاص الموجود في
الخارج . ويستنتج من ذلك أن رأس المال هذا ، سوف يتمتع ببعض الامتيازات

للقيام ببعض الاستثمارات في نطاق المخطط المشار إليه ، ولا يعني ذلك إعطاءه حرية كاملة في سائر الميادين . إن مبدأ بعض الحرية (وبالتالي تأمين الضمان) ، يتلخص في أن الرأسماليين اليمنيين ، يقبلون توجيه المسؤولين الاقتصاديين ، حتى يتجنبوا التبذير ، ويساعدوا على توزيع الدخل القومي ، توزيعاً ينخفض فيه باستمرار النصيب الخاص برأس المال هذا .

١ - القطاع العام

إن كل الصناعات الأساسية المنتظرة ، يجب أن تخصص لهذا القطاع . وهذه الصناعة لا يمكن تحقيقها بدون دراسات تمهيدية ، وبدون توفر شروط فنية ، تستلزم وقتاً طويلاً . وعلى الدولة أن تحتفظ لنفسها بسوق احتكار فعلي : شركات توزيع البترول ، وتسويق بعض منتجات التصدير (كالمح ، والصمغ ، والمنتجات المعدنية) .

والقطاع العام هو الذي ينبغي أن يفاوض المؤسسات الأجنبية ، ويشترك في رأس المال المستثمر في التنقيب عن البترول والمعادن .

وعليه أن يلعب دوراً حاسماً في تشييد الطرق والموانئ والخطوط الحديدية ، وفي القطاع الزراعي (بالتسويق ، وفي الأراضي المصادرة) .

وهذان القطاعان الأخيران اللذان ينبغي أن نضيف إليهما القطاع الذي تتحمل الدولة مسؤوليته (التربية ، الصحة ، أعمال البحث) تستوجب وسائل مالية مهمة ، وليس من المؤكد حالياً ، أن ميزانية الدولة تستطيع أن تؤمن الموارد الكافية للقيام باستثمارات في الميادين الأخرى .

وسيكون من الضروري ، مثلما حدث في موضوع البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، أن يخصص للدولة جزء من الأسهم والسندات في الشركات المختلطة ، التي يجب أن تكون لها فيها أغلبية ٥١٪ على الأقل .

مع ذلك ، فلا ينبغي أن تغيب عن أنظارنا في المدى البعيد ، إمكانية تنمية القطاع العام .

٢ - القطاع نصف العام أو المشترك

لقد جرت في هذا الميدان محاولة تبشر ببداية ناجحة وتتمثل في تكوين البنك اليمني للإنشاء والتعمير . وقد تمكنت الدولة بواسطة مشاركتها بالأكثرية من تعيين رئيس مجلس الإدارة (بدرجة وزير) ، وتعيين (المدير عام) ، واستطاعت توجيه سياسة البنك . ولم يكن المساهمون الفرديون الذين ليسوا رأسماليين (بالمعنى الحقيقي) ، يملكون إلا نصف الـ ٤٩٪ الباقية . وكان النصف الآخر متأثراً من الاتفاقات الفردية (مع الموظفين مستخدمي التجار ، والتجار الصغار الخ ..) . وأمام هذا النجاح أنشئت شركة ثانية ، هي شركة توزيع البترول على نفس المبادئ ، وسجلت نجاحاً مماثلاً^(١) .

ولا شك أن شركات من هذا النوع ، يمكن أن تمتد على نطاق أوسع . ويجب التوضيح أن الأرباح لا ينبغي أن توزع كلياً . إن جزءاً كبيراً من هذه الأرباح يجب أن يعاود استثماره إما في نشاط الشركة ، أو في نطاق قطاعات إنتاج أخرى . والتعليمات الموضوعة بهذه الطريقة ، ستساعد على مراقبة الاستثمارات ، واصطفاء المشاريع المنتجة . وذلك أكثر من مجرد تمويل ذاتي ، إنه تقسيم « موجة » للوسائل المالية في الاقتصاد الوطني .

وهذه الواقعة تشكل عاملاً مشجعاً ، ما دام الرأسماليون التجار ، لا يملكون أية مبادرة لإنشاء مؤسسات صناعية ، مما يجعلهم يفضلون ، الآن على الأقل ، الشركات المختلطة .

وسيقوم القطاع نصف العام ، بالاستثمار في كل الصناعات التحويلية (النسيج ، الأحذية ، شركات التسويق ، الصناعات الزراعية الخ ..) ، ويمكن أن يشارك في قطاعات أخرى .

وبالنسبة للمشاريع الحيوية والمنتجة ، يمكن للقطاع الخاص ، في بعض

١ - منذ ذلك الحين قام البنك اليمني للإنشاء والتعمير بتكوين عدة شركات مختلطة، ولديه عدة مشاريع في هذا المجال (المؤلف سبتمبر ١٩٦٥) .

الحالات ، أن ينشئ شركات مختلطة ، مع رأس المال الأجنبي ، وذلك بالسماح له كما هو بديهي بكل الضمانات الضرورية . والشروط التي ينبغي أن تقوم عليها هذه الشركة ، هي التالية :

- إلزام رأس المال الأجنبي بإعادة استثمار نصف الأرباح المحققة ، في مشاريع مقدمة الى السلطات العامة ، ومقبولة منها ، والسماح بتحويل النصف الباقي إلى البلد ، الذي جاء منه رأس المال الأجنبي .

- إلزام رأس المال الأجنبي بتسيير المؤسسة من الناحية الفنية ، خلال فترة معينة (تتراوح مدتها تبعاً للقطاع الصناعي) ، وإلزامه كذلك بتكوين فنيين محليين ، يحلون فيما بعد محل الفنيين الأجانب .

- إعطاء الحرية الكاملة للمنتوجات المصنوعة فيما يتعلق بتصديرها الى الأسواق الخارجية (وذلك خوفاً من أن تطالب الشركات بسياسة الماركة الخاصة ، والإجازة التي تؤدي في الواقع إلى خنق المنتوجات المصنوعة في السوق المحلية) .

وأخيراً تحديد العائدات الواجب دفعها ، والمتعلقة باستعمال حقوق الامتيازات (فليس من الضروري استغلال حقوق الامتيازات ، التي يريد رأس المال الأجنبي استعمالها . ونجد في عدد من الدول الاشتراكية ، وفي اليابان ، حقوق الامتيازات بتكاليف أقل) . وهنا نجد على كل حال إمكانية للمناقشة . ويمكن لنا بطبيعة الحال ، أن نطرح الأسئلة التالية :

هل هذه الاجراءات المتعلقة برأس المال الأجنبي قادرة على تنمية التصنيع ، وما هي فعاليتها العملية ؟ وهل يهتم رأس المال الأجنبي بالرغم من هذه الشروط في الاستثمارات باليمن ، حيث لا يتمتع بحرية في العمل ، كالتى يجدها في بلدان متخلفة أخرى ؟

في الجواب على السؤال الأول نقول : إن كل اتفاق يتم في الشروط الواضحة المشار إليها آنفاً له أهميته في هذه المرحلة من النمو . ولا شك أن فعاليته ستبقى محدودة . إلا أننا نعتقد أن تجربة التسيير ، وتكوين الفنيين والعمال المتخصصين ،

ستكون إيجابية ، حتى ولو كانت رؤوس الأموال من حيث الأرقام المجردة قليلة ، بالنسبة لحاجات البلاد ، وبالنسبة للمخاطر المحتملة . ومن ناحية أخرى (ونحن نلح على هذه النقطة) ، فهذا الشكل من الشركات المختلطة ، لا يكون صالحاً إلا لفترة قد تطول أو تقصر (حسب الصناعة وتبعاً للظروف السياسية) . أما فيما يرجع للسألة الثانية ، فإن الجواب يعود الى رأس المال الأجنبي . إلا أن هذا الأخير ، إذا حصل على ضمانات كافية لرأس المال الذي سيستثمره في اليمن (في حالة تغيير النظام الاقتصادي يقع الدفع الكامل ، وتحول الأرباح تبعاً لمنطوق العقد الموضح آنفاً) . ويبدو من المحتمل أن تقبل الشروط التي نقترحها ، وذلك لسببين :

رؤوس الأموال المجددة في البنوك الأوروبية ، وحاجات السوق لتصدير الآلات المصنوعة في أوروبا . إلا أن النظام يستند من جهة الى مئاة الثورة وأيديولوجيتها (وهذه مشكلة سياسية داخلية) ، ومن جهة أخرى ، على الرقابة الفعلية للعناصر ، التي ستكون على رأس هذه الشركات الخاصة (ومن هنا تأتي ضرورة اختيار جدي ، وإجراءات صارمة ضد كل مظهر من مظاهر الرشوة) . إن هذه الشركات المختلطة ليست غاية في حد ذاتها ، كما أنها ليست نموذجاً صالحاً لكل الدول المتخلفة . ففي إطار اليمن وحده ، يمكن تكوين هذه الشركات ، أثناء مرحلة انتقالية .

٣ - القطاع الخاص

أوضحنا فيما سبق أن الدستور وإعلان الجمهورية ، يقبلان المؤسسات الحرة ، أي رأس المال الخاص ، بشرط أن « يخدم المصلحة الوطنية » . وانطلاقاً من هذا المبدأ ، يجب أن يتعايش القطاع الخاص ، مع القطاعين الآخرين الذين حللناهما آنفاً . فقد قامت الحكومة منذ بداية الثورة ، بتشجيع التجار اليمنيين الذين يعيشون في الخارج . وهناك أموال يمنية لا بأس بها في البلدان المجاورة ، إلا أنه من المستحيل تقديرها تقديرأ صحيحاً . وعودة رؤوس

الأموال هذه الى البلاد ، من أجل استثمارها في الاقتصاد الوطني ، تشكل إحدى المهام الرئيسية . ومعنى ذلك مباشرة سياسة وقائية وتشجيعية .

وبالرغم من وطنيتهم الصادقة ، وبالرغم من أنهم مولوا الجزء الأكبر من الثورة ، فإن التجار اليمنيين ، هم قبل كل شيء رجال يهتمون بمصالحهم . والمطلوب هنا هو إقناعهم بالضمانات ، بأن مصالحهم لا تتناقض أساساً مع مصالح البلاد . ويبدو لنا أن سياسة من هذا النوع ، يمكن انتهاجها في عدة ميادين اقتصادية . ذلك أن الدولة ، لا يمكن أن تخصص استثمارات في القطاعات الاقتصادية . وهذه الوضعية سوف تبقى قائمة لمدة طويلة . وعليها أن تترك لرأس المال اليمني الخاص ، مجال التنظيم والاستثمار ، مع الاحتفاظ بطبيعة الحال ، بنوع من الرقابة على نشاطاته . والمعروف أن النشاط الخاص ، لا يصل الا نادراً إلى المستوى المطلوب . وهناك أمثلة كثيرة ، في هذه المنطقة من الشرق الأوسط ، حيث يهتم رأس المال الخاص بالبناء العقاري ، وبتجارة الاستيراد والتصدير . وهذه الوقائع لها في نظرنا أسباب تعود إلى التقاليد الاجتماعية العميقة في المنطقة . إن بناء العمارات يعود إلى التعلق بالأرض (ذلك أنه من الممكن دائماً بيع الأرض ، بينما تتعرض الآلات للإتلاف وتفقد قيمتها) .

أما تجارة الاستيراد والتصدير ، فإن الأرباح المحصلة منها تحقق بسرعة . وهذه التجارب تتناسب مع الدور التاريخي الذي لعبته هذه المنطقة من الشرق الأوسط وهو دور الوسيط .

إن الطلبات الأولى لاستثمار رأس المال الخاص ، قد تمت لبناء العمارات ، أو قاعات السينما . وعندما يتحدث الرأسماليون اليمنيون عن الاستثمار الصناعي ، فإنهم يقصدون دائماً معامل لصناعة (المشروبات الغازية) . إن قطاع الخدمات ، هو الذي يجذب أكثر من غيره رأس المال التجاري .

ويتعين على الدولة أن توجه رأس المال التجاري نحو قطاعات منتجة أكثر (كما سبق أن أشرنا إليه) بإعطاء امتيازات ملموسة للقطاع الخاص ، الذي يقبل مشاريع البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، وبإقرار قانون يحدد إعطاء مساعدة

(تحدد بعد الدراسة) ، عندما تصل اليه المشاريع ، يصبح تطبيقها مرهوناً على موافقة المسؤولين الاقتصاديين . وقد درّسنا النقطة الأولى بالفعل ، والنقطة الثانية تهدف الى تحقيق مشاريع الصناعات التحويلية ، التي تؤدي إلى تخفيض الواردات (ومعلوم أن استهلاك المعلمات المستوردة مسألة جارية في المدن اليمنية) . ويستطيع اليمن بفضل طاقته الزراعية ، أن ينشئ بسرعة صناعات في هذا القطاع . والمشروع إذا ما تم قبوله ، فإنه سيستفيد من رقابة الأسعار ، ومن الحماية الجمركية . وسيكون هدف النقطة الثالثة ، توجيه رأس المال الخاص نحو القطاعات المنتجة . حتى لا يقع استخدام مزدوج . والقرارات الموجهة لتشجيع مثل هذه السياسة ، يجب أن تكون عملية لإثارة الحوافز ، وسيكون ميدانها النظام الجبائي والجمركي ، وحماية الصناعة المحلية .

* * *

وفي الاختيار المتعلق بالقطاعات الاقتصادية (القطاعات العامة ، ونصف العامة والخاصة) ، يمكن أن نكتشف بسهولة مخاطر اقتصادية واجتماعية ، تزداد حدة ، مع سير عملية التنمية الاقتصادية .

ب - سياسة التصنيع

إن الأسبقية المعطاة للزراعة ، لا تعني تجاهل التصنيع ، ولا تعني أن التصنيع يخصص للشركات المختلطة أو الخاصة .

ولا بد من القيام بمجموعات ملموسة في الزراعة ، وخاصة في أعمال السدود ، مع إعداد التصنيع على أساس متين ومخطط . وستحتفظ الدولة بكل الصناعات الأساسية ، وبمشاركتها بالأغلبية في الصناعات التحويلية الكبرى (النسيج ، الإسمنت ، مصانع السكر الخ ..) أما الميادين الصناعية الأخرى ، فستكون مفتوحة لرؤوس الأموال الخاصة .

ما هو القطاع الصناعي الواجب اختياره ؟ سيكون من الصعب إعطاء رأي

في الموضوع ، فما دامت الدراسات التمهيدية لم تحضر . ومع ذلك ، فإن أكثر الصناعات فائدة منذ الآن ، هي الصناعات القائمة على الزراعة . إن اليمن يملك ميزة جغرافية ، هي أنه يقع في منطقة تستورد المنتوجات الرئيسية للحاجات الغذائية والزراعية (العربية السعودية ، الجنوب العربي ، الكويت ، البحرين ، الصومال الخ ..) وسوف يلقي التصنيع الزراعي سوقاً ، تمكنه من منافسة المنتوجات المستوردة من المناطق البعيدة بسهولة ، بفضل ما تملكه البلاد من موارد زراعية متنوعة . وفي نطاق السوق العربية المشتركة ، يمكن لليمن أن يغطي طلبات جاركه العربية السعودية ، بل مصر أيضاً .

والواقع أن أي تصنيع جدي ، لا يمكن أن يتم اقتصادياً بالنسبة لبلد صغير كاليمن . فلا بد من تجاوز النطاق الضيق للبلاد ، ذلك أن إنشاء صناعات تستهدف تلبية حاجات بلاد يبلغ سكانها ستة ملايين نسمة ، هي سياسة غير عملية . إن طرح المشكلة في نطاق مجموعة ، يشكل عاملاً مشجعاً وواعداً أكثر . والخطر على البلاد المتخلفة وخاصة البلاد الصغيرة ، يتمثل في المدى البعيد ، في إنشاء صناعات تتجاوز السوق المحلية ، وتدخل بالتالي في منافسة مع صناعات الدول المجاورة . وفي هذه الحالة ، فإن التبذير في العتاد ، وفي القوى المنتجة ، يصل إلى نسب رهيبة . وسيكون من الأنسب تنسيق البرامج الصناعية في إطار منطقة معينة ، وخلق أسواق مشتركة . وما تمكنت أوروبا القديمة من تحقيقه بالرغم من الصراع الناشب بين الأمم المكونة لها ، يجب أن تحققه البلاد المتخلفة في إطارها المحلي .

وإذا كان مشروع من هذا النوع^(١) مقبولاً بالنسبة لبعض الدول المتخلفة ، فإنه ضروري للبلاد العربية ، على شرط أن لا تخصص بعض هذه البلاد في

١ - كثير من الندوات في إفريقيا وآسيا انتهت الى توصيات من هذا القبيل . وقد ظلت هذه التوصيات حبراً على ورق ، وكانت تعاد باستمرار ، حتى كادت أن تصبح نوعاً من العبادة . ولا شك أن مصلحة كثير من البلاد المصنعة تدفعها الى تجريب مثل هذه المشاريع . وما هو صالح لأوروبا الغربية والشرقية يبقى « غير عملي » بالنسبة للدول المتخلفة .

الزراعة ، وبعضها في الصناعة .

والمطلوب هو سياسة تنسيق وتخطيط ، وليس فرض السيطرة الاقتصادية لمجموعة من البلدان على مجموعة أخرى . على أن تحقيق تصنيع البلاد ، يحتم على الجمهورية اليمنية ، أن تفكر في هذه الضرورة المحلية ^(١) .

خامساً — الأشغال العامة ، الخدمات الاجتماعية (التربية والصحة)

هناك قطاعان آخران يتطلبان مجهودات كبيرة واستثمارات ضخمة : إنها الأشغال العمومية (الطرق ، المواصلات السلكية واللاسلكية) ، والخدمات الاجتماعية (كالتربية ومصالح الصحة) . ويتعين على الدولة أن تخصص جزءاً كبيراً من ميزانيتها لهذين القطاعين ، اللذين لا يقلان أهمية عن القطاعات الاقتصادية ، واللذين سيؤثران مباشرة في التطور الاقتصادي .

أ - الأشغال العامة

الأشغال العامة ، هي من وجهات متعددة ، أكثر إلحاحاً في المرحلة الراهنة ، من كل القطاعات الأخرى . وقد رأينا وضعية البنية التحتية (الطرق ، السكك ، الموانئ والمطارات الخ ...) وكيف أنها تشكل عراقيل رئيسية أمام تنمية الزراعة بصورة خاصة ، وللمجموع الحياة الاقتصادية بصفة عامة . إن انعدام التجهيز يضور أحسن تصوير في اليمن حالة البلاد المتأخرة . ومن ثم فإن وسائل النقل والمواصلات ، تبدو ضرورية . إنه من الضروري إنشاء شبكة من الطرق ، على صورة الطريق الصينية الجميلة (صنعاء — الحديدة) ، وكذلك التي تبنيها الولايات المتحدة بين الحاء — تعز — صنعاء ، ويمكن أن يضاف إلى ذلك طريق تربط تعز — الحديدة — ميندي ، وطريق صنعاء — عمران — صعدة وطريق البيضاء — ذمار) . إن ربط البلاد بهذه الطرق المختلفة (خاصة وأن إنشاء سكة حديد تمر من التسهول العليا سيكون شاقاً ، وغير مضمون الفائدة على المستوى الوطني) ،

١ - ولا بد من دراسة خاصة لهذا الموضوع .

يجعل التسويق سهلاً . وستؤدي المبادلات المحلية إلى ازدهار كبير للوضع الاقتصادي . ولا شك في أن الحياة الاقتصادية ، ومجموع الهياكل الاجتماعية والسياسية ستتغير ، وبأخذ الانسجام الوطني عمقاً أكثر مما هو الآن . ولا بد أيضاً من وسائل المواصلات ، واستخراج المياه والطاقة الكهربائية ، وأشغال عامة أخرى ضرورية . ولا جدال في أن هذه الأشغال العامة ضعيفة . والمطلوب هو تحقيق الأعمال الضرورية للتنمية ، وليس أعمال التفاخر ، كما يحدث في عدة بلدان متخلفة . إن استعمال الفنون الراقية (الإنارة بالنيون ، أعمدة من الصلب المستورد ، وتقليدات أخرى للبلدان الأوروبية) يجب أن تستبعد . والمطلوب هو أشغال متينة ، متقنة ، ذات مردود جيد ، وذات تكاليف بسيطة .

ب - الخدمات الاجتماعية

إن الخدمات الاجتماعية ليست ضرورة ملحة فحسب ، ولكنها قبل كل شيء ، هدف الثورة اليمنية . إن التأخر الذي تعيشه البلاد فظيع جداً ، لدرجة أنه يمكننا التساؤل عما إذا كانت هذه الكلمة كافية بالفعل لوصف وضع اليمن في مجال التربية ، والصحة ، والشؤون الاجتماعية الأخرى . ولا بد من إعطاء الأسبقية للاستثمارات في هذه القطاعات المتأخرة جداً . إن الثورة مدركة لأهمية الخدمات الاجتماعية ، وقد شرعت فعلاً في تطبيق إجراءات عديدة تهدف إلى تحقيق التقدم السريع .

١ - الصحة

إن مساعدة المنظمة الدولية للصحة ، ضرورة بسبب انعدام الخبراء اليمنيين في هذه الميادين . ومن ناحية أخرى ففي نطاق الاتفاقات الثنائية ، يتعين على الدولة أن تستعين بالبعثات الطبية ، وتتفق معها على تكوين مساعدين فنيين ، وتباشر العلاجات في نفس الوقت . ومن المفيد إنشاء مستشفى - مدرسة

للمساعدين الطبيين في المصلحة الرئيسية لكل مدينة من المدن الكبرى. وستكون مهمة الدولة تشجيع تكوين الأطباء والمرضى اليمنيين^(١).
إن برنامج المصالح الصحية (العلاج ، المستشفيات ، والمكافحة الوقائية ضد الأوبئة) ، لا يمكن أن يضعها إلا أطباء يعرفون البلاد . ولا يمكننا إلا أن نوصي السلطات العمومية بالقيام بالاستثمارات الضرورية ، التي يتطلبها برنامج من هذا القبيل .

٢ - التعليم والتكوين

« إذا كنت تضع مخططاً
لسنة فازرع الأرز ، وإذا
كنت تضع مخططاً لقرن فعلم
الرجال » .

مثل صيني

إن هذا المثل يبين بما فيه الكفاية الأهمية التي نعطيها للتعليم ، وتكوين الرجال . إن أسبقية أساسية يجب أن تُعطى لهذا القطاع الضروري لتكوين الإطارات ، ولتكوين اليد العاملة الكفؤة ، وبالتالي تحقيق تجديد اجتماعي واقتصادي لليمن . وسوف تكون النفقات العامة في هذا القطاع منتجة في المدى البعيد ، كما أنها سوف تشجع النمو الاقتصادي . بيد أنه من حقنا أن نتساءل هل هناك نمو اقتصادي إذا لم تخصص استثمارات لتكوين الرجال ؟ إن التاريخ يقدم لنا أمثلة عديدة في هذا الميدان . إن كل تنمية ، لا يرافقها مجهود تكويني ، هي تنمية محكوم عليها بالفشل المؤكد . بل إن الأمثلة القريبة المستقاة من البلاد التي قامت بثورتها (الاتحاد السوفياتي ، والصين وكوبا) ، بينت أن بعض التأخر يمكن تعويضه بهذا التكوين . ولسنا هنا بصدد وضع مخطط للتعليم . لقد

١ - وليس ، كما هو الآن حالياً ، تعقيد أمور هؤلاء الأطباء والمرضى وتركهم في مستوى معيشي ضعيف جداً .

خصصت اليونسكو لهذا الموضوع دراسات ، وقامت بأبحاث قيمة ، يستطيع اليمن ، وربما ينبغي أن يستفيد منها ، خاصة وأن هذه البلاد لم تستعمل كل القروض المقدمة لها في عهد الإمامة . وهكذا يكون المجهود المالي للسلطات العامة ، خفيفاً ، وتؤدي مساعدة اليونسكو (بشرط أن تفهم وتوجه من طرف السلطات العمومية) النتائج المطلوبة .

ولنذكر أننا إذا ما اخترنا تربية سريعة ، فإن المجهودات المطلوبة ، تتضمن شروطاً أولية :

— ينبغي أن يأخذ البرنامج بعين الاعتبار ، البيئة العربية ، وحاجات هذه البلاد (ذلك أن استعمال المناهج والبرامج المخرجة في البلدان الأوروبية ، لا يمكن أن يحل كل المشاكل) .

ولا يمكن لنا أن نشجع إرسال متدربين ذوي مستوى منخفض ، إلى مدارس ذات مستوى عالٍ (نذكر على سبيل المثال مدارس اليونسكو في بيروت والقاهرة) لمدة سنة . إن أغلبيتهم تعود بأدعاء أنهم أصحاب شهادات دون أن يحصلوا على تكوين قوي .

— إن المفيد في هذه الحالة ، هو تربية سريعة قائمة على أسس متينة ، وموجهة منذ البداية نحو تخصص واحد (يمكن استعمال الفنون العصرية لهذه الغاية ، أو الوسائل السمعية والبصرية والصحافة) .

— وينبغي القيام بمجهودات كبرى في سائر مجالات التعليم . إن محاربة الأمية ، ينبغي أن تكون التدبير الأول المستعجل . ونعتقد أن اليمن سوف يصطدم بعراقيل أقل من تلك التي تواجهها البلدان الأخرى في هذا الميدان ، وذلك بفضل المعارف التي تقدمها المدارس القرآنية . ولا شك أن تبعثه في هذا الميدان ، سوف تعطي نتائج قيمة .

الفصل السادس

تعبئة الموارد الانسانية

إن تبذير القوى المنتجة العديدة الموجودة تحت عدة أشكال : كالبطالة (بطالة القات بصورة خاصة) والتوظيف الناقص والإنتاجية المنخفضة ، هو ظاهرة اجتماعية واقتصادية ملفتة لانتباه كل من يدرس بنيات اليمين . وبمجرد أن نتعمق هذه الدراسة ندرك أن التبذير ، يصبح مشكلة رئيسية تجب مواجهتها بحذر ، أي ان الاستفادة بسرعة وفعالية من هذه القوى المنتجة ، أو بالأصح تمكينها من العمل ، هو بدون شك إحدى الوسائل الكفيلة بتحقيق التراكم ، وإنجاز النمو الاقتصادي السريع . وهذا الفائض الاجتماعي ، إذا كان موجوداً ضمناً في الوقت الراهن ، يمكن ويجب أن يصبح فعلياً بتشغيل كل هذا العالم من العاطلين ، ومن ناقصي العمل ، ومصاصي القات . ولا نعتقد أن هذه التعبئة ستصطدم بصعوبات كبرى ، إذا ما تحققت بناء على دوافع نفسية ومادية . وفي بداية العملية ، ينبغي تجنب الدعوة الى العمل التطوعي (إن قروناً من الاستغلال جعلت الرجل اليميني متشائماً وحذراً) ، ولكن بمجرد وقوع بعض التجارب الناجحة ، فإن هذا النوع من التعبئة ، سيكون ممكناً (بفضل الجمعيات التعاونية) .

ويجب أن نتهاجم هذه التعبئة للموارد الانسانية كل أشكال التبذير : القوى

المنتجة غير المستعملة أو المستعملة استعمالاً ناقصاً كالأساليب العتيقة ، التي هي سبب الإنتاجية المنخفضة (في القطاع الزراعي) ، وكذلك بطالة القات ، وهجرة العمال اليمنيين إلى الخارج .

ولا شك ان هذه التعبئة ، ستطرح عدة مشاكل ، ولكنها مشاكل غير مستعصية . فقد علمتنا تجربة الصين الشعبية ، انه يمكن تعبئة القوى المنتجة غير المستخدمة ، دون القيام قبل ذلك باستثمارات جديدة ، ولكن هناك استثمارات ضرورية لليمن في الوقت الراهن .

أولاً - التعبئة في القطاع الزراعي

ان التعبئة في القطاع الزراعي ، يجب ان تكون المهمة الأولى ، لأن القطاع المذكور يمثل تقريباً ٨٥٪ من السكان ، أي مجموع سكان البلاد تقريباً .

أ - التشغيل الناقص

إن التشغيل الناقص لا يرجع إلى وجود كثير من السواعد وقليل من الأراضي ، بل هو راجع إلى عوامل اجتماعية وفنية ، سبق ان تناولناها بالدراسة . ان إزالة العراقيل الاجتماعية ، وتحقيق العوامل الفنية (الري) ، ستساعد على تخفيض هذا التشغيل الناقص . وبدون الدخول منذ الآن ، في الحديث عن استرجاع واستصلاح اراضٍ جديدة ؛ فإن مباشرة أعمال الري البسيطة ، سوف تقدم الشغل لعدد كبير من الفلاحين ، لا سيما وأن الشروط الجغرافية ، تتيح مواسم زراعية سنوية عديدة في أغلب أنحاء البلاد (الأمر الذي يشكل عاملاً ملائماً بالنسبة لبلدان متخلفة أخرى ، يبقى فيها الفلاحون بدون عمل طيلة فصل الجفاف .) وينبغي أن يهدف الإجراء الأول ، إلى زيادة الحجم العام للتشغيل ، وذلك باستعمال الاستثمارات « الإنسانية » في أعمال الري ، التي ستكون عواقبها مفيدة للفلاحين : استعمال الأراضي غير المزروعة ، وتشجيع التشغيل ، أي الحصول على حد أدنى من المكافآت .

ويجب ان تقدم الدولة ، لتمويل هذه المكافآت ، سلفيات للهيئة المكلفة بهذه الأعمال ، التي تسترد بدورها هذه السلفيات على شكل مبالغ سنوية ، بفضل زيادة الإنتاج . والواقع أن التراكم الذي يتحقق بهذه الصورة ، تبرز فعاليته بسرعة .

وهنا نرى نظاماً بعيداً جداً عن النظام المستعمل في المشاريع الجماعية ، أو في حظائر العمل ، حيث تشارك اليد العاملة بشكل تطوعي ، أو تلقاء تعويضات مقابل أعمال غير منتجة .

وبقدر ما تقوم الاستثمارات الإنسانية بتحسين عوامل الإنتاج ، بقدر ذلك تخف مساعدة الدولة ، لتتجه نحو استصلاح أراضٍ جديدة . ليس الري وحده هو المطلوب في الميدان الزراعي ، بل هناك أشغال كثيرة (كالمشاريع المائية الصغيرة ، حفر القنوات ، إصلاح الأراضي والتنظيف الخ ..) وتسطيح الأراضي ، وإنشاء المدرجات ، وإصلاح الأراضي .

ب - زيادة الانتاجية في الأعمال الزراعية

التعبئة الثانية الرامية إلى زيادة الفائض ، تتركز في تحسين المحصول ، أي التنمية التفاعلية لإنتاجية العمل . وسيتم ذلك بواسطة حرث عميق ، وزراعة متقاربة ، وتجديد في الأدوات اليدائية للعمل . ويمكننا أن نتساءل عما إذا كان من شأن هذا العامل الثاني ، أن يزيد من خطورة التشغيل الناقص ؟ في رأينا انه لا ينبغي أن نأمل التغلب على التشغيل الناقص هذا قبل زيادة الإنتاجية . فالأعمال التي تتطلب السواعد كثيرة ، كما أن النزعة المalthوسية^(١) ، لن يكون لها أثر إذا ما باشرت السلطات العمومية سياسة التعبئة .

١ - مalthus اقتصادي إنجليزي عاش في أوائل القرن التاسع عشر . ميلادي . كان يرى بأن العالم في خطر بسبب كثرة السكان . وأصبح اسم مalthus مقروناً بالمبالغة والخوف المتزايد من عدد السكان وفقدان الأمل لمستقبل الأجيال القادمة .

ثانياً — تعبئة اليمنيين المهجرين ودعوة الفنيين الأجانب

في نطاق تعبئة القوى المنتجة ، نرى أنه من المناسب انتهاز سياسة تشجيع عودة العمال اليمنيين المقيمين في الخارج إلى بلادهم . فهؤلاء العمال الذين يبلغون مئات الآلاف ، والذين تكونوا في الخارج ، سوف يشكلون الطبقة العاملة للصناعة اليمنية . وهكذا يستفيد اليمن من عناصر فنية متقدمة ، ويحدث تنافس مشر في البلاد . كما ستنمو طبقة من البروليتاريا في البلاد ، أي ينشأ فيها ، وينمو شكل جديد من الوجود الاجتماعي ، مع كل العواقب الناجمة عن ظاهرة اجتماعية كهذه .

ولا ينبغي التردد في دعوة الفنيين الأجانب (حتى العمال البسطاء المتخصصين) ، الذين يكون عليهم أن يقوموا بمهمتين : فبالإضافة الى ممارسة مهنهم ، يجب عليهم أن يشاركون في تكوين الفنيين المحليين . وسوف تقسم ساعات العمل هكذا :

وقت مخصص للنشاط المهني المحض ، ووقت مخصص للتكوين الفني .

إن هذا المطلب يستلزم شروطاً غالبة في التوظيف ، ولكنها تعطي في المستقبل نتائج جيدة . وسوف يطرح اختيار الفنيين الأجانب مشاكل قابلة للحل .

والواقع أن الفنيين الذين يسرعون بإنهاء عقدهم منع الحصول على رواتب عالية ، دون القيام بعمل جيد ، لا فائدة ترجى منهم لليمن . إن أمثال الفنيين الأجانب ، الذين جعلوا من مقامهم في اليمن رحلة سياحية للترفيه ، كثيرون جداً . ومن هنا ينبع مطلبنا الملح : إننا نحتاج الى فنيين حقيقيين ، يقومون بمهامهم عن وعي ، والذين يحيثون في نطاق الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، ملزمون بتوفير الشروط السابقة .

ثالثاً — بطالة القات والتعبئة

وأخيراً ، فإن بطالة القات ، التي تسبب في تبذير سنوي يناهز ٣ مليار

٠٠٠٠ و ٠٠٠٠ و ٣٠٠٠ من الساعات ، تشكل طاقة إنسانية قابلة للتعبئة بصورة تدريجية . ولن يتم القضاء على البطالة بتحريم استعمال القات . فلا بد من تدابير اجتماعية وثقافية واقتصادية ، إذا أردنا مكافحة هذا الوباء الوطني ، ولقد اقترحنا ، في الصفحات السابقة ، تدابير أخرى لجعل استعمال القات أمراً غير ممكن . ونحن هنا نتناول مشكله تعبئة مصاصي القات .

والمطلوب هو تطبيق سياسة المشاركة التطوعية في الأعمال الاجتماعية : نشر التعليم ، وسائل الأخبار ، بناء النوادي الاجتماعية (بيوت الشباب ، إصلاح المساجد ، الأعمال الاجتماعية) المسابقات الثقافية (يمكن أن يقوم الشعر المحبوب جداً في اليمن ، بدور في هذه التعبئة) وبعبارة واحدة ، كل الأعمال التي تنمي قوة وطنية بناءة قادرة على مواجهة مشاكل التخلف بجماسة .

وإذا كانت الساعات المستخلصة من بطالة القات ، لا تدخل مباشرة في محاسبة اقتصادية ، على الأقل في هذه المرحلة ، فسوف يكون لها في المستقبل دور مباشر . وعلى كل حال ، فإن تشغيل مصاصي القات (ولو أثناء جزء من ساعات البطالة) ، يجعل الميزانية العامة تبيع مبالغ يمكن تخصيصها للأعمال الاجتماعية والثقافية .

ولا شك أن هذه التعبئة ، تتطلب إعداداً طويلاً . ومع ذلك فإن الدولة ، والحزب ، والأحزاب (حسب الشكل السياسي ، الذي يتم اختياره) سيكون أمامهم عمل جيد ، يتطلب التحقيق .

الفصل السابع

تعبئة الموارد المادية

بالإضافة إلى تعبئة الموارد الإنسانية، لا بد من تعبئة الموارد المادية، للحصول على مزيج دقيق لكل الموارد، يتيح نمواً سريعاً للدخل القومي. وهذا الدخل لا يمكن أن ينمو إلا بتراكم ونمو الإنتاج، الذي هو أهم من الاستهلاك. ومن هنا فإن المشكلة على صعيد التوزيع واستعمال الدخل القومي، خاصة وأن هذا التراكم في مرحلة بدائية جداً باليمن، حيث يوجه الاقتصاد الوطني للبلاد، في أكثر الحالات نحو الحاجات المباشرة، وبالتالي نحو الاستعمال السريع للفائض الاقتصادي الموجود.

ولتجنب الاختلالات الخطرة، يبدو من الضروري تنسيق توزيع الدخل القومي، والقرارات السياسية والمالية. ذلك أن الدولة بمؤسساتها المسؤولة، ينبغي أن تتدخل لتوجه استعمال الموارد الفعلية، وتؤثر فيه. وتستطيع الدولة بواسطة الفائض، الذي تجمع، وبواسطة المساعدة الخارجية، التي تتلقاها، الإسراع بالسير نحو تنمية اقتصادية سريعة. والقرارات النقدية والمالية تلعب دوراً هاماً، لا ينبغي أن يغيب عن الجمهورية اليمنية. وبالعكس من ذلك،

فإن هذه القرارات هي التي تجسم التدابير المتخذة من طرف السلطات ، لتحقيق سياسة التنمية .

وإذا ما ارتبطت هذه السياسة بالقرارات الأخرى المتعلقة بالهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فإنها ستساهم في إحداث تحولات جذرية بالاقتصاد اليمني .

وسندرس في هذا الفصل الحلول المقترحة في الميدان المالي . ويمكن بفضل البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، أن توجه هذه القرارات توجيهاً حسناً ، كما يمكن تحضير البرامج تحضيراً جيداً . وهكذا يمكن وضع تخطيط أفضل لبداية التنسيق .

ومن ناحية أخرى ، سنقدم عرضاً عن السياسة المالية ، دون أن ندخل بالتفاصيل ، مع الإشارة إلى أن المشاكل المالية ، في نظرنا ، ليست إلا مشاكل ملحقة . إن المبادئ المقترحة مطروحة دائماً في إطار انتقالي .

أولاً — دور البنك اليمني للإنشاء والتعمير

إن المؤسسة نصف العامة (البنك اليمني للإنشاء والتعمير) ، التي أنشئت منذ بداية الثورة ، يمكن أن تقوم بدور في منتهى الأهمية ، ما دامت لم توجد بعد مؤسسة عامة كاملة . ونحن نعتقد أن البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، إذا ما قسم إلى قطاعات محددة ، يمكن أن يوجه القرارات الاقتصادية والمالية للدولة .

ويتعين على البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، للقيام بهذه المهمات ، أن يشمل على ثلاثة أقسام : قسم الشؤون الجارية ، قسم اعتمادات الاستثمارات ، وقسم الدراسات الاقتصادية والعلاقات مع الخارج .

ولندرس كل واحد من هذه الأقسام ، ولننظر في وظيفته بالتفصيل .

١ - قسم الشؤون الجارية

يعمل قسم الشؤون الجارية على طريقة بنك عادي ، يضم عدة نشاطات . سيكون هناك قسم العمليات المصرفية ، وقسم القروض الفلاحية ، وقسم ثالث مخصص للقطاع الصناعي .

إن العمليات المصرفية معروفة ، ولا تحتاج منا إلى دراسة مطولة . والمقصود هنا هو إعطاء قروض للتجار مقابل ضمانات في شكل رهائن أو وثائق . وينبغي أن ينسق مجموع العمليات ، كأوراق القروض ، والتبديل ، والودائع المصرفية ، والتسليفات ، مع السياسة العامة للبنك ، وإعطاء القروض للاستيرادات الثانوية ، أو لتشييد عمارات فخمة ، مثلاً ، لا يمكن أن يتناسب مع هذه السياسة .

في هذا القسم ، ينبغي أن ينطلق المسؤولون من تشجيع استعمال المناهج المصرفية (تنمية النقد الورقي ، الحسابات في البنوك ، تأثيرات التجارة الخ . .) وبذلك يتحسن التداول النقدي (ذلك أن انعدام العملة في السوق ، يشكل عرقلة للتسويق ، ويؤدي إلى تقلب الأسعار من سوق لأخرى) . ومن ناحية ثانية توحيد سعر العملة (ذلك أن انعدام التقاليد المصرفية هو السبب الرئيسي في الفرق بين أسعار النقد من مدينة إلى أخرى) .

قسم آخر ، يهتم بتسهيل العلاقات مع الخارج ، بين التجار اليمنيين والشركات الأجنبية ، ويحرر التجار بالتالي من مراقبة عدن . ولا ننسى أن تجار اليمن يقصدون عدن ، التي تفرض شروطها ، وهي شروط تجعل أثمان البضائع المستوردة أو المصدرة ، أكثر غلاء بسبب زيادة التكاليف التجارية ، وتكاليف النقل من عدن . وهذا الواقع له أهميته في ميادين أخرى . ويمكن لهذا القسم أن ينشئ شركات التأمين ، وشركات الملاحة البحرية ، وشركات النقل ، ومؤسسات أخرى لقطاع الخدمات ، وهي شركات ستقدم العمل ، وتأتي بموارد نقدية كانت مجمدة سابقاً بالبنوك الإنجليزية في عدن .

وسيظل قسم العملة يقطاً أمام مناورات البنوك الإنجليزية ، فيما يتعلق

بتطورات أثمان الريال اليمني ، وفيما بعد حول النقد الذي سيخلفه . إن استمرار سياسة منع خروج (الريال) وتنمية الموارد من العملة ، ستظل قاعدة هذه اليقظة . وفي هذه النقطة الثانية يتحتم فرض رقابة على المبادلات النقدية . إن اليمن هو أحد البلاد القليلة ، التي لا تملك مكتباً لمراقبة النقد . فالعملة المتوافرة من الإصدار تبقى رهن إشارة المصدر . بيد أن شراء مواد الاستيراد يتم بالعملة الصعبة (وخاصة بالدولار والجنيه الإسترليني) . وبهذه الطريقة حقق البنك السعودي ، أرباحاً طائلة ، وقد حصل على كل العملات التي أرسلها الصينيون والسوفييتيون والأمريكيون إلى اليمن ، في نطاق الأعمال المتعلقة بالبنية التحتية والأشغال العامة .

ونظراً لانعدام القروض الزراعية ، فإن قسماً من البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، يجب أن يقوم بهذا الدور الأساسي للتنمية الزراعية . ولا بد من إقامة مخازن عامة ، بواسطة القروض إلى الفلاحين أو إلى الجمعيات الزراعية ، مخازن يحتفظ فيها الفلاحون بمنتجاتهم ، في حالة ركود السوق ، مقابل فائدة ، وكذلك القيام بكل العمليات التي من شأنها أن تساعد على تسويق المنتوجات الزراعية . ومن ناحية أخرى فقد ألحنا على نظام تمويل الحملة الزراعية . وسيقوم البنك اليمني للإنشاء والتعمير بهذه المهمة في انتظار إنشاء هيئة خاصة لذلك . كما سيقوم القسم التجاري والصناعي بالسهر على استعمال القروض المقدمة استعمالاً جيداً ، في مشاريع أو مؤسسات تدخل في نطاق سياسة التنمية . ويمكن أن تقدم هذه القروض في المدى البعيد إلى المؤسسات ، التي تطبق سياسة التوسع الصناعي .

٢ - قسم صندوق الاستثمارات

سيكون هدف قسم اعتمادات الاستثمارات ، إنشاء مؤسسات صناعية وتجارية وزراعية لتنمية القطاع المشترك ، وتوحيد الاستثمارات نحو اعتمادات أكثر فائدة ، وأكثر إنتاجية ، تساعد على توسع الاقتصاد . وبواسطة هذا القسم ، تدخل الدولة في شراكة مع الشركات المختلطة

الوطنية والدولية . ونظراً لانعدام مبادرة رأس المال الخاص ، أو على الأقل حتى وقت قريب ، في إنشاء الصناعات الهامة ، يتعين على صندوق الاستثمارات أن تكون لديه روح المبادرة . وبهذه الصورة ، يحرر قسم من الموارد المتنوعة ، ويوظف في المؤسسات الصناعية ، وذلك إذا رُوي من الضروري أن تقوم مؤسسة مثل البنك اليمني للإنشاء والتعمير بتوجيه مثل هذه المؤسسات . إن الضمانات والامتيازات المقدمة الى مثل هذه المؤسسات لا تخلق أية مشكلة ، ما دامت هذه المؤسسات مراقبة مباشرة من طرف البنك .

وبهذه الصورة ، يمكن أن ينشأ قطاع كامل من الصناعات التحويلية . وهناك أيضاً قطاع النقل . سيكون تركيز صندوق الاستثمار على المشاريع الأكثر أهمية وأولية ، كما سيحضر برنامجاً تدريجياً للعمل .

وسيقوم قسم من هذا الصندوق بدراسة المشاريع ، التي يقدمها رأس المال الخاص ، ويقدم رأيه حول إنتاجية المشروع (في نطاق الاقتصاد الوطني) . وباختصار فإن كل ما يتعلق بالاستثمارات ، التي ينجزها القطاع نصف العام ، أو الخاص ، سيمر من هذا الصندوق . إن الفكرة التي ترشدنا في هذا الاختيار هي فكرة التعبئة العملية والفعالة .

وأخيراً فإن هذا القسم من البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، سوف يقدم رأياً استشارياً حول مشاريع الاستثمار في القطاع العام . هذه هي الوظائف والأهداف الرئيسية ، التي يتعين على صندوق الاستثمارات أن يقوم بها .

٣ - قسم الدراسات الاقتصادية والعلاقات مع الخارج

سيكون هدف هذا القسم الثالث من البنك اليمني للإنشاء والتعمير : تنظيم الدراسات الاقتصادية والمالية والعلاقات مع الخارج .

أ) تنظيم الدراسات الاقتصادية والمالية

ينبغي أن تلحق الهيئة ، التي تحدثنا عنها سابقاً ، بهذا القسم ، وسوف

تنسيق الدراسات الفنية ، وتتم بدراسات اقتصادية ومالية . ولا نريد هنا ، العودة الى أهداف هذه الهيئة . وبالإضافة الى ذلك فإن هذا القسم ، سوف يتم بتحضير البرامج البعيدة ، ويحاول أن يجعل التخطيط ممكناً .

(ب) العلاقات مع الخارج

ستضم العلاقات مع الخارج ، المفاوضات مع رأس المال الأجنبي الخاص ، في سبيل إنشاء مؤسسات مختلطة ، وكذلك المفاوضات في نطاق الاتفاقات الثنائية ، أو ذات الأطراف المتعددة . ونحن نرى أن هذه النقطة أكثر أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني .

ولنذكر منذ الآن ، أن دور القسم الثالث من البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، سينحصر في اقتراح البرامج ، أو بعبارة أدق في تقديم توضيحات حول البرامج ، التي تتمنى اليمن تحقيقها . والمعروف أن الدول التي تقدم الديون للبرامج ، تقدم ديوناً مفيدة لبعض قطاعاتها الصناعية ، حتى ولو كانت هذه المشاريع ذات أهمية ثانوية بالنسبة للدول المستدينة .

وبالرغم من أن اليمن يحتاج الى مشاريع مستعجلة ، فإنه لا يمكن أن يسمح لنفسه بقبول البرامج التي ليست أولية ، بالنسبة لبرامج الاقتصاد الوطني . وهناك مثل يبرر تحفظنا ، ففي بعض المفاوضات التي شاركنا فيها ، اقترحت دولة غربية كبيرة قدمت لنا قرضاً هاماً ، تنمية زراعة الحلفاء (سيزال) ، وإقامة صناعة تستخدم هذه المادة (أكياس وحبال) . ولا شك أن البلاد تملك طاقة قوية من هذه الزراعة ، وأن تحويل هذا المنتج ، يشكل عملاً مفيداً للغاية . ولكن كم يستعمل اليمن من أكياس الآن ؟ وما هي الإمكانيات المباشرة لتصدير هذه المادة ؟ يبدو أن التنافس صعب في هذه النقطة الثانية . ذلك أن الأكياس المستوردة قليلة ، وهي كافية للإنتاج الزراعي . واليوم الذي تنتج فيه اليمن موارد زراعية مضاعفة عشر مرات ، أو مائة مرة ، ذاك اليوم فقط تكون مثل هذه الصناعة مفيدة ، وعلينا أن نتساءل دائماً هل من المناسب أن

نخصص هذه القروض لاستثمارات أكثر استعجالاً ، أي في صناعات أكثر فائدة للاقتصاد الوطني ؟

وما قدمناه ليس إلا مثالاً . ويمكن أن تظهر حالات مماثلة ، ونحن متأكدون من ذلك ، حتى من الدول الشرقية أو من الدول الشقيقة . ولا بد أن نتذكر أن مفاوضي كل بلد ، يفكرون قبل كل شيء في مصالح بلادهم . إن المساعدات الثنائية ، أو المتعددة الأطراف ، التي تقدمها الدول الأجنبية لها هدف رئيسي هو تصدير إنتاجها . وعلى مسؤولي الدول المتخلفة ، أن لا يتجاهلوا مصالحهم الخاصة ، وأن يفرضوا الحصول على منتجات مفيدة وأولية . إن تقسيماً كالذي نقترحه ، يمكن أن يحمي مصالح الاقتصاد الوطني ، ويوفر اختياراً أفضل . ولا شك ، إنه من الأفضل كما قيل لنا ، أن نقوم بعمل وحتى لو لم يكن مفيداً ، من أن لا نقوم بشيء^(١) . على أنه ينبغي تجنب أي عمل يضر بالطاقات المقبلة ، ويسبب فيما بعد عراقيل ومشاكل للتنمية الاقتصادية .

ويجب أن يعطي قسم العلاقات مع الخارج ، رأيه حول المفاوضات المتعلقة بالامتيازات الممكن تقديمها ، ويشارك بصورة عامة ، مباشرة ، أو غير مباشرة ، في المداولات مع الخارج . وقد رأينا الدور الخاص بالبنك اليمني للإنشاء والتعمير ، وأقسامه الرئيسية الثلاثة . إن هدفه الأساسي يتلخص في تنسيق النشاطات الاقتصادية والمالية ، في مؤسسة واحدة ، وأن يعد بصورة ما الهيئة التخطيطية التي سوف تخلف كل هذه المؤسسات . إن البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، سيساهم بهذه الصورة في الإسراع بسير عملية النمو في اليمن ، و « سيوجه » اتجاه النمو نحو أقل قدر ممكن من التبذير .

وفي هذا المستوى من التفكير يمكن لنا أن نطرح الأسئلة التالية :

١ - كيف تحل مشاكل الفنيين والإطارات التي تتطلبها مؤسسة كبرى كالبنك اليمني للإنشاء والتعمير .

١ - هكذا كان يقول الدكتور عبد الرحمن البيضاني أول رئيس وزراء اليمن ووزير الاقتصاد سابقاً ، ونحن لا نوافق قطعاً على هذا المنطق الاقتصادي .

٢ - هل تملك إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير الموارد الكافية لتمويل هذا

البرنامج ، وما هي وسائل تمويله ؟

بالنسبة للسؤال الأول ، لا شك في أن الإطارات القيادية ، لا تكفي لتولي المهام العديدة للبنك اليمني للإنشاء والتعمير ، كما أن المستخدمين ليسوا في مستوى يمكنهم من القيام بهذه الأعمال . هنا إذن مشكلة حقيقية في الإطارات والمستخدمين .

ومع ذلك فلا ينبغي اعتبار هذه المشكلة مستعصية على الحل . فيمكن توظيف فنيين وإطارات من الخارج . ففي مصر ، وفي بعض البلدان العربية (لبنان ، وسوريا ، وتونس) يبدو أن التوظيف ممكن كما أن الهيئات الدولية ، يمكن أن ترسل فنيين إلى اليمن في إطار المساعدة الفنية .

قد يكون من المرغوب فيه ، هنا ، تطبيق مبدأ المهمة المزدوجة ، المقترح في قسم التكوين والتعليم . ويتعين على إدارة البنك من جهة أخرى ، أن تفكر في تكوين بعض الإطارات والمستخدمين تكويناً مهنيّاً في الخارج .

ونجيب على السؤال الثاني : إن البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، بالإضافة إلى خزينته (رأس المال والودائع) ، سيفاوض للحصول على قروض مالية ذات مدى طويل ، لدى الهيئات الدولية ، ولدى الهيئات المحلية والقومية .

ونحن نعتقد أن البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، يمكن أن يحصل على بعض القروض من الدول العربية (الكويت ، البحرين ، مسقط ، أبو ظبي ، لبنان) التي تتكبدس مواردها الضخمة في البنوك الأوروبية . وينبغي أن تكون الضمانات حقيقية ، حتى تقبل الدول دفع السلفيات المطلوبة .

ولكن البنك اليمني للإنشاء والتعمير يمكن بواسطة تمويل ميزانية ، أن يجد الموارد في شكل قروض أو سلفيات لمدة قصيرة ، من أجل بعض العمليات . وهناك موارد أخرى يمكن أن توجد في زيادة التداول النقدي . وإذا ظهرت إمكانية إنشاء بنك عربي للتنمية ، يقوم تقريباً ، على المبادئ التي يقوم البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، فإن على الجمهورية اليمنية ، أن تشجع مثل هذه المبادرة .

ومن البديهي أن بنكاً ينشأ على هذه الصورة ، سيقدم خدمات عظيمة للتنمية في هذه المنطقة ، التي لا تنقصها الموارد .

إن المشاكل السياسية ، هي التي تكوّن العراقيل الجوهريّة . ونظراً للوضعيّة الحاليّة ، فإن هذه الهيئّة ، سوف تظلّ أمنيّة . ولكن البنك اليميني للإنشاء والتعمير ، يمكن أن يتفاوض مع بعض الدول ، أو مع بعض الرأسماليين العرب (حضارمة ، كويتيين ، لبنانيين الخ ..) من أجل الحصول على قروض تدفع حسب مبلغ وشروط اللحظة .

ثانياً — تمويل التنمية

يظهر تمويل التنمية في أشكال عديدة ، ويتأتى من مصادر كثيرة . فتعبئة الفائض الاقتصادي الجساري وتشغيل الفائض الممكن ، هي الموارد الرئيسية للتراكم . وبالنسبة للقطاع الزراعي فإن الموارد تتأتى من : التراكم بواسطة استثمار العمل ، التمويل الذاتي ، وتوجيه الجزء الأكبر من الفائض ، نحو نشاطات منتجة ، بدلاً من توجيهه كلياً إلى الاستهلاك (دون التهاون بهذه الناحية) ، والإسهام في الاستثمار « الميزاني » .

أما مورد القطاعات الأخرى ، فيظهر في عدة أشكال ، هذه هي الرئيسية منها : موارد إيرادات الميزانية العادية (الضرائب ، حقوق الجمارك الخ ..) ، ومن القروض الداخلية ، والتمويل الذاتي للقطاعات الخاصة والمختلطة ، واكتتابات رأس المال اليميني الخاص في الشركات المختلطة (كالبنك اليميني للإنشاء والتعمير) ، فائض القطاع العام ، والجزء العائد إلى الدولة من القطاع المختلط ، القروض الخارجية (إما في إطار الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، وإما في إطار الاتفاق مع الهيئات الدولية) ، وكذلك المساعدات الآتية من الخارج . والمطلوب هو تحضير برنامج حول كل هذه الموارد ، وتنسيق مختلف الاستثمارات فيما بعد . وينبغي أن يوجه أهم جزء من هذه الموارد الموجودة ، لتطبيق البرنامج المقرر . ولا ينبغي أن يعتبر إسهام الخارج ومساعدته ضروريين ،

وإنما فقط مكملان للنمو الاقتصادي . إن الموارد الداخلية ، وتكوين رأس المال المحصل في الاقتصاد الوطني هي التي ستظل أساساً للتنمية .
أما التمويل النقدي للتراكم ، فإنه يتم أساساً عن طريق التمويل الذاتي ، وعن طريق قروض الميزانية ، والقروض المصرفية .

ولكل واحد من هذه الأصناف دور مهم يلعبه لتقديم التمويل النقدي الضروري . وستسلم القروض المصرفية للمؤسسات الصناعية والتجارية ، بالحصول على الاعتمادات التيسيرية ، وكذلك بعض القروض القصيرة المدى . ومع ذلك ، فإن وجود قرض الميزانية ، يعني وجود ميزانية للدولة . وإنشاء مثل هذه الميزانية مطلوب في اليمن ، خاصة وأن نظام الإمامة ، لم يفكر قط في أنه من الضروري القيام بعمل من هذا النوع . فقد كان تكتيك إيرادات الدولة ونفقاتها موعلاً في البدائية . فقد كانت النفقات تتم يومياً ، حتى « تفرغ الصناديق » حسب التعبير الشعبي .

وفي الوقت الراهن يكفي إنشاء ميزانية بسيطة ، تتحول تدريجياً كلما تحسنت المعطيات الأساسية . وعلى وزارة المالية أن تبذل جهوداً كبيرة في هذا الميدان ، بالرغم من أنها غارقة في المشاكل اليومية ، ولا تملك إلا وقتاً قصيراً لدراسة مناهج جديدة ، ووضعها موضع التنفيذ ، لإقرار الميزانية .

ثالثاً - المساعدات والسلف الخارجية وسياسة التنمية

إن الهيئات الدولية المستعدة لمساعدة اليمن ، كثيرة العدد (هناك الأمم المتحدة ، البنك الدولي للتنمية (وشركاته) ، والصندوق الخاص ، وصندوق التجهيز الخ ..) . ولما كان اليمن لم يستعمل الموارد التي وضعتها هذه المؤسسات رهن إشارته ، فإن هذا الواقع فاجأ مسؤولي هذه الهيئات ، الذين تعودوا على أن يكونوا موضوع التماسات .

ومع ذلك فإن الدولة اليمنية ، ينبغي أن تعرف كيف توجه هذه القروض ، نحو قطاعات تدخل في نطاق سياسة التنمية ، وتتبع وصايا هذه الهيئات ،

بشرط أن لا تكون هذه الوصايا متناقضة مع البرنامج الذي هيأته الدولة ومن ناحية أخرى ينبغي لبلادنا، أن تفرض على كل الفنيين المختصين الذين ترسلهم هذه المؤسسات، القيام بعمل جدي ومعقد .

ويمكن للقروض المقدمة من دولة الى الدولة اليمنية ، أو العطاءات المقدمة في نطاق مفاوضات ثنائية أو متعددة الاطراف ، أن تكون مهمة أيضاً . ومع ذلك ، فإن بعض الاجراءات المقترحة ، وبالأخص في هذه النقطة أكثر من غيرها ، لا ينبغي أن تغيب عن الانظار .

إننا نخشى أن تؤدي هذه الوسائل المالية الى مولد نوع من التبعية الاقتصادية ، سيكون ضرره عظيماً على سياسة التنمية . فالذي لا شك فيه أن الدول الأجنبية ، ستحاول بطريقة أو بأخرى ، أن تؤثر في الاقتصاد اليمني ، حتى يأخذ هذا الأخير اتجاهها .

إن القواعد التي سيسير عليها المتفاوضون ، هي التمسك بأكبر قدر ممكن من حرية العمل ، حتى ولو أدى ذلك الى ضياع قروض مهمة . كذلك فإنه من الضروري تنمية اتفاقات الدفع بين الدول ، وخاصة تبادل المنتوجات .

وسيقبل اليمن شاكراً ، كل مساعدة على أن لا يكون مرتبطاً بأي التزام سياسي ، أو انحراف عن برنامج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد يحدث أحياناً أن المساعدات المقدمة من الخارج ، تكون مرتفعة الأثمان ، من الناحية الاقتصادية . ومرد ذلك إلى استعمال الفنون العالية التخصص ، وإلى التعويضات المخصصة لفنيي البلاد التي تقدم هذه القروض . وأحسن وسيلة لتعطيل هذا الاتجاه ، تتمثل في تقديم نفس المشروع ، لعدد كبير من الدول ، لتكوين فكرة دقيقة عن التكنيك المستعمل وعن سعر التكليف .

ومشكلة المفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف مع الدول العربية من جهة ، والدول المتخلفة من جهة ، لا تطرح بنفس الصورة . إن الحذر المشروع الذي أشرنا اليه لم يعد له مبرر هنا . وينبغي التوجه نحو كتلات محلية ، أو أسواق مشتركة . فلا قيمة للتصنيع ، ولا للتنمية الزراعية الواسعة ، إذا كانت

من المستحيل تصدير المنتوجات . ويمكن أن تحل هذه المشكلة في اليمن بإنشاء سوق مشتركة بين الدول العربية أولاً ، وبين الدول المتخلفة فيما بعد .

وسيكون من المرغوب فيه ، أن تقوم الدول المساهمة بالتخلفة ، بتنسيق برامجها ، تبعاً للمناطق ، وإلا فإن العهد الذي تبذر فيه هذه البلدان القوى المنتجة ، والموارد المادية في معركة تنافسية ، لن يتأخر ظهوره طويلاً . وفيما يتعلق باليمن ، يبدو أن أكبر قدر ممكن من التعاون ضروري ، مع الدول المتخلفة بصورة عامة ، ومع الدول العربية بصورة خاصة .

أما فيما يتعلق برؤوس الأموال الأجنبية ، فقد رأينا الملاحظات ، التي يمكن أن تستثمر فيها في نطاق الشركات المختلطة مع القطاع العام . وإذا ما قبلت هذه الشروط ، فإن الحكومة ستقدم كل الضمانات التي تتطلبها مثل هذه السياسة . إن إعداد قانون للاستثمارات الأجنبية ، ينبغي أن يستوحى من الشروط المشار إليها آنفاً ، والتي نذكرها فيما يلي :

- إعادة استثمار نصف الأرباح في البلاد .
- القبول باختيار السلطات العامة فيما يرجع للمشاريع ، التي من شأنها أن تساعد على تحقيق أهداف البرنامج .
- الالتزام بتكوين العمال والإطارات المختصة في كل المستويات .
- استعمال الصناعات المحلية في التجهيز كلما كان ذلك ممكناً .
- الحرية الكاملة للمنتوجات في التصدير .
- تضمن الدولة الدفع وتحويل الأرباح ، في حالة التأميم ، وكذلك الإجراءات ، التي تؤمن رؤوس الأموال الأجنبية هذه .

وقد يتصور القارئ أننا لم نعط أهمية كبرى للمساعدة الخارجية ، التي قد تكون وحدها مع ذلك ، قادرة على حل بعض الصعوبات في اليمن . ولا شك أن هذه المساعدة قيّمة بالنسبة إلينا ، وخاصة في الميدان الفني .

ومع ذلك ، فنحن نعتقد أنه إذا كان اليمن يحتاج إلى كل مساعدة ، فإنه لا يستطيع أن يعتمد في النهاية إلا على نفسه . إن ممارسة سياسة حقيقية للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية ، وتنفيذ برنامج متواضع ، هو وحده الذي يجعل اليمن قادراً على تحقيق آماله في أن يحتل منصبه في قافلة البلاد ، التي تحاول أن تخرج من شروطها المتأخرة ، غير الانسانية ، التي تعيش فيها أغلبية سكانها .

* * *

خلاصہ

ها نحن وصلنا إلى نهاية الدراسة المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
ولا بد مبدئياً من تسجيل خلاصة لهذه الدراسة ، وإن كانت هذه الخلاصة قد
صيغت بالفعل .

أليست دراسة الآفاق والشروط التمهيدية في الواقع خلاصة ؟ كما أن اقتراح
الحلول التي نعتقد أننا وجدناها ، أمر أكثر دقة : وما نقصده هو جعل هذه
الخلاصات ، التزامات عملية . وبدلاً من آفاق مجردة ، حاولنا أن نرسم برنامجاً
لم يتناول سوى المواضيع ، دون أن نتجاهل بعض المظاهر التفصيلية . ولا شك
أنه من باب الادعاء ، تقديم برنامج من هذا النوع ، على أنه البرنامج الوحيد
الصالح لليمن ، ذلك أن برامج أخرى يمكن أن تقدم حسب التصورات المختلفة
لأصحابها . أما بالنسبة لنا ، فبعد أن حاولنا تحليل الشروط ، التي نسميها
موضوعية ، والصعوبات العملية النفسية والاقتصادية والثقافية والسياسية والفنية
في كل الميادين ، فقد استخرجنا منها الخلاصات ، التي نراها مناسبة . إن الشروط
الاجتماعية والسياسية ، لا تسمح حسب تحليلنا ، بتصور تحولات أخرى . ويمكن
أن تقدم لنا بلدان متخلفة أخرى طورت بنياتها وطبقت سياسة أكثر جذرية .
ألم تجتز الثورة اليمنية مرحلة هامة في هذه البلاد ، التي كانت تعيش في القرون
الوسطى ؟ ألا تقدم هذه الثورة مكسباً في منتهى الإيجابية من أجل التحويلات
الأساسية ، التي تضع اليمن على طريق التنمية ؟ إننا لم ننته إلى برنامج « التجريبية
الموجهة » ، نتيجة لنزعة انتهازية أو تراجعاً منا . إن الوضع الراهن هو الذي يملئ
علينا مثل هذه السياسة .

وإذا كانت الصفحات السابقة ، قد أظهرت عناصر هذا البرنامج ، فمعنى
ذلك أننا قد توصلنا إلى هدفنا . وهذا الهدف يتلخص أولاً في إعطاء وصف لما

كانت عليه الإمامة ، ثم إبراز خصوصية التخلف اليمني ، وتفسير أسباب ثورة
سبتمبر ١٩٦٢ ونتائجها ، مع الصعوبات التي اصطدمت بها ، والصعوبات التي
ما زال يصطدم بها اليمن الجمهوري . وأخيراً أردنا أن نبرز الشروط الأولية
والبرنامج الكفيل بإخراج البلاد من الجمود ، وتوجيهها نحو التطور الاقتصادي .
ولا شك أن هذا البرنامج ، يتطلب إطاراً نظرياً معيناً ، وسشير إلى
المخاطر الاقتصادية والاجتماعية ، التي تصطدم مع هذا الإطار . وذلك ما
سنحاول تفسيره .

١ - الخروج من النظريات وتطبيق « التجريدية الموجهة »

إن الإطار النظري الذي ينتسب إليه هذا البرنامج ، هو الاشتراكية بالمعنى
الأكثر دقة لهذه الكلمة ، أي النظام الذي يحرر القوى المنتجة ، ويشبع
الحاجات الاجتماعية ، دون أن يقوم على استغلال الإنسان للإنسان ،
والاشتراكية بهذا التحديد تتطلب عدة شروط أساسية من بينها :

- تشريك وسائل الإنتاج .
- السلطة السياسية للجماهير المنظمة .
- النضال ضد الإمبريالية والاستغلال السياسي والاقتصادي .
- تخطيط الاقتصاد ، وتعبئة الموارد الإنسانية والمادية في نطاق هذا
التخطيط .

- التحويل الجذري في البنيات الاجتماعية .

المهدف الرئيسي في النظام الاشتراكي هو رفع مستوى معيشة المجتمع
باستمرار ، وإشباع حاجاته بفضل توزيع الإنتاج الوطني ، انطلاقاً من مبدأ
« لكل حسب عمله » . وبالنسبة لنا فإن الاشتراكية بهذا التحديد ، تشكل
أحسن طريقة للتطور ، ولتحقيق نمو اقتصادي منسجم وسريع .

كل نمو اقتصادي يتم في نطاق نظام ، لم ينجز هذه التحولات الأساسية ،
محكوم عليه في نظرنا على الأقل ، بالتناقضات الاجتماعية والاختلالات

الاقتصادية ، وزيادة الفروق والتفاوتات ، وأخيراً تبعية الاقتصاد الوطني للخارج .

إن وسائل الاشتراكية وأساليب تطبيقها يمكن ان يكون لها صور مختلفة ، حسب البلاد وظروفها الموضوعية ولكن الهدف يبقى واحداً . وهذه الاختلافات يمكن ان تسمى تجاوزاً « الاشتراكية العربية » و « الاشتراكية الجزائرية » ، و « الاشتراكية الإفريقية » ، و « الاشتراكية الأمريكية اللاتينية » إلخ ... بشرط ان تكون لها عقيدة اشتراكية صحيحة ، وليس مجرد تجميع للكلمات ، التي لا تملك من الاشتراكية إلا الاسم . فليست اللفظيات هي التي تحدد الأهداف الاشتراكية ، وإنما مجموعة النظرية والعملية .

هل نفهم من هذا التصور الموضح ، انه ينبغي الاتباع الحرفي لنظرية اشتراكية نموذجية صالحة لكل البلاد ؟ نعتقد أنه قد حان الوقت لكي يعمق المثقفون والمسؤولون السياسيون ويجربوا في البلدان المتخلفة ، المفاهيم التي وضعها مفكرو أوروبا ، عندما حللوا المشاكل الخاصة . ولا شك أن ذلك لا يعني رفض المبادئ التي ظهرت في البلدان الأوروبية ، والتي تشكل مساهمات تاريخية في منتهى الأهمية .

ومع ذلك ، فلا ينبغي التردد في صياغة تصورات مناسبة تلائم التطور التاريخي ، والشروط الملموسة لبلادنا . ولن تكون تجارب العصر الراهن نماذج تتبعها حرفياً ، وإنما نماذج تمكننا من تجنب الأخطاء المرتكبة . ونحن نعتقد أن تسلسل الأسبقيات ، ليس متشابهاً في بلادنا ، للشكل الذي اتخذته في البلدان ، التي وضعت فيها مذاهب الاشتراكية . إن النضال ضد الامبريالية ، وضرورة تعبئة السكان لنمو البلاد ، والاستقلال الاقتصادي إزاء الخارج ، هي عوامل أساسية بالنسبة إلينا .

هذه هي المفاهيم التي ينبغي تطويرها ، وجعلها بديهية . إن النضال ضد الإقطاعية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية في اليمن ، تشكل إحدى المفاهيم الحاسمة .

ومن ثم لا بد أحياناً من أن نعرف كيف نبتعد عن النظرية لنطبق « تجريبية موجهة » ، نلبيها الأوضاع الواقعية ، التي تعيشها البلاد ، مع السهر واليقظة على أن لا تؤدي هذه السياسة إلى التخلي عن الاشتراكية ، وإنما بالعكس تتجه إليها . في هذه الحالة ، من الأفضل أخلاقياً إعلان ذلك .

وذلك ما انتبهنا إليه بعد أن حللنا التطور التاريخي ، والإطار الذهني للسكان ، والظروف الواقعية الأخرى لليمن . ولا شك بالنسبة إلينا على الأقل ، أن الإمكانيات الحالية الوحيدة الكفيلة بتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية ، تتمثل في سياسة نسميها « التجريبية الموجهة » .

والواقع أن ذلك يمكن أن يشبه بغرابته نوعاً من « رأسمالية الدولة » ، حيث يلعب القطاع الخاص دوراً لا بأس به . و « التجريبية الموجهة » هي إلى حد ما ، نوع من اشتراكية الدولة ، تأخذ بين أيديها قيادة الشؤون الاقتصادية ، لتضع أسس نمو اقتصادي سريع . ولكنها بفضل الوسائل السياسية ، التي تملكها ، والأهمية التي لها في القطاع العام ونصف العام ، تستطيع ، ويجب أن تعمل على تحقيق الاشتراكية . ومن الصعب حالياً ، تصور مدة المرحلة الانتقالية .

فسوف تتحدد هذه المدة ، لا بتطور الظروف السياسية والاجتماعية ، وإنما أيضاً بتطبيق البرنامج المقدم ، نفسه . ونحن لا ندعي أن هذه التجريبية هي الاشتراكية ، فهذه الفكرة بعيدة عنا . ولكن أليس من الضروري تطبيق سياسة من هذا النوع لاكتشاف آفاق جديدة ، بدلاً من البقاء في حالة جمود ، أو التعرض لنمو اقتصادي يعمق التفاوت الاجتماعي ؟

الجواب لا شك فيه ، بالنسبة لنا . فنظراً للوضع الراهن ، يكون المهم ، هو تنمية البلاد ، دون الضرر بمستقبلها . وهكذا يمكن إشباع الحاجات الاجتماعية نسبياً ، ويمكن إخراج البلاد من السبات الذي أغرقتها فيه قرون من الاستغلال والإمالة .

٢ - المخاطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه السياسة

إن السياسة المقترحة في إطار البرنامج السابق ، تتضمن مخاطر عديدة اجتماعية واقتصادية .

١ - المخاطر الاجتماعية والسياسية

المخاطر الاجتماعية ، تنبأت من الأهمية التي يأخذها رأس المال التجاري لليمنيين المهاجرين ، في الاقتصاد الوطني ؛ وبالتالي من دور البورجوازية التي يمثلها رأس المال ذاك ، ولا شك أن هذه البورجوازية سوف تفرض مقابلاً سياسياً ، ستضطر السلطات العمومية الى قبوله إذا أرادت أن تطبق سياسة تشجيع رجوع المهاجرين اليمنيين .

في هذه الحالة تطرح بعض الأسئلة :

(أ) كيف نضمن أن هذه الطبقة الجديدة التي ستخلف ضمناً الطبقات القديمة ذات الامتيازات (طبقة السادة ، المرابون ، الاحتكاريون) لن تصبح بدورها طبقة ذات امتيازات ؟ وبعبارة أخرى ألا توشك مشكلة التفاوت الاجتماعي ، أن تبقى مطروحة ؟

(ب) كلما تكاثرت الأموال التي تستثمرها هذه البورجوازية كلما اتسع الدور السياسي الذي تقوم به ؟ كيف 'تحدد هذه السلطات ؟

(ج) ألا تصبح بورجوازية قوية ، مثل بورجوازيات الدول المصنعة ؟ ألا يمكنها بالتالي أن توجه النظام نحو طريق رأسمالي ؟

(د) وأخيراً ما هي الوسائل التي يمكن للحكومة بواسطتها أن تمنع وقوع هذا التطور السياسي والاجتماعي ؟ أليس هناك خطراً أن تترك السلطة الحكومة مرتبطة تماماً بهذه البورجوازية الجديدة ؟

سوف نحاول الإجابة على هذه الأسئلة ، بقدر ما يسمح بذلك مستقبل متحرك يجعل الموضوع من باب الإشكالات الصعبة ، مع التذكير أن نقطة الانطلاق هي أن « التجربة الموجهة » المرسومة على الصورة السابقة ، يجب أن

تطبق بإخلاص ما أمكن ، على الأقل في مخططاتها العامة .
بالنسبة للسؤال الأول ، الذي يحمل خطراً حقيقياً ، خاصة وأن البلاد لا
تملك موارد نقدية تری أن دقطة المؤسسات ، وتنظيم الجماهير السكادحة ،
تقدم ضمانات تمنع نظام الامتيازات من العودة .

السؤال الثاني : قررت مراقبة رأس المال الخاص وتوجيهه ، ومع ذلك
فالمطلوب تحقيق هذه المراقبة وهذا التوجيه عملياً ، مع تقوية القطاع العمومي ،
ونصف العمومي ، وتنظيم الجمعيات التعاونية في الزراعة . إن الحد من سلطة
البورجوازية (الصناعية والزراعية) تجيء من سيطرة المزارعين الصغار ،
وملكية الدولة في القطاع القروي ، وتغلب القطاع العمومي ونصف العمومي
(في القطاعات الأخرى) .

أما بالنسبة للسؤال الثالث ، أو الخطر ، فنحن نرى أنه من المستبعد جداً ،
أن يقوم رأس المال التجاري بالدور الذي قامت به البورجوازيات الغربية في
أوروبا ، بعد قرون من التطور ، وذلك لعدة أسباب . أولاً ، لأن العصر الراهن
لا يسمح بذلك . إن بورجوازية بهذه الدرجة من القوة لم تتكون إلا بفضل
الاستعمار والإمبريالية ، وهي شروط لا وجود لها اليوم . وأخيراً فإن بورجوازية
على هذه الصورة من الاهتمام ، بالشؤون الاقتصادية ، لا تتكون بين عشية
وضحاها ، ولا بد لتكوينها من تطور تاريخي طويل . وأخيراً هناك حجة
أخرى هي أن قيام بورجوازية يمنية قوية لن يحل إطلاقاً المشاكل الجوهرية
للتخلف . فالبورجوازية الهندية التي تجر وراءها تاريخاً طويلاً والتي تمثل قوة
هامة ، وجدت من المفيد قيام نوع من اشتراكية الدولة في الهند (والهند بالـ
٤٠٠ مليون من السكان ، ليست اليمن الصغير) . ومع ذلك فإن هذه التجربة
لم تأت إلا بتقدم متواضع .

هذه الملاحظات حقيقية ، خاصة وأن رأس المال التجاري عاجز عن أن
تكون لديه روح المبادرة الضرورية لإنشاء المؤسسات الصناعية أو استغلال
المزارع الضخمة . إنه يفضل أن يشترك مع القطاع العمومي (لا لسبب انعدام

التنظيم ، وإنما بسبب الخوف من العبء الثقيل ، وأيضاً بسبب الوسائل المالية المحدودة جداً) .

أما بالنسبة للخطر المتعلق بالوسائل التي تملكها الحكومة لمنع مثل هذا التطور ، فإن ميكانيكية المراقبة ، وتوجيه رأس المال اليمني الخاص هذا ، موجودة في الترسانة التشريعية الدستورية وخاصة في تعبئة الجماهير الكادحة . ومع ذلك ، فإن البورجوازية المرتبطة بمختلف الجماعات التقليدية ، إذا ما توصلت الى السلطة ، دون أن تضطر الى الارتباط بالكتل الثورية (كما هو الأمر حالياً) ، فإن فشلها سيكون سريعاً وبدون شك .

٢ - المخاطر الاقتصادية

إن المخاطر الاقتصادية هي داخلية وخارجية في نفس الوقت . أما المخاطر الاقتصادية الداخلية ، فتأتي من الدور الاقتصادي لرأس المال اليمني الخاص . وفي حالة عجز القطاع العمومي أو نصف العمومي عن القيام بالاستثمارات الضرورية ، وفي حالة العجز العملي عن توجيه رأس المال الخاص ، فإن هذا الأخير ، يمكن في هذه الحالة أن يسيطر على الاقتصاد الوطني . وهنا أيضاً يتضمن البرنامج آلية كاملة تمنع رأس المال من الوصول الى مثل هذا الهدف . إن كون الصناعة الكبرى (الصناعة الأساسية والصناعة الاستخراجية) تبقى مخصصة للقطاع العمومي أو نصف العمومي ، يشكل عرقلة حاسمة للحد من نفوذ رأس المال الخاص . ومن ناحية أخرى فإن النظام المصرفي (بواسطة البنك اليمني للإنشاء والتعمير وأقسامه) ، سيكون كلياً تحت إشراف هذين القطاعين . والمطلوب هو حماية المصلحة الوطنية ، والسهر من ثم على التطبيق الحرفي للبرنامج لضمان تنمية اقتصادية منسجمة وسريعة .

أما المخاطر الاقتصادية الخارجية ، فإنها تعود الى أهمية الاستثمارات التي يقوم بها رأس المال الخاص الأجنبي . وقد توقعنا شروط هذه الاستثمارات . ومع ذلك فإذا أظهرت الحكومة عجزها عن تعبئة الموارد الداخلية ، وإذا لم

تحقق التراكم الضروري لنمو سريع ، فإن رأس المال الخاص والمساعدات الخارجية يمكن أن تفرض شروطها ، التي ستكون حتماً ضارة ، بالنسبة لمجموع السياسة المقترحة هنا . وإذا ما اعتمد اليمن على المساعدات الخارجية فقط ، فإنه سيسقط في تبعية اقتصادية لا تقل خطورة عن تبعية الإمامة بالنسبة للطبقات الكادحة . كما أن الضغط سيكون من القوة ، لدرجة أننا سنرى الاقتصاد الوطني يتجه اتجاهاً مخالفاً لحاجات البلاد .

نحن لا نقلل من أهمية الخطر الذي تمثله المخاطر الناجمة عن « التجريبية الموجهة » ولا سيما دور رأس المال الخاص . وسوف تظل هذه المخاطر جديدة كما أنها قد تنحرف عن الطريق المرسوم . ولا بد من تحمل المسؤولية هنا .

إن البرنامج المقدم هنا ، يمكن أن يعتبر خيالياً ، ومستحيل التحقيق . والصعوبات والعراقيل لا حصر لها ، ولكنها غير مستعصية على الحل . إن عملاً من هذا النوع يستلزم بدون شك ، روحاً من التضحية والديناميكية والمبادرة من طرف المسؤولين ، تضاف إليه حماسة السكان وتأييدهم . إن مشاركة الشعب فعلياً ، هي إحدى شروط إنجاز البرنامج .

وهل يستحيل تطبيق سياسة ثورية أكثر ؟ جوابنا واضح لا غبار عليه ولا تردد فيه ، في إطار اليمن الراهن ، أي البلاد التي تعيش في عصر الظلام ، لا يمكن اقتراح خلاصات غير هذه .

ولكن إلى أين ستنتهي هذه « التجريبية الموجهة » مع مخاطرها ، وانتهازيتها ، وقلة حظوظها ؟

ربما إلى نتائج قليلة بالنسبة لمطامح الأهداف المقصودة . وحتى هذه النتائج القليلة تشكل تجربة مفيدة بالنسبة لليمن . فإذا ما تحسنت قليلاً ظروف حياة الطبقات اليمينية الكادحة ، وإذا ما عاد مئات من المحالين والملاحين إلى بلادهم (وبعبارة واحدة المهاجرون المتسكعون) ، وإذا ما فتحت أمامهم آفاق جديدة ، فإن الأمل سيبقى كبيراً في أن يدخل الشعب في القرن العشرين ، وأن يشارك في الحياة الدولية كما فعل أسلافه الحميريون .

فهرست

صفحة	
٥	مقدمة الطبعة العربية
٧	مقدمة الطبعة الفرنسية
٩	مدخل
١٥	القسم الأول : تخلف اليمن
١٦	الباب الأول : مبادئ تاريخية وجغرافية وديموغرافية
١٩	الفصل الأول : مبادئ تاريخية عامة
٤٢	الفصل الثاني : المظاهر الجغرافية والديموغرافية
٧٦	الفصل الثالث : البنيات السياسية والثقافية والاجتماعية
١٥٧	الباب الثاني : البنيات التقنية والاقتصادية
	الفصل الرابع : التقنية الزراعية - الأراضي القابلة للزراعة والأراضي
١٥٩	المزروعة
١٨٨	الفصل الخامس : الإنتاج الزراعي - تربية الماشية - صيد السمك
٢١١	الفصل السادس : الموارد الصناعية والحرف
٢١٩	الفصل السابع : التجارة والمؤسسات التجارية
٢٣٤	الفصل الثامن : المالية
٢٥١	الفصل التاسع : الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة أخيراً مع البلاد الأجنبية

٢٥٦	الفصل العاشر : الثروة الكامنة ومواردها
٢٦٥	الباب الثالث : نوعية تخلف اليمن
٢٦٩	الفصل الحادي عشر : نظريات التخلف والبحث عن منهج آخر
	الفصل الثاني عشر : ضرورة تعميق دراسة البنىات الاجتماعية والاقتصادية
٢٧٦	لمحاولة فهم هذا النموذج الخاص للتخلف
٢٨٣	القسم الثاني : الثورة اليمنية وآفاقها
٢٨٥	الباب الأول : ثورة سبتمبر ١٩٦٢ ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية
	الفصل الأول : تذكير مختصر لأحداث ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ والأسابيع
٢٨٨	الأولى للثورة
	الفصل الثاني : الشروط الاجتماعية والاقتصادية والفئات الاجتماعية
٢٩٢	التي عملت على قيام الثورة
٣٠٤	الفصل الثالث : القرارات السياسية والاقتصادية التي اتخذتها الثورة
	الفصل الرابع : القرينة الدولية والعراقيل والصعوبات التي قامت في
٣٠٩	وجه الثورة اليمنية
	الباب الثاني : آفاق تنمية حقيقية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية
٣٢٧	والشروط المبدئية لانطلاقها
٣٣٢	الفصل الخامس : الاختيارات الاقتصادية والأولوية في القطاعات الاقتصادية
٣٦٦	الفصل السادس : تعبئة الموارد الإنسانية
٣٧١	الفصل السابع : تعبئة الموارد المادية
٣٨٥	خلاصة
٣٨٨	١ - الخروج من النظريات وتطبيق « التجريبية الموجهة »
٣٩١	٢ - المخاطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه السياسة